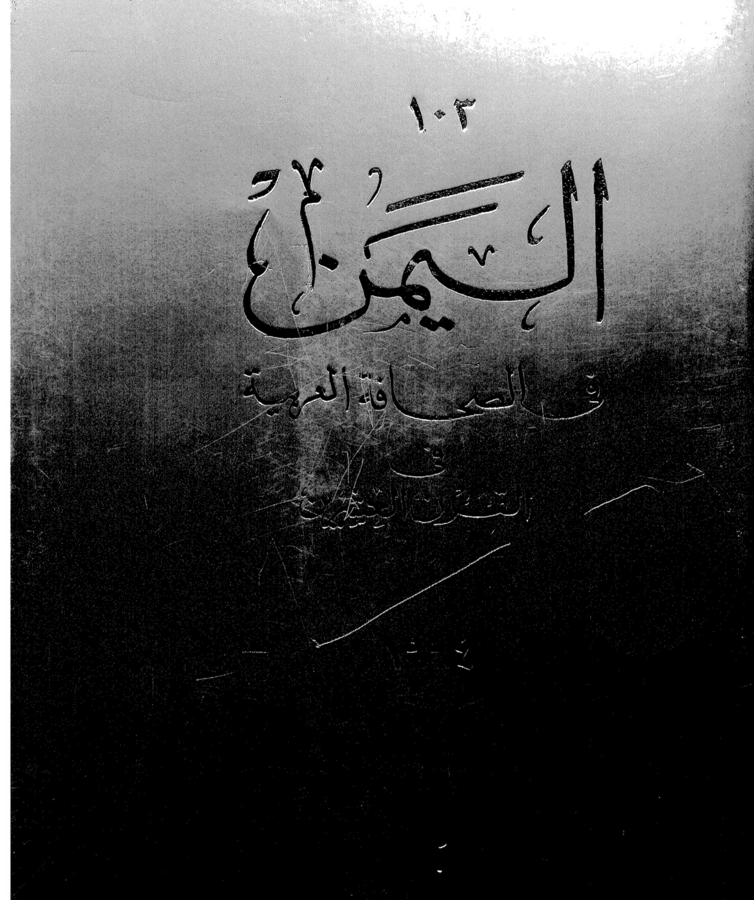

١٠٣
اليمن
في الصحافة العربية
في
القرن العشرين


بسم الله الرحمن الرحيم

(١٠٣)

الـيمــن

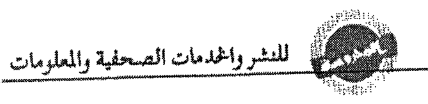
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

العنوان	المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة	الموضوع الفرعي
"المؤتمر" يحذر من نشوب حرب أهلية فى اليمن	وكالات الانباء	اليمن	العرب	94-01-14	1	اليمن (المجلد الثانى) 1994
المؤتمر يتهم الاشتراكى باستحداث ميليشيات	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	94-01-14	3	اليمن (المجلد الثانى) 1994
اليمن بين الوحدة والتشطير	على محمود الطعيمات	اليمن	العرب	94-01-14	6	اليمن (المجلد الثانى) 1994
لجنة الحوار الوطنى فى اليمن تمهل صالح والبيض حتى الثلاثاء القادم	وكالات الانباء	اليمن	السياسة	94-01-14	9	اليمن (المجلد الثانى) 1994
مؤتمر بكيل يدعو إلى انهاء الأزمة السياسية وإلى اخراج العسكر من داخل المدن	فيصل مكرم	اليمن	الحياة	94-01-14	11	اليمن (المجلد الثانى) 1994
مخاوف الدخول فى النفق المظلم	منى ياسين	اليمن	الشعب	94-01-14	13	اليمن (المجلد الثانى) 1994
هل يدخل اليمن نفق التشطير ؟	حسام حمدان	اليمن	المسلمون	94-01-14	15	اليمن (المجلد الثانى) 1994
"مجلس بكيل الموحد" يعقد مؤتمره رغم المعارضة		اليمن	الشرق الاوسط	94-01-15	16	اليمن (المجلد الثانى) 1994
أزمة اليمن		اليمن	العرب	94-01-15	18	اليمن (المجلد الثانى) 1994
أزمة اليمن فى ظل الصراع بين على صالح وعلى سالم	عبد المنعم سليم جبارة	اليمن	الحقيقة	94-01-15	19	اليمن (المجلد الثانى) 1994
الافراج عن رهينتين غربيتين فى اليمن	وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	94-01-15	21	اليمن (المجلد الثانى) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

صنعاء وعدن تتبادلان الاتهامات بالحشد العسكرى				
رويتر	اليمن	الانباء	94-01-18	72
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
لجنة الحوار اليمنية تنهى مناقشة وثيقة بناء الدولة				
عبد الرحمن خبارة	اليمن	الوطن	94-01-18	73
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
مبادرة للجامعة قريبا لاحتواء ازمة اليمن				
رويتر	اليمن	القبس	94-01-18	74
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
محطات : قراءة اولى فى رسائل عربية				
	اليمن	العرب	94-01-18	76
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
وثيقة لحل الازمة اليمنية				
عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	94-01-18	77
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
إعلان وثيقة حل الأزمة اليمنية يترافق مع أنباء قصف جوى				
عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-19	79
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
اتفاق أطراف الأزمة اليمنية على سحب القوات المسلحة من المدن				
لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	94-01-19	81
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
اتفاق لإنهاء الأزمة فى اليمن				
وكالات الانباء	اليمن	الاهرام	94-01-19	92
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
اليمن : توقيع اتفاق تسوية الأزمة				
	اليمن	الخليج	94-01-19	93
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
اليمن : لجنة الحوار توقع وثيقة لحل الأزمة السياسية				
اقبال على عبد الله	اليمن	الحياة	94-01-19	96
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
اليمن تفاؤل حذر بالتوقيع على اتفاق مصالحة				
	اليمن	الاهالى	94-01-19	99
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
صنعاء : طائرة جنوبية قصفت لواء "العمالقة"				
	اليمن	القبس	94-01-19	100
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				
لقاء العلماء فى الجند .. وموقف البيض				
	اليمن	العرب	94-01-19	102
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994				

فهرس/ قصاصات الصحف

الاشتراكي يدعو الى الاسراع بتوقيع وثيقة العهد والاتفاق
اليمن العرب 94-01-21 130
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

الانفصال يهد دولة اليمن
سعيد الزهراني اليمن المسلمون 94-01-21 132
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

اليمنيون يبحثون عن القوة السياسية الثالثة
اليمن الحوادث 94-01-21 135
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

ترجيح توقيع الاتفاق اليمني في عدن بحضور أميركي - أوروبي
اليمن الشرق الاوسط 94-01-21 137
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

خيار الحوار من اليمن الى الجزائر
عثمان ميرغني اليمن الشرق الاوسط 94-01-21 139
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

رئيس اليمن ونائبة يوافقان على توقيع اتفاقية المصالح
وكالات الانباء اليمن الاهرام 94-01-21 140
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

ستقيم قريبا اسبوعا للطفل والسلام في اليمن
اليمن العرب 94-01-21 141
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

علي صالح يدعو قادة الاشتراكي الى العودة الى صنعاء
رشيد خشانة اليمن الحياة 94-01-21 144
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

الاشتراكي يقر الاتفاق وسالم صالح يعتبره عقدا جديدا
اقبال على عبد الله اليمن الحياة 94-01-22 146
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

المصالحة بين علي صالح والبيض في حضر موت بحضور حسين اواخر يناير
اليمن العرب 94-01-22 150
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

اليمن - ما بعد وثيقة العهد
حسن ابو طالب اليمن الأهرام 94-01-22 152
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

اليمن : التجمع يحذر من تسلل النفوذ الاجنبي بحجة ضمان الاتفاق
اليمن القبس 94-01-22 153
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

اليمن : سباق التفجير والتوفيق
عبد الله حموده اليمن المجلة 94-01-22 154
الموضوع الفرعي : اليمن (المجلد الثاني) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

اليمن الازمة والحل
عبد المولى مرشد اليمن الخليج 94-01-22 159
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

اليمن والفرصة الاخيرة
سلامة احمد سلامة اليمن الاهرام 94-01-22 161
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

انجاز وطنى وقومى فى اليمن
اليمن العرب 94-01-22 162
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

تراجع الاستثمارات الاجنبية فى اليمن بسبب الازمة السياسية
محمد على الديلمى اليمن العالم اليوم 94-01-22 163
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

ثانيا : أسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها
اليمن العرب 94-01-22 165
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

حضر موت تطالب بنسبة من عائدات النفط
لطفى شطاره اليمن الشرق الاوسط 94-01-22 166
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

رئيس الحكومة اليمنية يتهم على صالح بتبديد المال العام
اليمن الاهرام 94-01-22 167
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

سلامة القيادات شرط للتوقيع على وثيقة الاتفاق
كمال جاب الله اليمن الاهرام 94-01-22 168
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

صالح والبيض يوقعان اتفاق المصالحة خلال ايام
اليمن الاهرام 94-01-22 169
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

على عبد الله صالح وعلى سالم البيض لن يحكما اليمن اذا وقع الانفصال
اليمن المجلة 94-01-22 170
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

ماذا قالت الوثيقة عن الجوانب الامنية
اليمن العرب 94-01-22 174
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

الاشتراكى يطلب ضمانات خارجية وقبائل تحتجز طائرة امريكية
لطفى شطاره اليمن الشرق الاوسط 94-01-23 180
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

البيض : دولة الوحدة لم تقم بعد
اقبال على عبد الله اليمن الحياة 94-01-23 181
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد الثانى) 1994

فهرس/ قصاصات الصحف



المصدر : العرب اليوم (?)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٤

لجنة الحوار الوطني تمهل القادة حتى الثلاثاء لانهاء خلافاتهم

«المؤتمر» يحذر من نشوب حرب أهلية في اليمن

«مسؤولون شماليون»: إكتشاف النفط في الجنوب وراء الاتجاهات الانفصالية

صنعاء ــ وكالات ــ قررت لجنة الحوار الوطني المكلفة حل الازمة السياسية الراهنة في اليمن مساء امس الخميس متابعة اعمالها حتى الثلاثاء القادم لحسم الأزمة السياسية الحادة التي تهدد باعادة تقسيم اليمن مرة اخرى.

وأمهلت اللجنة قادة البلاد المتنازعين خمسة أيام لفض خلافاتهم.

في غضون ذلك حذر حزب مؤتمر الشعب العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح امس الخميس من امكانية نشوب حرب أهلية في اليمن إذا فشل الحزبان الرئيسيان بالبلاد في وضع حد لخلافهما المستمر منذ مدة طويلة.

وقال الحزب في بيان له ان الازمة تصاعدت إلى درجة تهدد حياة الامة ومواطنيها وتهدد باشعال نيران حرب أهلية من شأنها حتما ان تؤدي إلى الدمار التام وقد تزامن هذا البيان مع اتهامات وردت على لسان مسؤولين شماليين في صنعاء قالوا خلالها أن النفط الذي تم اكتشافه في الشطر الجنوبي سابقا هو الذي يشجع الحزب الاشتراكي اليمني على سلوك «اتجاهات انفصالية».

وجاء في البيان الذي اصدرته لجنة الحوار الوطني التي تضم ٢٧ اعضوا يمثلون كافة الأحزاب الليلة قبل الماضية أن يوم الثامن عشر من يناير الجاري هو الموعد النهائي للاتفاق على مشروع الوثيقة تمهيدا للتوقيع عليها من قبل الاطراف.

ولم تذكر اللجنة التي فشلت من قبل في الالتزام بموعد سابق هو العاشر من يناير كانون الحالي ماذا يمكن أن يحدث لو لم يتحدد شكل الاتفاق بحلول موعد المهلة الثانية.

وذكرت مصادر سياسية في وقت سابق انه تم التوصل إلى اتفاق ليل الاثنين الماضي وانه سيعلن يوم الثلاثاء إلا أن اللجنة ذكرت أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق في ذلك الموعد.

وجاء في بيان لجنة حوار القوى السياسية «حرصا على التوفيق بين أراء جميع المشاركين فقد تعذر الوصول إلى اتفاق في



المصدر : الحرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/١/١٤

اليوم المحدد».

وأعلنت أحزاب المعارضة اليمنية أمس الاول انها انسحبت من محادثات المصالحه لان احزاب السلطة «ليست جادة» في جهودها لحل الازمة.

وقالت كتلة المعارضة التى تضم أربعة أحزاب هي التكتل الوطني للمعارضة واتحاد القوى الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي ومناضلي الثورة اليمنية إن الحزبين اللذين وحدا اليمن في مايو ايار عام ١٩٩٠ وهما الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام كانت لهما تحفظات على المشروع النهائي للوثيقة.

وقالت مصادر سياسية أن مشروع الاتفاق الذي تم التوصل إليه ليل الاثنين الماضى يهادن فيما يبدو الحزب الاشتراكى اليمنى ولم يتضح بعد ماذا يعطل الاتفاق.

ويقول الحزب الاشتراكي ان اكثر من ١٥٠ من أعضائه اغتيلوا منذ الوحدة.

كما يلبى الاتفاق مطلبا رئيسيا للحزب الاشتراكي هو اخضاع البنك المركزي لسلطة الحكومة وحدها التي يرأسها حيدر أبو بكر العطاس المنتمي للحزب، وكان صالح الذي راس الشطر الشمالي حتى الوحدة يملك سلطة اصدار أوامر للبنك.

على صعيد اخر ابدى عدد من المسؤولين الشماليين في صنعاء اقتناعهم بأن النفط الذي تم اكتشافه في الشطر الجنوبي سابقا غداة اعلان الوحدة في ايار/مايو ١٩٩٠ هو الذي يشجع الحزب الاشتراكي اليمني «جنوبي» على سلوك اتجاهات وصفوها بانها انفصالية.

واوضح المصدر نفسه انه «قبل الوحدة لم يكن الشطر الجنوبي السابق ينتج سوى خمسة الاف برميل يوميا من شبوة «شمال شرق عدن» بواسطة الشركة السوفياتية السابقة تكنو - اكسبورت الشركة الاجنبية الوحيدة التي تعمل في الجنوب».

الا ان الشطر الجنوبي عاد وتمكن من رفع انتاجه النفطي الى حوالي ١٢٠ الف برميل يوميا اثر نجاح شركة اوكسي الكندية في ايلول/سبتمبر الماضي في استخراج كمية جيدة من النفط من حقل مسيلة «شمال شرق عدن» التي يعود اليها ٣٠٪ من الانتاج والباقي للحكومة اليمنية.

ورأى المصدر «اليمني الشمالي» ان الحل الفدرالي الذي يدعو اليه الاشتراكيون والهادف الى تقسيم البلاد الى دويلات صغيرة سيتيح للراديكاليين في الحزب الاشتراكي وضع يدهم على هذه الثروة النفطية على حد قوله.

وتابع هذا المسؤول المقرب من المؤتمر الشعبي العام «لقد سجلت تصرفات عدة في جنوب البلاد تصب في مصب الفدرالية مشيرا الى قيام وزير النفط والثروات المعدنية صالح ابو بكر بن حسينون «الحزب الاشتراكي» بتوقيع اتفاقات نفطية من دون العودة الى البرلمان منها

اتفاق مع شركة لبنانية لبناء انبوب يربط مسيلة بمرفأ الشحر بقيمة ٨٦٠ مليون دولار.

من ناحية ثانية تلقى علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تتعلق بالعلاقات الاخوية والقضايا التي تهم البلدين.

وقام بنقل الرسالة يوسف بن علوي عبدالله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية الذي يزور اليمن خلال استقبال البيض له امس.

واعرب البيض عن تقديره لموقف السلطان قابوس وحرصه على دعم مسيرة الوحدة والديمقراطية.. مرحبا بكافة الجهود المماثلة التي من شانها ان تساعد اليمن على تجاوز التعقيدات والصعوبات التي تواجهه وتسهم في تعزيز مسار الوحدة والديمقراطية والحفاظ على امنه واستقراره.



المصدر : الحياة / البديلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

رسالة من قابوس الى البيض والعلماء في اليمن

«يأسفون» لعدم حضوره لقاء المصالحة

المؤتمر يتهم الاشتراكي باستحداث ميليشيات

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ اتهم المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني الحزب الاشتراكي «بعدم التزام وقف التنقلات والتحركات العسكرية للوحدات المرابطة في مواقعها قبل الأزمة السياسية الراهنة وقيامه بتحركات وتحرشات تحمل طابعاً مغايراً لروح الوحدة الوطنية والوفاق السياسي تهدد السلام الاجتماعي».

كذلك اتهم الاشتراكي «بالقيام بعمليات التسليح والتجييش واستحداث الوحدات والميليشيات المسلحة وعرض القوة العسكرية بما يعتبر إخلالاً بتماسك المؤسسة العسكرية والأمنية باعتبارها احدى ضمانات الوحدة الوطنية ومظهر الامن والطمانينة بين افراد الشعب».

وقال البيان الصحافي الصادر عن اجتماعات اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر التي انعقدت برئاسة السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي واختتمت مساء اول من امس «ان الحزب الاشتراكي أخل بوثيقة الائتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني وتعمد اعضاء الحكومة من الاشتراكي التغيب مما ولد ارتباكاً في عمل الحكومة وخللاً واضحاً في الادارة اليومية للجهاز التنفيذي للدولة» متهماً الاشتراكي باتخاذ «تدابير ذات طابع شطري لا تخدم مصالح المجتمع وتكرس الطابع الشمولي غير الديموقراطي».

وأكد البيان الذي يتعرض للحزب الاشتراكي بهجوم هو الاول من نوعه منذ بداية الأزمة الراهنة ان «المؤتمر الشعبي العام يلتزم النتائج التي يتم التوصل اليها من خلال الحوار الوطني». وطالب لجنة الحوار «بالكشف عن الحقائق للشعب وتحديد مسؤولية كل طرف في الحوار ومدى جديته وعزمه على ايصال البلاد الى بر الأمان وحرصه على الوفاق والسلام الاجتماعي». وهدد بكشف «جملة الحقائق المتعلقة بخلفيات الأزمة الراهنة ومجرياتها».

ونبّه المؤتمر الى ان «أي تطويل او تسويف في إنهاء الازمة يعني المزيد من التداعيات والافرازات الخطرة التي تهدد حياة الوطن والمواطن خصوصاً ان ذلك يترافق مع محاولة تعطيل الهيئات الدستورية وإظهار عجزها وتسليم الوطن للمصير المجهول».

ودانت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام «الاعمال الارهابية وعمليات الخطف والاغتيالات الغامضة والاعمال المخلة بالامن التي يتم تدبيرها وتوظيفها سياسياً وطالبت بالتحقيق الكامل فيها وكشف خلفياتها واغراضها المسمومة» مشيدة بمواقف الرئيس الفريق علي عبدالله صالح وما ابداه من سعة صدر وحرص وطني كبير على وحدة البلاد بعدم الإنجرار الى المخاطر والقرارت الانفعالية».

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... [redacted] الريشة

التاريخ : .... ٢٤ يناير ١٩٩٤

المؤتمر يتهم الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

واصدر امس علماء اليمن بياناً عن الازمة السياسية، اشاروا فيه الى دعوتهم الفريق علي عبدالله صالح والسيد علي سالم البيض الى جامع الجند في تعز الاحد الماضي للبحث في الازمة السياسية وملابساتها وتحديد اسبابها والنهج الذي يجب اتباعه للخروج منها.

وقال البيان: «استجاب مشكوراً الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة للدعوة في اليوم المحدد والمتفق عليه، وبيّن للعلماء ما يراه من اسباب الازمة وملابساتها واستعداده لقبول ما يراه العلماء من حلول...

ويأسف العلماء لعدم حضور نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض في الموعد المعروف. وحرصاً من العلماء على حضوره ظلوا يتصلون بالجهة المختصة لتذكيره بان العلماء لا يزالون ينتظرون حضوره، وقد ظل العلماء ينتظرون حضوره حتى صدور هذا البيان. ويحمّل العلماء نائب رئيس مجلس الرئاسة مسؤولية عدم الحضور وعدم الرد على رسالة العلماء وعدم استقبال وفدهم المرسل من الجند وهذا امر يؤسف له لا سيما وان الشعب تطحنه الازمة السياسية وجحيم الاسعار وتدني العملة».

وطالب العلماء في بيانهم «بضرورة التزام طرفي الازمة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) اتقاء الله وان ينصاعوا الى حكم الشرع ومنطق العقل عبر الحوار البناء الموصل الى حل المشاكل سلمياً في اطار المؤسسات الشرعية».

ودعا العلماء «الحكومة ممثلة في مجلس الوزراء الى القيام بالمهمات المنوطة بها وفق البرنامج الذي حازت بموجبه على ثقة مجلس النواب، وان تتحمل مسؤوليتها كاملة».

وبعد دراسة مظاهر الازمة وتداعياتها راى بعض العلماء ان الخروج من الازمة يكون بالآتي:

«١ – حضور السيد علي سالم البيض، نائب رئيس مجلس الرئاسة الى العاصمة صنعاء استجابة لدعوة مجلس النواب وممارسة مهامه الدستورية، ففي ذلك بداية لحل الازمة الراهنة.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢ – انهاء مظاهر التشطير في كل مرفق من مرافق المؤسسات الحكومية والشعبية وتوحيد الجيش والعملة والطيران وجميع المؤسسات الاقتصادية.

٣ – ايقاف التصعيد الاعلامي والعسكري واعادة المعسكرات الى اماكنها قبل الأزمة... ويدعو علماء اليمن جميع منتسبي القوات المسلحة والأمن الى التزام الحياد في الخلاف القائم بين طرفي الازمة وجعل مصلحة اليمن فوق المصالح الحزبية والشخصية.

٤ – محاربة الفساد بكل انواعه والمفسدين اينما وجدوا ومن يسندهم أو يتستر عليهم، وعدم السماح برسم اي حلول خارج نطاق المؤسسات الشرعية.

٥ – نظراً الى تعثر الجهود المبذولة لاحتواء الازمة القائمة والتوفيق بين طرفيها من قبل مجلس النواب وعلماء اليمن والوساطات الداخلية والخارجية، والاحداث تتصاعد يوماً بعد يوم، فان العلماء يدعون اهل الحل والعقد في البلاد الى عقد مؤتمر يمني عام يمثل فيه ابناء اليمن بكل محافظاته وجميع فئاته يقود فيه الشعب مصيره، ويكلف المجتمعون الشيخ عبدالمجيد عزيز الزنداني والقاضي محمد اسماعيل الحجي تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر وتحديد زمانه ومكانه.

٦ – اوكل علماء اليمن في الجند، الى اللجنة العليا المنظمة لاجتماعاتهم ان تتولى متابعة وتنفيذ ما توصلوا اليه واطلاعهم على ما يستجد .

٧ – يدعو علماء اليمن الى التوعية العامة في مواجهة الاخطار التي تهدد وحدته وامنه واستقراره».

وفي عدن تسلّم السيد البيض امس رسالة من السلطان قابوس يعبّر فيها عن «قلق بلاده من تصاعد حدة الأزمة السياسية التي تشهدها اليمن حالياً ودور السلطنة في المساعدة في تقريب وجهات النظر بين الرئيس علي عبدالله صالح والامين العام للحزب الاشتراكي».

وافادت مصادر قريبة من السيد البيض انه «ابلغ السيد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية لسلطنة عمان الذي حمل رسالة السلطان قابوس تأكيد الحزب الاشتراكي التمسك بنقاطه الـ ١٨ للخروج من الأزمة واصراره على بدء التنفيذ من قبل المؤتمر الشعبي العام». واضافت هذه المصادر ان «الوزير العماني الذي قدم امس الى عدن من محافظة تعز بعد مقابلته الرئيس علي عبدالله صالح وسلمه رسالة مماثلة من السلطان قابوس اعرب للسيد البيض عن تخوف السلطنة من تطورات الأزمة في اليمن البلد الجار» داعياً الى «الإسراع في تجاوزها وعقد لقاء صلح بين علي صالح والبيض». واكد «استعداد السلطنة لبذل كل جهد ممكن للمساهمة في تحقيق ذلك حفاظاً على وحدة الشعب اليمني وتجنيب المنطقة الآثار التي ستنجم عن تقسيم اليمن».

والتقى بن علوي المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي «لاقناعه بالعودة الى صنعاء لمزاولة عمله تجنباً لمزيد من المضاعفات في الأزمة».

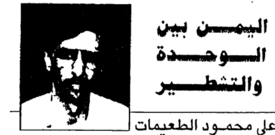
وقال مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني امس ان «الحزب الاشتراكي اكد مراراً ان الخلاف الذي تطور الى ازمة تشهدها البلاد حالياً ليس خلافاً بين الرئيس علي عبدالله صالح والسيد علي سالم البيض بل الازمة تتعلق اساساً في كيفية بناء دولة حديثة يسودها النظام والقانون ووضع الاجراءات التي تضمن وضع حد للارهاب والتسيّب والفساد والتهريب وايجاد المواطنة المتساوية للجميع وابعاد القوات المسلحة عن القضايا المتعلقة بالحياة المدنية والشؤون السياسية».

واضاف في تصريح لـ «الحياة» امس في عدن رداً على ما تضمنه خطاب الرئيس علي صالح اول من امس في مدينة إب عن «استعداده لتقديم استقالته اذا كان ذلك حلاً للازمة»، انه: «بدل التلويح بالاستقالة يجب توجيه الجهود لدعم الحوار الوطني بين القوى السياسية والذي تعثر اكثر من مرة».



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ يناير ٩٦



اليمن بين الوحدة والتشطير

علي محمود الطعيمات

كلما لاح في الافق العربي بسمة سرقت وان كانت عصية حاولوا قتلها او وادها في المهد.. وكلما لاح في نهاية النفق ضوء او ملامح ولادة ضوء يمكن ان يتطور ليكون منارة يهتدي به ويوضح معالم الطريق ويكشف ما تخفيه العتمة أو يعيد الحياة للأمل العربى بإمكانية إعادة صياغة الواقع العربى الموروث من الحقبة الإستعمارية ومخلفات المؤامرات التي لم تترك موقعاً في الجسد العربي من طعنة، تتراكض كل الخفافيش والغربان لتحتشد محاصرة هذا المشروع أوالمولود.. وتتشابك كل الأيدي لتحجب الضوء حتى ينطفىء.. لكننا قادرون على تمييز أصبعاً أصبعاً.. وقادرون على معرفة ملامح وجوهها وتمييز هويتها.. فلا علامات إستفهام أو تعجب رغم كل الأقنعة.

والوحدة اليمنية هي البسمة ليس للأشقاء في اليمن الذين أسقطوا التشطير من قاموسهم بل هي بسمة وضوء في النفق لكل عربي لم يجرفه تيار الزيف ولم يهزمه الضغط المتتالي المتواصل في كل الحقب على عصب قناعاته الوحدوية لإسقاطها من قاموسه لان إيمانه بوحدة الأمة والوطن أكبر من الألم لأنها العلاج الناجع لكل الأمة فهي السلاح القادر على صيانة وضمان مستقبل الأجيال القادمة والقرار المستقل القادر على المقارعة والصراع والإنتصار والسياج الذي سيجعل من الوطن عصياً على أعدائه.

لذلك فمن الطبيعي أن تحاصر الوحدة اليمنية وتحارب بشتى الأدوات ومن كل المتضررين لكن من غير الطبيعي وغير المقبول أن نكون مدركين لهذه الحقيقة ولا نعمل على مجابهتها بما يمكن من دحر كل المحاصرين وأدواتهم حتى نحمي هذه البسمة وهذا الضوء الذي يسبب قلقاً وخوفاً للكثيرين والذي دفع الأشقاء في اليمن ثمنه غالياً طوال مراحل نضالهم وكفاحهم المرير.. وانتظرناه طويلاً ليكون لبنة قوية لإعلاء بناء الوحدة العربية التي ستاتي مهما طال الزمن وطال الإنتظار ومهما كثر الأعداء.

وبصرف النظر عن اسباب الأزمة التي تقترب كثيراً من حوالة إستعادة التشطير من مزبلة التاريخ لإلباسه ثوباً جديداً براقاً.. وبصرف النظر عمن له ومعه الحق فلا يجب الإنحياز إلا للوحدة اليمنية لانها طوق النجاة لكل الأشقاء في اليمن وإلا فالضياع والتيه هو الخيار الآخر وهو ما يسعى إليه أعداء اليمن والأمة العربية وهذا

٠٤٠٠٠٦



الإنحياز يجب أن يكون للوحدة قولاً وعملاً لا شعارا.. والإنحياز لهذا المولود.. البسمة.. الضوء لا مكان فيه للألعاب السياسية والمناورات.. وإذا حدث خلاف فليكن من أجل الوطن.. وليكن خلافاً يحتكم إلى الحوار والإقناع الحجة بالحجة ووجهاً لوجه.. فليس هناك من وطن بلا مشاكل أو خلافات بين قياداته فليس هناك رأي قاطع مستنير وآخر مخالف جاهل.. فالإختلاف أو الخلاف في الرأي سمة حضارية وصحية.. والأهم من كل ذلك أنه لا إستثمارات سياسية على حساب وحدة الأرض والمصير.. كل شيء عدا ذلك قابل ومسموح فيه ممارسة كل أنواع المناورات ومختلف فنون السياسة ودهاليزها طالما أن المحصلة لصالح الوطن والشعب دون المساس بالإنجازات وخاصة التاريخية منها كالوحدة على سبيل المثال لا الحصر.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو طالما أن الخلاف الذي ولد الأزمة السياسية الحالية في اليمن أنبثق من السعي إلى تحصين الوحدة وإكتمال خطواتها، وطالما أن كل تصريحات الطرفين يستدل منها أنهما بقدسان الوحدة فما هي أسباب ما يجري.. هل من تفسير؟! ولماذا الدخول مع الوطن في دهاليز غير مضمونة العواقب وخطرها على الوحدة يتزايد ويكبر ككرة الثلج التى تتضخم كلما تدحرجت. فالخلاف يوسع الفجوة كلما طال زمنه وكثرت فيه التصريحات وتزايد الضغط على الأعصاب.

وغني عن القول أنه كلما كان الإسراع أكثر نحو اللقاء والحوار الديمقراطي بين الأطراف المعنية كلما كان ذلك عاملاً من عوامل نزع الفتيل وتحصين مبكر للوحدة وقطع الطريق على المتآمرين والمتضررين من الوحدة اليمنية الذين أختاروا كوادر وقيادات الحزب الإشتراكي هدفاً لعمليات الإغتيال لزرع بذور الفتنة والشك والإبقاء على الخلاف قائماً وتوجيهه نحو الإنفجار الذي يتحول إلى حرب أهلية قاتلة لكل عناصر الوحدة وهو الهدف الإستراتيجي للمؤامرة وهذا ما يجب أن يتنبه له كل الأشقاء المخلصين الشرفاء في اليمن. وعليهم أن يدركوا قبل فوات الآوان أن هناك أطرافاً مأجورة لتخريب الوحدة خاصة وأن القيادات اليمنية بمختلف إنجاهاتها السياسية مع الوحدة والوطن.

والمطلوب الآن الإكتفاء إلى هذا الحد في الخلاف ونزع الوطن من هذا الخلاف لأن المناورة في مصير الوطن مرفوضة شكلاً ومضموناً يمنياً وعربياً.. وليكن النزاع ديمقراطياً أياً كان نوع هذا النزاع أو الصراع أو الخلاف ـ سمه ما شئت ـ مهما كانت الأسباب.

ولابد من وضع النقاط على الحروف.. ولا مجال هناك للمحاباة والمجاملة على حساب الوطن ووحدته.. فكل الأيدي يجب بترها الآن قبل أن تتضخم ويصعب بعد ذلك السيطرة عليها.. فأياً كانت الجهة أو الجهات التي تقف وراء عمليات الإغتيال وتخريب الحوار الديمقراطي يجب فرزها ومحاسبتها لأن الوطن يجب أن يكون فوق الجميع.

فالخلاف وصل خطوطاً حمراء.. ومازال حله في متناول اليد.. والفرحة التي زرعها اليمنيون مازالت قائمة في نفس كل عربي.

وأعتقد أن اليمن عندما حقق إنجازه القومي التاريخي عام ١٩٩٠ كان قد وضع في أعتباره أن هذا الطريق صعب عبوره إلى نهايته دون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العرب

التاريخ : ١٤/١/١٩٩٤

مشاكل.. فالوحدة صحيح أنها شان يمني.. وشان عربى.. غير أنها ليست نزهة وكلمات تتوحد، و إنما هى أشبه بحقل ألغام كلما بطل لغم زرعوا غيره.. فلابد من تجاوز الخطوات بحذر ودقة وبتضحيات وتنازلات لصالح الوطن.. ولا تضحيات وتنازلات إذا قدمت للوطن.

بقي أن نقول أن الوحدة اليمنية أمانة في أعناق قادة اليمن واي تهاون سيكون ثمنه أكبر بكثير من أي ثمن آخر في ظل الوحدة.. فالامل كبير بقادة اليمن وشعبه بحراسة هذه الوحدة والإسراع نحو انهاء الخلاف والمضي في إعادة كتابة سطور التاريخ والإستمرار في حث الخطى على الطريق الذي وضعوا أقدامهم على أوله عام ١٩٩٠ وعدم التراجع مهما كان الثمن ليكونوا القدوة والمنارة لكل العرب والانتصار لغير الوطن هزيمة ونصر للأعداء.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٤

الجامعة العربية مستعدة للتدخل لاحتواء الخلاف

لجنة الحوار الوطني في اليمن تمهل صالح والبيض حتى الثلاثاء القادم

صنعاء - الوكالات حددت لجنة حوار القوى السياسية المكلفة بحسم ازمة سياسية حادة تهدد باعادة تقسيم اليمن مرة اخرى مهلة مدتها خمسة ايام لقادة البلاد المتنازعين لفض خلافاتهم.

وجاء في البيان الذي اصدرته اللجنة التي تضم ٢٧ عضوا يمثلون كافة الاحزاب الليلة قبل الماضية يوم الثامن عشر من يناير الجاري هو الموعد النهائي للاتفاق على مشروع الوثيقة تمهيدا للتوقيع عليها من قبل «الاطراف».

ولم تذكر اللجنة التي فشلت من قبل في الالتزام بموعد سابق هو العاشر من يناير الجاري ماذا يمكن ان يحدث لو لم يتحدد شكل الاتفاق بحلول موعد المهلة الثانية.

وذكرت مصادر سياسية في وقت سابق انه تم التوصل الى اتفاق الاثنين الماضي وانه سيعلن يوم الثلاثاء الا ان اللجنة ذكرت انه لم يتسن التوصل الى اتفاق في ذلك الموعد.

وجاء في بيان لجنة حوار القوى السياسية حرصا على التوفيق بين اراء جميع المشاركين فقد تعذر الوصول الى الاتفاق في اليوم المحدد.

واعلنت احزاب المعارضة اليمنية امس الاول انها انسحبت من محادثات المصالحة لان احزاب السلطة ليست جادة في جهودها لحل الازمة.

واشارت كتلة المعارضة التي تضم اربعة احزاب هي التكتل الوطني للمعارضة واتحاد القوى الوطنية وحزب البعث العربي الاشتراكي ومناضلي الثورة اليمنية ان الحزبين اللذين وحدا اليمن في مايو عام ١٩٩٠ وهما الحزب الاشتراكي اليمني وحزب المؤتمر الشعبي العام كانت لهما تحفظات على المشروع النهائي للوثيقة.

وكانت الخلافات قد تفاقمت منذ شهر يوليو الماضي بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح رئيس حزب المؤتمر الشعبي العام ونائبه علي سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكي اليمني الذي حكم الجنوب الى ان توحد شطرا اليمن عام ١٩٩٠.

واعلن صالح امس الاول استعداده للتنحي اذا كان ذلك سيحل الازمة ويحافظ على وحدة البلاد.

وكرر صالح دعوته للبيض للتوجه الى تعز بالقرب من الحدود المشتركة السابقة لشطري اليمن الجنوبي والشمالي لاجراء محادثات مصالحة. وكان صالح قد توجه الى تعز منذ السبت الماضي استجابة لدعوة زعماء مسلمين انتظارا لمجيء البيض.

وتشغل كل من الاحزاب المشاركة الثلاثة في الحكومة الائتلافية وهي حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للاصلاح وهو حزب اسلامي خمسة مقاعد في لجنة حوار القوى السياسية بالاضافة الى مشاركة خمسة من ممثلي المعارضة وسبعة من الشخصيات البارزة في اليمن.

وذكرت مصادر سياسية ان مشروع الاتفاق الذي تم التوصل اليه الاثنين الماضي يهادن فيما يبدو الحزب الاشتراكي اليمني ولم يتضح بعد ماذا يعطل الاتفاق.

وذكروا ان الاتفاق يدعو الى سحب القوات وازالة المواقع العسكرية من المدن الكبرى والقاء القبض على اليمنيين الذين يشتبه في تورطهم في سلسلة من الاغتيالات السياسية.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١/١٩٩٤

ويقول الحزب الاشتراكي ان اكثر من ١٥٠ من اعضائه اغتيلوا منذ الوحدة.كما يلبي الاتفاق مطلبا رئيسيا للحزب الاشتراكي هو اخضاع البنك المركزى لسلطة الحكومة وحدها التى يرأسها حيدر ابو بكر العطاس المنتمى للحزب.
وكان صالح الذي راس اليمن الشمالي حتى الوحدة يملك سلطة اصدار اوامر للبنك.

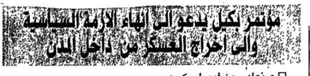
وفي القاهرة اعلن امين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد انه على استعداد للقيام باى دور فعال لاحتواء الخلاف السياسي القائم حاليا في اليمن.
وابلغ الدكتور عبدالمجيد للصحافيين امس ان الجامعة العربية على اتصال دائم بالمسؤولين في اليمن للوقوف على آخر التطورات هناك.
واكد ضرورة التوصل لحل يحفظ وحدة اليمن.



المصدر : الحياة الدولية

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مؤتمر بكيل يدعو الى انهاء الازمة السياسية والى اخراج العسكر من داخل المدن

□ صنعاء – من فيصل مكرم:

■ دعا مؤتمر بكيل الموحد الذي انعقد أمس في منطقة انس في محافظة ذمار اليمنية الاحزب الثلاثة في الائتلاف الحكومي الى «المسارعة في انهاء الأزمة السياسية التي بلغت حد تهديد الوطن وامنه واستقراره»، والى «اعادة تشكيل وحدات القوات المسلحة وبنائها بناء وطنياً خالصاً لتؤدي دورها في حماية البلاد والدفاع عن الوطن وصون قدراته والعمل على سحب القوات المسلحة من داخل المدن».

وكان المؤتمر الذي انعقد في انس الاول من نوعه لقبائل بكيل منذ تشكيل المجلس الموحد لبكيل برئاسة الشيخ محمد علي ابو لحوم وشارك فيه نحو ٧٠ الف شخص جاؤوا من مختلف انحاء اليمن.

وتحدثت مصادر في انس امكن الاتصال بها عن وصول الآلاف من ابناء بكيل الى المنطقة بعدما ارتدى المؤتمز أهمية خاصة في ظل الأزمة السياسية التي يعيشها البلد وسعي بكيل الى ان يكون لها موقع على الخريطة السياسية اليمنية يليق بحجمها.

ومن اهم القرارات والتوصيات التي اتخذت تلك المتعلقة بالجانب السياسي اذ دعت الى الآتي:

«١ – اشراك قبائل بكيل من خلال مجلس بكيل الموحد في اي ترتيبات تتعلق

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الميثاق الأسبوعية

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر بكيل يدعو الى انهاء

تتمة الصفحة الاولى

بالوطن والقضايا المتعلقة ببناء الدولة الجديدة والاخذ براي مجلس بكيل باعتباره يمثل بكيل التي قدمت تضحيات كبيرة وجسيمة من اجل انتصار ارادة الشعب في مراحل النضال حتى تفجرت الثورة اليمنية المباركة وتحققت مكاسب عظيمة اهمها واعظمها الوحدة اليمنية المباركة بما ينهي تجاهل بكيل عن المعترك الوطني.

٢ - يؤكد مجلس بكيل ضرورة اعطاء ابناء بكيل وجميع ابناء الشعب الفرص الكاملة في الوظائف العامة والمكانة التي يستحقونها في مختلف المؤسسات والمرافق بما فيها القوات المسلحة والامن دون تحفظ أسوة بالآخرين كذلك المنح الدراسية في الخارج بما يحقق مشاركتهم الفاعلة في بناء الوطن في مختلف المجالات.

٣ - الاهتمام بحقوق كل اسر الشهداء من ابناء الوطن الذين سقطوا دفاعاً عن الثورة ومكاسبها تطبيقاً للقوانين المنظمة لذلك.

٤ - يؤكد مجلس بكيل ضرورة ايجاد الصيغة المثلى لانهاء المركزية ومنح الصلاحيات الكاملة لأبناء المحافظات والمناطق اليمنية بما يمكنهم من خدمة مناطقهم وفق نظام الحكم المحلي يؤمن ثماره الايجابية بما يحقق الرخاء والتطور لليمن الواحد الموحد ولا يتناقض مع وحدته الوطنية وطموحات الشعب.

٥ - اعادة بناء اجهزة الدولة المختلفة بما ينهي الازدواجية بين توجهها لخدمة حزب بعينه وخدمة الوطن باكمله بحيث يتحقق الجانب الأخير منها بتكافؤ الفرص واعطاء القدرات والكوادر المؤهلة الموقع الذي تستحقه بغض النظر غن ولاءاتها وانتماءاتها الضيقة.

٦ - يهيب مجلس بكيل بالحكومة واجهزتها التنفيذية تطبيق القانون على جميع المواطنين دون محاباة لشخص او فئة من الشعب على أخرى مهما كان موقعها الاجتماعي او السياسي ومهما كان انتماؤها او ولاؤها كي يتساوى الجميع أمام القانون.

٧ - يطالب مجلس بكيل بسرعة اتخاذ الاجراءات القانونية ضد من ثبت فسادهم باستغلال مواقعهم في السلطة واجراء تغيير ايجابي سريع في المؤسسات والقطاعات الحكومية يتناول القيادات التي ثبت انها أفشلت دور هذه القطاعات في خدمة الوطن والمواطن.

٨ - الغاء معيار الانتماء لفرد او حزب او قوة اجتماعية او سياسية في تعيين الموظفين بطريقة يكون ولاؤها لله وللوطن وللثورة ونزاهتها هي المعيار الحقيقي لتولي الوظيفة العامة.

٩ - يهيب مجلس بكيل بالأحزاب السياسية المؤتلفة في السلطة ان تكون عند مستوى الثقة التي منحها الشعب وتسارع بصورة اساسية وفاعلة لانهاء الازمة السياسية الراهنة التي بلغت حد تهديد وحدة الوطن وأمنه واستقراره وان يكون الحوار السلمي والموضوعي البعيد عن التعصب السبيل القويم لحل الشكلات جميعاً.

١٠ - يؤكد مجلس بكيل ضرورة التزام كل القوى السياسية وبخاصة تلك المنضوية في اطار الائتلاف الحاكم والتي تعتبر اطرافاً اساسية في الأزمة الراهنة الامتناع عن الممارسات التي من شأنها اثارة الفرقة والاختلاف داخل صفوف المجتمع والتوقف عن تقديم الدعم والمساندة بشكليهما المادي والمعنوي لاي عناصر او جماعات تناصر طرفاً ضد اخر.

١١ - التزام كل القوى السياسية ترسيخ قيم العمل الحزبي وعملية الاستقطاب السياسي لتكون على اساس القيم والمبادئ والمثل ومبنية على الاقناع والاقتناع وليس على التغرير وتاكيد الوعي السليم والتعبئة المسؤولة والهادفة وحصر الخلافات السياسية في مستوياتها الضيقة وعدم نشرها وتوسيع نطاقها داخل المجتمع.

١٢ - الامتناع عن كل انواع التحريض السياسي الذي يقود الى الإخلال بالامن والمساس بالثوابت الوطنية ويعطل حركة الحياة أو يمس مكتسبات الثورة والوحدة والديموقراطية.

١٣ - يهيب مجلس بكيل بالحكومة واجهزتها المحافظة على القضاء واستقلاله والكف عن التدخلات والتأثير عليه وتعزيز استقلاليته والامتناع عن تأجيج الصراعات والفتن بين فئات المجتمع.



المصدر : الشعب

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

اليمن بعد انفجار لقاء عدن:

مخاوف الدخول فى النفق المظلم

منى ياسين

لاشىء هادئا على الصعيد اليمنى.

اللقاء الذى تعلقت عليه آمال الخروج من أجواء الازمة وتقريب وجهات النظر لم يتم.. وسبقت أسباب تبدو مقنعة من الخارج لكنها تدل -فى جوهرها- على ان أوجه الخلاف أقوى من نوايا الاتفاق.

وحوادث الاغتيال او محاولات الاعتداء التى كانت سببا جوهريا من أسباب أزمة اليمن (حين استهدفت قبل أشهر قليلة أثنين من أقرباء نائب الرئيس اليمنى على سالم البيض) تكررت هذا الأسبوع بشكل أخطر وأشد وطأة إذا استهدفت سالم البيض نفسه، ولم يمض على الاتفاق على القوانين الستة المنظمة للتعامل مع الإرهاب الداخلى والخارجى سوى بضعة أيام.

والتصريحات المتعددة التى أعقبت موعد اللقاء الذى لم يتم بين الرئيس على صالح ونائبه على سالم البيض وضعت الأزمة فى إطار أعمق رغم أنها -ظاهريا- أكدت على التمسك بالوحدة لكنها أكدت حدة الخلاف حول شكل الوحدة والياتها واهدافها.

والنداء الذى وجهه على ناصر محمد الرئيس اليمنى السابق. وحذر فيه من حرب أهلية واقتتال أو عودة إلى التشطير والحكم الشمولى يحرك المخاوف الحقيقية مما الت إليه أوضاع الازمة فى اليمن.

وهذه المخاوف نفسها افسحت مجالا للتساؤل عن أبعاد خارجية -اقليمية أو دولية- للازمة بعد أن صار مستحيلا مطابقة ما يعلن من تمسك بالوحدة وإنهاء الازمة، بما يجرى على أرض الواقع من تصعيد. بمعنى اخر إذا كانت التصريحات الداخلية تؤكد الرغبة فى انهاء الأزمة والاستمرار فى التجربة الوحدوية، فلابد أن هناك عوامل خارجية تعمل فى عكس هذا الاتجاه.

ولكن قبل الاسترسال فى مناقشة هذه الفرضية وكأنها حقيقة غير قابلة للشك لابد من تحديد النقاط التى كانت- ويبدو أنها مازالت مستمرة- محل خلاف بين المؤتمر الشعبى من جهة والحزب الاشتراكى من جهة أخرى- ويبدو أن أهم تلك النقاط هو نظام اللامركزية فى الحكم، الذى يرى المؤتمر ان تسبقه فترة لترسيخ سلطة الدولة بينما يعتبره الاشتراكى شرطا جوهريا للحفاظ على التوازن بين السلطات المحلية وتلك المركزية. لكن المشكلة الحقيقية التى لايتم الأعلان عنها صراحة أن ثمة مخاوف من ان يتحول توطيد النظام اللامركزى إلى مقدمة للأخذ بنظام فيدرالى للوحدة يحتفظ فيه كل شطر بسلطته ويتأكد من خلاله موقع الندية بين المسئولين فى الشمال ونظرائهم فى الجنوب.

قد ينفى بعض المسئولين هذا التوقع لكن تفسير ما يجرى من أحداث يقود إلى تأكيد أن ما يجرى فى الكواليس داخل اليمن الان يدور حول هذه المسألة. فإصرار الحزب الاشتراكى على استبعاد آلية الأغلبية من اعمال البرلمان على عكس رغبة المؤتمر، والتجمع اليمنى للاصلاح يؤكد ان الهاجس الحقيقى للحزب الاشتراكى هو خوفه من أن تكون الوحدة سببا فى تحوله إلى قوة ثانية فى البلاد خاصة مع ما يتردد عن التقارب الحادث بين المؤتمر الشعبى والتجمع اليمنى للإصلاح (رغم تأكيد قادة التجمع على أن دورهم توفيقى بين الطرفين، وانهم لا يأخذون جانب فريق ضد آخر، ولكن الواضح أن ثمة تلاقيا فى الرؤى والمنطلقات بين المؤتمر والتجمع أكثر منه التلاقى بين الاشتراكى والتجمع فهذا التلاقى سيجعلهما يحققان الأغلبية دائما فى البرلمان ، وبالتالى يمكنهما من انفاذ القرارات التى قد لا تروق للاشتراكى.

وقد يكون عامل التقييم الذاتى للثروة وراء بحث الحزب الاشتراكى الدائب عن آليه تضمن له الاحتفاظ إما بهذه الثروة- التى يقال انها تعادل ثلثى ثروات اليمن الموحد- أو بسلطة مكافئة لها. ويرتبط ذلك العامل بما يتداول عن علاقة اليمن بالقوى المحيطة، ووضعيته فى منطقته، والأساس فيما يقال ان اليمن الموحد يقلب موازين القوى فى شبه الجزيرة العربية أو على الاقل يهز تلك الموازين، بحيث لا يجعلها تميل ميلا مطلقا نحو دولة واحدة هى العربية السعودية. بينما اليمن المنشطر شمالا وجنوبا يبقى الموازين على ما هى عليه، ويجعل الغلبة للقوة المهيمنة تقليديا فى شبه الجزيرة العربية. هل يعنى ذلك ان ثمة عاملا إقليميا يتدخل ليشكل ملامح الأزمة فى اليمن؟ وهل يرتبط ذلك بما يتردد عن العلاقة بين اليمن الجنوبى والسعودية، وأنها علاقة دعم ومساندة؟ هذان سؤلان مازالت الاجابة عنهما مقصورة على المنطق التحليلى أكثر منها على الوقائع المعلنة.

والقول نفسه ينطبق على دور العامل الدولى فى أزمة اليمن.

فالاهتمام غير المسبوق باوضاع اليمن الداخلية سواء من دول أوروبية كفرنسا، والمانيا أو من روسيا أو من الولايات المتحدة، وقد كان ذلك الاهتمام وما اعربت عنه تلك الدول من قلق لما يجرى فى اليمن حريا بأن يدفع إلى الاعتقاد بان هذه القوى يهمها ويخدم مصالحها وجود يمن موحد مستقر خاصة مع وجود استثمارات بترولية ضخمة لبعض هذه القوى مثل الولايات المتحدة يمكن أن تتأثر سلبا إذا ما استمرت حالة عدم الاستقرار أو انفجرت مطيحة بالوحدة، ولكن هناك رؤيه أخرى تعتبر أن نجاح التجربة الوحدوية فى اليمن أمر غير مرغوب فيه رغم التظاهر بعكس ذلك. وأن السبب وراء هذا هو الحسابات المتعلقة بالقدرة على استيعاب اليمن فيما يسمى بمحور الاعتدال فى المنطقة، وان اليمن إذا انفصل يسهل ضم اى من جناحيه إلى محور الاعتدال السعودى- المصرى



المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ ٩ يناير ١٩٩٤

(الاخذ فى الاتساع ليضم دولا راديكاليه سابقا.

بينما التحامة ووحدته يجعلان من الضم خطوة صعبة.

تتعدد التفسيرات والرؤى التحليلة كلما ازدادت الصور غموضا وتشابكت المصالح. لذلك يصعب ايجاد تفسير واحد محدد لأزمة اليمن كما يصعب القاء التبعة باكملها على العامل الداخلى وحده أو الخارجى فقط، خاصة عندما تتقاطع المصالح الداخلية المنبثقة عن مخاوف أو مطامع مع المصالح الخارجية. ففى هذه الحالة يصعب الفصل بين العاملين الداخلى والخارجى، وإن كان يسهل التعرف على النتائج المحتملة لوجود مثل هذه العوامل، والتى وصفها الرئيس السابق على صالح محمد بانها دخول فى نفق مظلم.

فشل مبادرة علماء اليمن في الجمع بين علي صالح والبيض

هل يدخل اليمن نفق التشطير؟

صنعاء ـ من هشام حمدان:

☐ دخلت الازمة اليمنية نفقا مسدودا وبات التشطير هو الحل الاقرب الى الواقع ازاء هذه الازمات المتلاحقة، واثر فشل آخر المبادرات التى دعا اليها علماء اليمن للجمع بين الرئيس على صالح ونائبه على سالم البيض فى مسجد الجند المدينة الواقعة على بعد ٣٠٠ كيلو متر جنوب صنعاء، ورفض البيض حضور هذا الاجتماع خيمت بوادر القلق على الاوساط اليمنية من قرب انفجار الموقف عسكريا، واصبح لا بديل الآن غير المواجهة العسكرية ومواجهة احتمالات التشطير.

وقال مسؤول فى حزب التجمع الوطنى للاصلاح لـ«المسلمون» ان تعثر مفاوضات الحوار الوطنى الموسع، والتحركات العسكرية، ومخططات الاغتيالات واخرها اغتيال مستشار الرئيس اليمنى، ومنع وفود رسمية من الشمال من الدخول الى الجنوب، وقطع الموارد المالية من الجنوب الى الشمال، ووجود مبادرات ومبادرات مضادة وقبول ورفض ووساطة خارجية، والخوف من الانفصال، كلها عناوين رئيسية للازمة اليمنية التى دخلت شهرها الخامس دون الوصول الى حلول بين الرئيس ونائبه، وقد ضاق الجميع ذرعا بهذه الازمة.

وبالرغم من قبول الرئيس اليمنى للنقاط الثمانى عشرة للحزب الاشتراكى، الا ان ذلك لم يفتح الطريق واسعا امام حل الازمة، وكان رد الفعل من جانب الاشتراكى فاترا اقتصر على الترحيب بها ولم يشر اليها.

وقد حذر رئيس مجلس النواب عبدالله الاحمر من ان استمرار الازمة السياسية فى اليمن يهدد مستقبل البلاد. ووصف الحزب الاشتراكى فى بيان اصدره الاحد الماضى الازمة اليمنية بانها ازمة شاملة ذات ابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلب سرعة تقديم حلول موضوعية لها.

ان الازمة التى تدور اليوم فى اليمن ليست نتيجة اختلافات حادة حول قضايا شعبية وطنية بقدر ما هى خلافات حول مصالح وبقدر ما هى استحقاقات، كان ينبغى بحثها قبل الوحدة بشكل جدى. وللحق فإن الحزب الاشتراكى هو الذي فجر الازمة بعد الخلاف الداخلى الذى ظهر اثر توقيع الامين العام المساعد على التعديلات الدستورية ورفض الامين العام لهذه الموافقة، وبعد ظهور نتائج الانتخابات التى اظهرت الاشتراكى بأنه قوة ثالثة، بل مرشحة لان يكون فى مكانة اقل على المدى البعيد.■



عبدالله الاحمر



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ - ١ يناير ١٩٩٤

«مجلس بكيل الموحد» يعقد مؤتمره رغم المعارضة ويدعو لتغيير قيادة الجيش اليمني

صنعاء - لندن: «الشرق الاوسط»

وسط جدل حاد وتوجس بعض القوى السياسية الرئيسية في اليمن من مغزى استنهاض قبيلة بكيل ومدى صلة هذا النهوض باي من الاحزاب السياسية الحاكمة اختتم مجلس بكيل الموحد اول امس اعمال مؤتمره العام الاول الذي انعقد في منطقة قبائل انس، وسط معارضته ورفض بعض الرموز السياسية والقبلية لانس، وخاصة المنتمين الى المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

وبينما ذكر هؤلاء ان المؤتمر مني بالفشل لرفضهم استقباله في مناطقهم، اكد الشيخ محمد علي ابو لحوم في اتصال هاتفي لـ«الشرق الاوسط» ان المؤتمر كلل بالنجاح وحضره حوالي اربعين الف شخص من رجال قبائل بكيل والمحافظات المختلفة.

واكد خطأ من تصوروا ان مؤتمر بكيل جاء للدعوة الى الفرقة، بينما هو على عكس ذلك تماما، كما انه يرفض اي عملية استقطاب سياسي، او حزبي.

واشار الى القرارات والتوصيات التي اصدرها المؤتمر في ختام اعماله والتي تضمنها البيان الختامي، وركز فيها على معالجة القضايا الداخلية لقبائل بكيل اولا، وعلى طرح جملة من المطالب الخاصة والعامة في مختلف المجالات واهمها العمل لابراز الوجه الحضاري لقبائل بكيل والاسهام الفاعل في بناء الدولة اليمنية والحفاظ على الوحدة والديمقراطية، ومنجزات الثورة، والقضاء على اي خلافات في اطار بكيل والسعي لانهاء كافة الخلافات بينها وبين القبائل الاخرى.

واكد مؤتمر بكيل تمسكه بالوحدة والديمقراطية كخيار لا رجعة عنه والعمل على سيادة القانون والنظام وطالب «باعادة بناء اجهزة الامن بناء وطنيا سليما، واعادة تشكيل القوات المسلحة كي تكون لحماية البلاد وسيادتها، وحتى لا تكون هما ثقيلا على الوطن، وحامية او موالية لاشخاص في السلطة او في الاحزاب».

وطالبت قبائل بكيل باشراكها من خلال مجلسها الموحد في اي ترتيبات تتعلق بالقضايا خاصة ببناء الدولة. والاخذ براي مجلس بكيل، وضرورة اعطاء ابناء بكيل وجميع ابناء الشعب فرصا متكافئة في الوظيفة العامة، بما فيها القوات المسلحة والامن دون تحفظ، اسوة بغيرهم من ابناء القبائل، والاهتمام بحقوق كافة اسر الشهداء.

كما طالب مجلس بكيل بضرورة ايفاء المركزية ومنح الصلاحيات الكاملة لابناء المحافظات والمناطق بما يمكنهم من خدمة مناطقهم وفق نظام للحكم المحلي، واعادة بناء اجهزة الدولة لانهاء الازدواجية، واعطاء الكفاءات والكوادر المؤهلة المواقع التي تستحقها، وطالب بسرعة انهاء الازمة الراهنة، التي بلغت حد تهديد وحدة البلاد، وضرورة التزام كل القوى السياسية وخاصة المنضوية في اطار الائتلاف الحاكم بالكف عن كل الممارسات التي من شانها اثارة الفرقة داخل المجتمع.

كما طالب البيان كافة الاحزاب بالامتناع عن التحريض السياسي الذي يقود الى الاخلال بالامن والمساس بالثوابت الوطنية، ويعطل حركة الحياة وفيما يتعلق بالجيش والامن طالب بتطهيرهما من العناصر التي ثبت فشلها، وكان لها دور في احباط مسؤوليات هذه المؤسسة، وتغذيتها بعناصر جديدة تكون قادرة على القيام بدورها، نزيهة ومجردة من التبعية لاشخاص او لاحزاب، او لمتنفذين في السلطة.

والعمل لسحب القوات المسلحة من داخل المدن والقضاء على تبعية القوات المسلحة لاطراف السلطة، وفتح باب الخدمة امام كل ابناء الشعب، كما طالب بتغيير قادة القوات المسلحة في مختلف الوحدات العسكرية، الذين ينتمون لاي من اطراف السلطة، او الذين ينتمون الى منطقة واحدة، واعادة النظر في تعيين هؤلاء القادة، على ان يتم تطبيق قانون التقاعد، وايقاف عملية التجنيد العشوائي.

وفي المجال الاقتصادي، اشار البيان الى ضرورة التزام السلطة بالحفاظ على المال العام، وشل الايدي العابثة به ومراقبة نشاط المؤسسات الايرادية والبنك المركزي وعدم احتكار المال العام في يد فرد او حزب، لاستخدامه في شراء الذمم والولاءات الحزبية والسياسية، ومنع التصرف بالاموال العامة الا بما يتفق مع النظم والقوانين، في اطار ما تقرره الموازنة العامة للدولة.

وطالب بسرعة وضع الخطط والبرامج الاصلاحية والتنموية والحد من الانفاق الحكومي الترفي، وضبط عملية الاصدار النقدي، والغاء ما يسمى بالبنود



غير المنظورة وتطبيق مبدا الذمة المالية، والعمل بمبدا «من اين لك هذا؟».

كما طالب بتحديد عدد العاملين في مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش والامن، وفتح باب التقاعد الالزامي لكبار المسؤولين، والاسراع في استكمال انشاء المنطقة الحرة في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن، وتوجيه عائدات النفط لما يحقق الدفع بالعملية الانتاجية وبناء نهضة زراعية. وقد تطرق البيان للمطالبة بمختلف الخدمات ومعالجة مشكلات الثار، والظواهر الجديدة من الجريمة والمخدرات وغيرها.

واختتم البيان بتاكيد مجلس بكيل ان هذه المطالب تعبر عن هموم وتطلعات كل أبناء الشعب، وليس ابناء بكيل فقط الا أن المجلس أخذ على عاتقه ابراز هذه المطالب في نطاق توجهاته الوطنية الشاملة.



المصدر : العرب (قطر)

التاريخ : ١٩٩٤/١/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة العرب

أزمة اليمن

رغم كل النداءات والحرص الكبير الذي ابدته الكثير من الاوساط العربية والدولية تجاه اليمن في سبيل التوصل إلى حل للازمة الخطيرة الناجمة عن الخلافات بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض الا ان ايقاعات الأحداث في صنعاء وعدن تثير القلق والاسى والحزن الشديد لان ما يجري الآن يهدد المكسب الكبير والانجاز التاريخي الذي حققه الشعب اليمني بقيادة علي صالح وعلي البيض حيث استطاعا ان يحققا حلم الشعب اليمني بل حلم كل الجماهير العربية التواقة إلى عمل وحدوي ينتقل بها من حالة الضياع والتشتت إلى آفاق العمل العربي المشترك في عالم سريع الاحداث والمتغيرات.

اننا اذ نعبر عن القلق من استمرار مضاعفات الازمة اليمنية وامكانية تصاعد احداثها، حيث يمكن ان تتطور الاحداث إلى ما لا نرضاه لليمن شعبا وقيادة فاننا نرى ان المسئولية الكبرى تقع على عاتق الرجلين اللذين حققا الوحدة، ونعتقد انهما مؤهلان لتجاوز هذه المحنة من خلال الاحتكام إلى الحوار الذي لا سبيل للخروج من هذه الازمة الطاحنة الا من خلاله.

واذا كانت الكثير من الجهود قد فشلت حتى الآن في احراز خطوة ايجابية على طريق تهدئة الاوضاع فان هذا لا يعني تصعيد الازمة من خلال التصريحات والتحركات التي تصب النار على زيت الخلافات مما يؤجج الاوضاع ويهدد وحدة اليمن واستقراره.

وفي هذا الاطار نلاحظ التحرك المتواصل لعلماء اليمن من اجل تجاوز الازمة، وفي آخر بيان اصدروه امس دعوا إلى «مؤتمر عام يمثل جميع المحافظات ويقرر فيه الشعب مصيره» هذا في الوقت الذي دعا فيه الرئيس صالح إلى القيام بمسيرة شعبية كبرى من تعز إلى عدن انقاذا لوحدة البلاد.

ان كل المضاعفات والتفاعلات تجيء في سياق تصاعد الازمة التي يبدو انها الآن قد دخلت مرحلة اكثر خطورة، ونعتقد انه اذا لم يتم التوصل إلى مخرج سريع من خلال القنوات الحكومية والبرلمانية والمؤسسات الدستورية فان الامر سينتقل إلى الشارع اليمني ووقتها لا احد في مقدوره التكهن بما سيحدث.

اننا اذ ندعو مجددا كل القيادات اليمنية إلى ضبط النفس نأمل ان تتواصل جهود الخير من كل فئات وقوى الشعب اليمني ومن كل العرب لان استقرار اليمن استقرار للعرب كما ان اضطراب اوضاعه ستؤثر على الساحة العربية تأثيرات كبيرة وهذا ما نأمل ألا يحدث.

«العرب»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٤

ازمة اليمن في ظل الصراع بين على صالح وعلى سالم

بقلم: عبد المنعم سليم جبارة

ما زالت الازمة التى تعيشها اليمن منذ شهور فى تصاعد وان كانت لم تصل ونرجو الا تصل الى مستوى المواجهة المسلحة .

والازمة اليمنية ليست نتاج صراع بين طوائف الشعب او شيوخ القبائل ، كما انها ليست نتاج احداث عنف وعنف مضاد افرزتها هى الاخرى صراعات بين النظام الحاكم وبين جماعات لها اتجاهها وتوجهاتها التى تخالف اتجاه وتوجيهات النظام الحاكم .. ولكن الازمة التى تعيشها اليمن وتهدد وحدته كما تهدد تجربته الديموقراطية هى وليدة الصراع بين طرفى الحكم .. الحزب الاشتراكي فى الجنوب وحزب المؤتمر الشعبى فى الشمال .الاول يقوده امينه العام على سالم البيض والاخر يقوده أمينه العام على عبد الله صالح .. رئيس الجمهورية والصراع بين طرفى النظام الحاكم .وان كان الحكم فى اليمن ينهض على تالف بين القوى السياسية الثلاث التى حازت اكبرالمقاعد فى المجلس القيادى فى الانتخابات التشريعية التى جرت منذ شهور وهى حزب المؤتمر الشعبى وتجمع الاصلاح اليمنى والحزب الاشتراكى - هو صراع على السلطة ومراكز ومواقع السلطة ، وتشبث كل طرف بما لديه من مراكز ومواقع ومصادر للقوة حالت دون استكمال الوحدة لاسبابها وعواملها وصيغتها وشكلها الطبيعي والمامول .. مع انه قد مضى على اعلانها ثلاث سنوات .كل من الحزب الاشتراكى فى الجنوب وحزب المؤتمر الشعبى فى الشمال لايرى التنحى عن مواقعه ومصادر قواته ونفوذه فى الجنوب وفى الشمال من اجل ان يتم الدمج الصحيح بين شطرى اليمن وتاخذ دولة الوحدة وحدها بكل اسباب الوحدة وتجمع بين يديها كل اسباب ومصادر القوى الامنية والعسكرية والقانونية التى تكفل للنظام الديمقراطى استمراره وازدهاره ،كما تكفل لليمن الدولة والشعب اسباب الامن والاستقرار وتفتح الابواب امام التعددية الصحيحة كما تمارس دورها الصحيح ، ولا تجعل الحكم والسلطة حكرا لحزب او شخص ..

وليس ثمة صعوبة فى تحديد معالم الاوضاع والاجواء فى اليمن اليوم لان من السهل تحديد معالم الصورة التى تجرى فى اطارها وتدور احداث وتطورات اليمن والتى توجهها وتفرزها اشكال وانماط الشد والجذب بين طرفى المعادلة الصعبة التى تعيشها اليمن .

فى الثالث عشر من ديسمبر الماضي القى الرئيس اليمني على عبد الله صالح خطابا امام الخريجين الجدد من كلية الشرطة - اذاعته القناة الاولى للتليفزيون فى صنعاء فى حين رفضت القناة الثانية التابعة للحزب الاشتراكي المهيمن على الاوضاع الجنوب ان تذيعها وكان الرئيس اليمنى قد هاجم فى خطابه امام خريجى الشرطة الحزب الاشتراكي الذى تزعمه نائب رئيس الجمهورية على سالم البيض ووصف الازمة بانها مفتعلة وأنها مدفوعة الثمن .

وقد اعتبر الناطق باسم الحزب الاشتراكى ان اذاعة الخطاب فى القناة الاولى من صنعاء رغم الاتفاق بين الحزبين على وقف التصريحات والخطابات والمهاترات الاعلامية هو نقض للاتفاق وقال الناطق ان قذف الحزب الاشتراكى وتوجيه التهم اليه قد يضطره الى الخروج عن صمته والرد بالمثل واضاف ان من بيته من زجاج عليه تجنب رمى الاخرين بالحجارة !



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

وفى جلسة مجلس النواب اليمنى الرابع عشرمن ديسمبر حث النائب عبد الوهاب الروحانى من المؤتمر الشعبى حزب الرئيس على عبد الله صالح.

مجلس النواب على اتخاذ موقف واضح من الازمة وضرورة التحرك لتحمل مسئوليته ازاء الممارسات التى تكرس الانفصال وتعطل مؤسسات الدولة ومن ثم يجب ان يحدد المجلس موقفه بشان عدم السماح للطاقات العسكرية والمدنية بالهبوط فى المحافظات الجنوبية وعدم السماح لممثلى الاحزاب فى تعز بالسفر الى محافظة ابين للمشاركة فى تشييع جثمان احد قادة التجمع للاصلاح اليمنى وان اخر قنبلة فجرها الحزب الاشتراكى فى الجنوب على طريق الانفصال والتشطير هى امتناع القناة الثانية فى تعز عن اذاعة خطاب رئيس الجمهورية !!

ورغم ان الطرفين لايفوتهما ان يستفيضا حديثا عن الشرعية والتمسك بالوحدة وافساح المجال للمشاركة الشعبية وضرورة الرجوع الى الشعب والتحلى بالديمقراطية والتعددية الا ان الواقع من خلال تصريحات الطرفين واحاديثهما ايضا يؤكد ان اليمن يمنان يمن الجنوب تحت هيمنة على سالم البيض وحزبه الاشتراكى ويمن الشمال تحت سلطة على عبد الله صالح وحزب المؤتمر الشعبى ويمن الجنوب مازال له مليشياته التابعة للحزب وله اجهزة امنه وجيشه كما ان يمن الشمال مازالت له قواه الامنية التابعة لرئاسة الجمهورية وايضا جيشه وقوى الامن فى الجنوب والشمال مثل الجيش فى الجنوب والشمال لم يتم دمجها ولم يصبحا خاضعين لسلطة او قيادة واحدة .

الا ان الازمة فى اليمنين فى ظل تشبث طرفى الصراع بمواقفهما مازالت مرشحة للاستمرار وان كان كثيرون يستبعدون التصعيد على الاقل في الوقت الراهن الى مستوى الانفصال والانشطار او مستوى المواجهة بالسلاح ويبقى اليمن الشعب والبلاد هما اللذان يدفعان الثمن ويتحملان نتائج الصراع والتنافس على السلطة والسلطات اللهم الا اذا اب الطرفان الى مافيه النفع والمصلحة العامة وغلبا كفة اليمن الشعب والديار على كفة المنافع الذاتية والحزبية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام
القاهرة

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

الافــــراج عن رهينتين غــربيــتين فى اليــمن

صنعاء - وكالات الانباء - افرج مسلحون يمنيون امس عن اثنين من العاملين بشركة نفط غربية باليمن كانوا قد إختطفوهما منذ ١١ يوما . وكان المختطفون قد طالبوا بدفع فدية مقابل الافراج عن مدير الاعمال البريطانى والطيار الكندى العاملين بشركة البترول تعويضا لهم عن مرور خط انابيب بترول تابع للشركة باراضيهم بقبيلة «الخولان» .

المدوسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة ١٠ الدولية

التاريخ : ٥ - ١ - ١٩٩٤

عشية استئناف اجتماعات لجنة الحوار في عدن

اليمن: انقسام بين العلماء وخطباء المساجد يتبادلون اتهامات

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ شهدت الأزمة اليمنية امس منحى خطيراً بعد مرور ساعات على اعلان لجنة الحوار عزمها على استئناف اجتماعاتها في عدن اليوم. وتبادل خطباء المساجد اتهامات، فيما اكدت مصادر في مدينة عدن ان انقساماً ظهر في صفوف العلماء الشماليين والجنوبيين.

ووصل الى المدينة امس وفد كبير يمثل علماء المحافظات الجنوبية والشرقية والتقى مساءً نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض. وذكرت مصادر قريبة من اللقاء ان «العلماء دانوا القرارات الصادرة عن اجتماعات «الجند» اول من أمس، التي شارك فيها علماء ومشائخ مثلوا المحافظات الشمالية».

واوضحت المصادر ان «العلماء اكدوا للبيض ان قرارات «الجند» دعوة الى الانقسام وجر البلاد الى حرب اهلية».

وكان البيض التقى مساء اول من امس في عدن سفراء دول الاتحاد الأوروبي. وحمل بيان اصدره العلماء يوم الخميس نائب رئيس مجلس الرئاسة مسؤولية عدم الحضور للقاء الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في جامع «الجند» في محافظة تعز.

وتبادل خطباء المساجد الاتهامات قبل صلاة الجمعة أمس، ووجه الخطباء في المحافظات الجنوبية والشرقية اتهامات للقيادة في الشمال بـ «تصعيد الأزمة والتخطيط لتقسيم البلاد». وقالت لـ «الحياة» مصادر

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة / الملحقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - ١ - ١٩٩٤

اليمن: انقسام بين العلماء

تتمة الصفحة الاولى

موثوق بها في عدن ان «انقساماً ظهر بين علماء اليمن الشماليين والجنوبيين الذين امتنعوا عن المشاركة في اجتماعات في «الجند» في محافظة تعز اول من امس، حضرها علماء المحافظات الشمالية وبعض علماء الجنوب المنتمين الى المؤتمر الشعبي العام» (بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح).

مهلة نهائية للحوار

واكد مصدر مسؤول في لجنة الحوار التي تضم القوى السياسية اليمنية لـ «الحياة» ان اللجنة ستعاود اليوم اجتماعاتها في عدن بعد توقف دام اسبوعاً بسبب انسحاب احزاب المعارضة. وقال المصدر ان «تاجيل الموعد النهائي للحوار في شأن ايجاد الحلول العملية للازمة الى ١٨ كانون الثاني (يناير) الجاري بدلاً من ١٠ الجاري مثل موقفاً مسؤولاً لقطع دابر الانفصال والاقتتال» مشيراً الى ان هناك «قوى تسعى الى اجهاض اي جهود وطنية صادقة ومخلصة للخروج من الازمة». وزاد ان المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح قررا العودة الى استئناف اجتماعات لجنة الحوار.

وكانت اللجنة اصدرت مساء اول من امس بياناً وجهته الى الشعب اليمني اشارت فيه الى «ازمة سياسية حادة هددت كل أحلام اليمنيين في بناء مجتمع موحد ديموقراطي متطور». ونوهت بـ «حكمة ابناء اليمن» وجهود «الاشقاء والاصدقاء» مشددة على ان «منطق العقل والحكمة فرض على اليمنيين ان يسلكوا طريق الحوار والتسامح بديلاً عن العناد والتعصب الاعمى، وطريق الحد من ضلال الاهواء بديلاً عن السير في غيها». وتابعت ان «الجميع جلسوا على طاولة حوار القوى السياسية بعدما اتفقوا على اعتماد الحوار كوسيلة وحيدة لحل الازمة ومعالجة التباين في الآراء (...) واقروا نبذ العنف بكل اشكاله».

واوضح بيان اللجنة انها «استهلت اعمالها بتشكيل لجان تعمل على وقف التداعيات الاعلامية والأمنية والعسكرية (...) وعلى رغم استمرار بعض التداعيات وتجاوز بعضهم لما اتخذته اللجنة في شأنها واصلت لجنة الحوار اعمالها بفعالية حرصاً منها على تحقيق الاهداف العليا وعدم الالتفات الى صغائر الأمور». واضاف: «من خلال اللقاءات المتواصلة للجنة في كل من صنعاء وعدن امكن القوى السياسية التوصل الى اتفاق كامل على معظم القضايا المطروحة للحوار، التي تناولت الاسباب الجوهرية للازمات السياسية المتكررة والحلول الجذرية التي تمنع تكرارها».

واعلنت اللجنة «توصل الحوار الى وثائق مهمة تناولت اسس بناء الدولة الحديثة للجمهورية اليمنية، دولة النظام والقانون والمؤسسات المرتكزة على العدل والمساواة والحرية والديموقراطية واللامركزية في نظام الحكم المحلي، والقائمة على عقيدة الاسلام وشريعته واحترام حقوق الانسان».

ولفتت الى انها كانت حريصة على انجاز عملها خلال فترة لا تتجاوز ١٠ كانون الثاني (يناير) الجاري، مؤكدة ان «طبيعة الحوار والحرص على الوصول الى اتفاق كامل» تطلبا وقتاً اطول «وحدد ١٨ كانون الثاني موعداً نهائياً لحوار القوى السياسية لانجاز وثيقة العهد والاتفاق، وتحديد آلية التنفيذ وبرامجه الزمنية، والاتفاق المبدئي على مكان مراسيم التوقيع على الوثيقة وموعدها».

٠٠٠٠٣١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :


التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

عوامل عدم الثقة تجاوزت السياسيين الى القياديين

لقاء صالح والبيض شرط لنجاح أي حوار

أصوات تطالب بطرح مصير الوحدة للاستفتاء الشعبي

٠٤٠٠٢٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيــــــاة

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

عـــودة الجنود الى ثكناتهم لا تعني نهاية الأزمـة، ولكن الضـغـط كـان وراء تغليب رؤية الحل السـياسي عن الحل العسكري، فـقبل عدة اسـابيع كـانت اليمن على شفير الهاوية فاستنفرت القوات بعد ان فشلت جميع الوسـاطات العربية في ايجاد حل خـارجي للأزمـة القـائمـة، والتي تفـجرت منذ ١٩ اغـــسطس (اب) منذ عــودة نائب الرئيس علي ســالم البـيض من الولايات المتحدة الامريكية.

يوعـز الكثيـر من المراقـبين الى انعـدام عوامل الثقة بين الشريكين في تحقيق الوحدة (المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عـبـد الله صـالح) والحـزب الاشـتـراكي اليمني (الذي يترأسه علي سالم البيض نائب الرئيس) والتي يجب ان تسـبق اي حـوار للأزمة بأنها العقبة الرئيسية التي ستحطم أمـامـهـا اي فـرص لتـحـقـيق تقـدم على هذا الصـعـيـد لاخـراج البـلاد من وضـعـهـا الاستثنائي الذي تعيشه والذي وصفه وزير الخـارجية مـحمـد سالم باسندوه بـ«ان اليمن يعيش انفصالا غير معلن».

وعلى الرغم من مـحاولات التكتل الوطني للمعارضـة في التوصل مع احزاب الائتلاف (الاشـتـراكي، الشـعـبي، الاصـلاح) الى اي موعد مـحدد لجدولة جميع القضـايا والنقاط المطروحـة على مـائدة الحـوار، فـان جـمـيع التوقعات تشيـر الى ان اي حوار لا يسبقه تعزيز عوامل الثقة، سواء بين الرئيس ونائبه والتي تحـولت مـهـاتراتهـمـا الصـحـفـيـة من الاعلام المحلي الى الاعلام الخـارجي او بين قـيـادات الاشـتـراكي والشـعب الاخـرى فـان مـصـيره الفشل. كـمـا ان اشـتـراط البيض بتنفيذ النقاط الثماني عشرة التي تقدم بها قبل اي لقـاء مع صالح تؤكد تلك التوقعات. فـقـد عـمـقت الأزمـة القـائمـة من عـوامل الانفصال حتى بلغ الامر ببعض الكتابات في الصـحـف المحليـة الى التـمـسك بالبـدائل القديمة للوحدة كالفيدرالية والكونفدرالية في حين طالبت اخـرى بطرح مـســألة الوحـدة بشكل عام على الشعب لتقرير مصيره عبر استفتاء شعبي حر وبمراقبة دولية.

وليس على هذا النحـو وحـده يسـود التشاؤم الاوساط السياسية في اليمن في ان يحرز اي حوار مقبل تقدما ينهي الازمة في البلاد او يضع حداً لتداعياتها التي تزداد مع استمرار تكريس عوامل عدم الثقة بين المسؤولين (الشمـاليين) و(الجنوبيين)، ولكن مصادر سياسية كشفت مؤخرا بأن الحزب الاشتراكي اليمني يسعى الى عقد حوارات ثنائية مباشرة بينه وبين حزب الرئيس علي عبد الله صالح المؤتمر الشعبي العام، وذلك بهدف التوصل الى اتفاق سياسي في اطار دولة الوحـــدة، وهو الخــيـــار الذي اعلنه الاشتراكي في ختام دورته الاستثنائية للجنة المركزية التي عقدت الشهر الماضي في عدن، ويعني ذلك أن البيض وحـزبه عاقدان العزم على عدم تفويت فرصـة حل الازمـة القائمة دون اجـبـار الرئيس علي عـبـد الله صـالح القبول بتنفيذ النقاط الـ١٨ كمخرج للأزمة.

ويسـعى الحـزب الاشـتـراكي من خـلال الحوار الثنائي الى فرض اتفاقية جديدة مع المؤمـر الشعبي باعتباره الحزب الذي وقع مـعـه على اتفـاقـيـة الوحـدة والتي يتـهـم الاشتراكي نظيره بأنه جعلها على الرف ولم يعـمل على تنفـيذهـا ويبرر سكوته على ذلك طيلة السنوات الثلاث الماضـية بحفـاظه على الوحدة نفسها.

ويهـدف الاشـتـراكي من خـلال سـعـيـه لتـوقـيع اتفـاقـيـة جـديدة الى وضـع شـروط تضمن انهاء اية ازمات مستقبلية عن طريق تثبيت قـاعدة التعامل مع الاشـتـراكي ليس باعتـباره حزبا سياسـيا يمكن تصنيفـه في خانة الاحزاب السياسية الاخرى بل باعتباره الحزب الذي قدم ثلثي الارض والثروة.

يرفض كثير من المراقبين التكهن في ان يحرز الحوار الذي كانت قد دعت له احزاب التكتل الوطني للمـعـارضـة مـؤخـرا بينهـا كطرف وبين أحـــزاب الائتـــلاف الحـــاكم (الشعبي الاشـتـراكي، الاصـلاح) اي تقدم على صعيد اخراج البلاد من الازمة القائمة بسبب تمسك الاشتراكي بنقاطه بشكل عام في مـا يرفض (الشـعـبي) عـدداً من نقـاط الاشتراكي ويعتبرها شعارات ترفع لدغدغة عواطف الشعب ولتحقيق مكاسب سياسية بعد ان كـان الحـزب الاشـتـراكي قريبـاً من الخروج من السلطة اذا مـا التزمت بوثيـقـة التـعديلات الدسـتـورية التي وقـعـهـا ســالم

٠٣٠٠٢٥٠

صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي في اثناء غياب البيض في الولايات المتحدة، ويتهم (الشعبي) شريكه في الائتلاف الحزب الاشتراكي بأنه يسعى لتأزيم الوضع للتغطية على الانقسامات الموجودة في صفوف قيادته وآرائها المتخبطة وكان آخرها تنصل البيض من تصريحات سالم صالح والذي اعتبر من خلالها الفيدرالية بأنها الصيغة الواقعية لليمن واعتبر تلك التصريحات بمثابة رأي شخصي حول الأزمة، على الرغم من رفض سالم صالح العودة الى صنعاء، وبقائه في عدن الى جانب البيض لتأكيد تمسك الاشتراكي بالقضايا التي يضعها كمخرج للأزمة. ويخلص المراقبون الى القول بأن حل الأزمة اليمنية بات بحاجة الى معجزة في ظل تمسك صناع الوحدة كل منهما برأيه واعتباره هو الصحيح وعلى الآخر ان يرضخ لها ويعمل على تنفيذها، فالبيض يقول ان الارهاب في صنعاء اعاده الى عدن، وصالح يطالب بـ٤ مليارات دولار ديوناً غير مرئية تحملتها دولة الوحدة على النظام السابق في الجنوب وان الجنوبيين جاءوا للوحدة بمفهوم شمولي ثبت فشله. ويزداد تساءل المواطن اليمني عن المصير الذي ينتظره في ظل تصلب الآراء والتلويح باستخدام القوة من قبل الجانبين بالاضافة الى شعوره بالواقع الذي بدأ يتكرس بفعل الأزمة على عودة الامور الى ما قبل ٢٢ مايو ٩٠ او حلها بطريقة لا تعيد الوضع الى ما قبل ١٩ اغسطس (اب) الماضي.

تطبيع الانفصال

ويتهم حزب الرئيس صالح الاشتراكي بأنه يمارس خطوات لتطبيع الانفصال على المحافظات الجنوبية وتشديد قبضته عليها من خلال إبعاد عدد من المحافظين (الشماليين) من مواقعهم واعادتهم الى صنعاء، ورفض توريد الضرائب الى خزينة الدولة وإبقائها في البنوك المحلية بالمحافظات. الى جانب توجيهاته التي يصدرها لكوادرها الموجودة في صنعاء بالعودة الى عدن وترتيب اوضاعهم فيها.

ومما يزيد علامات التشاؤم التي تتوسع يوميا في امكانية التوصل الى حلول لانهاء الازمة في اليمن، هو تجاوز الازمة الصعيد الداخلي لتمتد الى المستوى الخارجي. فرداً على الزيارة السرية التي قام بها العميد صالح منصر السيلي عضو المكتب السياسي للاشتراكي محافظ عدن الى كل من دمشق والقاهرة نقل فيها معلومات عن وجود معسكرات للارهاب في المحافظات الشمالية لعناصر تنظيم الجهاد العائدة من افغانستان، رد المؤتمر الشعبي العام بتوجيه تعميم الى كافة البعثات الدبلوماسية اليمنية العاملة في الخارج يحذرهم فيه من ان الحزب الاشتراكي يجر البلاد الى حرب اهلية طاحنة اذا لم تتم الاستجابة لمطالبه او في حالة تقريره الانفصال عن اليمن والتراجع عن الوحدة، ودعا التعميم السفراء بنقل هذه التحذيرات من ممارسات الاشتراكي الى المسؤولين في البلدان التي يعملون بها.

ومن هنا يمكن القول ان اية حوارات بين لجان سياسية داخلية او خارجية لا تسبقها لقاءات مباشرة بين علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح سيكون محكوما عليها بالفشل نظرا لكون عوامل عدم الثقة تجاوزت السياسيين وانتقلت الى القياديين مما اصبح امر جمعهما على طاولة واحدة بحاجة هو الآخر الى معجزة مع تصاعد الهجوم الشخصي بين صالح والبيض عبر وسائل اعلام الحزبين (الاشتراكي والشعبي)، وبالتالي كانت دعوة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي الى تطبيق الفيدرالية كحل واقعي لاخراج اليمن من ازمتها بديلا للمأزق



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

الذي وصلت اليه الوحدة الاندماجية الفورية في ٢٢ مايو ٩٠م. وكانت لهذه الدعوة ردود افعال متباينة. ففي الوقت الذي رفضها المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح شريكا الاشتراكي في الائتلاف جملة وتفصيلا واعتبروها خطوة الى الوراء تمهيدا لاعلان الانفصال الكامل اذا ما قبلوا بها، اما في المحافظات الجنوبية والشرقية التي عادت مظاهر التشطير واضحة فيها.

فلم ترفض الفكرة بل ان جدلا كبيراً دار حولها وأيدتها بعض الاقلام الصحفية، واعتبرتها فكرة متطورة عن الحالة التي يعيشها اليمن اليوم، فهي ليست وحدة إندماجية متكاملة ولا انفصالاً ولكن شعبان يُحكمان ومازالا من قبل حزبين (الاشتراكي والشعبي) وينطويان تحت علم واحد ونشيد وطني واحد فقط.

وتطويرا للبديل الفيدرالي الذي اقترحه سالم صالح محمد كشفت مصادر سياسية يمنية ان البديل الفيدرالي يقوم على أساس نظام الاقاليم جرى فيه تقسيم محافظات اليمن الى اربعة اقاليم بحيث يضم الاقليم الاول ويسمى اقليم المقاطعات الشمالية (محافظة صنعاء، حجه، مأرب، ذمار، صعده)

اقليم المقاطعات الوسطى ويضم (الحديده، تعز، إب)

اقليم المقاطعات الجنوبية ويضم (لحج، أبين، عدن)

اقليم المقاطعات الشرقية ويضم (شبوه، حضرموت، المهره)

بحيث تتمتع الاقاليم بنظام الحكم المحلي ذي الصلاحيات الواسعة ونظام امني يقوم على الحماية الخاصة وتنظيم ذلك وفقا لما تراه السلطة المحلية للاقليم مناسبا. ويستعد الحزب الاشتراكي الى بلورة هذه الفكرة على الصعيد العملي من خلال كثير من الاجراءات التي يقوم بها في عدن لتحقيق نموذج ناجح لنظام الاقاليم الذي يتبناه. وقد شملت تلك الاجراءات وقف ضخ الضرائب غير السيادية الى خزينة الدولة والتي كان يجري تحويلها الى العاصمة صنعاء ومنع الدخول الى عدن من اية محافظة اخرى كل من يحمل السلاح الناري او السلاح الابيض (الجنبية) وكذا تعزيز الدوريات الامنية الليلية للحفاظ على الامن.

وانطلاقا من تحرك الحزب الاشتراكي لتقويض الطرف الآخر الذي يوافق على تطبيق هذه الفكرة ولكنه يدعو الى (مرحلتها) وجعلها تسير بخطوات متصاعدة نحو الحكم المحلي اللامركزي، فقد اعتبرت الاوساط السياسية ان المؤتمر الوطني الأول لأبناء محافظة حضرموت الذي عقد مؤخرا وضم اكثر من ١٠٠٠ شخصية سياسية واجتماعية ورجال قبائل توافدوا من ٨ مديريات الى مدينة المكلا عاصمة المحافظة تبنى في غالبية مطالبه القضايا التي يطرحها الحزب الاشتراكي وفي مقدمتها نظام الحكم المحلي ذو الصلاحيات الواسعة وأولوية التنمية في المحافظة والجوانب الامنية، وقد سبق عقد هذا المؤتمر في حضرموت التي تمتلك اكثر من ٦٠٪ من الثروات النفطية في اليمن وكذا اكبر مساحة بالاضافة الى ثرواتها الزراعية والسمكية إبعاد المسؤولين الذين قدموا من صنعاء ومن بينهم محافظ المحافظة ومدير الامن ومدير الشرطة ومدير الجمارك ومسؤولو الضرائب في مطار ميناء المكلا وهي اول سابقة اقلقت المسؤولين في صنعاء وكانت تعبيرا عن حالة الرفض التي اطلقها ابناء حضرموت للنظام المركزي، وأكدوا على ان محافظة حضرموت ستبادر باتخاذ خطوات جريئة لاجراء انتخابات محلية شاملة على مستوى المحافظة ومديرياتها كحق مشروع لا يمكن التفريط فيه. وقد جاءت مطالب ابناء حضرموت في اعقاب التصريحات التي لوحت بالخيار الفيدرالي وهو الامر الذي حفزهم على تأكيد خصوصيتهم سوى في التركيبة الاجتماعية والعادات والتقاليد التي يتميزون بها عن بقية محافظات اليمن بالاضافة الى امتلاكهم ٦٠٪



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٤

من الثروات النفطية الى جانب ان غالبية أبنائها من المهاجرين في الدول الخليجية ويشكلون قوة اقتصادية يمكن ان تكون عاملا رئيسيا في خلق نهضة شاملة على مختلف الاصعدة ■

عدن: لطفي شطارة



المصدر : الحياة
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ١ / ١٩٩٤

البيض يؤكد ضرورة الحوار ويحذر من استخدام القوة في حل الخلافات

«المؤتمر» و «الاشتراكي» يتبـــادلان الاتهامات بالتصعيد العسكري في اليمن

عواصم (ا.ف.ب) تبادل زعماء الشطر الشمالي والجنوبي من اليمن المتخاصمين منذ خمسة اشهر الاتهامات امس حول حشد القوات المسلحة على الحدود بين الشطر الشمالي والجنوبي سابقا.

وقال مصدر مقرب من المؤتمر الشعبي العام (شمالي) في حديث هاتفي اجرى معه من دبي ان الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) «حرك اللواء ٢٠» فجر امس في اتجاه محافظة البيضاء واحدث تعزيزات عسكرية باتجاه نقطة عبور من تعز إلى عدن». واضاف انه نشر دبابات في مطار عدن عاصمة الشطر الجنوبي سابقا.

وكان المصدر ذاته صرح لوكالة فرانس برس يوم الخميس بان الحزب الاشتراكي نشر في منطقة شبوه الجنوبية النفطية اربع وحدات كانت منتشرة قبل ذلك على الحدود مع سلطنة عمان والسعودية.

واضاف ان «الاشتراكي استخدم واردات النفط لشراء الاسلحة من بلغاريا ومن روسيا».

ومن جهة اخرى نفى مصدر رسمي في الحزب الاشتراكي في حديث ادلى به لوكالة فرانس برس امس اتهامات المؤتمر الشعبي العام نفيا قاطعا واتهمه بالتصعيد العسكري.

وقال ان المؤتمر «قام بتحريك عدة وحدات وحشد امس الأول قوات من بينها لواء العمالقة باتجاه البيضاء وذمار (الشماليتين).

وندد المؤتمر الشعبي العام يوم الخميس بـ «تصعيد الموقف من طرف الاشتراكي» وقال «ان تداعيات الازمة اصبحت تهدد حياة الوطن والمواطن وتنذر بالفتنة واشعال فتيل الحرب التي ستؤدي حتما إلى الدمار الشامل».

وصرح المصدر المقرب من المؤتمر الشعبي العام لوكالة فرانس برس «ان



هذه التصرفات لن تواجه بالصمت من جانب المؤتمر».

واكد من جهة اخرى ان الحزب الاشتراكي اظهر ترددا بشان خطة قدمتها لجنة عسكرية برئاسة مساعد رئيس اركان القوات المسلحة اللواء علي محمد صلاح تهدف إلى سحب قوات الطرفين من الحدود.

واضاف ان الاردن وافق بناء على طلب اللجنة على ارسال قوة فصل إلى اليمن للاشراف على هذه العمليه. لكنه تابع قائلا ان الحزب الاشتراكي طلب من الاردن تاجيل ارسال قوة الفصل هذه.

ويأتي هذا التصعيد في التوتر بعد فشل محاولة تحقيق المصالحة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح (شمالي) ونائبه علي سالم البيض (جنوبي) التي قام بها رجال الدين والعلماء الاحد الماضي.

وعمد صالح إلى تشديد اللهجة داعيا الشعب إلى حسم هذا الخلاف وتنظيم «مسيرة سلمية» من تعز إلى عدن من أجل المحافظة على وحدة البلاد التي تحققت في مايو ١٩٩٠، ويطالب البيض المعتكف في عدن منذ اغسطس الماضي بتطبيق اصلاحات واسعة من بينها لا مركزية السلطات السياسية والاقتصادية.

في غضون ذلك طالب علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني بضرورة البدء بتنفيذ النقاط الثمانية عشرة التي تقدم بها الحزب الاشتراكي باعتبارها انا اصبحت مطلبا من مطالب جماهير الشعب..

ودعا البيض في كلمة له لدى استقباله لممثلي ملتقى ابناء محافظة حجة القريب من العاصمة اليمنية صنعاء ظهر امس الى صدق في التعامل واختبار النفس بالممارسة عن طريق نقل كل ما يتفق عليه الى الواقع.

وحذر من اللجوء الى استخدام القوة في حل الخلافات والتباينات.. مؤكدا على ضرورة اتباع طريق الحوار وتوسيع المشاركة في حل الخلافات..

وشدد البيض في حديثه مع ممثلي ملتقى محافظة حجة الذي يضم عددا من احزاب وتنظيمات سياسية ومشايخ وعلماء واعيان وشخصيات اجتماعية على اهمية تقدم النموذج الافضل لدولة الوحدة.. وقال لن نقبل التشطير ولا العودة الى تكريس اواصر الماضي وآلامه التي عانت منها الجماهير..

وتطرق في حديثه الى الجهود التي تبذلها لجنة الحوار الوطني. مؤكدا على اهمية تهيئة الظروف والمناخات الايجابية والتعاون مع لجنة الحوار التي تسعى الى ايجاد الحلول والمخارج العملية لتجاوز الازمة الراهنة والوصول الى النتائج المرجوة من الحوار..

واوضح بان قوة اليمن في بناء دولته الحديثة بمؤسساتها وقوانينها التي يجب ان تسهم في تنظيم حياة الناس وتسهل حركة انشطتهم المختلفة وتوفر الامن والاستقرار لهم.

وطالب الرئيس اليمني ممثلي الملتقى بتنفيذ القرارات الصادرة عنهم في ختام اجتماعاتهم الاسبوع الماضي.. مرحبا بما تم التوصل اليه من قرارات من شانها العمل على حل الازمة السياسية الراهنة في البلاد.

من جانبه اكد الشيخ عبدالحميد الزنداني عضو مجلس الرئاسة على اهمية دور القوات المسلحة في الحفاظ على الوحدة والسلام باعتبارهما الدرع الواقي للوطن.

وحذر الشيخ الزنداني في كلمة له امام ضباط وصف ضباط وجنود معسكر الاحتياط بمحافظة تعز امس من الخلافات التي تؤدي الى مزيد من الازمات.. ودعا في هذا الصدد القوات المسلحة عدم التدخل في الخلافات الحزبية والصراعات السياسية.

من جانبه قال الشيخ عبدالله حسين الاحمر رئيس مجلس النواب اليمني ان الوحدة اليمنية انجاز كبير ومكسب ليس لليمنيين فقط وانما للعالم العربي كله.

واكد الشيخ الاحمر تمسك اليمنيين بالوحدة والعمل بكل السبل للحفاظ عليها ودعمها.

ومن جانبه اتهم وزير الداخلية اليمني يحيى المتوكل رجل الاعمال المقرب من الاسلاميين اسامة بن لادن بانه «الممول الرئيسي للحوادث التي شهدها اليمن اخيرا».

وفي مقابلة نشرتها امس صحيفة الاهرام المصرية اضاف المتوكل ان «مرتكبي هذه الحوادث ينتمون الى تنظيم الجهاد..

وقد نسبت السلطات اليمنية الى تنظيم الجهاد بشكل خاص الهجومين اللذين اديا الى مقتل شخصين قبل عام في عدن..

ونقلت [الاهرام] ايضا عن مصدر يمني رفيع المستوى ان بن لادن انفق اموالا كثيرة لتمويل نشاطات المسلمين في الدول العربية لاسيما مصر والجزائر وتونس واليمن.

من جهة اخرى اكد وزير الداخلية اليمني «لقد نسقنا مع مصر في ما يتعلق بقضية الامن ومكافحة الارهاب، بهدف وقف اعمال العنف التي يتم تنفيذها في مصر انطلاقا من اليمن..

وقال ان بلاده اعطت مصر ضمانات بان «اليمن لن يكون مسرحا لاي نشاط معاد لمصر».

وافاد المتوكل انه بحث مع نظيره المصري الالفي على هامش مؤتمر وزراء الداخلية العرب الذي عقد اخيرا في تونس تبادل المعلومات وامكانية بحث قضية توقيع اتفاقية لتبادل الاشخاص لمحاكمتهم..



تطويق مدينة في محافظة ابين... ولجنة الحوار استأنفت اجتماعاتها

البيض يعلن استعداده للاستقالة لأن الأزمة بلغت «مرحلة الاقتتال»

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ شهدت امس محافظة ابين اليمنية (١٠٠ كيلومتر شرق عدن) توتراً عسكرياً خطيراً يصعد الوضع المتدهور الذي تعيشه البلاد نتيجة استمرار التداعيات الخطيرة للأزمة السياسية المتفجرة منذ ١٩ اب (اغسطس) الماضي.

ونسب الى نائب الرئيس اليمني السيد علي سالم البيض قوله خلال لقاء مع ابناء محافظة حجة الشمالية، الذين جاؤوا الى عدن للقائه، انه مستعد لتقديم استقالته اذا كان ذلك يسهم في حل الازمة التي اعتبر انها وصلت الى مرحلة الاقتتال.

واستأنفت لجنة الحوار اجتماعاتها في عدن، في حين افادت الأنباء الواردة من ابين أن «وحدات عسكرية من لواء العمالقة» التابع لقوات المحافظات الشمالية طوقت أول من امس مدينة لودر المنفذ الوحيد لمحافظة ابين على المحافظات الشمالية. واشارت الانباء الى أن «جنوداً تابعين للواء بدأوا امس الزحف داخل المدينة ما دفع المواطنين الى الاصطدام بهم لمنعهم من التوغل». واكدت ان «الوضع خطير في المدينة والتوتر يسود كل مدن المحافظة».

وعلمت «الحياة» من مصادر موثوق بها في عدن أن وفداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في اجتماعات لجنة الحوار توجه أمس الى لودر لتهدئة الأجواء واقناع افراد اللواء بالانسحاب من المدينة والعودة الى الثكن».

وعقد ٥٠٠ من العلماء اجتماعاً في عدن مساء أمس رداً على اجتماعات العلماء في الجامع الكبير في منطقة «الجند» في محافظة تعز الخميس الماضي.

وكان العلماء توافدوا الى مدينة عدن أول من امس من المحافظات الجنوبية والشرقية وبعض المحافظات الشمالية.

وقالت مصادر إن «اجتماعات عدن

التتمة في الصفحة (٤)

البيض يعلن استعداده للاستقالة

تتمة الصفحة الاولى

لعلماء اليمن المؤيدين للنقاط الـ ١٨ التي طرحها الحزب الاشتراكي للخروج من الازمة السياسية، تشكل رداً قوياً على نتائج وقرارات اجتماعات الجند».

- وكان العلماء الذين اجتمعوا في «الجند» حملوا السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للحزب الاشتراكي المعتكف في عدن منذ ١٩ اب (اغسطس) الماضي مسؤولية استمرار الأزمة، نتيجة عدم حضوره الى «الجند» في التاسع من كانون الثاني (يناير) الجاري لعقد لقاء صلح مع الرئيس علي عبدالله صالح.

وكشفت المصادر القريبة من اجتماعات العلماء في عدن انهم اتفقوا على تضمين بيانهم الختامي المتوقع صدوره مساء اليوم «الثوابت الآتية»: «وقف نهب المال العام، خروج القوات المسلحة من المدن، بناء الدولة اللامركزية المرتكزة على حكم محلي واسع الصلاحيات، الاسراع في تقديم المتهمين بالاغتيالات وحوادث الخطف وأعمال قطع الطرق الى المحاكمة، ضماناً للأمن والاستقرار في البلاد».

وقال سياسي بارز طلب عدم ذكر اسمه ان «اجتماعات الجند وعدن لفريقين من رجال الدين العلماء مؤشر الى دخول الجانب الديني في الأزمة». ولفت الى «امتلاك طرفي الأزمة المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي قوة دينية برزت عند استخدام كل منهما هذه الورقة كضغط أخير قبل اللجوء الى الخيار العسكري لانهاء الأزمة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة / اللندنية

التاريخ : ١٦

العلوي حمل رسالتين من قابوس الى علي صالح والبيض

اليمن: وساطة عُمان لم تنقطع وتوقع حل للأزمة خلال ٣ أيام

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في مسقط ان الاطراف اليمنية المتنازعة قد توقع على وثيقة لحل الأزمة السياسية خلال ٣ ايام. وقالت هذه المصادر ان تمديد لجنة الحوار الوطني عملها حتى يوم الثامن عشر من الشهر الجاري، ربما يرتبط بهذا الاستحقاق، وتوقعت ان يحصل تمديد آخر لثلاثة ايام ايضاً بغية انجاز صياغة وثيقة نهائية حول الجوانب الاعلامية والسياسية والأمنية، فضلاً عن الجوانب المتعلقة ببناء الدولة والعلاقة بين السلطة المركزية والمحافظات على اساس الحكم المحلي واللامركزية.

وعزت هذه المصادر التفاؤل الذي أبداه المبعوث العُماني السيد يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشؤون الخارجية بعد زيارته لتعز وعدن ومقابلته مع كل من الرئيس اليمني ونائبه، كذلك التفاؤل الذي ابدته مصادر يمنية وعربية اخرى بشأن فرص حل الأزمة، الى هذا التطور الإيجابي في عمل لجنة الحوار.

وفسرت هذه المصادر عملية التصعيد السياسي والدعوات «لمسيرات نحو الجنوب» من ناحية او التلويح بـ «الفيديرالية» و«فكرة الاقاليم الأربعة» من الناحية الاخرى، بانها مساومات ومماحكات اللحظة الاخيرة ورغبة كل طرف في تحسين ما قد يحصل عليه من الاتفاق النهائي على حل الازمة.

واكدت المصادر ان سلطنة عُمان التي تعتبر (خصوصاً بعد التوقيع على اتفاق لترسيم الحدود العُمانية - اليمنية في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢) اقرب شريك سياسي الى اليمن في المنطقة، لعبت دوراً بالغ الاهمية وان كان صامتاً نسبياً في جهود التوصل الى حل للأزمة.

ونفت هذه المصادر في تصريحات خاصة لـ «الحياة» ان تكون اتصالات مسقط ووساطتها في الأزمة اليمنية قد انقطعت في اي فترة. وقالت ان الفترة الفاصلة (حوالي ٣ شهور) بين زيارة آخر مبعوث عماني لعدن وصنعاء (السيد قيس الزواوي نائب رئيس الوزراء العُماني للشؤون المالية) وبين زيارة يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية قبل ثلاثة ايام، لا تعني ان عُمان جمدت اتصالاتها ومساعيها وانما هي واصلتها بوسائل وطرق اخرى بعيداً عن وسائل الاعلام.

واعتبرت هذه المصادر ان عُمان والسلطان قابوس بن سعيد اللذين لعبا دوراً مسؤولاً خلال الازمة لصالح وحدة اليمن واستقراره يحظيان بثقة كبيرة من القيادة اليمنية أي من طرفي الازمة ومن الفاعليات السياسية في اليمن، لذلك حظيت جهودهما بترحيب وتجاوب ملموسين.

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن : وساطة عُمان لم تنقطع

تتمة الصفحة الاولى

ورجحت هذه المصادر ان تكون زيارة العلوي والرسالتين اللتين نقلهما من السلطان قابوس الى الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض محاولة لدعم جهود لجنة الحوار الوطني او سبل تجاوز الازمة والتحلي بالصبر في تنفيذ الحلول التي يتم التوصل اليها لانها لن تكون سهلة وستستغرق وقتاً اطول مما يتوقعه اكثر المتفائلين.



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٤

تبادل الاتهامات بين الرئيس ونائبه

اليمن

وجه الرئيس اليمنى السابق علي ناصر محمد نداء الى الشعب اليمنى والقوات المسلحة اليمنية حذر فيه من « حرب اهلية » في البلاد ، والدخول في نفق مظلم لاتعرف نهايته . وقال الرئيس اليمنى السابق في ندائه للشعب اليمنى « ان ملامح الانفجار والاقتتال تحوم في سماء بلادنا وتنذر بحرب اهلية لن تبقي ولاتذر تفتت اليمن وتمزق الشعب » . وناشد علي ناصر القوات المسلحة « بالا توصل ابدا الى هذا الصراع المميت والا توجه بندقيتها الى اى طرف ، وان ترفع شعار .. لا للاقتتال .. لا للحرب الاهلية المدمرة . نعم للحوار ، لاشيء غير الحوار صونا للوحدة والديموقراطية .

من ناحية اخرى هاجم الرئيس علي عبدالله صالح نائبه علي سالم البيض واتهمه بالمسئولية عن القسط الاكبر من اسباب الازمة التي يعيشها اليمن وقال « نحن نعرف من افتعل هذه الازمة التى الحقت ضررا فادحا بالاقتصاد الوطني واحدثت شرخا عميقا في الوحدة الوطنية » .

واضاف الرئيس اليمني قائلا انه « تحمل الكثير من الاساءات والمغالطات وتزييف الحقائق من اجل صيانة الوحدة والحفاظ عليها » . واضاف « الكل يعرف ان الازمة بدات داخل نطاق الحزب الاشتراكى الذى حولها الى ازمة بين الرئيس ونائبه ثم بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكى ثم بين الاشتراكي والمؤتمر وبين حزب الاصلاح .

من ناحية اخرى رفضت السلطات في عدن بجنوب البلاد استقبال وفد عسكرى اردنى كان الملك حسين قد ارسله لمراقبة الاوضاع العسكرية المتأزمة والتي شهدت تحركات من قوات عسكرية تنتمى الى الشطرين الجنوبى والشمالى .. وقد ابلغ علي سالم البيض الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى الاردنى الذى حمل رسالة للبيض من الملك حسين بانه « ليس هناك اتفاقا بشأن وضع مراقبين عسكريين .

والشريف زيد يزور اليمن للمرة الثالثة بهدف اقناع البيض المعتزل في عدن بعقد لقاء مع الرئيس علي عبدالله صالح في محاولة لانهاء الازمة التى تهدد البلاد .

وفي اول رد فعل لاتهام الرئيس علي عبدالله صالح علي سالم البيض وحزبه الاشتراكي بافتعال الازمة نفى مصدر مسئول في الحزب ماجاء في خطاب علي صالح من « ان الحزب الاشتراكى يسعى الى الانفصال بتمويل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وقال « هذه اتهامات باطلة » ، واعلن اسفه « للشتائم والكلمات النابية » - كماوصفها - التى وردت في خطاب الرئيس علي عبدالله صالح ، وقال « ان الحزب الاشتراكى لايكترث بتلك الاتهامات الباطلة » .

وقد وصل القلق من الوضع الى درجة حادة بين المواطنين كما ارتفع سعر الدولار الى حد لم يسبق له مثيل منذ اشتعال الازمة بين الحزبين المشاركين في السلطة ، وقد رفض الصيارفة تداول العملات الاجنبية ومنها الدولار والاسترليني وذلك بسبب التدنى الخطير في العملة

من ناحية اخرى اعلنت احزاب المعارضة انسحابها من « لجنة الحوار » التى كانت قد شكلت لايجاد مخرج من الازمة .. وحملت احزاب المعارضة في بيان انسحابها احزاب الائتلاف الحاكم « المؤتمر والاشتراكى والاصلاح » مسئولية الصعوبات التى يواجهها الحوار الوطني .

٠٣٣٠٣٥



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦-١-١٩٩٤

تصعيد ميداني بعد فشل جهود المصالحة

صنعاء حركت «العمالقة» نحو الجنوب وعدن تسحب وحدات من حدود عمان والسعودية

دبي - ا.ف.ب - تبادل زعماء اليمن الشمالي والجنوبي المتخاصمين منذ خمسة اشهر الاتهامات امس حول حشد القوات المسلحة على الحدود بين اليمنين سابقا.

وقال مصدر مقرب من المؤتمر الشعبي العام (شمالي) في حديث هاتفي اجري معه من دبي ان الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي) «حرك اللواء ٢٠ فجر الجمعة في اتجاه محافظة البيضاء واحدث تعزيزات عسكرية باتجاه نقطة عبور من تعز الى عدن». واضاف انه نشر دبابات في مطار عدن عاصمة اليمن الجنوبي سابقا.

وكان المصدر ذاته صرح لوكالة فرانس برس يوم الخميس بان الحزب الاشتراكي نشر في منطقة شبوه الجنوبية النفطية اربع وحدات كانت منتشرة قبل ذلك على الحدود مع سلطنة عمان والسعودية.

واضاف ان «الاشتراكي استخدم واردات النفط لشراء الاسلحة من بلغاريا ومن روسيا».

ومن جهة اخرى نفى مصدر رسمي في الحزب الاشتراكي في حديث ادلى به لوكالة فرانس برس امس اتهامات المؤتمر الشعبي العام نفيا قاطعا واتهمه بالتصعيد العسكري.

وقال ان المؤتمر «قام بتحريك عدة وحدات، وحشد يوم الجمعة قوات من بينها لواء العمالقة باتجاه البيضاء وذمار» (الشماليتين).

وندد المؤتمر الشعبي العام بـ «تصعيد الموقف من طرف الاشتراكي» وقال «ان تداعيات الازمة (...) اصبحت تهدد حياة الوطن والمواطن وتنذر بالفتنة واشعال فتيل الحرب التي ستؤدي حتما الى الدمار الشامل».

وصرح المصدر المقرب من المؤتمر الشعبي العام لوكالة فرانس برس «ان هذه التصرفات لن تواجه بالصمت من جانب المؤتمر».

واكد من جهة اخرى ان الحزب الاشتراكي اظهر ترددا بشان خطة قدمتها لجنة عسكرية برئاسة مساعد رئيس اركان القوات المسلحة اللواء علي محمد صلاح تهدف الى سحب قوات الطرفين من الحدود.

٠٤٠٠٣٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد
القاهرة

التاريخ : ١١ [illegible]

لجنة الحوار الوطنى وسفراء الاتحاد الأوروبى يبحثون سبل انهاء الأزمة السياسية اليمنية

عدن – وكالات الأنباء: عقد أمس ممثلو احزاب المعارضة فى لجنة الحوار الوطنى اليمنية اجتماعا مع سفراء دول الاتحاد الأوروبى فى اليمن. بحث الجانبان جهود لجنة الحوار الوطنى لإنهاء الأزمة السياسية التى تشهدها اليمن، وسبل المحافظة على وحدة البلاد. أعرب السفراء الأوروبيون عن أملهم فى حل الأزمة لإيقاف آثارها الخطيرة على الجانب الاقتصادى وأكدوا حرصهم على قضايا الوحدة والديمقراطية، وإرساء الأمن والاستقرار فى اليمن. فى الوقت نفسه أعربت صحيفة العرب القطرية عن قلقها من تصاعد حدة الأزمة السياسية باليمن.

ودعت الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض الى اجراء حوار لتسوية الخلافات بينهما وحملت الصحيفة الرئيس ونائبه مسئولية إنهاء الأزمة السياسية بالاستجابة لجهود المصالحة حرصا على استقرار البلاد. ودعت صحيفة العرب الجانبين الى وقف التصريحات والاتهامات المتبادلة باعتبارهما تهدد وحدة اليمن. وحذرت من اقتراب الأزمة اليمنية من مرحلة اكثر خطورة فى حالة عدم التوصل الى تسوية من خلال القنوات الحكومية والبرلمانية والمؤسسات الدستورية.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/١/١٩٩٤

السفير اليمني في حديث صريح لـ(العرب)

هذه هى حقيقة الأوضاع فى اليمن

إستقالة صالح أو البيض يمكن أن تزيد الأزمة تعقيداً

مهتمون بعودة العلاقات مع جيراننا في الجزيرة العربية

أجرى الحديث:
هشام يونس

ما يحدث في أي مكان على أرض وطننا العربي من المحيط إلى الخليج هو بؤرة إهتمامنا الأولى فبقدر ما ينجح هذا القطر أو ذاك في التواصل مع مسيرة العصر بقدر ما يسهم هذا القطر أو ذاك في نهضة وطننا العربي الكبير.

وما يحدث في اليمن الواحد لابد ان يكون في بؤرة الاحداث وعلى قمة الإهتمامات فحائط برلين العربي الذي حطمه الزعيمان علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض يمثل بشكل أو بآخر خطوة وحدوية عربية في وقت يعاني فيه الجسد العربي من التشرذم والتفكك وتضارب التوجهات.

الوحدة اليمنية التي اشرقت وسط ظلام الواقع العربي ومأساة حرب الخليج الثانية عانت وعاشت رغم تراجع مستويات الأداء العربي في الكثير من الميادين وتمسك بها الشعب اليمني الشقيق وسط نكوص وتراجع الحلم القومي العربي لصالح إتفاقات كامب ديفيد الثانية والمسماة بغزة - أريحا أولاً هذه الوحدة بقدر ما نتحمس لها بقدر ما نخشى عليها وبقدر ما نريدها بقدر ما نحاول أن نساعدها، نثق كل الثقة أن الأزمة اليمنية الحالية وخلاف الزعماء سوف يزول وسوف تتكرس الوحدة اليمنية، خطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة تنفض عن كاهل العرب غبار اليأس وتقول للغرب ولإسرائيل أن ما نادى به جمال عبدالناصر مازال ممكناً.



«العرب» جريدة كل العرب طرحت كل التساؤلات من قبل على رجل الشارع اليمني من خلال ندوة اليمن التي احتضنتها «العرب» وطرحت كل المخاوف من قبل على المستوى الرسمي من خلال لقائها بالسيد علي سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني واليوم نمارس امانة الرسالة ونواصل ما بدأناه. مع سعادة السفير اليمني بالدوحة السيد عبدالوهاب ناصر جحاف.

في البداية يقول سعادة السفير اليمني:

إذا أردنا أن نتكلم عن الأوضاع في اليمن نعود إلى الماضي البعيد واعتبر أن كل ما حدث شيء طبيعي لأن الفجوة الزمنية كانت واسعة وكبيرة لأن التشطير استمر ما يقرب من ٢٠٠ سنة، حكم ما بعد ثورة سبتمبر وبعد استجزاء ما كان يسمى بالشطر الجنوبي استمر يحكم بصورة ما يسمى بنظام المحافظين والآخر شطر شمولي وبدا النظامان يتجهان أتجاهين مختلفين تماما وكانت المحاولات الوحدوية دائمة رغم ان الخطوات التي يسير عليها الحكم هنا او هنا مختلفين تماما، رغم ان هذا يسير في إتجاه وهذا يسير في الإتجاه ورغم أن المحاولة دائمة والحوار قائم، رغم النداءات الدائمة، رغم أن الزعماء يوما في عدن ويوما في صنعاء، يوما في القاهرة ويوما في طرابلس، معنى هذا ان النداءات كانت دائمة والإيمان بالوحدة كان دائما ورغم إتساع التشطير تماما.

وعندما جاءت الوحدة كانت الوحدة هي إستجابة لإرادة الشعب اليمني - هي لم تجيء على يد أحد - السلطة التي كانت قائمة في عدن والتي كانت قائمة في صنعاء إستجابت لرغبة ملحة ولظروف كان لابد من الإستجابة لها اجبر السلطتين على التعجيل بالوحدة وكانت الوحدة.

وبدات المشاكل تظهر، مشاكل متنوعة هي ليست مشاكل إقتصادية فحسب، الوضع كما ذكرت في البداية أنها نتيجة للتشطير الذي مضى عليه ما يقرب من ٢٠٠ عام إضافة إلى انه كان هناك حكمان مختلفان حكم محافظ وحكم يساري اما الأمر فبعد الوحدة مباشرة ولسوء حظ الوحدة جاءت حرب الخليج واليمن الواحد يعاني ازمة إقتصادية، ازمة إقتصادية كانت ومازالت لكن بلد كاليمن إنتاجه يكاد يكون في حدود الصفر، بطالة كبيرة تبعات الوحدة وتكاليفها كانت باهظة وتاتي حرب الخليج لتزيد الطين بلة، حرب الخليج ادت إلى عودة مليون ومائتي الف يمني.

هذا الكم الهائل من البشر العائد فجاة وصل إلى دولة الوحدة وهي تعاني إقتصاديا معاناة إقتصادية شديدة وهذا كان له تاثيره.

كانت عوائد وتحويلات العاملين في الخارج المرسلة إلى ذويهم تعد دخلاً للدولة وتحملت الدولة مليون ومائتي الف يمني عائد إضافة إلى أشياء متراكمة تاريخيا وأزمة حادة شديدة الوطاة إقتصاديا وكانت المحنة عنيفة وهزت السلطة الموحدة وتسببت في حدة التناقضات، ايضا كان هناك في عدن نظام وفي صنعاء نظام، وكان هناك تضخم وظيفي بصورة غريبة فوق ما تحتمل البلد الذي يعاني من الأزمة الإقتصادية، الوحدة واجهت تضخما إداريا غير متصور وغير موجود في اي بلد من العالم لهذا فإن ما حدث في اليمن ١٩٩٢ و١٩٩٣ ومازال يحدث حتى الآن هو نتيجة طبيعية لما هو حادث.

● حملنا السيد محمد صالح الأسود في الندوة التي عقدناها رسالة للرئيس اليمني ونائبه بالاتفاق أو الرحيل فهل هذا الطرح مقبولا على المستوى الشعبي والرسمي؟

— كلام الأخ الأسود هو كلام من كلام المواطنين الذي يمكن أن يقوله اي مواطن نتيجة لما يعانيه المواطن من غلاء المعيشة وكساد التجارة بسبب الخلل الحادث، هو يعبر عن رأيه وعن رأي كثير من الناس فالإنسان لا يجد ما يكفيه في السوق، هو يعبر عن ما في نفسه من ضيق من الأوضاع فهو عبر عن رايه وعن راي الكثيرين لكننا لا يمكن ان نطالب بتنحي الأخ علي عبدالله صالح والأخ علي سالم البيض في الوقت الحالي لأننا سنزيد البلاء بلاءً ونزيد الفجوة إتساعا، نحن نطلب منهما الإتفاق وان يتحملا مسئوليتهما ويتوافقا فهذه ضرورة ويجب أن يتحاورا ويتوفقا.

خط أحمر

● ولكن فشل مؤتمر مسجد الجند الا يشير إلى صعوبة التوصل إلى صيغة بينهما؟

— هذا لا يعد فشلا وأتصور انه ليس فشلا والأزمة سوف نتخطاها مهما كانت والحوار مستمر وانا من الذين يتفاعلون وأملي كبير جدا في أن نتجاوز ما وصلنا إليه وهنا خط أحمر وعدة خطوط حمراء، نختلف ونختلف ولكننا لن نتجاوز نقاط نحن نعرف ما هي.

● الا يطرح حادث قصف منزل علي سالم البيض تساؤلا حول الأوضاع الامنية في اليمن؟

— فعلا النواحي الأمنية في اليمن الآن منفلتة ولكن لا شك ان هذا راجع إلى الأزمة الموجودة حاليا.

أهل مكة أدرى بشعابها

● هل تتصور أن تجاوز الازمة يحتاج إلى آليات دفع معينة مثل الوساطات ؟

— اليمنيون هم وسيطي بعضهم البعض فاهل مكة اعرف بشعابها ولكننا لن نمنع اي وساطة بل نرحب باي وساطة عربية كما حدث بالنسبة في عمان والأردن وساهمت دولة قطر بجهدها والجامعة العربية، لا ادعي سوى بان اليمنيين هم فقط القادرون على إجتياز الأزمة.

عودة العمالة

● هل تعتقد أن اليمن وموقفها في حرب الخليج الثانية قد فجر الصراعات في اليمن؟

٠٤٠٠٣٩



— بالتأكيد فعودة العمال اليمنيين كان لابد من أن يؤدي إلى تزايد حدة الأزمة الإقتصادية إضافة إلى أن إنقطاع الدخل عن طريق العاملين أثر كثيراً.

● هل تحتاج اليمن لمساعدات خارجية؟

— بالنسبة للمساعدات الأوروبية نحن لا نطلب مساعدات، ولكن بالفعل اليمن تحتاج لمساعدات بعد أن أضرت حرب الخليج بالأوضاع في اليمن ولاشك أن عودة العمالة اليمنية قد أثرت أما عن المساعدات الغربية لليمن أثناء أزمة الخليج فلم تنقطع ولكنها لم تكن في المستوى الكبير بحيث أنها لو انقطعت لا تؤثر تأثيراً فعالاً.

مشروع مارشال عربي

● هل تحتاج اليمن إلى مشروع «مارشال» عربي؟

— هي في حاجة إليه فعلاً.

● ومن يمكن أن يكون صاحب المبادرة به؟

— العالم العربي غير مهيء لذلك الآن مع الأسف الشديد، نحن نأمل في مشروع كهذا ولكن الأوضاع الآن قد لا تساعد عليه.

● نصل إلى الجيش وعملية توحيد الجيش اليمني، إلى متى يظل الجيش على الحياد في هذه الأزمة؟

— الجيش سيوحد، المرحلة الأولى هو أن لجنة الحوار تقوم بأعمالها ويبدأ التنفيذ وتبدأ المسيرة.

● وبالنسبة لأجهزة الأمن؟

— هي موحدة فعلاً.

● هل صورة الديمقراطية اليمنية يمكن أن تكون معبراً لممارسة نفوذ غربي عبر الأحزاب؟

— اليمن به عدد كبير من الأحزاب والمسميات، اليمن الديمقراطية صارت مفتوحة لكل الناس وأتصور الوصول إلى ديمقراطية غير منفلتة، لابد من مراعاة تكوين وظروف الدولة ن جميع النواحي الإجتماعية والإقتصادية.

حد الخوف

● ماذا يمكن أن تفعل اليمن لتلافي ما حدث في الإتحاد السوفيتي مثلا عندما انفلتت الديمقراطية؟

— مازال الحل ممكنا ونحن لم نصل إلى حد الخوف من الإنهيار، مازال الأمر في أيدينا ومازال اليمن قادراً وقيادته قادرة على تدارك الأمر إذا وصلت إلى قواسم مشتركة وإذا وصلت إلى إتفاق، معنى هذا أنها قادرة على أن تظل اليمن موحدة وقادرة على أن تنشط اليمن إقتصاديا، اليمن مازالت بكرا وخيراتها كثيرة، ليس معنى هذا أن اليمن بدون مشاكل ولكن المسألة مسألة خلاف يهدد البلد ولكن نحن مصرون على أن نتدارك الأمر.

● صحف الأحزاب هل كان لها دور في تعميق التوتر وزيادة الوضع أشتعالا؟

— نعم، الصحف هذه هي سبب مباشر في تصعيد الأزمة ولكن الدولة تمكنت الآن من منع التصعيد عبر الصحف.

من يمول صحف الأحزاب

● من يقوم بتمويل إصدار الصحف الحزبية في اليمن؟

— كل حزب يمول صحفه.

● في ظل أزمة إقتصادية طاحنة!!

— الأحزاب هذه تبحث عن رزقها.

● وأين تبحث؟

— لا أستطيع أن أحدد ولكن الأحزاب الكبيرة قادرة والصغيرة تنضوي تحت الأحزاب الكبيرة.

الأحزاب الصغيرة

● هل يطرح وجود أحزاب كثيرة في اليمن إحتمال قيام حكومة إئتلافية تضم عددا كبيرا من الأحزاب الصغيرة؟

— الحكومة القائمة حاليا حكومة إئتلافية ولكن عن حكومة إئتلافية تضم عدداً كبيرا من الأحزاب الصغيرة أقول لك أن الأحزاب الصغيرة مازالت صغيرة.

● إذا أعتبرنا أن هناك ثلاثة أحزاب كبيرة في اليمن يصبح السؤال كم تشكل الأحزاب الصغيرة من نسبة بين الرأي العام اليمني؟

— إذا انضمت الأحزاب الصغيرة إلى حزب كبير فإنها تشكل عامل ترجيح لكن إلى الآن هناك ثلاثة احزاب كبيرة أستطاعت أن تجذب كثيرا وتستوعب كثيرا من المواطنين والشباب، الصغيرة مازالت صغيرة، ربما بعد بعض الوقت تندمج.

سفارة إسرائيلية

● هل تقبل اليمن وجود سفارة إسرائيلية على الأراضي اليمنية؟

— هذا سابق لأوانه ولكن إذا رأت العواصم العربية ذلك وقبلت بسفارة إسرائيلية على أرضها فماذا يمنع ولكن أتصور أن اليمن ليس لديها إستعداد ولن يكون لديها.

● الصبغة الديمقراطية ووجود السلاح، رغم تأكيدات اليمنيين أن السلاح لن يستخدم إلا للدفاع عن النفس ولكن ماذا لو تصور الأهالي عند وقت معين أن مواجهة الحكومة هو دفاع عن النفس؟

— اليمنيون الديمقراطية عندهم تاريخية وموروثة وليست جديدة ولكن الصيغة الديمقراطية الآن والتعددية الحزبية والإنتخابات هي فقط المختلفة لكن مسألة الشورى حتى الحكم الفردي لم يتخل عنها دون التشاور والإنتخاب وكبار الأعيان، إذا أستقل الحاكم برأيه يضطر اليمنيون لتنحيته هذا هو تاريخ اليمن، يبقى السلاح، السلاح، اليمني في القرية مسلح منذ عمر عشر سنوات واثنتي عشرة سنة، يسلح لأن هذه تعتبر تكملة لرجولته، لا يستطيع ترك السلاح والسلاح الذي في اليمن لو



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 1994/1/16

كان في بلد ما لا يبنى هذا البلد السلاح موجود في كل بيت سواء حسب تطور العصر الناري عندما ظهر صار اليمن كله مسلح به لاسيما مع الحكم العثماني والإحتلال البريطاني وعندما ظهر الآلي صار الآلي هو المفضل. أحيانا يصبح في المنزل قطعتين أو ثلاثة من السلاح حسب قدرات الفرد المادية هذا إضافة للسلاح الشخصي الذي هو جزء من ملابس الإنسان اليمني تماما كما ترتدي ملابسك. لم يحدث مطلقا أن قاتلت فئة أو قبيلة الدولة إلا في حالة واحدة وهي أن يجمع الرأي العام على أن هذا الرئيس غير صالح. عندما كان اليمن تحت الحكم البريطاني كان

يحاول التوسع لكنه بسبب السلاح اليمني عاش أكثر من مائة عام في عدن ولم يتجاوز عدن مطلقا والحكم العثماني لم يتجاوز القلاع مطلقا لأن البلد مسلحا بأكمله، لو كان السلاح للداخل لكنا تقاتلنا، عار أن تحمل السلاح عندنا ضد يمني ولا يمكن أن تلجا للسلاح إلا في حالة الضرورة.

● المظاهرات الأخيرة هل هي رفض للوضع القائم أم رفض للأوضاع الإقتصادية؟

— هي رفض للأوضاع الإقتصادية.

● هل قمعت المظاهرات؟

— لا لم تقمع هي فرقت فقط

لم نعتقل أحداً

● لكن ألم تعتقل السلطات اليمنية أحد المتظاهرين؟

— لم تعتقل السلطات أي فرد مطلقا والسلطة تعي وتعرف أنها لا تستطيع أن تنكر ما يعانيه الإنسان اليمني من غلاء المعيشة.

● هل أعيدت صياغة مناهج لتتماشى مع دولة الوحدة بالنسبة لمناهج التاريخ خاصة؟

— مع الأسف لازال هناك منهجين.

● ما الذي يمنع توحيدهما؟

— عندما تنتهي المشاكل تبدا الجهات المسؤولة في توحيد المناهج والجامعة.

● كم تحتاج اليمن للخروج من ازمتها الراهنة؟

— لا أستطيع التحديد ولكن اود ان اقول انه إذا تمكنا من التغلب على الحالة الراهنة فكل شيء سهل.

لقد خطونا الخطوة الأولى الكبيرة.

الوحدة أولا

● عبور المحنة وتكريس الوحدة حل سيؤدي لحل المشاكل الإقتصادية أم أن حل وتجاوز المشاكل الإقتصادية هو الذي سيكرس الوحدة؟

— الوحدة هي التي تحل المشاكل الإقتصادية وليس العكس.

● هل طرحت دراسات وتصورات لليمن الموحد؟

— نعم ولكن حتى الآن فكل التوجه اليمني يدور حول كيف نخرج من هذه الأزمة وكل شيء مؤجل. إذا أجتزنا الأزمة سيتجه الناس إلى الإنتاج وحل الأزمة الاقتصادية.

مبادرة رائدة

○ ما هو موقفكم من قضية المصالحة العربية؟

— موقفنا معلن ونحن مع المصالحة العربية الشاملة وما بدر من الأخوة في دولة قطر الشقيقة وعلى لسان حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني لدعوة المصالحة مبادرة شجاعة جدا ورائدة ونرحب بها وكان لها مردود رسمي وشعبي واسع.

اليمن مفتوح

● وماذا عن زيارة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي لليمن؟

— نحن نرحب به ونقول أن اليمن مفتوح ونطلب منه أن يشرفنا في اي وقت بالزيارة والا ينتظر تحسن الوضع فنحن نرحب به في اليمن.

● هل نقول أن زيارة سعادة الشيخ صباح الاحمد لليمن وما سيتبعها بالتاكيد من زيارات خليجية لليمن هل هي خطوة لإعادة العمالة اليمنية لأسواق الخليج؟

— بالنسبة لنا عودة العمالة شيء خاضع للظروف اما ما يهمنا فهو عودة العلاقة اليمنية مع جيرانها في الجزيرة العربية والخليج إلى وضعها الطبيعي وعودة العلاقات العربية - العربية هو حدث من أحداث اليمن.

وحدة إقتصادية عربية

● هل فكرة قيام وحدة إقتصادية عربية على الأقل بدلا عن سوق شرق اوسطية إذا كان الموقف لا يسمح بوحدة شاملة هل هذه الفكرة مقبولة من اليمن؟

— طبعا هي فكرة مقبولة، نحن نقبل اي شيء يجمع الوطن العربي فهذا مقبول ومرحب به. إذا وصل العالم العربي إلى سوق موحدة فهذه خطوة كبيرة جدا هذه التي تسبق اي وحدة عربية، ها هي الصورة الآن هي وحدة السوق.

المطلوب الآن وحدة السوق على الأقل أن نخطو اي خطوة إقتصادية عربية، سبقنا العالم ويجب أن نحاول اللحاق به.

عندما تتكرس دولة الوحدة فهل سيصبح اليمن الموحد دولة صناعية أم دولة زراعية؟

— اليمن دولة زراعية ولكن ليس هناك ما يمنع أن نطرق مجال الصناعة والتصنيع الزراعي، إهتمامنا بالزراعة بالدرجة الأولى باعتبار أن ارضنا أرض زراعية وجبالنا ووديانا نتمنى أن يبنى عليها سدود كما كان الأمر طوال التاريخ ونحن الآن نقوم بإعادة إنشاء بعض السدود الصغيرة. اما الزراعة والصناعة فهما صنوان كتصنيع زراعي وهذا يساير العصر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العرب

التاريخ : ١٩٩٤/١/١٦

الحديث.

مصالح الغرب

● ماذا يخشى الغرب من اليمن الموحد؟

— لا يخشى شيئا بالمرة بالعكس اليمن الموحد المستقر يخدم مصالح الغرب ومصالح العالم كله بإعتبار أن اليمن موقعها الجغرافي الإستراتيجي يهم العرب وأوروبا وآسيا بإعتبار باب المندب والبحر العربي مدخلان للخليج وممرا إلى آسيا وممراً لأوروبا والهند.

● هناك إكتشافات بترولية في اليمن وهناك شركات غربية تدخل اليمن فهل إستقرار اليمن الموحد يخدم مصالح هذه الشركات؟

— نعم لأن هذه مصالح متشابكة عندنا أكثر من ثلاثين شركة عاملة والإنتاج البترولي مبشر بمستقبل اليمن والاستقرار الإقتصادي هو يعني عامل هام للاستقرار السياسي وفي الوقت نفسه يخدم مصلحة المنطقة بالدرجة الأولى والمصالح العالمية.

● ماذا يستطيع أن يقدم اليمن الموحد للعالم العربي؟

— كل البلاد العربية في المنطقة تكمل بعضها البعض سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

● في تصورك الشخصي متى تنتهي الأزمة اليمنية؟

— أنا على أمل أن تنتهي قريبا.

● هل لديك تعليق على إطالة أمد الأزمة اليمنية كل هذا الوقت؟

— إطالة أمد الأزمة حدث لأسباب كثيرة متداخلة لكن في تصوري فقد صارت قاب قوسين من الحل لأن العمل بدأ، هناك كل جانب طرح مطالب وهناك وقت يجب أن يمر قبل أن تلبى هذه المطالب والإخوة في الداخل يعملون وأعيان البلد وحكماء اليمن لم يقصروا ويعملون على حل الأزمة وستحل الأزمة قريبا.

أشكر «العرب»

● هل تود أن تضيف شيئا في نهاية اللقاء؟

— أشكرك كثيرا جدا وأشكر جريدة «العرب» على ما تقدمه وعلى نشاطها بالنسبة لليمن فهو جهد يستحق الشكر.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

اتجاهات اقتصادية

٤٧ مليون دولار من النقد العربي لليمن

● ابو ظبي – «الحياة» – حصلت اليمن على قرض من صندوق النقد العربي تبلغ قيمته ١١,٣٤ مليون دينار عربي حسابي (نحو ٤٧ مليون دولار)، وتشكل قيمته ٧٥ في المئة من حصتها في رأس مال الصندوق البالغة ١٥,٤ مليون دينار عربي حسابي.

● ويهدف هذا القرض الى الاسهام في تمويل الفجوة غير المموّلة في ميزان المدفوعات اليمني لعام ١٩٩٣.

وذكر بيان لصندوق النقد العربي ان اليمن حصلت على هذا القرض بموجب اتفاق وقعه اول من امس عن الصندوق اسامة جعفر فقيه المدير العام رئيس مجلس الادارة وعن الجمهورية اليمنية سفيرها في ابو ظبي محمد حاتم الخاوي.

وقد بلغ اجمالي ما قدمه صندوق النقد العربي للجمهورية اليمنية منذ بدء نشاطه الاقراضي ١٧ قرضاً بلغت قيمتها ٧٥,٤ مليون دينار عربي حسابي (نحو ٣١٥ مليون دولار).

كما وفر الصندوق مساعدات فنية لليمن بغرض المساهمة في تطوير وزيادة كفاءة الكوادر العاملة في اجهزتها النقدية والمالية.

ويعتبر هذا القرض اول قرض يمنحه صندوق النقد العربي في عام ١٩٩٤، ويضاف الى مجموع قروضه التي منحها الصندوق منذ انشائه للدول الاعضاء وتزيد قيمتها عن ٢,١ بليون دولار.



المصدر : الشرق الاوسط للندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٤

أزمة اليمن بحاجة إلى تحرك عربي

كل الرسائل التي تاتينا من اليمن هذه الايام موجعة ومحبطة، وان لم تصل بنا الى نقطة الياس بعد، فلم يعد خافيا على احد ان الازمة وصلت الى طريق مسدود، في ظاهرها على الاقل، الامر الذي جعل اخبار التوتر والتحرش والاستنفار تطغى على اخبار الوساطة والتسوية والتهدئة، الامر الذي يكاد يعطي انطباعا مفاده ان الريح تمضي في الاتجاه الغلط، بما لا ينبغي ان ترضى به الامة العربية او تسكت عليه.

وهي ظاهرة جديرة بالرصد والانتباه، ان كل خطوط التماس في العالم العربي والاسلامي تتعرض الان لدرجات متفاوتة من التسخين والتآكل، يحدث ذلك في البوسنة، التي تمثل خط التماس مع اوروبا منذ الدولة العثمانية، والجزائر التي تقف في طرف الامة العربية وتدخل ضمن خطوط التماس مع اوروبا من ناحية ومع غرب افريقيا من ناحية ثانية، والسودان، الذي يعد جنوبه خط تماس الامن مع قلب افريقيا، ثم اليمن الذي يقف على خط التماس مع شرق افريقيا، الى افغانستان التي تتمرد على خط التماس في قلب اسيا.

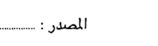
في الكتابات الصحافية الغربية توصف تلك الخريطة بانها «هلال الازمات» وتعد مصادر لتهديد الامن والاستقرار، ومن ثم لتهديد ما يسمى بالمصالح الغربية، وقد تعددت تلك الكتابات منذ قامت الثورة الايرانية في عام 79 (على خط التماس مع الاتحاد السوفياتي) وازدادت كثافة خلال السنتين الاخيرتين بوجه اخص.

وسواء تم ذلك بترتيب او بالمصادفة، فالشاهد ان البلدان الواقعة في هلال الازمات تعاني الان من حرائق متلاحقة، سواء بفعل الغير (الصرب والكروات في حالة البوسنة والغرب الداعم للجنوبيين في السودان) او بفعل قوى الداخل الوطنية ذاتها، والفوضى الضاربة في الجزائر نموذج، والانتحار الحاصل في افغانستان حالة قصوى.

لنا ان نحمد الله على ان الذي في اليمن لا يزال في منزلة بين المنزلتين، الجزائرية والافغانية، حيث هو الى الآن «مشروع حريق» لم تندلع شرارته بعد، نعم نقرا عن عمليات قتل طالت 150 عضوا من الحزب الاشتراكي كما قيل، وعن توزيع سلاح ونقل قوات واستحداث ميليشيات، وهي امور لا تبشر بخير ولا تبعث على التفاؤل، ولكنها تظل بمثابة تحضير للحريق وربما تلويح به لممارسة ضغط قد يؤدي الى تحقيق مكاسب معينة في الصراع السياسي الراهن.

من ثم فان «اللا حريق» في اليمن يعد خبرا رئيسيا مهما بالمعيار النسبي، الامر الذي نحمله على محمل ايجابي، يدلل على ان رصيد «الحكة اليمانية» لم ينفد بعد، وان بعض العقل لا يزال حيا وفاعلا، فلا هو اصيب بلوثة كما في الجزائر، ولا هو تعرض للاغتيال كما في افغانستان!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

لقد كان اتمام الوحدة في عام 1990 من تباشير اعلاء الحكة اليمانية حتى قال المتفائلون منا ان مقولة تراجع الامة العربية قابلة للنقض، وان قيمة «الوحدة» التي ظن كثيرون انها اجهضت او اندثرت، لاتزال حية لم تمت، بل هناك من يعي ضرورتها ويدرك دورها في خلاص الامة والدفاع عن حصونها المهددة او المنهارة.

وكانت الانتخابات النيابية الحرة التي جرت لاول مرة في عام 93 مؤشرا آخر على توفر حد من العافية للدولة الوحدة الوليد، الامر الذي دفع المتفائلين الى الفرح الحذر، حتى سمعت احد المثقفين العروبيين في بيروت يقول قبل اشهر: وحدة وديموقراطية؟ هذا كثير علينا في اجواء الهزيمة الراهنة.

فهمي هويدي

ذكرني كلام الرجل بتقليد شائع لدى المصريين عندما يستغرقون في الضحك، اذ عادة ما يسمع حينذاك صوت واحد من الجالسين وهو يقول: اللهم اجعله خيرا! - اذ في مجتمعات غلبت عليها الاحزان تاريخيا وقلت الافراح، فان استغراق الناس في الضحك يعد امرا استثنائيا مستغربا، يستوجب الحذر والتوجس، من حيث انه يعبر عن شيء «غلط» في السنة السائدة!

شيء من ذلك حدث مع اليمن في ما يبدو، فما ان جرت الانتخابات الديموقراطية مستصحبة معها انتعاشا في الامل وتفاؤلا بالمستقبل، حتى توالت النكسات على النحو المشهود، وما استكثره علينا صديقنا اللبناني يبدو الآن بسبيله الى الانحسار، حتى ان انجاز الوحدة ذاته - الاهم والاكبر - اصبح مهددا!

للدقة فاننا نقول ان المهدد هو تحالف الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب (الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي)، الذي كان بمثابة زيجة عن غير حب تمت تحقيقا لمصالح معينة فرضتها الاجواء التي لاحت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي واشهار افلاس مشروعه الفكري والسياسي، اذ في ظل الارتباطات العضوية الوثيقة التي اصطنعت بين موسكو وعدن، فان انهيار النظام في الاولى كان لا بد ان تكون له عواقبه الوخيمة في الثانية، ومن ثم فان القفز الى سفينة الوحدة كان الخيار الوحيد المتاح لتجنب الغرق.

اما وحدة الشعب في الشمال والجنوب فهي لم تنقطع يوما، وانما ظلت حية رغم كل العقبات الحادة التي شهدتها المنطقة، ومن اسف أن عهود الاستعمار لم تعبث بقضية الوحدة بقدر ما عبثت بها عهود الاستقلال، التي كرست التقاطع واقامت الحواجز والحدود واحتكمت الى الهويات وقيدت الوشائج ما استطاعت الى ذلك سبيلا.

يقال لنا الآن ان الثقة انعدمت بين رئيسي الحزبين في الشمال والجنوب، الامر الذي اسهم في افشال اللقاء الذي رتب بينهما في تعز خلال الاسبوع الماضي، وان الاختلاف ادى الى قطيعة ثم انسحاب كل طرف الى مواقعه وحصونه، وعودة الامور - عمليا - الى ما كانت عليه قبل «التشطير» على الاقل، فان قيادات الحزب الاشتراكي التي كانت مشاركة في الحكم في صنعاء عادت تباعا الى عدن، وكان في مقدمتهم علي سالم البيض الامين العام في الحزب، الذي «اعتكف» في مقره بعدن منذ شهر اغسطس (آب) الماضي.

وبعودة رموز السلطة الجنوبية على ذلك النحو، فان الشق المتعلق بالمشاركة السياسية تم تعطيله حتى اشعار آخر، ولم يبق الا الاطار السياسي والقانوني الذي حسر اللبنة الاخيرة الباقية في شكل دولة الوحدة.

لا نتوقع انفراط دولة الوحدة في الاجل المنظور، وذلك

شيء مطمئن ومخيف في الوقت ذاته.

هو مطمئن لان الجميع يدركون خطورة العودة الى التشطير، ولا احسب ان هناك مسؤولا كبيرا او صغيرا مستعدا لتحمل المسؤولية التاريخية ازاء قرار من ذلك القبيل، وقد عبر عن ذلك الرئيس علي عبد الله صالح في حديثه الى علماء اليمن، حين قال انه من «العار» ان نبقى في السلطة اذا ما عادت الامور الى ما قبل 22 مايو (ايار) 1990.

وهو مخيف لانه في حال تعذر التراجع عن الوحدة «واضطرار» الطرفين الى البقاء في اطارها، ومع انقطاع الحوار كما هو حاصل الآن، فاننا نصبح بازاء احتمالات متعددة، ادناها ان يتم الانفصال دون ان يتحقق الطلاق، كما يحدث احيانا في العلاقات الزوجية الاوروبية، حيث يعيش كل طرف في مكان منفصل عن الآخر، وتبقى العلاقة على الورق، رعاية لمصالح متعددة بينها مصلحة «الاولاد»، اما اقصاها فهو ان يتطور الامر الى تحرشات تنتهي بحرب اهلية، حيث الاجواء مهياة تماما في ظل التسلح والاحتشاد الراهنين، اذ «البنزين» ملقى على الارض فعلا ولا ينقص الا عود ثقاب واحد، واحد فقط لكي تقع الواقعة.

ثمة حلول وسط مطروحة في الساحة، ابرزها الدعوة الى «الفيدرالية» التي هي من الخطورة بمكان لسبب جوهري هو ان التقسيمات الفيدرالية لن تتم الا على الاساس القبلي، الذي لن يؤدي الا إلى تكريس سلطة القبيلة على حساب السلطة، الامر الذي قد يعيد البلاد الى عصر الانفراط والتشرذم، وهو خطوة الى الوراء بكل المقاييس ناهيك عن ان خرائط العلاقات القبلية متداخلة ومتشابكة بصورة يتعذر في ظلها اقامة حدود واضحة للمناطق المختلفة، الامر الذي يفتح الباب لنزاعات «حدودية» قد تكون مدخلا لحروب اهلية تاتي على الاخضر واليابس.

وحيث لا يلوح في الافق امل حل قريب للمشكلة، فاحسب ان القدر المتاح يتمثل في امكانية تخفيف حدتها، والمقترحات التي جرى تداولها حول اخراج معسكرات القوات المسلحة من المدن الرئيسية، والتخفيف من السلطات التي تتركز في العاصمة ونقل بعضها الى المحافظات، مع تحديد صلاحيات الرئاسة في القضايا المالية والادارية، والحزم في محاسبة المسؤولين في الاخلال بالنظام والقانون، وعن الاغتيالات بوجه اخص، هذه المقترحات وامثالها تسهم في نزع الفتيل وتجنب الانفجار المشؤوم، ثم ان السعي في بحثها سوف يغلق الباب في وجه الساعين الى الوقيعة واصحاب المصلحة في الانفراط والعودة الى التشطير، ولست اشك في ان هؤلاء موجودون ونشطون في اليمن، كما في مختلف مناطق التوتر التي اسلفنا الاشارة اليها.

واذ يتطلع المرء الى ما يجري في اليمن بعين قلقة وقلب واجف، فانه يفجع حين يرى الغياب العربي عن الساحة اليمنية في اللحظة الحرجة الراهنة، لقد قرأنا عن وساطات متواضعة لم تؤت ثمارها كما هو واضح، غير ان القدر المتيقن انه لا الجامعة العربية تدخلت في الازمة بشكل جاد ولا الاشقاء القوا بثقلهم في محاولة حل المشكلة، حتى بدا وكان هناك اتفاقا ضمنيا على ان يترك اليمن ليواجه مصيره وحده، حتى وان تاكل او احترق، تماما كما فعلت دول الاتحاد الاوروبي مع البوسنة! وهو موقف عبثي وغير مفهوم، وربما كان اغرب ما فيه اننا قد نضطر الى شرح الفرق بين موقف الاوروبيين من البوسنة، وموقف العرب من اليمن!



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد تدخلت الامم المتحدة للجمع بين المتنازعين في الصومال وكمبوديا، وجاء اسقف كانتربري مدعوما بالغرب كله، لكي يصلح ذات البين، في ما بين فصائل التمرد في جنوب السودان، فهل فقدت الامة العربية القدرة على الحركة، حتى نعول على تحرك غربي من ذلك القبيل، لكي ننقذ ما يمكن انقاذه من اليمن.

الا يستحق الحاصل في اليمن دعوة مجلس الجامعة العربية للانعقاد، وتشكيل لجنة وزارية تمثله للتوسط في حل المشكلة المستعصية؟ واذا كان مجلس وزراء الداخلية العرب هو اكثر المنظمات العربية نشاطا الآن لأسباب تتعلق بالتنسيق الامني ذي الاهداف المعروفة، فهل يغيب عن الجميع ان الذي يجري في اليمن امر وثيق الصلة بالامن القومي العربي؟

ام ان امن الامة لم يعد شاغلا لاحد، وانحصر هم الجميع في الأمن الخاص دون الامن العام؟



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

الأرياني يستقيل رداً على قرار للعطاس

الأحمر: نتقبل ما يفرضونه من أجل وحدة اليمن

عدن: من عبد الله حموده ولطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

قال الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس مجلس النواب اليمني ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - «الوحدة غالية علينا، وقد دفعنا قيمتها، والان يريدون قيمة جديدة»، وذلك في اشارة الى المطالب التي تضمنتها النقاط الـ18، التي تقدم بها الحزب الاشتراكي اليمني، واضاف «انهم يفرضون علينا، ونقبل من اجل الوحدة».

جاء ذلك في مقابلة خاصة مع «الشرق الأوسط» في منزل الشيخ الاحمر في صنعاء، قال فيها «راينا ان كل شيء تم، ويتعين الاتفاق على التعديلات الدستورية» وتطرق الى «ان النقاط مقبولة (من حيث المبدا)، وتمر عبر مراحلها، ويمكن ان تنفذها الحكومة». ثم عاد يقول «حرصا منا على الوحدة نتقبل كل ما يفرضون، وهو شيء مرير على النفس».

وأكدت مصادر سياسية في عدن ان وزير التخطيط والتنمية اليمني الدكتور عبد الكريم الارياني استقال رداً على امر اصدره رئيس الحكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس يقضي بوقف التعداد العام للسكان والمؤسسات في اليمن. وقالت المصادر المقربة من الارياني الموجود في عدن ان الارياني اعتبر القرار يصب في التشطير والتجزئة.

وفي اطار حرصه على الوحدة اليمنية، يتحرك الشيخ الاحمر من موقعه كرئيس للبرلمان - بصفته المؤسسة الوحدوية الوحيدة التي ما زالت تعمل بانتظام - واكد انه لا يتصرف انطلاقا من رئاسته لحزب تجمع الاصلاح، وقال «فرضت علينا المسؤولية ان نكون سلبيين، وان لا نقول ما نعتقد اننا يجب ان نقوله».

ورداً على سؤال يطرحه بعض المراقبين السياسيين، من ان الحزب الاشتراكي يمارس ضغوطه «لبناء نظام الدولة المستقر، ويعمل للابقاء على حالة التململ والانتظار لاطول فترة ممكنة، بهدف انتزاع اكبر قدر ممكن من التنازلات»، قال الشيخ عبد الله الاحمر «لماذا نشغل انفسنا بتحليلات من صنع الاستنتاج، الامر واضح، والمكتب السياسي واللجنة المركزية (للحزب الاشتراكي) يتبنون هذا الموقف».

التتمة .... ص 4 راجع ....:.............. ص 4

١٠٤٠٠٤٨

الاحمر

واكد الشيخ عبد الله الاحمر ان اتخاذ قرار بشان نظام الدولة، وما اذا كان برلمانيا او رئاسيا «يجب ان يترك للتعديلات الدستورية». وقال «لنا وجهة نظر في الاخذ بنظام المجالس المحلية الذي يتطابق مع الدستور القائم، اضافة الى اللامركزية في الجانبين المالي والاداري».

وتطرق الحديث الى التحركات العسكرية الشطرية في اطار دولة الوحدة، فقال رئيس البرلمان «هناك تحركات ثبتت ولا يستطيع احد انكارها، مثل نقل بعض الوحدات من المناطق الشرقية الى شبوة، اما اية اشياء اخرى فهي غير مؤكدة، ولم نسمع بها». وكرر تأكيده اهمية المحافظة على الوحدة قائلاً «على الرغم من كل شيء نحن مستعدون للتفاهم معهم (اي الحزب الاشتراكي) من اجل الوحدة، فهي انجاز غال وعزيز علينا، ولا نتردد عن تقديم اضعاف ما ضحينا به من اجلها».

ونفى الشيخ الاحمر ان يكون للتجمع اليمني للاصلاح «اي دور في اسباب الازمة».

واكد انه «ليست هناك خلافات داخل هيئة رئاسة مجلس النواب، وليس هناك اي شك في هذا، فنحن نعمل معا جميعا». لان «مجلس النواب هو الهيئة الوحدوية الوحيدة التي ما زالت تعمل، ولو بانتاج قليل».

وذكر ان «النواب الاشتراكيين يحضرون، ولم نختلف معهم او يختلفوا معنا على شيء من الاجراءات، لاننا لا نصل الى النقطة التي يجب ان تقال، والاجراء الذي يجب ان يتخذ، ويحق للمجلس ان يقوم به». واشار الى ان «مجلس النواب - كغيره من مؤسسات الدولة - تاثر بالازمة، ولكننا ما زلنا متماسكين، ولم يظهر داخل المجلس اي خلاف».

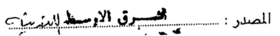
ويربط بعض المراقبين بين ما قاله الشيخ الاحمر بشان «الاجراء الذي يجب ان يتخذ»، وما تتحدث عنه بعض مصادر الاشتراكي والمعارضة من ان «هناك تنسيقا بين المؤتمر الشعبي والاصلاح لاستخدام ورقة الشرعية لسحب الثقة من حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس - رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي»، وهو نوع من التهديد لاخراج الحزب الاشتراكي من الائتلاف الحاكم وحرمانه من المقاعد الوزارية التي يحتلها حاليا.

وجدير بالذكر ان رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والنفط والنقل والاسكان ونائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة موجودون جميعا في عدن، ولا يمارسون مهام مناصبهم او يشاركون في اجتماعات الحكومة بصنعاء، ومن ثم يعقد مجلس الوزراء اجتماعاته الدورية برئاسة الدكتور حسن مكي - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام والنائب الاول لرئيس الوزراء.

ورداً على سؤال عن سبب تغيب هؤلاء الوزراء، وما اذا كان ذلك مبرراً لسحب الثقة من الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة، قال مصدر في الحزب الاشتراكي ان سبب ابتعادهم عن صنعاء هو اكتشاف خطة لاغتيالهم، وذكر ان كبار المسؤولين في الدولة يعلمون ذلك.

وعلى صعيد عمل لجنة الحوار لانهاء الازمة اليمنية واصلت اللجنة الخماسية المصغرة (العطاس - الارياني - مجاهد ابو شوارب - عبد الوهاب الآنسي - محمد عبد الملك المتوكل) اجتماعاتها صباح امس، للتوصل الى صيغة مقبولة بشان «ملاحظات التعديل» التي طرحها ممثلو المؤتمر الشعبي العام فور عودتهم الى عدن قبل ظهر اول من امس، ثم اجتمعت اللجنة الموسعة في الساعة الرابعة بعد ظهر امس لمناقشة ما اتفقت عليه اللجنة الخماسية.



المصدر :


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

وساطة يمنية جديدة يبدأها الاشطل وشطفه

الاشتراكي يؤكد استعداده للدفاع عن عدن والعلماء يضعون خطة لجمع صالح والبيض

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

استقال الدكتور عبد الكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية اليمني احتجاجاً على قرار رئيس حكومته حيدر ابو بكر العطاس وقف التعداد العام للسكان والمنازل في اليمن. وجاءت الاستقالة تعبيراً عن الازمة المتصاعدة في اليمن والتي وصلت الى تحريك القوات العسكرية الى الحدود بين شطري اليمن. وفي هذا السياق أعلن الحزب الاشتراكي اليمني امس استعداده للدفاع عن عدن في وجه اي محاولة ضدها. واكد الحزب في بيان له امس ان امينه العام علي سالم البيض والذي هو نائب الرئيس اليمني المعتكف في عدن، اكد استعداده لحضور اجتماع جامع «الجند» في تعز مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح شرط الاتفاق مسبقاً بشان الامن والحكم والحكم المحلي والقوات المسلحة. وقد رحب العلماء بذلك، لكن الطرف الاخر وهو حزب المؤتمر الشعبي العام لم يوافق، الأمر الذي عطل الاجتماع.

ففي صنعاء اكد مصدر مسؤول رفيع المستوى في اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي العام ان الدكتور الارياني قدم استقالته من منصبه الى العطاس بعد ظهر امس في عدن.

واوضحت مصادر سياسية في عدن لـ«الشرق الاوسط» ان الارياني اعلن عقب تلقيه امر العطاس، بتعليق الانشطة المتبقية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشات المقرر اجراؤه في 21 يناير (كانون الثاني) الجاري، عزمه تقديم الاستقالة من منصبه احتجاجاً على قرار رئيس الوزراء. ونسبت المصادر الى الارياني قوله ان تعليق التعداد العام هو اعلى مراحل التشطير».

غير ان مصادر في المعارضة وصفت قرار العطاس بانه ورقة ضغط على المؤتمر الشعبي العام لكي يخفف من تشدده ازاء النقاط التي ما زالت مثار خلاف داخل لجنة الحوار.

ووصف «الشعبي» قرار العطاس بانه اخطر تداعيات الازمة السياسية لانه اعطى انطباعاً بعدم وجود دولة وحكومة في اليمن. واضاف في تعميم داخلي - حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه - بان «هذا الاجراء المتسرع والمتعجرف لا يمكن الا ان يصب في خانة الممارسات المتعمدة من قبل رئيس الوزراء والحزب الاشتراكي لتعطيل كل انشطة الدولة»، وطالب بادانته، وايضاح الاهداف الحقيقية له.

يذكر ان الارياني موجود في عدن على راس وفد الشعبي في لجنة حوار القوى السياسية لاستكمال مناقشة مشروع وثيقة اسس بناء الدولة والاتفاق عليها بحلول يوم غد الثامن عشر من يناير (كانون الثاني) الجاري.

وعلى صعيد بيان الحزب الاشتراكي فقد تزامن مع تحركات لقوات تابعة للحزب من محافظتي «ابين» الجنوبية و«البيضاء» الشمالية امس واول من امس، واتخذت مواقع لها على المرتفعات الجبلية لمواجهة تحرك لواء «العمالقة» التابع لـ«الشعبي» ومنعه من الانسحاب الى الشمال، بعد ان بدا له انه في حصار داخل ثكناته في الجنوب.

وعاد الحزب، في بيانه الذي صدر بعد اجتماعات لمكتبه السياسي، وكرر شروطه لحل الازمة محملاً اطراف الحكم الاخرى، اشارة الى حزبي الشعبي والاصلاح، المسؤولية في الازمة الحالية والازمات الماضية بسبب مراهناتها على تطبيق سياسات الالحاق، وتخليها عن مسؤولياتها في بناء مقومات صلبة لدولة الوحدة.

واكد الاشتراكي انه لم يتمسك بمفردات نقاطه التي تقدم بها كمشروع يمثل وجهة نظره الى مائدة الحوار بصورة جامدة، لكنه تفاعل مع منطق الحوار وحجج الاخرين بصورة اكدت حرصه على صيغة الاجماع الوطني التي من شانها ان تلم الشمل وتصحح مسيرة الوحدة بالحد الذي يرتضيه الجميع ويجندون انفسهم لتنفيذه في الواقع تنفيذا كاملاً غير منقوص.

واكد الاشتراكي تمسكه باخراج القوات المسلحة من المدن والمواقع المعروفة في الاطراف واعادة بنائها على اسس وطنية، وكذلك بناء الدولة على قاعدة اللامركزية في الحكم، واقامة حكم محلي بصلاحيات كاملة، وانهاء معاناة الناس من الغلاء الفاحش وسوء الاحوال الاقتصادية.

واتهم «الاشتراكي» «الشعبي» بتصعيد التحركات العسكرية من «صنعاء» و«الحديدة» و«باجل» باتجاه محاور «تعز» و«مارب» و«إب» و«البيضاء»، والتمركز في مواقع التشطير السابقة، وادخال السلاح بصورة سرية عبر المنافذ المختلفة. وكذلك اتهمه بتجميع عدد من العلماء المنتسبين منهم لاجهزة السلطة والاحزاب وتحريضهم لاصدار بيانات بهدف تقويض الحوار الوطني الذي كان قد اوشك على الانتهاء.

وكشف البيان ان البيض كان قد وافق على حضور لقاء «الجند» في تعز، ولكنه قال لوفد العلماء أنذاك «ان القضية ليست بيني وبين الرئيس علي صالح حتى يكون لقاؤنا هو الهدف»، وطرح عليهم اهمية الاتفاق

٠٣٣٣٥٠



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

على ثلاث قضايا اساسية قبل موعد اللقاء وهي «الامن، والحكم المحلي، والقوات المسلحة»، والتي وعدوا بنقلها لتكون اساساً للقاء والاتفاق، الا ان الموعد المضروب للقاء جاء ولم يتسلم البيض اي رد بشأن هذه القضايا الثلاث. وكان واضحاً ان هناك من يريد ان يكون اللقاء شكلياً لتمرير الاعتقاد بان الازمة التي تعيشها البلاد هي مجرد خلاف بين الرئيس ونائبه وهو ما يرفضه «الاشتراكي» جملة وتفصيلا.

كما اشار «الاشتراكي» في بيانه الى استمرار اغتيالات اعضاء الحزب «الاشتراكي» في صنعاء، وفي وضح النهار، مع استمرار التغطية لهذه الاعمال الاجرامية، اضافة الى التلويح باستخدام القوة والتصفية كما ورد في خطابات الطرف الاخر «المؤتمر الشعبي» خلال الايام الماضية.

وحذر البيان من ان التلويح بمشروع القوة في وجه الحوار سواء بالكلمة او بالفعل من شأنه ان يضع البلاد على عتبات مرحلة خطيرة من تصعيد الازمة الراهنة، واعتبر التهديد في سياق القيام بمسيرة الى عدن انما يعكس العقلية التي تغير صيغة الاجماع الوطني بالصيغة الاحادية الفردية التي تقوم على اعتبار كل رأي مخالف انما هو تمرد لا بد من تاديبه وسحقه». وقال البيان «هيهات لمثل هذه العقلية ان تجد من عدن 1994م مدينة مباحة لشذاذ الافاق كما جعل الامام من صنعاء 48 مدينة منهوبة لهؤلاء».

واضاف المكتب السياسي انه اذا كان لا بد من مسيرة شعبية فلا بد ان تتجه نحو المراكز التي تصنع فيها قرارات الانفصال والتشطير، اما عدن فلن تكون لذلك.

وجدد البيان ان عسكرة المدن التي تجري على قدم وساق تحت مبررات وهمية مثل الانتفاضات الشعبية مع ما يرافق ذلك من ارهاب للمواطنين في المحافظات الشمالية، انما تضعنا أمام احتمالات نامل ان يراجع الاخرون حساباتهم بشأنها ويستمعوا الى صوت العقل ومصلحة الوطن.

ودعا المكتب السياسي الى وقف تبادل الاتهامات في مثل هذه الظروف، موضحاً «ان من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة».

على صعيد آخر، بدا مندوب اليمن في الامم المتحدة عبد الله الاشطل، وسفير اليمن في سورية محمد عبده شطفه وساطة ومن المرجح ان تنجح في جمع صالح والبيض حسب قول مصادر سياسية في صنعاء. واكدت المصادر المقربة من الوسيطين ان هناك استجابة من الطرفين لتهدئة الموقف والحوار المباشر. وكان البيض قد قال للعلماء اول من امس «ثقوا باننا لن نكون الا مع مصالح امتنا وشعبنا ومع ما يؤدي الى الخير والسلام».

وكان العلماء قد اكدوا في لقائهم في عدن وحدة الامة بدون تفرقة او نزعة انفصالية، وان الثروة العامة ملك للشعب ولا يجوز تبديدها وان الشرعية القانونية الدستورية والاجتماعية اساس للنظام السياسي الاجتماعي. كما اكدوا ان الشريعة الاسلامية عدالة سياسية واجتماعية واقتصادية ولا يجوز تسخيرها لاهداف حزبية ضيقة.

واكد العلماء انه على الرئيس اليمني ونائبه الالتزام بالتنفيذ المباشر للقرارات والمعالجات التي تخرج بها لجنة الحوار، وان تكون المصالحة مبنية على اتفاق متضمن نقاطا من اجل خير هذا الشعب.

وبعد الاتفاق فاننا ندعو، حسب قول العلماء، الرئيس ونائبه الى الاجتماع في حضرموت او في اي مكان يتفق عليه الجميع في مؤتمر يشهده كل علماء اليمن واحزابه ومنظماته ونقاباته وشخصياته واهل الحل والعقد فيه.

٠٣٠٠٥١



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المهمة الصعبة للجنة الحوار الوطني:

الجهود مستمرة لإخراج اليمن من مرحلة الخطر

□ صنعاء ـ العالم اليوم:

أدت الأزمة اليمنية وتداعياتها المتنازعة بين طرفي الأزمة المؤتمر والاشتراكي الى فقد السيطرة مرة اخرى خلال الاسبوع الماضي على خيوط الأزمة وفي الوقت الذي رفع فيه الرئيس اليمني خلال تصريحاته شعار الوحدة أوالموت يرى الطرف الأخر «الاشتراكي» رفع ذلك الشعار هو مبرر للانفصال تحت شعار حماية الوحدة وأنه يأتي مرافقا للتصعيد السياسي والعسكري وبغرض اجهاض نتائج لجنة الحوار الوطني التي اجلت انهاء اجتماعاتها الى الغد «الثلاثاء».

وهذا يؤكد ماذهبت اليه «العالم اليوم» في تقرير سابق لها يؤكد بأن لجنة الحوار لن تنهي أعمالها كما حددته لنفسها في العاشر من يناير الحالي ووصلت الازمة الى منحى خطير لن تشهد اليمن مثيلا له، إلا أن القرارات التي خرجت بها لجنة الحوار قد أعادت الأمل بعض الشيء الى نفوس المواطنين حيث أعلنت اللجنة انها توصلت الى اتفاق مشروع وثيقة العهد والاتفاق بين اطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ومازالت هناك بعض الآراء والتحفظات لبعض الاطراف يجري التداول بشأنها.

ولكن رغم دعوة لجنة الحوار الوطني لأطراف الائتلاف وبخاصة طرف الصراع المؤتمر والاشتراكي الى وقف التدايات الاعلامية إلا أن أرض الواقع عكس ذلك تماما فبينما تشير مصادر الاشتراكي إلى أن تغيير اتفاقية مد خط انبوب الغاز من منطقة «مارب ـ عدن» إلى «مارب الحديدة» يعتبر تنفيذا لسيناريو انفصالي قالت مصادر الاشتراكي ان دواعي ومبررات ذلك الاجراء الذي اتخذ من قبل جهات سياسية على أعلي مستوى يرجع وجود مخطط متكامل لدى بعض الأطراف لإعادة الخارطة الانفصالية وان تعطيل مشروع الربط بين المحافظات الشمالية والجنوبية بشأن انتاج وتوزيع النفط والغاز يأتي تنفيذا لسيناريو سياسي أعد مسبقا لضرب الوحدة والعودة مجددا الى زمن الدولتين.

وأفادت مصادر نفطية علمية لـ «العالم اليوم» بأن مذكرة التفاهم مع شركة الدون يورب ليمتد التي وقعتها المؤسسة العامة للغاز من أجل إعداد دراسة متكاملة لخط انبوب غاز من مأرب الى عدن مع كامل المنشآت الخاصة به وذلك وفق خطط وزارة النفط لربط المحافظات الجنوبية بالمحافظات الشمالية صناعيا قد تم تغييرها من قبل جهات عليا، وأضافت المصادر ان الجهات العليا قد أبلغت الشركة بتغيير الدراسة لتصبح نقطة الانتاج من مأرب ونقطة النهاية في مدينة الحديدة إحدى المحافظات الشمالية عوضا عن مدينة عدن التي كانت نقطة النهاية في الدراسة السابقة.

٠٣٣٠٥٣



المصدر : الملاحق السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

المؤتمر الشعبي العام هو الآخر شن هجوما على لسان احد قياداته عبد الوهاب الروحاني عضو مجلس النواب الذى قال إنه فى الوقت الذى كان المواطن يامل من حكومة براسها مهندس بحجم العطاس يحلو للبعض ان يطلق عليه فى تعامله «تكنوقراط» وهمشت الكفاءات الاقتصادية والادارية وحل محلها «المحاسيب» واستبعدت الكفاءات الاقتصادية والخطط البرامجية الى تحد من تصاعد الاسعار وهبوط سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وانتشرت عمليات الاثراء غير المشروع وعلى حساب قوت الأمة ووصلت الفوضى المالية حتى العبث من الخزينة طيلة عام كامل «٩٣» مع عدم وجود ميزانية تحدد أوجه الصرف، وهى أول مخالفة دستورية من نوعها منذ قيام الثورة.

وقد رد أبو بكر باذيب عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكى على هذا الهجوم بوصف خطابات الرئيس صالح بأنها تمثل لغة الاملاء والضغوط وأنها شكلت عناوين بارزة فى خطاب قيادة المؤتمر خلال الاسبوع المنصرم، وقال ان الرسائل المفخخة بعبارات التفجير العسكرى والايحاء بامكانية حسم الازمة ووقف تداعياتها بضربة عسكرية مفاجئة وغير مكلفة والتقليل من قوة الحزب الاشتراكى وجماهيريته.

وفى ظل الانفلات الامنى الذى تعيشه اليمن من جراء ازمتها السياسية والاقتصادية أثرت تلك الاوضاع على سير أعمال عدد من الشركات النفطية العاملة فى حقول نفط مارب وذلك بتقليص عدد الخبراء وتحجيم أعمالها فى الحقول.. وافادت مصادر الاشتراكى بان تقريرا قد تم توزيعه لبعض الشركات من قبل سفارات بلدان هذه الشركات لحثها على تخفيض خبرائها.

وقالت تلك المصادر ان عددا من الشركات تقوم هذه الأيام بفتح مكاتب لها فى محافظة عدن بدلا من صنعاء كما بدأت بعض الشركات بنقل معداتها الى المحافظات الجنوبية خاصة بعد أن وصل عدد سيارات شركات النفط التى يتم اختطافها الى اربعمائة سيارة اضافة الى اختطاف طائرة شركة «هنت» التى لاتزال متحجزة الى اليوم مع مسئول الشركة وقائد الطائرة اللذين كانا فى مهمة ابطال عملية تفجير أنبوب النفط الممتد من صنعاء الى الحديدة والذى يمر عبر منطقة خولان وكان الانبوب قد تعرض للتفجير فى منتصف العام الماضى.

كما وجهت الغرفة التجارية والصناعية الوطنية بعدن اتهاما للحكومة بعدم تدخلها لوقف الانهيار المستمر للعملة الوطنية مشيرة الى ان ذلك ادى الى عجز شبه كامل للكثير من المؤسسات اليمنية التجارية والصناعية عن الوفاء بالتزاماتها مع شركائها بالعملات الصعبة، الى جانب انعكاس سعر صرف الدولار على الأسعار لمختلف السلع الاساسية.

ويلاحظ ان الازمة فى اليمن لفتت أنظار الدول الغربية وكانت هناك جهود تندرج فى اطار الحفاظ على الوحدة اليمنية من الانتكاسة لذلك اكد الدكتور فايز الربيع سفير الاردن باليمن عن تفاؤله بالوصول الى حل الازمة اليمنية.

وقال: ان الاردن قد أرسلت الشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى للمرة الثالثة الى صنعاء وعدن وذلك يعكس الاصرار الاردنى على الحفاظ على استقرار اليمن.

فهل ستنجح الوساطة الاردنية الجديدة؟ هذا ماستكشفه الأيام القادم.



مهلة لجنة الحوار تنتهي غداً

اليمن: الفرصة «شبه الأخيرة» للحل!

غداً الثلاثاء تنتهي المهلة التي حددتها لجنة الحوار اليمنية للحزبين «المؤتمر والاشتراكي» لفض خلافاتهما والاتفاق على مشروع الوثيقة تمهيداً للتوقيع عليها من قبل كل الاطراف كمخرج للازمة التي تكاد تعصف بالوحدة نفسها والتي وصلت إلى ذروتها في الأيام الماضية.. ويعتقد بعض المراقبين ان مهلة الغد قد تعد «الفرصة شبه الأخيرة» للحل بعد فشل كل الوساطات

والوثيقة الأخيرة والتي يفترض ان يتم التوقيع عليها غداً وكان مقرراً توقيعها في الأسبوع الماضي تحفظ عليها الحزبان الاشتراكي والمؤتمر في حين انسحبت احزاب المعارضة الاربعة من محادثات المصالحة بسبب عدم جدية الاحزاب المشاركة في السلطة وهي: المؤتمر والاشتراكي والاصلاح في جهود حل الأزمة طبقاً لما جاء في البيان الذي وقعه زعماء هذه الاحزاب وهي: التكتل الوطني للمعارضة الذي يقوده الناصريون، واتحاد القوى الوطنية، وحزب البعث العربي الاشتراكي ومناضلو الثورة اليمنية.

علي عبدالله صالح

تقرير: عماد الدين حسين

اما عن الوثيقة المفترض توقيعها فتتجه إلى ارضاء الحزب الاشتراكي والاستجابة لغالبية مطالبه التي طرحها من قبل كشرط لانهاء الازمة

ويخشى المراقبون من انه في حالة عدم الاتفاق على وثيقة الحل التي اعدتها لجنة الحوار والقوى السياسية فان آفاق الأزمة التي بدأت باعتكاف سالم البيض في عدن منذ ١٩ اغسطس الماضي - مرشحة للتصاعد بصورة خطيرة



علي سالم البيض

قد تهدد الوحدة نفسها التي تم انجازها في مايو ١٩٩٠ خاصة ان شبح التشطير بدأ يطل برأسه من جديد وبدأ البعض يطرحه كأحد الخيارات في ظل عدم توحد الجيش حتى الآن، وهي الورقة التي يناور بها الحزب الاشتراكي. الأمر الذي دفع علي عبد الله صالح لاستعداده لتقديم استقالته إذا كان ذلك يمثل مخرجاً من المأزق وهو الأمر الذي وصفته وكالة رويتر بأنه رفع المزايدة مع خصمه علي سالم البيض الذي رفض مقابلة عبد الله صالح في «تعز» الاسبوع الماضي، رغم كل الوساطات وما تردد عن مسيرة



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

اليمن: عتبة الهاوية؟

■ شكلت الانتخابات النيابية محطة بارزة على طريق الازمة التي يعيشها اليمن لا لان خوضها تميز بمواجهات حادة، فهذا طبيعي، بل لانها ادت الى فتح شهيتين متضاربتين.

اعتبر «حزب المؤتمر» انه حاز على نسبة عالية من الاصوات تمنحه شرعية قوية وان دخول «الاصلاح» الى البرلمان يوسع امامه هامش المناورة. قاده ذلك الى الرهان على امكان تجديد الشراكة مع «الاشتراكي» من موقع اقوى. يتنازل لـ «الاصلاح» في مجال الدستور وينتزع من «الاشتراكي» التسليم بالارجحية الحاسمة لموقع الرئيس لاغياً المجلس الخماسي ومقلصاً صلاحيات «النائب» الى اقصى حد.

اعتبر الحزب الاشتراكي، من جهته، أن فوزه الساحق في المحافظات الجنوبية التي كانت تشكل قبل سنوات قليلة جداً كياناً مستقلاً، ينسف فكرة الاكثرية العددية. لا مجال في ظل هذا الوضع لتعداد النواب طالما ان الحزب انتزع تكريساً جنوبياً حاسماً. وبما ان الوحدة طريق العود فإن احتكار التمثيل الجنوبي يقود الى الاصرار على ثنائية في السلطة تعكس حقوق الطرفين المكونين للوحدة وتستند الى ان «التشطير» مستمر في عدد كبير من المؤسسات. وافق «الاشتراكي» على دخول «الاصلاح» كطرف ثالث غير انه طالب، مقابل ذلك، بحسم قضايا كثيرة عالقة مع «المؤتمر» والرئيس علي عبدالله صالح.

قاد هذان التقييمان المتضاربان الى المواجهة، او بالاحرى الى تصعيدها المؤرخ له بـ «الاعتكاف» الذي مارسه علي سالم البيض. تعمقت الأزمة بسرعة وتحولت الى شرخ عام وعميق. ما كان منقسماً، مثل الجيش، زاد انقسامه واتخذ منحى خطيراً. وما كان موحداً تعرض الى شرخ: المجلس الرئاسي، الحكومة... وانعكس هذا الشلل على أزمة اقتصادية كانت خانقة اصلاً فزادها تفاقماً.

تكاد تكون قضايا المجتمع اليمني كلها مطروحة على بساط البحث اليوم. والخارطة السياسية للبلاد مرسومة بدقة. ويشكل «مجلس بكيل» آخر القادمين الى احتلال موقع طالما انه يطالب، عن حق، بمكان له. ولا يمضي يوم، في ظل احتراق الوساطات الداخلية والفتور العربي الملفت للنظر (هل الجامعة العربية معنية أم لا؟)، الا ويبدو ان الازمة خطت خطوة جديدة نحو نقطة اللاعودة.

لم يعد ممكناً تجديد الصيغة الوحدوية من دون الاخذ في الاعتبار كل ما طفا على السطح من قضايا. وما طفا على هذا السطح يحول دون الطموح الى مركز سلطوي منفرد تمثله الرئاسة او غيرها ولا يعبر عن هذا القدر الكبير من التعدد محاولاً منعه من التحول الى خلافات يستحيل حصرها وحلها. هذا الحل صعب وتلزمه تضحيات وتنازلات. البديل عن ذلك ليس الانفصال بل العجز الكامل عن تنظيمه ما سيقود، بالضرورة، الى مواجهات دموية يصعب تقدير مداها. ليس في الامكان العودة الى الوضع السابق على الوحدة تماماً. وليس من المستبعد، والحال هذه، ان يتحول عدم القدرة على الحسم السياسي الى عدم قدرة على الحسم العسكري ما يغرق البلاد في فوضى عبثية ومكلفة تلقي بظلالها على البلاد كلها ولو بتفاوت بين الجنوب والشمال ومناطق «الحدود» الداخلية.

سبق لبلدان ان عاشت ظروفاً مماثلة كان فيها الحل البديل عن التسوية هو الغرق في شكل من اشكال الاحتراب. ان اليمن، اليوم، على عتبة الارتماء في هذه الهاوية.

جوزيف سماحة



المصدر : الكفاح العربي
اللبنانية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

قلق التشطير: من يدير الأزمة من يفجرها

تعاسة اليمن السعيد

● الحزب الاشتراكي يدعو الى نظام فدرالي تقسم البلاد بموجبه الى ثلاثة او اربعة اقاليم على ان توزع الثروة بشكل عادل ● بعض اليمنيين يقول : ان الوحدة بخير والتشطير سيتصدى له الشعب

■ منذ ١٩ آب/ اغسطس الماضي عندما قرر نائب رئيس الجمهورية، رئيس الحزب الاشتراكي، علي سالم البيض الاعتكاف سياسياً في عدن، احتجاجاً على فشل الحكم في اقامة «دولة المؤسسات»، لم يتصور احد من اليمنيين، او المعنيين بشؤون دولة الوحدة، ان الأزمة بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه المعتكف علي سالم البيض قد تصل الى حد «أن يكون الوطن اولا يكون» او «أن تستمر الوحدة او تنهار». لكن الاحداث التي اعقبت ذلك التاريخ أثارت بصورة جديدة مخاطر ومخاوف من أن اليمن الذي اعيد توحيده في أيار/ مايو ١٩٩٠ بات مهدداً، وأن العودة الى اليمن «بشطرين» أصبح مرجحاً، مع إنهاء تجربة الديمقراطية وإثارة أزمة اقتصادية بدأت ملامحها تظهر في حالات تظاهر وأعمال شغب في صنعاء وأكثر من مدينة رئيسة في الجزء الشمالي من اليمن.

ففي الستة أشهر الأخيرة تراكم من الخلافات الشيء الكثير الى درجة قال فيها بعض المتشائمين ان وحدة اليمن مهددة بالانهيار على الرغم من حديث المختلفين وتصريحاتهم الداعية الى التمسك بالوحدة والديمقراطية واحترام الشرعية الدستورية واللجوء الى الحوار وعدم الخلط بين المعارضة للحكومة والمعارضة للوحدة.

لكن، لماذا اعتكف نائب الرئيس في عدن؟

بدأت «أزمة الاعتكاف» في تموز/ يوليو الماضي عندما اتصل نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض بالعاهل الأردني الملك حسين لاستشارته حول أفضل مكان بالولايات المتحدة لاجراء فحوص طبية لخلو الجسم من خلايا سرطانية. وبناء على نصيحة العاهل الاردني توجه البيض الى ولاية مينيسوتا الأميركية وأجرى فحوصاً في «مايو كلينيك» اظهرت ان حال نائب الرئيس جيدة وانه لا يعاني السرطان. وبعدما التقى نائب الرئيس الاميركي، آل غور، سافر الى عمان لشكر الملك حسين على اهتمامه بصحته، قبل ان يصل الى عدن ويعلن الاعتكاف السياسي.

مصادر الحزب الاشتراكي قالت وقتئذ ان البيض اعتكف احتجاجا على تعديلات احدثت على الدستور متعلقة بالشرعية الاسلامية وشكل رئاسة الدولة ونظام الحكم المحلي. الا ان الاحتجاج الاقوى كان حول بند التعديلات الخاص بشكل رئاسة الدولة الذي اعتبره اساءة شخصية له من الحزبين الآخرين المشاركين في الائتلاف الحكومي وهما حزب المؤتمر برئاسة رئيس الجمهورية، وتجمع الاصلاح الذي يرأسه عبد الله بن حسين الأحمر، وينص



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الكفاح العربي

التاريخ: ١٧/١/١٩٩٤

هذا البند على ان رئيس الجمهورية ينتخب من البرلمان كما ان الرئيس يعين نائبه بعد ذلك، وهذا يلغي خوض الرئيس ونائبه الانتخابات في قائمة واحدة كما كان متفقاً عليه بين الحزبين الأقوى (المؤتمر والاشتراكي). وقد اشتكت مصادر الحزب الاشتراكي من ان حزب المؤتمر استغل غياب نائب الرئيس في الخارج للعلاج، والذي دام أكثر من شهر، للتفريط بصلاحياته، وأن صفقة ابرمت بين حزب المؤتمر والشريك الثالث في الائتلاف «تجمع الاصلاح» لتمرير تعديلات تم بموجبها موافقة الأخير على تقليص صلاحيات نائب رئيس الجمهورية لمصلحة «زعيم المؤتمر» الرئيس علي عبد الله صالح مقابل تمرير تعديل يتعلق بالشريعة الاسلامية طالب به الأحمر، نص على ان «الشريعة الاسلامية مصدر التشريعات والاجتهاد مكفول بما لا يخالفها»، لكن اتصالات جرت بين قيادات الأحزاب المؤتلفة انتهت الى تعديلات جاءت بصيغتها النهائية على الشكل التالي: «الشريعة الاسلامية مصدر التشريعات والاجتهاد مكفول بما لا يعارضها وبما يحقق مصلحة الأمة وتطورها».

لكن اتفاق الائتلاف الحاكم على واحدة من نقاط الخلاف في الدستور لم يكن كافياً لإنهاء الخلاف حول قضايا اخرى مثل شكل رئاسة الدولة وطرق انتخاب الرئيس ونائبه التي لم تحسم وان كانت صيغة قد طرحت نصت على ان «الرئيس ونائبه ينتخبان بموجب انتخابات شعبية» وعلى «تحديد فترتين زمنيتين لهما في السلطة» لم يتم العمل بموجبها نتيجة اصرار الحزب الاشتراكي على تعديلات جذرية في الدستور تضمن تحديثاً للدولة ضمنتها في مذكرة عرفت بمذكرة النقاط الـ ١٨ التي قدمها «الاشتراكي»، معلنا بدء «حرب المذكرات» اذ رد حزب المؤتمر بمذكرة اخرى من ١٩ نقطة في حين قدمت أحزاب المعارضة واحدة من ١٦ نقطة.

اثارت الخلافات حول التعديلات الدستورية وعدم التوصل الى حل بشانها الحزب الاشتراكي الذي دعا الى نظام فيدرالي تقسم البلاد بموجبه الى ثلاثة او اربعة اقاليم، على ان توزع الثروة بشكل عادل، وكذلك المنافذ البحرية، وهي دعوة استغلها خصوم الحزب، والوحدة ايضاً، لاتهام حزب البيض بأنه يدعو الى حلول خارج الوحدة، في اشارة الى ان الحزب الاشتراكي الذي كان حاكماً للشطر الجنوبي قبل الوحدة يدعو الى الانفصال.

لكن «الاشتراكي» رد على حملة قادها «المؤتمر» بانه يعلن تمسكه بصيغة الوحدة الاندماجية شرط الأخذ بالنقاط التي طرحها لإنهاء الازمة السياسية والدستورية في البلاد.

«حرب المذكرات» بين الاحزاب المؤتلفة ادت الى تعميق الأزمة، اذ انعكست الخلافات على الوضعين الأمني والاقتصادي وأصابت اليمن بحال من عدم الاستقرار اثارت مخاوف اضافية على مستقبل الوحدة، حتى ان وزير الخارجية محمد سالم باسندوه قال ان بلاده تعاني انفصالاً واقعياً غير معلن لأن النقاط الـ ١٥ التي دعت الى لا مركزية سياسية واقتصادية واسعة، والى سياسة امنية صارمة لم يؤخذ بها.

هذه المخاوف حركت وساطات اقليمية ودولية لتقريب وجهات النظر بين الائتلاف الحاكم شارك بها العقيد معمر القذافي والملك حسين، الذي كان آخر من التقاه البيض قبل اعتكافه والذي ارسل رئيس الديوان الملكي زيد بن شاكر في محاولة لمعرفة ما اذا كان الملك يستطيع ان يقوم بوساطة ام لا، وجاء تقرير زيد بن شاكر متشائماً واقترح على الملك حسين ارسال قوات اردنية للمرابطة بين «الشطرين» بعد حشد قوات عسكرية على «الحدود» التي كانت قائمة قبل عملية اعادة التوحيد. لكن الاقتراح رفض من الحزب الاشتراكي الذي ابلغ المبعوث الاردني ان اليمنيين قادرون على «إدارة الأزمة» في هذه المرحلة، وهم قادرون في المستقبل على حلها من دون ان تؤدي الى العودة الى التشطير ولا الى مواجهة مسلحة بين عدن (العاصمة التجارية) وصنعاء (العاصمة السياسية).

عبر هذه الاجواء المتوترة سياسياً، شهدت اليمن موجة واسعة من عمليات الاغتيال راح ضحيتها العشرات من الحزبين الرئيسين: ١٢٦ قتيلاً من كوادر الحزب الاشتراكي وعدد غير محدد من حزب المؤتمر، كان اخرها الاسبوع الماضي عندما نجح مسلحون في اغتيال عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي عبد الكريم صالح الجهمي الذي ينتمي الى قبيلة «حوشي» التي تقود المعارضة في (الشمال) ضد الرئيس علي عبد الله صالح. كما ان مسلحين آخرين هاجموا منزل نائب الرئيس علي سالم البيض دون ان يتمكنوا منه او يصيبوا احداً في المنزل، وذلك بعد اقل من ٢٤ ساعة على اعلان البيض رفض لقاء يضمه والرئيس صالح

٠٣٠٠٥٧



المصـــدر: الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ: ١٧ / ١ / ١٩٩٤

كان مقرراً ان يعقد الاسبوع الماضي في تعز التي توجه اليها الرئيس اليمني دون ان يلتقي نائبه الذي أصر على استمرار اعتكافه في عدن.

ومع استمرار مسلسل الاغتيالات السياسية والتعبئة العسكرية على خطوط التشطير سابقاً عقدت لجنة الحوار للقوى السياسية اليمنية اجتماعات لها في عدن كان موضوع الأمن من ابرز ما ناقشته، واتخذت ٦ قرارات من ضمنها العمل باجراءات حازمة للقبض على المتهمين بحوادث ومحاولات الاغتيال وغيرها من المحاولات المخلة بالأمن، واتخاذ اجراءات احترازية لمنع تكرار هذه العمليات التي بقي مرتكبوها مجهولين، وإن كان تنظيم «الجهاد الاسلامي» الذي يطلق على عناصره «افغان اليمن»، قد اتهم ببعض العمليات اثر توزيع منشورات في عدن تهدد باعمال انتقامية حيث تقام احتفالات ليلة رأس السنة، التي وصفت «بالكفر والخروج عن دين الله».

بين «ادارة الأزمة» وتفجرها بدأت الهوة تضيق، والأزمة السياسية في تصاعد، وأعمال العنف التي نجمت عن «تظاهرات ٩ و١٠ كانون الأول/ ديسمبر احتجاجا على تردي الوضع الاقتصادي لم يتم ضبطها، والاتهامات والاتهامات المضادة ما زالت تحوم فوق اجواء عدن وصنعاء، كان آخرها تصريحات للرئيس علي عبد الله صالح اتهم فيها الحزب الاشتراكي بافتعال الأزمة التي «بدأت داخل نطاق الحزب الاشتراكي الذي حولها فيما بعد الى أزمة بين الرئيس ونائبه ثم بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي ثم بين الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح – أحزاب الائتلاف الثلاثة». كما وجه اتهامات لرئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس (الحزب الاشتراكي) بالفشل في ايجاد حلول للأزمة الاقتصادية.

بعض الوسطاء اليمنيين الذين تدخلوا لتسوية الخلاف بين الائتلاف الحاكم يقولون ان الاخطاء تراكمت من الجانبين، من الاشتراكي والمؤتمر، فكل واحد يريد ابتلاع الآخر، كما أشار البعض الى أن الشمال «ابتلع» الجنوب عندما أراد إلحاقه به، ولم يتصرف حزب المؤتمر على اساس ان هناك وحدة اندماجية بين الشطرين. لكن بعض اليمنيين يقول ان الوحدة التي لا تبدو راسخة الآن هي بخير وإن اعادة التشطير – حتى لو تم ذلك بقوة السلاح – سيجد تصديا له من الشعب. ■■

يوسف صلاح

٠٤٠٠٥٨



المصدر : مايو

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

لماذا تعثرت الوحدة اليمنية ؟!

تناقضات الشمال والجنوب صعّدت الصراع .. علاج الأوضاع الاقتصادية المتردية .. ضروري

كشفت ازمة اليمن عن ابعاد كثيرة للخلافات والتناقضات بين الاطراف المتصارعة ليست مجرد خلافات بين الحزبين الكبيرين « الاشتراكي » و« المؤتمر الشعبي » .. وهناك عناصر داخلية واخرى اقليمية صاغت ازمة اليمن الاخيرة وتهدد تجربة الوحدة بالفشل .

فبعد موجة من التحديات والصعوبات وصلت إلى النزاع المسلح في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٩ ادرك كل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي اهمية الوحدة واعلنت في مايو عام ١٩٩٠ الوحدة بين شطرى اليمن ..

وبعد ثلاث سنوات من الوحدة لاحت في الافق غيوم سياسية تكاد تعصف بامل الوحدة الذى طالما حلم به الشعب اليمني .. ونستطيع هنا ان نرصد بعض الاسباب التي عجلت بتفجر الازمة .

اولا : تمت الوحدة بين شطرى اليمن بصورة إندماجية بين دولتين مستقلتين كل منهما ذات سيادة إلى دولة واحدة ، وكان الاجدى ان تسير تلك الوحدة بخطى تدريجية حيث ان الشعب اليمنى يؤمن بالوحدة وحريص على تجاوز الصعوبات التي تحول دون الوحدة ، وكان ايضا على القيادة السياسية ان تراعى الشكل المؤسس الناجح للوحدة كان يتشكل اتحاد فيدرالى او كونفدرالى حتى تتلاقى وتتعاون الاجهزة والمؤسسات والمواطنين حتى يصلوا إلى الوحدة الكاملة في الوقت المناسب .

ثانيا : الصراع صراع على السلطة في غياب الثقة بين الحزبين وفي ظل الطابع القبلى لليمن .

ثالثا - تردى الاوضاع الاقتصادية : فالاوضاع الاقتصادية إصابها الخلل بعد حرب الخليج وعودة الالاف من العمال اليمنيين وما مثله ذلك من اعباء اقتصادية حيث حرمت اليمن من تحويلات العمالة المهاجرة مما ادى إلى إستغلال بعض القوى اللازمة الاقتصادية كورقة ضغط في الانتخابات النيابية ، بالاضافة إلى إنتشار الفساد في بعض المواقع .. وحزب المؤتمر بإعتباره المركز ساهم بقسط كبير في إشعال ازمة اليمن ، ففى الوقت الذى يمثل فيه الجنوب ثلثى الموازنة العامة للدولة إلا ان الاوضاع المعيشية للمواطنين في الجنوب تدهورت بينما ينفق النظام بسخاء في الشمال وتعانى محافظات الجنوب من مشاكل كثيرة وتدنى خدماتها .

رابعا : غياب التنسيق بين الحزبين الكبيرين وهو ما عكسته الانتخابات النيابية حيث فاز في الجنوب الحزب الاشتراكي بكل مقاعد محافظاته ماعدا مقعدين للمستقلين ، كما حصل على ٦ مقاعد في الشمال الذى لم يستطع اى من حزبيه الفوز بمقدار واحد في الجنوب .. بمعنى ان الانتخابات اليمنية ورغم انها كانت نموذجية في نظر البعض إلا انها اكدت الطابع الانفصالى لدى الجنوب مما جعل الوحدة في خطر ..

خامسا : التباين بين النظامين في التشريعات والهياكل والمشاكل ، فالجنوب إنغمس في الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية في ظل سياسة الحزب الواحد ، بينما ظلت الحياة السياسية في الشمال لا تعرف الحياة النيابية حتى عام ١٩٨٨ ..

سادسا : تعامل الحزبان الكبيران مع الوحدة بمفهوم (١+١) دون التطلع إلى دمج حقيقى لمختلف المؤسسات الاقتصادية والادارية والعسكرية فلم ينتج كيان سياسى واحد يعبر عن دولة واحدة بل حدث عكس ذلك فظل كل طرف محافظا على هويته وملامحه فكانت النتيجة مجرد شكل إندماجى يخفى مظاهر التشطيرية ..

سابعا : التناقضات بين الطرفين من حيث الموارد الاقتصادية فعدن وتعز وحضرموت تمثل ٨٠ ٪ من ثروة البلاد بالاضافة إلى ان ٥٠ ٪ من الكادر الفني تقدمه محافظة تعز ورغم ذلك بيدها ١٠ ٪ فقط من السلطة ، بالاضافة إلى التناقض في المساحة والسكان حيث يوجد في الشمال ثلثي السكان في ثلث مساحة الدولة بينما الجنوب يمثل مساحة اكبر ولا يسكن فيه سوى ربع السكان بالاضافة إلى الطابع القبلي والعشائرى الذى يحكم مناطق كثيرة حول العاصمة .

الانفصال او الوحدة

وفي محاولة للخروج من الازمة خرج حزب المؤتمر الشعبى العام صيغة فحواها التمسك بالمؤسسات الشرعية والدستورية بإعتبارها اسلوبا ديمقراطيا لعلاج الازمة ، كما انه يقر ويتمسك بالاسلوب الحالى للوحدة ويعارض بشدة خيار الفيدرالية او الكونفدرالية .

وعلى الجانب الاخر طرح الحزب الاشتراكى صيغة النقاط الـ ١٨ تتبلور حول ضرورة التوصل لاتفاق سياسى يتم بموجبه تقديم بعض التنازلات ، كما انه يعارض التمسك بالمؤسسات الشرعية نظرا لسيطرة حزب المؤتمر على الاغلبية الساحقة من مقاعد تلك المؤسسات ، ويطالب بتبني خيار الفيدرالية الامر الذى يكرس التوجه نحو الانفصال .

عدوى الوحدة

وبالاضافة إلى العوامل الداخلية التي فجرت ازمة اليمن وما يمثله من اهمية قصوى على الامن القومي العربى يجعل من الوحدة اليمنية إضافة جديدة إلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : مايو

التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٤

يوسف سعداوى

الدور الاقليمي لهذه المنطقة وتنامى قوة كبيرة على الحدود الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ومن هنا وقفت بعض القوى ضد هذه الوحدة واخذت تشعل نار الروح الانفصالية في اليمن خوفا من ان ينتقل ذلك النموذج الوحدوى إلى دول اخرى في المنطقة.

ودخلت ازمة اليمن طورا جديدا بعد ان فشلت دعوة مجموعة العلماء للقاء بين الرئيس على صالح ونائب الرئيس البيض في الجامع الكبير بمدينة تعز في الوقت الذى لاتزال فيه لجنة الحوار الوطني تباشر اعمالها ، وهذا اللقاء رفضه على سالم البيض لم يات من فراغ لان الحزب الاشتراكي راى في مثل هذا اللقاء جذب لرجال الدين لصالح احد الاطراف ، في حين راعى حزب المؤتمر الشعبي العام ان اللقاء من شانه ان يحتوى الازمة ويضيق الفجوة بين الرئيس ونائبه مما يخلق حوارا وطنيا من شانه ان ينقذ الوحدة من الفشل ..

وتشير الاحداث في اليمن أن الموقف قد يتصاعد مالم ينفصل الطرفان إلى حلول وسط ، فالشعب اليمنى مسلح وتقول الارقام ان المواطنين اليمنيين وعددهم حوالى ١٤ مليون نسمة لديهم ٩ ملايين قطعة سلاح ، بالاضافة إلى المشاكل التى يعانون منها والتى اشعلت مظاهرات الخبز مؤخرا ، من هنا يمكن ان تشتعل حرب اهلية في تلك الدولة تقضى على الاخضر واليابس خاصة بعد الاختراقات الامنية وسلسلة الاغتيالات التى وقعت مؤخرا ..

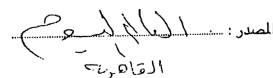
التنازلات مطلوبة

... ولكن كيف يمكن إحتواء أزمة اليمن ؟ والحيلولة دون تصاعد المواجهة ؟

لابد أولا من إستمرار لجنة الحوار الوطني في العمل والاتصال بكافة الاطراف وان تتضافر كل الجهود مع الشعب اليمنى وإبداء الاستعداد لتقديم وقبول التنازلات والحلول الوسط والتعامل معها كبدائل قابلة للتجربة والتغيير حتى لا تتدخل قوى اجنبية في تلك المنطقة الملتهبة ، وهنا تبرز اهمية الحوار المباشر حول القاسم المشترك بإعتباره نقطة بداية على ان تتفق كافة الاطراف على قبول مختلف الافكار والتى تتفق مع واقع وظروف وإمكانات اليمن ، وعلى الجامعة العربية دور كبير في راب هذا الصدع فبالاضافة للاتصالات التى اجراها الدكتور عصمت عبدالمجيد مع كافة الاطراف يبقى الضغط على عناصر النزاع ضرورى للتوصل إلى تسوية وإنقاذ الوحدة من الانهيار ، وعلى الدول العربية ايضا ان تكثف جهودها وإتصالاتها لمنع نشوب حرب اهلية في منطقة هامة ومؤثرة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩٤

مؤشر خطير يهدد
الوحدة اليمنية

خط الغاز يتحول من الجنوب إلى الشمال

□ صنعاء - العالم اليوم:

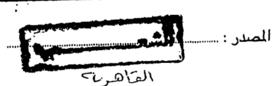
دخلت الأزمة السياسية فى اليمن منحنى خطيرا لم تشهد البلاد مثيلا لـه من قبل، فبينما رفع الرئيس اليمنى على عبدالله صالح شعار «الوحدة أو الموت» تزايدت مؤشرات التصعيد السياسى والعسكرى بغرض اجهاض مساعى لجنة الحوار الوطنى. وأشارت مصادر الحزب الاشتراكى فى عدن إلى أن تغيير اتفاقية مد خط انبوب الغاز الطبيعى من منطقة مأرب - عدن إلى مارب الحديدة يعد تنفيذا لسيناريو انفصالى، حيث قامت جهات عليا بتغيير مذكرة التفاهم التى وقعتها المؤسسة العامة اليمنية للغاز مع شركة «اندون يورب ليمتد» لمد أنابيب الغاز ليصبح خط النهاية فى مدينة شمالية بدلا من عدن الجنوبية.

وعلى صعيد آخر شن عبدالوهاب الروحانى عضو مجلس النواب وأحد قيادات المؤتمر الشعبى العام هجوما على الحكومة برئاسة المهندس حيدر العطاس، وقال إنها استبعدت الكفاءات الاقتصادية والادارية مما أدى إلى تدهور سعر العملة الوطنية الإثراء غير المشروع

تفاصيل أخرى ص ٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٤

اتصالات عربية لإنقاذ الوحـــــدة اليمنيـــة

عقد د. عصمت عبد المجيد اجتماعا موسعا ضم عددا من كبار المسئولين بالجامعة العربية مع مندوبى الاردن وعمان وفلسطين الثلاثاء الماضى فى إطار الاتصالات المكثفة التى تجريها الجامعة لإنقاذ الوحدة اليمنية من الازمة التى تتعرض لها.

وعلمت «الشعب» أن الاقطار العربية الثلاثة التى شاركت بالاجماع سوف تتولى الاتصال بكافة أطراف الازمة اليمنية لعقد لقاء بين فرقائها يضع حدا للتوتر فى احداث العنف المسلح هناك.

وقد أصدرت الجامعة العربية بيانا أعربت فيه عن قلقها البالغ إزاء التطورات الجارية فى اليمن وأثارها على وحدته الوطنية، ودعت كل القوى اليمنية لتجاوز العقبات، مشيدة بالجهود العربية المخلصة لاحتواء الأزمة.

وكان الأمين العام للجامعة قد أجرى اتصالين تليفونيين بعلى عبدالله صالح، الرئيس اليمنى ونائبه على سالم البيض لاحتواء الازمة.

٠٤٠٠٦٢



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قصة إرسال قوات فك ارتباط أردنية لليمن

إعادة القوة من الجو بعد مكالمة بين الملك حسين والبيض

لندن:
من مركز الدراسات السياسية

اعلنت مصادر عربية مطلعة تفاصيل قصة ارسال قوات فك ارتباط اردنية الى مناطق الحدود بين شطري اليمن لمراقبة ابتعاد القوات التابعة لكل من الحزب الاشتراكي في عدن وحزب المؤتمر الشعبي العام في صنعاء عن الحدود ومنع اية اشتباكات بينهما في ضوء الاوضاع المتوترة هناك.

وقالت المصادر ان فكرة ارسال قوات فك ارتباط اردنية كان قد حملها معه الى عمان نائب رئيس الوزراء اليمني مجاهد ابو شوارب الذي زار العاصمة الاردنية قبل فترة واجرى محادثات مع الملك حسين عاهل الاردن حول آخر تطورات الازمة اليمنية.

واعربت هذه المصادر عن اعتقادها بان الملك حسين فهم من ابو شوارب ان فكرة ارسال قوات اردنية الى الحدود بين شطري اليمن تحظى بموافقة من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، ولهذا فانه امر السلطات المعنية في قيادة الجيش الاردني باعداد هذه القوات للتحرك على الفور الى المناطق المحددة في اليمن.

وجرى تحميل هذه القوة المشكلة من عدد من الضباط وضباط الصف في طائرة عسكرية اقلعت الى صنعاء لكنها لم تكمل

التتمة .... ص 4
راجع .... ص 4

٠٠٤٠٠٦٣



قصة إرسال

طريقها، فعادت من منتصف الطريق بعد ان تلقت اوامر بذلك من القيادة الاردنية.

ويبدو، وفقا للمصادر، ان الملك حسين خلال مكالمة هاتفية مع علي سالم البيض اكتشف ان فكرة ارسال قوات فك ارتباط اردنية الى مناطق الحدود هي فكرة «شمالية» فقط، فأمر باعادة القوة الى عمان.

على صعيد اخر، علمت «الشرق الأوسط» ان الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد المقيم في دمشق والذي اصدر بيانا قبل ايام بعد استفحال الخلاف بين الطرفين المتخاصمين، ينوي القيام بزيارة الى عمان للتباحث مع المسؤولين الاردنيين حول كيفية نزع فتيل الانفجار من الازمة اليمنية.

ومن غير المعروف منا اذا كان علي ناصر محمد سيقوم بزيارات مماثلة الى عواصم عربية اخرى، لكن المؤكد انه لا ينوي العودة الى اليمن الان بعد ان تلقى نصائح من عدن وصنعاء بان الظروف غير ملائمة لمثل هذه العودة.

وذكرت مصادر عربية ان وزير الثقافة اليمني جار الله عمر الذي وصل الى بيروت يوم السبت الماضي لحضور اجتماع وزراء الثقافة العرب تلقى تعليمات من عدن بعد وصوله الى العاصمة اللبنانية بساعات تطلب منه العودة فورا نظرا لتردي الاوضاع بين الشمال والجنوب وبين الحزبين اليمنيين.

وكان جار الله عمر، وهو من كبار قادة الحزب الاشتراكي اليمني ومن مواليد الشمال قد مر بعمان في طريقه الى بيروت، لكنه لم يقابل ايا من المسؤولين الاردنيين ربما بسبب وجود الملك حسين ونائبه وولي عهده الامير حسن خارج البلاد.

٠٤٠٠٦٤



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٨ يناير 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الحوار تعلن التوصل الى اتفاق

الأحمر ومكي يتهمان العطاس بتعطيل أعمال الحكومة وأحزاب المعارضة ترفض الالتزام «بوثيقة السلطة»

عدن: من عبد الله حموده ولطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

حمل رئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الحكومة ورئيسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس امس مسؤولية تعطيل العمل الوطني وعدم الالتزام بتنفيذ ما ورد في بيانها من مهام للقيام بها خلال فترات محددة. كذلك اتخذ نائب رئيس الحكومة الدكتور حسن محمد مكي الموقف نفسه وذلك في جلسة عقدها المجلس في مقره في صنعاء برئاسة الاحمر دون حضور رئيس الحكومة وانما بحضور نائبه الدكتور مكي ووزراء حزبيين من الائتلاف الحكومي «حزب المؤتمر الشعبي العام» و«التجمع اليمني للاصلاح» وغياب وزراء الحزب الاشتراكي.

وفي عدن اكدت مصادر سياسية معارضة ان اتفاق لجنة الحوار الوطني التي تنهي اعمالها اليوم والذي توصلت اليه امس لا يحل الازمة السياسية في اليمن وانما هو خطوة لتاجيل تفجير الصراع.

فعلى صعيد اعمال مجلس النواب فقد ارجئت مناقشة الحكومة الى وقت لاحق بعد ان تعذر حضور رئيسها العطاس.

وفيما لم يشر الشيخ الاحمر او الدكتور مكي الى اسباب عدم حضور العطاس ووزراء الاشتراكي في حكومة الائتلاف، قالت مصادر وثيقة الاطلاع لـ«الشرق الاوسط» ان دعوة البرلمان للحكومة في هذا الموعد الذي يتزامن مع استكمال لجنة الحوار اجتماعاتها في عدن بمشاركة العطاس نفسه تهدف الى التاثير على لجنة الحوار. في حين ان العطاس ووزراء الاشتراكي لم يحضروا وذلك لمنع نقل الصراع في الاطار الوطني العام الى اطار الحكومة والبرلمان.

واشارت المصادر ذاتها الى انه كانت ثمة نية مبيتة لسحب الثقة من حكومة العطاس، قبل ان تستكمل لجنة الحوار اعمالها في عدن اليوم الثلاثاء حسب ما تم الاتفاق عليه، وتحويل الازمة الى قصور لدى الحكومة بدلا مما هي عليه الآن.

والقى الشيخ عبد الله الاحمر رئيس المجلس كلمة في البرلمان اشار فيها الى الانتخابات النيابية التي جرت في اليمن يوم 27 ابريل (نيسان) 1993 باعتبارها تمثل ارادة الامة بكاملها وقال: «لكن ما يؤسف له ان نوايا البعض تغيرت - في اشارة ضمنية للحزب الاشتراكي - واصبح الكلام يتناقض مع الممارسات، الامر الذي جعل مجلس النواب يواجه بعض الصعوبات في ممارسة صلاحياته التشريعية والرقابية والدستورية». واضاف ان مجلس النواب - مع كل تلك الصعوبات - لعب دوره الوطني في الحفاظ على مصلحة الأمة ومكتسباتها المتمثلة في الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية، وبذل قصارى جهده لدعم حكومة الائتلاف لكي تمارس مهامها التنفيذية.

واشار الاحمر الى انه كان على الحكومة ان تبدا بالتنفيذ الفوري لما التزمت به في بيانها الى البرلمان وتعقيب البرلمان عليه والذي نالت بموجبهما الثقة.

واستعرض بعض ما تضمنه بيان الحكومة من مهام للقيام بها خلال فترات زمنية محددة، ومنها:

دمج القوات المسلحة على اسس وطنية، وتوحيد كافة التشريعات، وتقديم برنامج للسياسة المالية والنقدية والتموينية، بالاضافة الى تقرير عن الوضع الاقتصادي والمالي للدولة. وتقديم مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة 1994 قبل شهرين من بدء السنة المالية الجديدة. وتوفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الاساسية.

وقال الشيخ الاحمر «كل هذه المهام جمدت، وتم التسويف في البدء بتنفيذها، سواء بحسن نية او بغيرها حتى اطلت الازمة السياسية بقرونها لتضاعف من الماسي، وتعطل اجهزة الدولة المختلفة. وبدلا من ان تتجه الحكومة الى محاصرة الآثار السلبية للازمة وتعمل على الحد منها اذا بالامور تسير في الاتجاه المعاكس، مما دعا مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 10 يناير (كانون الثاني) الحالي لاتخاذ قرار بالزام الحكومة بعودة الموظفين الى مقار اعمالهم، بمن فيهم رئيس الوزراء والوزراء، وترك الحوار للائتلاف، وان تتفرغ الحكومة لاداء المهام المنوطة بها.

واشار الاحمر الى ان مجلس النواب - وهو السلطة الموجهة للحكومة - يعبر عن اسفه الشديد لما الت اليه الاوضاع من ترد، وما افرزته الازمة من اختلالات في مختلف الجوانب. واوضح بان هذه التدهورات حدت بمجلس النواب لاصدار قرار بدعوة الحكومة لاجراء مناقشة عامة معها في البرلمان حول بيانها وتعقيب البرلمان عليه في ضوء اربعة محاور اساسية هي «المحور الاقتصادي والمالي، والمحور الامني والعسكري، ومحور الخدمات، والمحور الاداري والقانوني».

من جانبه عبر الدكتور مكي عن اسفه لعدم حضور الحكومة بكامل اعضائها، واقتصار المشاركة على طرفين فقط من اطراف حكومة الائتلاف «الاصلاح والشعبي»، وقال ان رئيس الحكومة انشغل بالعمل السياسي، تاركا وراءه جملة من المهام



الرئيسية المناطة به لرئيس الحكومة.
واكد بأن هذا الانشغال احدث شللا تاما في عمل الحكومة وجميع اجهزتها ومرافقها وخلف صعوبات حالت دون ممارسة الحكومة لدورها، والوفاء بالتزاماتها في تنفيذ برنامجها.

وفي عدن اكدت مصادر سياسية معارضة مشاركة في لجنة الحوار ان الاتفاق الذي توصلت اليه احزاب السلطة (الشعبي، الاشتراكي، الاصلاح)، حول عدد من نقاط الخلاف، واهمها اسس بناء الدولة واستقرار النظام، لا يحل الازمة من جذورها ولكنه خطوة نحو تاجيل تفجير الصراع.

وقالت المصادر ان الاتفاق المقرر اعلانه اليوم في ختام اجتماعات لجنة الحوار، مليء بالتغيرات وتنقصه آلية التنفيذ. واوضحت انه دون تشكيل حكومة وحدة وطنية تجبر احزاب (السلطة) على تنفيذ الاتفاق فانه يصعب التكهن بمصير اي ازمة مقبلة.

وكانت احزاب السلطة قد توصلت الى اتفاق حول قضية بناء الدولة بعد تنازلات متبادلة من قبل جميع الاطراف، وهو ما عبر عنه ممثل الاصلاح في لجنة الحوار حمود الذارحي لـ«الشرق الاوسط» عندما قال ان حزبه الذي رفض في السابق مبدأ تاسيس مجلس للشورى، قبل امس بهذا المبدأ ولكنه تمسك بان لا يكون لهذا المجلس اية «صلاحيات تشريعية» تتعارض وصلاحيات مجلس النواب (البرلمان) الذي يترأسه الشيخ الاحمر رئيس حزب الاصلاح. واكد ان الاشتراكي والشعبي قبلا هذا المقترح وبالتالي صادقت عليه جميع الاطراف.

واكدت مصادر سياسية انه سيجري تقسيم البلاد الى سبع محافظات فقط بدلا من 17 محافظة حاليا، وستظل تسميتها بـ«المحافظات» بدلا من «الاقاليم او المقاطعات». ولكنه لم يكشف عن كيفية التقسيم الاداري الذي ستقوم عليه هذه المحافظات. واكدت مصادر المعارضة لـ«الشرق الاوسط» ان احزاب التكتل الوطني للمعارضة ستمتنع عن التوقيع على هذا الاتفاق، بسبب اصرار احزاب السلطة على تنفيذه بنفسها، وهو ما لا تريده المعارضة خشية ان تضع نفسها امام التاريخ اذا ما فشل هذا الاتفاق عند التنفيذ.

وعلى الصعيد نفسه اصدر التكتل الوطني للمعارضة بيانا قال فيه ان «الائتلاف الحكومي يمضي عمليا في استمرار التوتر، وتسيب الحال، والمضي في الانفصال غير المعلن، والاستعداد لصدام مسلح - على كل المستويات - لا نعرف نتائجه».

من جهته اكد الدكتور عبد الكريم الارياني - رئيس مجموعة المؤتمر الشعبي العام في لجنة الحوار - ان مهمة الاشراف على الترتيبات الامنية للحزب الاشتراكي في صنعاء، التي تشكل حجر الزاوية في آليات التنفيذ، ستسند الى العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء - بصفة شخصية وطنية تحظى باحترام جميع الاطراف.

وعلى الرغم من الصعوبات التي ما زالت تعترض مهمة اللجنة، وتثير تساؤلات حول امكانية إعلان «وثيقة العهد» الخاصة بالترتيبات المتفق عليها في موعد أقصاه اليوم، فان لجنة الحوار تلقت تشجيعا كبيرا من الشيخ عبد الله الاحمر في رسالة طالبتها بمعالجة «المهمة الجسيمة التي انيطت بها، بمسؤولية وتجرد، بعيدا عن العواطف والاغراض».

واضافت الرسالة - التي حصلت «الشرق الاوسط» على صورة منها - ان لا تنطلق اللجنة في عملها «من منطلق ارضاء طرف فرضت الظروف والواقع مراضاته»، في اشارة الى ما يصفه ممثلو «المؤتمر الشعبي» و«تجمع الاصلاح» من ضغوط يمارسها الحزب الاشتراكي للاستجابة لمطالبه، و«ان لا تفصلوا مقاسات على اشخاص، فالاشخاص زائلون، والاحزاب زائلة، والشعب هو الباقي».

ويرى المراقبون ان الفقرة السابقة تعتبر ردا على الاتهامات الى المؤتمر الشعبي لتمسكه بالنظام الرئاسي في المراحل الاولى من عمل اللجنة، وكذلك تلك التي وجهت الى الاصلاح لرفضه تاسيس مجلس الشورى كغرفة تشريعية ثانية.



المصدر : الوطن الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/١/١٩٩٤

استقالة وزير التخطيط باليمن

الاشتراكي يتهم صنعاء بتهريب الاسلحة للجنوب

عدن - صنعاء - عبدالرحمن خبارة - وكالات:

قالت مصادر في لجنة للحوار الوطني امس ان وزير التخطيط والتنمية اليمني عبدالكريم الارياني استقال من الحكومة الائتلافية.

وقالت المصادر في لجنة الحوار الوطني التي تمثل مختلف الأحزاب ان الارياني استقال بعد ان طلب منه رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس وقف احصاء لسكان اليمن كان من المقرر اعلان نتائجه في ٢٢ يناير الجاري.

واضافت المصادر ان العطاس عضو الحزب الاشتراكي اليمني الذي يرأسه علي سالم البيض خصم الرئيس صالح ابلغ الارياني ان الاحصاء لا يجري بطريقة علمية وان توقيته سيئ بسبب الازمة السياسية.

وذكرت المصادر ان الارياني استقال ايضا من عضوية لجنة الحوار الوطني المكلفة بايجاد حل للازمة السياسية بحلول اليوم ١٨ يناير.

في الوقت نفسه قالت مصادر سياسية يمنية امس أن الحزبين المتنازعين في اليمن يتبادلان الاتهامات بدفع تعزيزات من القوات الى المناطق الحدودية سابقا بين شطري اليمن الموحد مما يزيد من تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي تهدد بانقسام البلاد.

واصدر الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه على سالم البيض نائب الرئيس بيانا فى عدن الليلة قبل الماضية يتهم فيه الرئيس علي عبد الله صالح وحزب المؤتمر الشعبى العام الذي يتزعمه بتحريك قوات الى المناطق الحدودية سابقا وبتهريب أسلحة الى مناطق في الشطر الجنوبي سابقا.

وقال حزب المؤتمر الشعبي العام في بيان اذاعه راديو صنعاء صباح أمس الاثنين ان الاتهامات مجرد ادعاءات واكاذيب لا طائل منها تهدف الى التغطية على تحركات القوات التي يقوم بها الحزب الاشتراكي اليمني.



المصدر : العرب الدولية
التاريخ : ١٨ / ١ / ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إرتياح يمني لجهود الوساطة العربية

«المؤتمر» و «الاشتراكي» يتبادلان الاتهام بحشد القوات

إستقالة عبد الكريم الارياني من حكومة العطاس

لجنة علماء اليمن تؤكد عدم إنحيازها لأي من أطراف الأزمة

صنعاء ـ وكالات ـ تبادل حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي في اليمن الاتهامات بدفع تعزيزات من القوات الى المناطق الحدودية سابقا بين شطري اليمن الموحد مما يزيد من تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي تعصف بالوحدة اليمنية.

في غضون ذلك قالت مصادر في لجنة الحوار الوطني امس ان وزير التخطيط والتنمية اليمني عبد الكريم الارياني استقال من الحكومة الائتلافية.

وذكرت مصادر صحفية هنا ان الاوساط السياسية والشعبية عبرت عن ارتياحها وتقديرها للجهود العربية القومية التي تبذلها عدد من زعماء الدول العربية لحل الازمة اليمنية الراهنة.

واشادت صحيفة (الميثاق) المتحدثة باسم المؤتمر الشعبي العام في عددها الصادر امس بالجهود والمساعي القومية الخيرة التي تبذلها كل من «دولة قطر وسلطنة عمان وليبيا والاردن والسودان» الرامية الى مساعدة الجمهورية اليمنية للخروج من أزمتها السياسية الراهنة واحتوائها وتطويقها.

وأعربت الاوساط السياسية والشعبية اليمنية عن كامل احترامها وتقديرها للدور الايجابي الذي يلعبه زعماء هذه الدول العربية الشقيقة الهادف الى وقف تداعيات الأزمة وحقن دماء اليمنيين وحرصهم على استمرار وحدة اليمن واستقراره ونهوضه وتقدمه.

هذا واصدر الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه علي سالم البيض نائب الرئيس بيانا في عدن الليلة قبل الماضية يتهم فيه الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه بتحريك قوات الى المناطق الحدودية سابقا وبتهريب اسلحة الى مناطق في الشطر الجنوبي سابقا.



وقال حزب المؤتمر الشعبي العام في بيان اذاعة راديو صنعاء صباح أمس ان الاتهامات مجرد ادعاءات واكاذيب لا طائل منها تهدف الى التغطية على تحركات القوات التي يقوم بها الحزب الاشتراكي اليمني.

ويخوض الحزبان اللذان قادا شطري اليمن الشمالي والجنوبي الى الوحدة في عام ١٩٩٠ نزاعا مريرا منذ يوليو الماضي ويسيطر كل منهما فعليا على الشطر الذي كان يحكمه قبل الوحدة بقواته المسلحة.

واتهم الحزب الاشتراكي اليمني منافسه حزب المؤتمر الشعبي العام بتصعيد التحركات العسكرية ودفع اسلحة خلسة الى جنوب وشرق البلاد وتوزيع اسلحه على نطاق واسع.

وقال حزب المؤتمر الشعبي العام ان الاتهامات محاولة للتغطية

« البقية ص١٨ »

على قيام الحزب الاشتراكي اليمني بحشد القوات المسلحة على امتداد الحدود السابقة.

ودعا حزب المؤتمر الشعبي العام الى قيام لجان برلمانية وعسكرية بالتحقيق في اتهامات الحزب الاشتراكي اليمني.

وقد اصابت الخلافات بين صالح والبيض الحكومة بالشلل وادت الى تدهور جسيم في الاقتصاد واثارت مخاوف بشان مصير اليمن

ومن المتوقع ان تعلن لجنة حوار وطني من جميع الاحزاب تحاول منذ نوفمبر الماضي راب الصدع بين صالح والبيض نوصياتها اليوم الثلاثاء

وطالبت اللجنة الزعيمين المتنافسين الاسبوع الماضي بتسوية خلافاتهما بحلول اليوم الثلاثاء حتى لاتؤدي الازمة السياسية والاقتصادية الى انقسام اليمن مرة اخرى

وفي عمان قالت مصادر لجنة للحوار الوطني امس ان وزير التخطيط والتنمية اليمني عبد الكريم الارياني استقال من الحكومة ائتلافية

ولم يتسن على الفور الحصول على تاكيد رسمي لاستقالة الارياني عضو حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يراسه الرئيس علي عبدالله صالح

واذا تاكد نبا استقالة الارياني فستكون اول استقالة لوزير يمني منذ بدء الازمة السياسية في يوليو الماضي التي شلت الحكومة وهددت وحدة اليمن

وقالت المصادر في لجنة الحوار الوطني التي تمثل مختلف الاحزاب ان الارياني استقال بعد ان طلب منه رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس وقف احصاء لسكان اليمن كان من المقرر اعلان نتائجه في ٢٢ يناير

واضافت المصادر ان العطاس عضو الحزب الاشتراكي اليمني الذي يراسه

علي سالم البيض خصم الرئيس صالح ابلغ الارياني ان الاحصاء لايجري بطريقة عملية وان توقيته سيء بسبب الازمة السياسية .

وذكرت المصادر ان الارياني استقال ايضا من عضوية لجنة الحوار الوطني

هذا واكدت لجنة علماء اليمن انها ستستمر في جهودها لانهاء الازمة السياسية في البلاد على الرغم من عدم استقبال علي سالم البيض نائب الرئيس لوفد اللجنة

وقال الناطق الرسمي باسم اللجنة في تصريح له امس ان اللجنة التقت خلال الاسبوع الماضي باربعة من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في عدن لهم مهمتها واكدت انها غير منحازة لاي من اطراف الازمة

واكد ان لقاء الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه هو السبيل الاوحد لايقاف تداعيات الازمة

وذكر الناطق وهو القاضي حمود الهتاري انه ابلغ النائب شخصيا بموافقة الرئيس على النقاط التي طرحها الوفد العلماء وان البيض لن يعترض على زمان ومكان الاجتماع مع الرئيس.

واشار الى ان المسيرة الخضراء المزمع القيام بها في حالة استمرار الازمة ستكون سلمية وسيشترك فيها المواطنون من جميع المحافظات وتهدف الى نزع فتيل الحرب وابعاد الجيش من المناطق التي كانت تسمى مناطق الاطراف وترسيخ الوحدة والسلام.

وقال في هذا الصدد انه لن يشترك في المسيرة شخص من منتسبي افراد القوات المسلحة والامن

٠٠٠٠٦٩



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

القاهرة

التاريخ : ١٨ [illegible]

تبادل الاتهامات بحشد قوات مسلحة على الحدود بين شطرى اليمن

نداء بتشكيل لجنة تقصى حقائق.. والشرطة تحاصر تجار العملة فى صنعاء

صنعاء - ر : تبادل الحزبان الاشتراكى اليمنى ، والمؤتمر الشعبى العام امس الاتهامات بحشد قوات عسكرية على الحدود بين الشطرين الشمالى والجنوبى لليمن قبل الوحدة، وتصعيد الازمة السياسية والاقتصادية التى تهدد وحدة البلاد.

واوضح الحزب الاشتراكى اليمنى فى بيان له ان حزب المؤتمر الشعبى بزعامة الرئيس على عبدالله صالح ارسل المزيد من القوات العسكرية الى المقاطعات الجنوبية والشرقية.

واتهم البيان المؤتمر الشعبى بتوزيع الاسلحة على الجنود فى هذه المناطق على نطاق واسع.

وقد نفى حزب المؤتمر الشعبى فى بيان اخر صحة الاتهامات ووصفها بأنها محاولة لتغطية الحشود العسكرية التى ارسلها الحزب الاشتراكى الى الحدود السابقة بين الشطرين. ودعا البيان الى تشكيل لجنة برلمانية وعسكرية للتحقيق فى صحة ادعاءات الحزب الاشتراكى واكد البيان حرص المؤتمر الشعبى على الوحدة، وسلامة الوطن كله، وليس سلامة أجزاء منه دون اجزاء اخرى.

وفى الوقت نفسه ذكرت وكالة انباء «رويتر» ان قوات الشرطة احكمت حصارها على تجار العملة فى العاصمة صنعاء خلال الايام القليلة الماضية. ونسبت الوكالة الى مسئول اقتصادى يمنى قوله:

ان الازمة السياسية وراء انخفاض قيمة الريال اليمنى.

وحذر المسئول من ان الفشل فى تسوية الازمة السياسية قد يؤدى الى فقدان السيطرة على الوضع فى اليمن.

من ناحية اخرى قدم عبدالكريم الاريانى وزير التخطيط اليمنى استقالته أمس من منصبه احتجاجا على إلغاء ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى لعملية الاحصاء السكانى التى كان من المقرر أن تنتهى بعد ٥ أيام.

وذكرت صحيفة «الميثاق» اليمنية ان ابوبكر العطاس يعارض اجراء عملية إحصاء سكانى بالبلاد تبلغ تكلفتها ٢٥ مليون دولار لأن الوقت غير مناسب خاصة مع استمرار الأزمة الناشبة بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض.



المصدر : الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/١/١٩٩٤

عدن : العطاس أوقف «التعداد السكاني»

صالح يوزع السلاح والارياني قدم استقالته

صنعاء - عدن - وكالات: اتهم الحزب الاشتراكي اليمني منافسه الرئيسي حزب المؤتمر الشعبي بزعامة الرئيس علي صالح بتهريب الاسلحة الى الجنوب وتصعيد الازمة السياسية الحالية. ورد حزب المؤتمر باتهام «الاشتراكيين» بتلفيق هذه الاتهامات لاخفاء تحركاته العسكرية وحشد قواته.

فقد اصدر الحزب الاشتراكي الذي يراسه نائب الرئيس علي سالم البيض بيانا في عدن اتهم فيه حزب المؤتمر وصالح بتصعيد التحركات العسكرية، وقال انهما يقومان بتهريب اسلحة الى جنوب وشرق اليمن وتوزيع السلاح على نطاق واسع.

وشهد الصراع بين جنوب وشمال اليمن امس اول استقالة وزارية. حيث اعلن مصدر قريب من حزب المؤتمر ان وزير التخطيط اليمني عبد الكريم الارياني وهو من زعماء الشمال قدم استقالته من الحكومة التي يراسها حيدر ابو بكر العطاس وهو من الجنوب.

وقال المصدر ان العطاس امر بوقف الاستعدادات الجارية لاحصاء سكان اليمن «الموحد» نظرا للظروف الحالية في البلاد. ويتوقع ان تكون استقالة الارياني الاولى في سلسلة استقالات للوزراء الشماليين من حكومة العطاس وهو جنوبي.



المصدر : الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ١ / ١٩٩٤

الأرياني يستقيل من حكومة العطاس

صنعاء وعدن تتبادلان الاتهامات بالحشد العسكري

صنعاء - رويتر: قالت مصادر سياسية امس إن الحزبين المتنازعين في اليمن يتبادلان الاتهامات بدفع تعزيزات من القوات إلى المناطق الحدودية سابقاً بين شطري اليمن الموحد مما يزيد من تفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية الحادة التي تهدد بانقسام البلاد.

واصدر الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه علي سالم البيض نائب الرئيس بياناً في عدن الليلة قبل الماضية يتهم فيه الرئيس علي صالح الذي يتزعم حزب المؤتمر الشعبي العام بتحريك قوات إلى المناطق الحدودية سابقاً وبتهريب أسلحة إلى مناطق في الشطر الجنوبي.

وقال حزب المؤتمر الشعبي في بيان اذاعه راديو صنعاء صباح امس إن الاتهامات مجرد ادعاءات وأكاذيب لا طائل منها تهدف إلى التغطية على تحركات القوات التي يقوم بها الحزب الاشتراكي اليمني.

ويخوض الحزبان اللذان قادا شطري اليمن الشمالي والجنوبي إلى الوحدة في عام ١٩٩٠ نزاعاً مريراً منذ يوليو الماضي ويسيطر كل منهما فعلياً على الشطر الذي كان يحكمه قبل الوحدة بقواته المسلحة.

واتهم الحزب الاشتراكي اليمني منافسه حزب المؤتمر بتصعيد التحركات العسكرية ودفع أسلحة خلسة إلى جنوب وشرق البلاد وتوزيع أسلحة على نطاق واسع.

وقال حزب المؤتمر الشعبي العام إن الاتهامات محاولة للتغطية على قيام الحزب الاشتراكي بحشد القوات المسلحة على امتداد الحدود السابقة.

في غضون ذلك قالت مصادر في لجنة للحوار الوطني إن وزير التخطيط والتنمية اليمني عبدالكريم الأرياني من الشمال استقال من الحكومة الائتلافية، ولم يتسن على الفور الحصول على تاكيد رسمي لاستقالة الارياني عضو حزب المؤتمر الشعبي العام. وإذا تاكد نبأ استقالة الارياني فستكون أول استقالة لوزير يمني منذ بدء الأزمة السياسية في يوليو الماضي التي تشل الحكومة وتهدد وحدة اليمن.

وقالت المصادر في لجنة الحوار التي تمثل مختلف الأحزاب إن الارياني استقال بعد أن طلب منه رئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس وهو من الجنوب وقف إحصاء لسكان اليمن كان من المقرر إعلان نتائجه يوم السبت المقبل.

واضافت المصادر أن العطاس عضو الحزب الاشتراكي اليمني، اعترض على ان الإحصاء لايجري بطريقة علمية وأن توقيته سيئ بسبب الأزمة السياسية. وذكرت أن الارياني استقال ايضاً من عضوية لجنة الحوار.



المصدر : الوطن الليبية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٨ / ١ / ١٩٩٤

لا بوادر لحل الأزمة المستعصية

لجنة الحوار اليمنية تنهي مناقشة وثيقة بناء الدولة

عدن - عبدالرحمن خبارة

من المقرر ان تنهي لجنة حوار القوى السياسية اليمنية اليوم مشروع وثيقة أسس بناء الدولة والاتفاق عليها من قبل كافة اطراف النزاع في الأزمة الحالية.

وتلقت اللجنة إمس رسالة من التكتل الوطني للمعارضة تحذر مما وصفته بالاستعدادات الجارية في البلاد لصدام مسلح.

فيما اشار المراقبون في عدن الى ان الأوضاع اليمنية دخلت النفق المظلم نظرا لاصرار الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض على مواقفهما السابقة التي ادت الى تفاقم الأزمة.

وعلى صعيد آخر تنشر صحيفة «عدن» في عددها اليوم انباء عن تهريب سلاح من الشمال الى الجنوب تم توزيعه على عناصر حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه علي صالح. وقالت مصادر الصحيفة بانه تم مؤخرا انتشار ١٢ دبابة في منطقة (حيفان) بمحافظة تعز، كما اعيدت كل النقاط التشطيرية السابقة المحاذية لمنطقة «طور الباحة» بمحافظة لحج وبالذات في منطقة المطالبس.

فيما تفيد آخر المعلومات الواردة من محافظة ابين بان افراد لواء العمالقة المرابط في المحافظة قد عادوا امس الى معسكرهم بعد قيامهم بتحركات وانتشار استفزازي في بعض مناطق المحافظة وبحوزتهم اسلحتهم الشخصية ومدافع «الآر بي جي» وذلك في مدينة «لودر» وضواحيها «وشكرة» بالاضافة الى قيام افراد منهم باستحداث نقاط في خصن «الحماطي ثره» وقد عززت تلك النقاط بالاطقم المسلحة.



المصدر : القبس
الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٩٩٤/١/١٨

اتهامات متبادلة بتعزيزات حدودية

مبادرة للجامعة قريبا لاحتواء ازمة اليمن

القاهرة - صنعاء - رويتر - كونا - رحب مندوب اليمن الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير احمد الشجني في القاهرة امس بمبادرة ستطرحها الجامعة العربية قريبا من اجل احتواء الخلاف القائم بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

وجاء ترحيب الشجني عقب اجتماعه مع رئيس الادارة العربية في الجامعة العربية المستشار ميهوب الميهوبي الذي اطلعه على تفاصيل المبادرة.

وتتضمن المبادرة قيام الامين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد ووزراء خارجية كل من سلطنة عمان والاردن وفلسطين بالتوجه الى صنعاء وعدن لبذل اقصى الجهود لحل المشكلة اليمنية.

وتؤكد المبادرة ضرورة عقد لقاء بين الرئيس صالح ونائبه البيض ودعم الجهود التي تبذلها في هذا الشان سلطنة عمان والاردن وفلسطين وحرص الجامعة على تطويق هذه الازمة وحل الخلافات بالحوار في اطار عربي.

واوضح مندوب اليمن في تصريحات صحفية ان بلاده ترحب باي وساطة عربية لنزع فتيل الخلاف القائم حاليا بين شطري اليمن خاصة الوساطة التي يقوم بها الدكتور عبد المجيد وبعض الدول العربية.

واشار الى ان لجنة الحوار الوطني اليمنية من المقرر ان تجتمع اليوم وتمنى ان يشارك الحزب الاشتراكي في اجتماعاتها باعتبار ذلك «خطوة» على الطريق الصحيح.

ومن المتوقع ان تعلن لجنة الحوار المكونة من جميع الاحزاب اليمنية والتي تحاول منذ نوفمبر الماضي راب الصدع بين صالح والبيض توصياتها اليوم الثلاثاء.

وطالبت اللجنة الزعيمين المتنافسين الاسبوع الماضي بتسوية خلافاتهما بحلول اليوم الثلاثاء حتى لا تؤدي الازمة السياسية والاقتصادية الى



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/١/١٩٩٤

انقسام اليمن مرة اخرى.

ومن ناحية ثانية، ذكرت مصادر سياسية امس الاثنين ان الحزبين المتنازعين في اليمن يتبادلان الاتهامات بدفع تعزيزات من القوات الى المناطق الحدودية سابقا بين شطري اليمن الموحد مما يزيد من تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية الحادة التي تهدد بانقسام البلاد.

واصدر الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه البيض بيانا في عدن الليلة قبل الماضية يتهم فيه الرئيس صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه بتحريك قوات الى المناطق الحدودية سابقا وبتهريب أسلحة الى مناطق في الشطر الجنوبي سابقا.

وقال حزب المؤتمر الشعبي العام في بيان اذاعه راديو صنعاء صباح امس ان الاتهامات مجرد ادعاءات واكاذيب لا طائل منها تهدف الى التغطية على تحركات القوات التي يقوم بها الحزب الاشتراكي اليمني.

ومن جانب اخر، ذكرت مصادر في لجنة الحوار الوطني امس ان وزير التخطيط والتنمية عبد الكريم الارياني استقال من الحكومة الائتلافية.

وقالت المصادر في لجنة الحوار الوطني بان الارياني استقال بعد ان طلب منه رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس وقف احصاء لسكان اليمن كان من المقرر اعلان نتائجه في ٢٢ يناير الجاري.

واضافت المصادر ان العطاس عضو الحزب الاشتراكي اليمني الذي يراسه علي سالم البيض ابلغ الارياني ان الاحصاء لا يجري بطريقة علمية وان توقيته سيئ بسبب الازمة السياسية.

وذكرت المصادر ان الارياني استقال ايضا من عضوية لجنة الحوار الوطني.



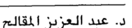
المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨/١١/١٩٩٤

محطات ١٠

قــراءة أولى في رسائل عربية عن الأزمة



د. عبد العزيز المقالح

مهما تكن القدرة على تصور أبعاد القلق الذي يعتصر نفوس عدد كبير من الاشقاء والأصدقاء تجاه مايحدث في بلادنا منذ نشوب الازمة حتى الآن ، أقول مهما نكن القدرة على نصور أبعاد ذلك الاعتصار ومايجتاح نفوس الشرفاء خارج اليمن من قلق واشفاق على اليمن وأهله . فان الحقيقة تظل اكبر من أي تصور أو خيال.

منذ أيام تلقيت رسالة من الصديق السفير الشاعر الكبير الاستاذ سيد أحمد الحردلو ، السطور الأولى منها تفيض بالبكاء ثم تنتهي بالتمنيات بأن يكون كل ماتنشره الصحف الخارجية ووسائل الاعلام الدولية مجرد دعاية مغرضة الهدف منها افساد الصورة التي تكونت لليمن واليمنيين في السنوات الأخيرة وتشويه الحدث الكبير والنبيل الذي شهدته اليمن في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ م ، وفي نهاية رسالته يرفع السفير الصديق ذراعيه إلى السماء داعيا بان يحفظ الله لهذه البلاد الوحدة والأمن والاستقرار وأن يجنبها العواصف التى بدات في بعض الأقطار ضربا من المماحكات ثم تحولت إلى جحيم ياكل الأخضر واليابس ويبتلع البرىء قبل ان يقترب من المتهم . وإذا كان من الواضح ان الأزمة اليمنية قد بدأت يمنية وربما لاتزال حتى الآن كذلك فان احدا لايدري ماسوف تحمله الرياح العاصفة التى تبحث لها عن مكان تستقر عليه وتحيل هدوئه واستقراره إلى حطام من الخراب والتدمير.

وبالمناسبة ، فقد تلقيت على مدى الأشهر الثلاثة الماضية مجموعة من الرسائل من أشقاء وأصدقاء يحملون اليمن في قلوبهم . بعض هذه الرسائل خاص بالحديث عن الأزمة وتداعياتها . واحدة من تلك الرسائل تتساءل أو بالأصح يتساءل صاحبها : هل كان شعار الوحدة داخل الاقليم الواحد طوباويا إلى هذا الحد . لم يعد يجد مايبرره موضوعيا وذاتيا ؟ وهل الخلاف بين الشريكين أيا كان نوع هذا الخلاف او مستواه أو أسبابه يمكن أن يصل إلى المساس بالوحدة ؟ وهل يستطيع الشريكان (الشعبى والاشتراكى) اللذان انتدبهما القدر السعيد لتنفيذ المهمة الكبرى والعظيمة ، مهمة اعادة بناء الوحدة اليمنية ، هل يستطيعان الوقوف على أقدامهما بعد انهيار الوحدة لاسمح الله. ؟!

ومن الرسائل الجديرة بالاشارة . تلك التى تتحدث بقدر كبير من الحرة مؤكدة ان الصورة لما يجري في بـ[illegible] مانسة تماما ، ولعل الدور الاعلامي والخارجي منه بخاصه دسنول إلى حد كبير عن هذا اللبس الذي يحيط بواقع الاختلاف وبقترب حبنا ويبتعد أحيانا عن منطقة الوحدة التي نسجت بخيوطها الرؤى المستقبلية الباهرة لهذا الجزء من الوطن العربي الكبير ، وأثبتت انها ستتمكن بالحيوية التي بدات بها من استنهاض الروح الوطنية وتجاوز كل الرواسب التي ساعدت في الماضى على استبعاد اليمن عن أشقائه واحاطته باسوار من العزلة والتخلف .

ان كل فرد في بلادنا يقدر من الاعماق هذه المشاعر الأخوية المتزايدة من قبل الأشقاء والأصدقاء ، وأزعم انه لايوجد بين اليمنيين من لايدرك ابعاد الخطر المترتب على استمرار الخلافات ووصولها إلى زقاق مسدود . لقد حصدنا في العامين اللذين أعقبا قيام الوحدة قدرا كبيرا من التقدير والاعجاب، وفي اطار الأزمة المأساوية الراهنة بدأنا نحصد قدرا غير قليل من الرثا والشفقة . و اذا تمزقت وحدة الوطن - لاسمح الله - فلن نحصد الا المزيد من الاحتقار والسخرية.

ان الزمن العربي الراهن — كما تنبيء بذلك كل المؤشرات الصحيحة — هو زمن التضامن والتماسك والوحدة ، وعلى الرغم من طغيان أفكار اليأس والاحباط والشعور بالانكسار فان المرحلة ستفرض لا على اليمنيين وحدهم ولكن على العرب أجمعين أن يلوذوا بوحدتهم وأن يتماسكوا في وجه كل الرياح والأعاصير الساعية إلى اقتلاعهم من الجذور ، وما من شك فان أخطر جريمة يقترفها عربي ضد نفسه وامته هى جريمة الدعوة إلى التشتت والاسراف في تمجيد الاقليمية القطرية والطائفية ، لأنه لا انتاج ولا قيمة ولا هيبة أو بريق لوطن تمزقت أوصاله وعبثت الأهواء والمطامع بمقوماته المادية والمعنوية.

الشرفاء لايموتون

هذا هو عنوان الكتاب التذكاري الثاني الذي يصدر عن فقيد الوطن المناضل العميد ناجي على الاشول أحد الوجود السبتمبرية المضيئة . جمع الكتاب بين دفتيه نماذج من الكتابات النثرية والشعرية التي تحدثت عن أدوار الراحل العظيم في النضال الوطني الذي تتوج بانتصار الثورة اليمنية (سبتمبر - أكتوبر) وخروج اليمن من أزمنة العبودية والاحتلال إلى رحاب العصر بكل ما استجد على جنباته من أفكار ومخترعات كان الفقيد العزيز قد انصرف في العشرين عاما الماضية إلى الكتابة والتوثيق لكثير من المواقف المجهولة والغامضة في مسار الثورة اليمنية . سلام عليه في رحاب الشرفاء المؤمنين الخالدين.

خواطر شعرية

بين حلم يراودنا بالنجاة
وشك يراودنا بالممات
تقيم البلاد احتفالاتها ومناحاتها

انقول الوداع لوقت من الخوف والرعب والهجدة الحاقدة
أم نقول الوداع لآخر فصل من السلم واليمن الواحدة ؟!

٠٤٠٠٧٦



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩٤

توقع انفراج بعد الوساطة العملية ولجنة الحوار اعدت بيانها الختامي

وثيقة لحل الازمة اليمنية: لا مركزية وتوسيع صلاحيات البيض

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري
وفيصل مكرم:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ ظهرت امس مؤشرات الى انفراج وشيك في الأزمة السياسية في اليمن بعدما توصلت اللجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة الحوار الوطني، في ساعة متقدمة ليل الاحد - الاثنين، الى اتفاق على القضايا موضوع الخلاف بين اطراف الحوار، خصوصاً بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح من جهة، والحزب الاشتراكي من جهة أخرى. ونوهت اوساط سياسية بالوساطة العمانية لانهاء الأزمة، فيما بدا ان الوساطة بدات تثمر على رغم تحذير نائب الرئيس السيد علي سالم البيض من ان البلاد «تسير نحو التقسيم». ويتوقع ان تصدر لجنة الحوار بيانها الختامي في غضون ساعات، بعدما أنهت اجتماعاتها.

إلى ذلك، عرض الرئيس علي عبدالله صالح تطورات الأزمة مع السفير الاميركي في صنعاء آرثر هيوز. وجدد السفير خلال اللقاء الذي جرى في القصر الجمهوري في مدينة تعز، حرص الولايات المتحدة على تجاوز الأزمة من خلال الحوار وعدم اللجوء الى العنف. واشار الى أن اليمن الموحد عنصر مهم للأمن والاستقرار في المنطقة. فيما عبّر الرئيس اليمني عن تقديره للموقف الاميركي الإيجابي، وعن ثقته بان اليمن سيتجاوز الأزمة بالإحتكام الى الحوار.

وعقد مجلس النواب جلسة تخللتها انتقادات للحكومة، ولا سيما رئيسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس. ودعا رئيس المجلس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر الحكومة الى جلسة مناقشة.

وتفيد معلومات حصلت عليها «الحياة» في صنعاء ان اللجنة المصغرة التي أنهت اعمالها منتصف ليل الاحد - الاثنين اقرت بنوداً تتضمن صيغة شبه نهائية لمشروع اسس بناء الدولة اليمنية الحديثة. ومن اهم هذه البنود توزيع نسبة كبيرة من صلاحيات رئيس مجلس الرئاسة على نائبه وبقية اعضاء المجلس، واستحداث صلاحيات جديدة للرئيس تضمن المشاركة الجماعية لأعضاء مجلس الرئاسة وتفعيل دور المجلس.. واتفق على اقامة نظام للحكم المحلي يغلب عليه نظام اللامركزية المالية والادارية لكل محافظات الجمهورية اليمنية، وتحديد الصلاحيات التي تتمتع بها الحكومة المركزية في العاصمة صنعاء، والغاء فكرة مجلس شورى كان الحزب الاشتراكي يطالب به ليتولى دوراً الى جانب مجلس النواب، على ان يكتفى بمجلس تشريعي واحد هو مجلس النواب، شرط اخضاع المسائل المهمة المتعلقة ببعض القوانين والاتفاقات الى حوار في اطار الائتلاف الحاكم قبل التصويت عليها في البرلمان.

وتفيد المعلومات ان اللجنة المصغرة توصلت الى صيغة نهائية في ما يتعلق بالحكومة والغت فكرة توسيعها بحيث يصبح للمعارضة نصيب فيها، وهي الفكرة التي تبنتها المعارضة خلال الحوار الموسع. وعلم ان الاجواء التي سادت الحوار في اللجنة المصغرة كانت جيدة غلب عليها حرص جميع الأطراف على التوصل الى حلول لتجاوز الأزمة وتوحيد القرار بين اطراف الائتلاف

التتمة في الصفحة (٤)



وثيقة لحل الأزمة اليمنية

تتمة الصفحة الاولى

الحاكم بما يضمن عدم تفجر الاوضاع وانهيار الوحدة اليمنية وعدم اللجوء الى الخيار العسكري.

وعقدت لجنة الحوار الموسع اجتماعاً صباح امس لمناقشة ما توصلت اليه اللجنة المصغرة. وقالت مصادر موثوق بها ان اللجنة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على البيان الختامي الذي يتوقع ان تصدره اليوم.

وفي السياق ذاته نوهت اوساط سياسية وديبلوماسية يمنية في صنعاء بالدور الكبير الايجابي الذي لعبته الوساطة العمانية التي يقوم بها السلطان قابوس بن سعيد بين المؤتمر الشعبي بزعامة الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي الذي يتزعمه نائب الرئيس السيد علي سالم البيض.

وشهدت الوساطة تحركاً سريعاً بعدما ترددت انباء عن حشود عسكرية متبادلة في المناطق التي كانت تسمى الأطراف، الواقعة بين المحافظات الجنوبية الشرقية والمحافظات الشمالية اليمنية. واكدت الأوساط ذاتها ان الوساطة العمانية كان لها دور في تهدئة الأوضاع، ولم تستبعد ان تكون التطورات الأخيرة في ما يتعلق بالحوار هي احدى ثمار الوساطة.

وأنهت لجنة الحوار اجتماعاتها في عدن مساء امس. وكشفت مصادر سياسية مطلعة لـ «الحياة» ان هناك اجماعاً كاملاً على صيغة البيان الختامي للجنة وعلى وثيقة الاتفاق والعهد في شان قضايا الخلاف بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي».

وأوضحت المصادر ان «اعضاء لجنة الحوار عقدوا مساء امس لقاءهم الأخير في منزل المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، لاقرار الصيغة النهائية للبيان». يذكر ان العطاس يراس وفد الاشتراكي الى اجتماعات اللجنة.

ويتوقع مراقبون انفراجاً في الازمة خلال الايام القليلة المقبلة بعد التوقيع على وثيقة «الاتفاق والعهد» من قبل زعماء احزاب الائتلاف واحزاب المعارضة.

مجلس النواب

وعقد مجلس النواب اليمني جلسة امس برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، وترأس الجانب الحكومي النائب الاول لرئيس الوزراء الدكتور حسن مكي. وتحدث الشيخ الأحمر في مستهل الجلسة مستعرضاً الآمال التي علقت على الوحدة، وعلى الديموقراطية من خلال الانتخابات «لكن ما يؤسف له ان نوايا البعض تغيرت واضبح الكلام يتناقض مع الممارسة، الامر الذي جعل المجلس يواجه صعوبات في ممارسة مهماته الدستورية، ومع ذلك فهو بذل قصارى الجهد لدعم حكومة الائتلاف كي تمارس مهماتها التنفيذية بعد حصولها على ثقة مجلس النواب».

وبعدما عدد مهمات الحكومة، وأبرزها دمج القوات المسلحة وتوحيد التشريعات ومعالجة المشاكل الاقتصادية، قال: «كل هذه المهمات جمدت وتم التسويف في البدء بتنفيذها سواء بحسن نية او بغير ذلك، حتى اطلت الأزمة السياسية لتضاعف الماسي وتعطل اجهزة الدولة، وبدلاً من ان تتجه الحكومة الى محاصرة سلبيات الأزمة وتعمل على الحد منها اذا بالامور تسير في الاتجاه المعاكس».

وتطرق الى تدهور الوضع الاقتصادي الذي يتمثل بارتفاع فاحش للاسعار وتدهور لقيمة العملة، معتبراً ذلك من إفرازات الأزمة. ودعا الحكومة الى جلسة مناقشة على أساس اربعة محاور: اقتصادي، امني - عسكري، خدماتي واداري.

ورحب الدكتور مكي بدعوة الحكومة، مبدياً أسفه لغياب احد أطراف الائتلاف عن الجلسة في إشارة الى الحزب الاشتراكي وبالاخص الى رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس الموجود في عدن. وقال مكي: «شكل الغياب المستمر لطرف من اطراف حكومة الائتلاف عائقاً أمام الحكومة في سعيها الى انجاز برامجها، ومن اهمها عدم التمكن من تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة للعام ١٩٩٤ في الموعد الدستوري».



المعارضة توقع على ورقة منفصلة «لتجنب المسؤولية التاريخية»

إعلان وثيقة حل الأزمة اليمنية يترافق مع أنباء قصف جوي

عدن: من عبد الله حموده ولطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

اعلنت لجنة الحوار الوطني في اليمن رسميا امس نص وثيقة الاتفاق الذي اعتبرته الاطراف الموقعة عليه حلا للازمة المستمرة منذ اشهر بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض وحزبي «المؤتمر الشعبي» و«الاشتراكي». وتزامن الاعلان عن الوثيقة مع انباء عن قيام طائرة عسكرية جنوبية بقصف لواء عسكري شمالي، كما قامت قوات مدرعة جنوبية بالتحرك الى حقل نفطي واستولت عليه كي لا تتيح لقوات شمالية القيام بذلك.

فعلى صعيد وثيقة العهد والاتفاق فقد نصت على سحب القوات المسلحة من المدن والاطراف واعادة تنظيمها ودمجها، وعلى انشاء مجلس شورى الى جانب مجلس النواب القائم بحيث يقوم المجلسان مجتمعين بانتخاب مجلس الرئاسة الخماسي، على ان ينتخب هذا المجلس رئيسا ونائبا له، والوثيقة وقعتها احزاب الائتلاف: «المؤتمر الشعبي العام» و«الاشتراكي»، والتجمع اليمني للاصلاح واحزاب المعارضة التي اشترطت التوقيع على ورقة مستقلة، وقد نصت ايضا على الغاء وزارة الاعلام، والاستعاضة عنها بهيئة وطنية عليا للاعلام، كما قررت توسيع الحكم المحلي بحيث تم تقسيم اليمن الى ما سمته الوثيقة «مخالف» أي مناطق اربع او سبع.

ورغم نجاح لجنة الحوار في التوصل الى اتفاق، يؤكد عدد من ممثلي الاحزاب والقوى السياسية في اللجنة ان الاتفاق ربما انتقل بالازمة من مرحلة الى اخرى، بسبب انعدام الثقة تماما بين الاطراف الرئيسية على مستوى القيادة وخاصة بين الرئيس اليمني ونائبه.

ويتركز الاهتمام خلال الايام القليلة المقبلة على عمل لجنة وضع ترتيبات التوقيع على الوثيقة التي سيشارك فيها زعماء احزاب الائتلاف الحاكم، الرئيس صالح، الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، ونائبه البيض، الامين العام للحزب الاشتراكي، والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، مع قادة الاحزاب الاخرى والقوى السياسية الوطنية.

وعلى الصعيد الامني قال حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه الرئيس اليمني امس ان طائرة تابعة لعدن قصفت وحدة عسكرية شمالية قريبة من الحدود بين شطري البلاد.

وذكر بيان للحزب انه في مساء اول امس (الاثنين) اقلعت مقاتلات من قواعدها في عدن وحلقت على ارتفاع منخفض فوق معسكر العمالقة وفتحت النار واسقطت قنابل. ولم يشر التقرير الى وقوع قتلى واكتفى بالقول ان مناطق قريبة من المعسكر لحقت بها اضرار.

لكن ناطقا رسميا باسم قيادة القاعدة الجوية في عدن نفى بيان

التتمة .... ص 4 راجع .... ص قضايا

الأزمة اليمنية

حزب المؤتمر الشعبي وقال ان الطائرة المفترى عليها كانت في مهمة تدريبية اعتيادية وفقا لخطة التدريب المصادق عليها من قيادة القوات الجوية والدفاع الجوي والمرسلة الى عدن من صنعاء، مع الزام عسكري بتنفيذها.

واضاف «انه اذا كانت قوات العمالقة المتمركزة في ابين قد تعرضت للقصف من قبل طائرات القاعدة الجوية في محافظة عدن، فان ذلك هي الحرب وليس شيئا سواها وهي الكارثة بجميع المقاييس.

وتساءل المصدر في ما اذا كان المسؤولون في المؤتمر الشعبي يريدون بتصريحاتهم تبرير عملية الانتشار التي قامت بها قوات «العمالقة» في مناطق لودر والعين والعرقوب وشقرة واقامة نقاط التفتيش خلافا لجميع قرارات لجنة الحوار، والتعليمات السياسية الصادرة عن وزارة الدفاع وهيئة الاركان العامة. واضاف انه اذا كان الامر يعني ذلك فانه التستر بعينه على تمرد غير شرعي واستفزاز غير مقبول لسكان ابرياء.

وفي ظل استمرار تبادل الحملات الاعلامية والتصعيد العسكري، اقر مسؤولون من الجانبين (الشعبي والاشتراكي) بوجود حالة تأهب عسكري قصوى نظرا للجدل الدائر بشأن الحلول المقترحة للازمة والتغييرات التي ستترتب عليها، وبالتالي فان عملية الحشود المتبادلة جرت من الجانبين على قدم وساق خلال الاسبوع الماضي، لكنه يجري العمل بشكل حثيث لتجنب اللجوء الى الحل العسكري نظرا لادراك كل من الجانبين بانه لن يكون في مصلحة اي منهما.

ورغم التوصل الى اتفاق فقد تركت الاحداث مرارة في النفوس، ان بسبب المشكلة التي نتجت عن قيام رئيس الحكومة اليمنية حيدر ابو بكر العطاس بوقف حملة تعداد السكان، او بسبب ما لمسه «الاشتراكي» في ظهور تنسيق كامل بين الشعبي والاصلاح خلال الازمة وصل الى حد التهديد بالاستناد الى الشرعية واجبار الحكومة على الاستقالة. كذلك تفاقمت الازمة اعلاميا عندما استولت القناة التلفزيونية الاولى في صنعاء على معدات القناة الثانية التي تبث برامجها من عدن الى محافظات شمالية.

وتعذر استقبال الصوت والصورة معا مما دفع القناة الثانية الى بث اغنية وطنية بعنوان «نشوان» التي كانت ممنوعة منذ اواخر السبعينات لانها تمس بالرئيس اليمني شخصيا.

كذلك حذرت اطراف المعارضة اليمنية من ان يشكل الاتفاق، الذي جرى توقيعه، الاستعداد لصدام مسلح وعلى كل المستويات. وذكر بيان اصدرته احزاب المعارضة ووزعته امس على اطراف القوى السياسية بما فيها احزب الائتلاف ان تكتل المعارضة ارغم على الاعتراف بالامر الواقع.

ودعت احزاب المعارضة الى تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى ادارة البلاد وتنفيذ قرارات الحوار، بما في ذلك الحكم المحلي، ويتولى قيادة وزارات الدفاع والداخلية والامن السياسي والمالية والنفط والاعلام اشخاص من خارج احزاب الائتلاف الثلاثي.

وكانت احزاب التكتل الوطني للمعارضة قد رفضت امس التوقيع على النص الاصلي لوثيقة الاتفاق، ولكنها وقعت على صفحة اضافية خارج الوثيقة حتى لا تتحمل (الادانة التاريخية) اذا ما فشل الموقعون على الاتفاق في تنفيذه.

ومن المتوقع ان يجري التوقيع على الاتفاق خلال فترة لا تتجاوز العاشر من فبراير (شباط) المقبل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ : ١٩/١/٩٤

«الشرق الأوسط» تنشر نص الوثيقة التي وقعتها قوى الحوار

اتفاق أطراف الأزمة اليمنية على سحب القوات المسلحة من المدن

عدن: من لطفي شطارة

أعلنت لجنة حوار القوى السياسية في اليمن امس ما اسمته «مشروع وثيقة عهد واتفاق بين اطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة» بعد ان وقعته كافة اطراف الازمة اليمنية، واكدت التزامها بمواصلة الجهود لتنفيذ ما ورد فيه.

ويقع «المشروع - الوثيقة» الذي حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه في 19 صفحة تناولت قضايا الخلاف التي تسببت في الازمة بين حزب «المؤتمر الشعبي العام» بزعامة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح والحزب «الاشتراكي» بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض، وهما ابرز حزبين في السلطة مع حزب «التجمع اليمني للاصلاح» بزعامة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب.

ووضعت الوثيقة اليات لحل مشكلة القوات المسلحة، كما طالب «الاشتراكي» بذلك في بنوده الـ 18، فتقرر سحب تلك القوات من المدن والغاء مراكزها، وكذلك سحبها من الاطراف، حسب خطة توضع خلال اسبوع، ثم يصار الى دمج تلك القوات وتصحيح اوضاعها، على ان تتولى ذلك لجنة من الحكومة وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية.

ونصت الوثيقة ايضا على مكافحة الارهاب وابعاد الارهابيين والغاء مراكزهم، واشارت الى ضرورة اعلان صلح عام ينهي الصراع القبلي والثار وذلك في مؤتمر وطني عام.

وفي باب بناء الدولة نصت الوثيقة على ان بناء الدولة يرتكز الى الاسلام عقيدة وشريعة، بحيث يكون هناك مجلس نواب ومجلس شورى وهو ما كان موضع خلاف.

اما رئاسة الدولة فتتكون من مجلس الرئاسة الذي يضم خمسة اعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب ومجلس الشورى في اجتماع مشترك، ثم ينتخب مجلس الرئاسة رئيسا ونائبا للرئيس من بين اعضائه وهو ما لم يكن من قبل. اما الحكومة فتقوم على قاعدة اللامركزية، بحيث تكون مسؤولة امام مجلس النواب.

اما الحكم المحلي فيقوم على لامركزية تقرر بناء عليها ضم بعض المحافظات بعضها الى بعض بحيث يصبح اليمن مقسماً الى ما بين 4 و7 مخاليف (اي مناطق). ونصت الوثيقة على تشكيل هيئة وطنية للاشراف على الإعلام الرسمي تحل محل وزارة الاعلام ضمانا لخدمتها لصالح المجتمع بعيداً عن التمييز. وتقرر الابقاء على الدستور الحالي الى ان يتم تعديله خلال فترة ثلاثة شهور. واشترطت الوثيقة للتنفيذ ان تعطى الحكومة الصلاحيات كافة وعدم التدخل في اعمالها، ويطلب اليها وضع جداول زمنية لانجاز المهام المحددة خلال شهر. وتقرر ان تتابع لجنة الحوار مهام الاشراف على تنفيذ القرارات. وتشكل لجنة من اطراف الحوار للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية وضمان مباشرة التنفيذ بالتنسيق مع الرئيس والنائب ويحدد الموعد في ضوء الترتيبات التي يتفق عليها.

وكانت «الشرق الاوسط» قد اشارت الى اكثر من نقطة وردت في هذه الوثيقة. وفي ما يلي نصها:

مقدمة

الحمد لله القائل: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»

في الفترة من واحد جمادى الاخرة الى 7 شعبان 1414هـ الموافق 1993/11/22م - 1994/1/18م عقدت لجنة حوار القوى السياسية اعمالها

المتواصلة الدؤوبة في كل من صنعاء وعدن في مسعى وطني صادق لاحتواء الازمة السياسية التي يعيشها الوطن وللوصول الى المخارج الحقيقية للدفع بمسيرة الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في 22 مايو 1990 في طريق المسيرة من اجل تعزيز الوحدة والديمقراطية واستقرار وترسيخ بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات.

وجاءت جهود لجنة حوار القوى السياسية بعد ان بلغت الازمة السياسية وتداعياتها حداً لا يمكن لاحد القبول به. واستجابة للحاجة الماسة لتكاتف جميع ابناء الوطن اليمني من اجل الاسراع في وضع نهاية حاسمة لتلك الازمة وآثارها السلبية التي كادت ان تعصف بالوطن والشعب وتودي بوحدتهما وتماسكهما وتطيح كل مكتسبات الشعب الوطنية بعد معاناته ونضاله الطويلين الذي زكته دماء قوافل الشهداء من الاباء والاجداد.

لقد بدا اليمن امام العالم اجمع وكانه على وشك السقوط في هاوية محققة جراء تلك الازمة الناجمة في الاساس عن افتقاد الثقة والاخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات في المهام والصلاحيات وعدم الالتزام بالدستور والقوانين والنظم النافذة، وهو ما ادى الى تفاقم تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية والاضرار بقوت الشعب على النحو المحزن الذي آلت اليه الامور.

وبعد جهود صادقة مضنية من اجل وضع الخطوات والقواعد النهائية لاعادة الاستقرار والامن في الوطن اليمني الغالي، ولتفادي تكرار ما حدث حماية للوحدة وتوسيعا للمشاركة الشعبية في صنع القرار وانجازه، وتاسيسا لديمقراطية حقة تبدا من القرية الى قمة الدولة بغية وضع اللبنات المتينة لدولة يمنية قوية تحمي ولا تهدد تصون ولا تبدد، بعد تلك الجهود اثمرت اعمال لجنة حوار القوى السياسية بالوصول الى هذه الوثيقة التي تشكل البداية السليمة والمدخل الصحيح لبناء اليمن الجديد، يمن الوحدة والحرية، وتؤكد حكمة اليمنيين في تغليب العقل والمنطق فوق كل الاعتبارات.

وباعلان هذه الوثيقة على الشعب اليمني، تلتزم كافة القوى السياسية، بعد ان وقعت عليها كافة الاطراف، بالتقيد بها وبمواصلة كافة الجهود لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ على النحو الوارد فيها.

وتحتوي هذه الوثيقة الوطنية على القضايا الهامة التي شملها حوار القوى السياسية، كما يلي:

أ - المتهمون في قضايا الاخلال بالامن

1 - اتخاذ الاجراءات الحازمة لالقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات والتقطع وغيرها من الحوادث المخلة بالامن، والبدء الفوري في محاكمة المقبوض عليهم في الاعمال التخريبية محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها اجراءات العدالة للمتهمين وتنفيذ العقوبات دون تباطؤ.

2 - تؤكد لجنة الحوار ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة للاجراءات الخاصة بمناهضة الارهاب وضرورة الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للارهاب المحلي والخارجي، وابعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لاعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينه او تروج او تحرض على مثل هذه الاعمال وابعاد من تثبت ادانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها اجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية، ويتم ذلك عبر الاجهزة المختصة ومنع استقدام او دخول او توظيف او ايواء العناصر المتهمة بالارهاب.

3 - تعلن لجنة الحوار للقوى السياسية وقوفها ضد اي تهاون او تلكؤ عن اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة من قبل الاجهزة المعنية ضد المتورطين بالاعمال الارهابية والتخريبية.

4 - يعتبر كل من يأوي متهما او التستر عليه تعلن الاجهزة الرسمية اسمه او هاربا من السجن مخالفا للقانون وتتخذ ضده الاجراءات القانونية.

5 - توضع خطة لالقاء القبض على الفارين والمطالبة عبر الانتربول او عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين او الفارين الى الخارج من اليمنيين او اجراء محاكمتهم غيابيا.

6 - تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الارهاب والتخريب بعد اجراء التحريات وجمع المعلومات، وفي اطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون واكفاء تتوفر فيهم الحيدة، وعلى ان تحال القضايا الى النيابة اولا باول.

7 - تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة اصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والنظر في القانون الحالي لجعله اكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والاتجار به.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

8 ـ يتم التحري والتاكد من وجود معسكرات او مقرات للاعداد والتدريب على اعمال العنف واتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها.

9 ـ لا يتجاوز خطة التنفيذ واجراءاته مدة ثلاثة اشهر.

10 ـ كل الاجراءات المذكورة في البنود السابقة تتم وفقا للقوانين النافذة وقواعد العدالة.

التنفيذ:

ا ـ تضع وزارة الداخلية خطة لالقاء القبض على المتهمين الفارين او الهاربين من السجن، او الذين يقفون وراء المتهمين وباسناد عسكري من قبل وزارة الدفاع عند الحاجة تحت قيادة وزير الداخلية. وتقدم الخطة لمجلس الوزراء خلال اسبوع للمصادقة عليها.

2 ـ يقدم وزيرا الداخلية والعدل كشفا باسماء المحققين المختارين للتحقيق في هذه القضايا لمصادقة رئيس الوزراء.

3 ـ تجري المحاكمات في مواقع حدوث الجريمة وتنسق النيابة العامة مرافعاتها للربط بين القضايا في حالة ان المتهمين في قضية ما شركاء ايضا في قضايا حدثت في مواقع اخرى. وتقدم النيابة العامة وممثلوها في المحافظات القضايا للقضاء اولاً باول.

4 ـ يقدم وزيرا الداخلية والعدل تقريرا نصف شهري لمجلس الوزراء عن سير القضايا والوقوف بحزم امام اي تلكؤ او تباطؤ من اي جهة.

2 ـ الجانب الامني والعسكري

ا ـ ازالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية او لوزارة الدفاع او مشتركة.

2 ـ تقوم وزارة الداخلية بتحديد الاماكن التي تقتضي المصلحة الامنية اقامة نقاط فيها على ان تتعاون مع وزارة الدفاع لتحديد النقاط العسكرية والامنية المشتركة، وتشكل لذلك الغرض لجنة بقرار من مجلس الوزراء خلال اسبوعين. وتقدم هذه اللجنة مقترحا بالنقاط المقترح اقامتها.

ويصدر مجلس الوزراء قرارا في ضوء ذلك يحدد الآتي:

ا ـ النقاط التي تقع تحت مسؤولية وزارة الداخلية.

ب ـ النقاط التي تقع تحت مسؤولية وزارة الدفاع.

ج ـ النقاط التي تقع تحت المسؤولية المشتركة.

ويبدا التنفيذ فور اصدار هذا القرار.

3 ـ يعقد صلح عام بين القبائل الغرض منه حقن دماء اليمنيين، ويتم بموجبه انهاء الثار واعتبار كل من يمارس الاخذ بالثار خارجا عن القانون، وتتولى اجهزة الدولة المختصة اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة ضده، وحصر معالجة قضايا الثار التي حدثت قبل تاريخ اصدار الاعلان، وتتحمل الحكومة اي نفقات يستلزمها ذلك، ويتم عقد هذا الصلح مع الاخذ بعين الاعتبار المسائل الاساسية التالية:

ا ـ تعلن الدولة صلحا عاما عبر مؤتمر وطني عام يشارك فيه كل القوى السياسية والاجتماعية والعلماء، تدعو له، ويتم التوقيع على الاعلان من الجميع.

ب ـ يشكل المؤتمر لجنة لحصر ومعالجة قضايا الثار التي حدثت قبل الاعلان.

ج ـ يتم اعلان الصلح خلال شهر ويعمل به من يوم الاعلان ويصدر قانون يعزز هذا الاعلان. ويعتبر كل من ياخذ بالثار مخالفا للقانون وتتخذ ضده العقوبات التي يجب ان يحددها القانون.

4 ـ حفاظا على مكانة القوات المسلحة في نفوس ابناء الشعب، وصونا لرصيدها النضالي العظيم المخلد في وجدان الشعب وذاكرة التاريخ، يتم نقل الوحدات فيما كان يسمى بالاطراف في بعض مناطق محافظات تعز ولحج واب وابين وشبوه والبيضاء ومارب واعادة تمركزها في مناطق يتفق عليها من قبل لجنة فنية من القوات المسلحة بما يؤمن متطلبات الاستراتيجية الدفاعية للدولة ورعاية الاهداف الحيوية وتتخذ وزارة الدفاع الاجراءات المنفذة لذلك.

ويصدر بذلك قرار خلال اسبوع ويبدا التنفيذ فوراً.

5 ـ عدم تسيير اي دوريات عسكرية في المدن، او على الطرقات وتتولى ذلك الشرطة طبقا لمقتضيات الامن.

6 ـ انشاء جهاز استخبارات طبقا لقانون يحدد كيفية تشكيله ومهامه وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية، وتشكل لجنة من الحكومة والحوار لاعداد القانون وتقديمه الى مجلس الوزراء خلال فترة اقصاها شهر من تاريخه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

7 - البحث عن وسائل لانهاء الوجود المسلح غير الرسمي، ومنع توزيع الاسلحة على المواطنين تحت اي مسمى واعتبار ذلك جريمة مخلة بالأمن.

8 - اعادة تنظيم وزارة الداخلية بحيث تدمج وحدات الامن المختلفة بها بما في ذلك الامن المركزي، وتكون لها السيطرة عليها. وتحصر اي نفقات امنية من خلال وزارة الداخلية، ويشكل مجلس الوزراء لجنة لتقديم مقترح بهذا الشأن في مدة اقصاها اسبوعان.

9 - يتم اخلاء المدن من القوات المسلحة واعادة تموضعها خلال فترة زمنية اقصاها شهران، ضمن خطة مركزية واحدة لتموضعها تمهيدا لدمجها وتنظيمها، وتصحيح اوضاعها، تقدم من قيادة وزارة الدفاع وتقر من رئاسة مجلس الوزراء، ويصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة، على ان لا تتجاوز عملية دمجها الاربعة الاشهر بعد تنفيذ عملية الاخلاء، واعادة التمركز في سياق بناء جيش وطني حديث، يعبر عن الوحدة الوطنية، ويواكب النهج الديمقراطي، متحرراً من كافة التاثيرات المناطقية والاسرية والقبلية والعرقية، مستوعبة كافة الوحدات العسكرية دون تمييز او استثناء ويبدأ التنفيذ بعد اقرار الوثيقة والتوقيع عليها من قبل اطراف الوفاق الوطني.

10 - الالتزام بعدم تحريك اي وحدات عسكرية او تعزيزات بشرية او مادية، وتجميد تنفيذ المشروعات التدريبية حتى تستقر الاوضاع ويصدر باستئنافها قرار من مجلس الوزراء، ومصادقة مجلس الرئاسة وتبلغ وزارة الدفاع بهذا القرار وتتولى اللجنة العسكرية متابعة التنفيذ.

11 - يقتصر دور الشرطة العسكرية على امن وانضباط الوحدات العسكرية وتمنع من القيام باي نشاط او دوريات بما يتداخل مع اختصاصات الامن العام.

12 - يحظر ممارسة اي مظهر او اجراء او تصرف من شانه ان يوحي بالتمايز او التفاضل في التعامل بين افراد القوات المسلحة.

13 - يمنع ضباط وجنود القوات المسلحة من التدخل في قضايا المواطنين وشؤون السلطات المحلية او مزاولة اي نشاط في مواقع عملهم يتداخل مع وظائف السلطات القضائية والتنفيذية.

14 - يوقف التجنيد والتسليح والتعبئة للوحدات والمليشيات وحرس الحدود والحرس الشعبي وما شابهها والغاء ما تم استحداثه.

15 - على وزارتي الدفاع والداخلية القيام بالامداد والتموين للقوات المسلحة والامن من خلال اجهزتها المختصة.

16 - تلغى جميع الترقيات غير القانونية التي تمت منذ بداية عام 1993م.

التنفيذ:

تشكل لجنة من مجلس الوزراء وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية للاشراف على تنفيذ هذا القسم. وتضع اللجنة جدول عمل زمنياً لأعمالها يقر من قبل مجلس الوزراء.

3 - تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات:

أ - تجسيد الدستور والقوانين واللوائح في الممارسة وتحديد مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه في ممارسة المهام الدستورية، ويعاد النظر في مهام واختصاصات مكتب مجلس الرئاسة وفقا لذلك.

ب - منع التصرف بالمال العام خارج الاغراض المحددة في الميزانية العامة بشقيها الجاري والتنموي المقرة من قبل مجلس النواب، والمحددة في قانون الميزانية العامة، مع ضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف. وتحدد صلاحيات الصرف لكبار مسؤولي الدولة.

ج - لا يجوز الامتناع او التباطؤ عن صرف اية اعتمادات مقررة في الميزانية او التصرف بها من قبل اي جهة غير مختصة وفقا للقانون الميزانية.

د - عدم التدخل في اختصاصات اجهزة الخدمة المدنية والعسكرية، والامتناع عن اصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق ارباكا وتميز بين المواطنين وتفقد المستحقين فرصهم في التعيين والترقية.

هـ - اصدار قانون لتحديد مرتبات ومخصصات رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس واعضاء المجلس، ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بموجب الدستور.

التنفيذ:

- التزام فوري من الجميع بالتوقف عن الصرف وعدم التدخل في اعمال الهيئات.

- يشكل مجلس الوزراء لجنة لاعداد القوانين واللوائح خلال شهرين.

ثانياً: اسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها

٨٤٠٠٠٠



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٤

ان المهمة الرئيسية تكمن في بناء الدولة واصلاح ما علق بها من تشوهات خلال الفترة المنصرمة، حيث اثبتت تجربة السنوات الماضية منذ اعلان قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو (ايار) 1990 ان طريقة ادارة شؤون الحكم شكلت عائقا امام اندماج النظامين السابقين وبناء دولة الوحدة.

ولذلك فقد توخى حوار القوى السياسية في عمله هذا الخروج من جو الازمة الى جو العمل الديمقراطي الجاد الذي يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ويرسخ الوحدة الوطنية وانطلاقا من ذلك ركزت الوثيقة الى جانب الأسس والمبادئ العامة على تحديد هيئات السلطات المركزية والمحلية للدولة وتحدد صلاحياتها ومهامها، حتى يمنع التداخل والتدخل الذي يسبب الارباك والاحتكام الى الازمات.

1 - الأسس والمبادئ العامة:

تشكل الأسس والمبادئ العامة التالية اساسا لبناء الدولة وهياكلها وسبيلا لايجاد دولة النظام والقانون والنظام المستقر وضمانة اكيدة للسير في بناء دولة اليمن الحديث المرتكزة على:

1 - الاسلام عقيدة وشريعة.

2 - الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر او عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة.

3 - الجمهورية اليمنية - دولة - عربية اسلامية واللغة العربية لغتها الرسمية.

4 - الوحدة اليمنية والنظام الجمهوري.

5 - الوحدة الوطنية اساس لحماية الوحدة وترسيخ اركانها.

6 - الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والتعددية السياسية والحزبية.

7 - اللامركزية الادارية والمالية اساس من اسس نظام الحكم.

8 - حماية الحريات العامة.

9 - احترام حقوق الانسان.

10 - حرية العمل النقابي والمهني والابداع الفكري والثقافي.

11 - تشجيع البحث العلمي في مختلف مناحي الحياة.

2 - هيئات الدولة:

ان بناء الدولة واستكمال مؤسساتها وهيئاتها المركزية واللامركزية وقوانينها وانظمتها ولوائحها مهمة رئيسية استهدفها كل المشاركين في لجنة الحوار وكافة المشاريع التي عرضت عليها رغبة في تصحيح مسار تجربتنا الوحدوية والديمقراطية الوليدة وبناء دولة النظام والقانون، دولة المؤسسات، التي تعتمد على قاعدة اللامركزية الادارية والمالية، لادارة شؤون الدولة اليمنية الواحدة، التي تستوعب مضامين الدولة الوطنية القائمة على قاعدة الحكم المحلي باختصاصاته التنموية والخدمية والادارية والمالية ينظمها القانون.

2 - 1 - هيئات السلطة المركزية

1 - مجلس النواب: هو الهيئة التشريعية للجمهورية اليمنية.. ويجري انتخابه من قبل الشعب بالاقتراع السري والحر والمباشر.. ويحدد الدستور صلاحيته ومهامه وشروط العضوية وطريقة الترشيح والانتخاب.

2 - مجلس الشورى: ويتكون من عدد متساو من الاعضاء يمثلون وحدات الحكم المحلي يتم انتدابهم من قبل مجالس المقاطعات ويحدد الدستور عدد الاعضاء عن كل وحدة ادارية وشروط العضوية وطريقة الترشيح والانتخاب كما يحدد اختصاصات ومهام المجلس على النحو التالي:

1 - ابداء الراي في القوانين الاساسية وبشكل خاص ما يتعلق بشؤون الحكم المحلي، التي يحيلها اليه مجلس الرئاسة بعد رفعها من قبل مجلس النواب وذلك قبل اصدارها من قبل رئاسة الدولة.

2 - يشارك مع مجلس النواب في انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة.

3 - ابداء الرأي في مشروعات الميزانية العامة للدولة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل اقرارها من قبل مجلس النواب وتحال اليه من الحكومة ويرفع اليها ملاحظاته ومن ثم تحيلها الحكومة لمجلس النواب بعد استيعاب ملاحظات ومقترحات المجلس.

4 - يتولى انتخاب اعضاء المحكمة العليا للجمهورية ويقدم قضاة الجمهورية ضعف عدد المرشحين ويصدر بهم قرار جمهوري.

5 - يتولى انتخاب اعضاء المجلس الاعلامي ومجلس الهيئة العامة للخدمة المدنية وتقدم الحكومة الترشيحات ويصدر بهم قرار جمهوري.

6 - تقديم مقترحات بمشاريع قوانين الى الحكومة خاصة بشؤون الحكم المحلي.

٠٠٠٠٨٥



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

7 - يتولى النظر في قضايا شؤون الحكم المحلي المحالة اليه من الحكومة او المرفوعة من أي من مجالس الوحدات الادارية.
8 - ابداء الرأي في المعاهدات وقضايا الحدود قبل عرضها على مجلس النواب وتحال اليه من الحكومة.
9 - النظر في اية قضايا تحيلها الحكومة الى المجلس.

3 - رئاسة الدولة:
- تمثل رئاسة الدولة السلطة السيادية للدولة ويتكون مجلس الرئاسة من خمسة اعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب ومجلس الشورى مجتمعين، وينتخب مجلس الرئاسة رئيسا ونائبا للرئيس من بين اعضائه.
- لا تزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة عن دورتين انتخابيتين.
- لا يجوز للرئيس ونائبه واعضاء المجلس ممارسة اي عمل حزبي اثناء شغلهم لعضوية المجلس (ولا ينطبق هذا الحكم على اعضاء مجلس الرئاسة الحالي للدورة الحالية).

مهام وصلاحيات الرئيس:

يقوم الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية استناداً الى مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة:
- يرأس اجتماعات مجلس الرئاسة.
- يمثل الجمهورية في الخارج ويوقع على وثائق اعتماد السفراء ويستقبل سفراء البلدان الاخرى.
- يوقع على القوانين.
- يوقع على قرارات مجلس الرئاسة.
- طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة حول المسائل المتعلقة بتنفيذ مهام الحكومة.
- يوقع على القوانين بقرارات ومعه رئيس الوزراء.
- يرأس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

مهام وصلاحيات نائب الرئيس:

يقوم نائب الرئيس بالمهام والصلاحيات التالية:
- يعاون الرئيس في مهامه وعلى وجه الخصوص يتولى:
- مهام الرئيس في حالة غيابه خارج الجمهورية أو في حالة مرض يقعده عن ممارسة مهامه.
- طلب التقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة في المسائل المتعلقة بشؤون الحكم المحلي.
- نائبا لرئيس مجلس الدفاع الوطني في حالة الحرب.

مهام اعضاء مجلس الرئاسة:
- المشاركة في اعمال المجلس.
- يتولى بقية اعضاء مجلس الرئاسة مساعدة الرئيس ونائبه وفقا للائحة داخلية تنظم عمل المجلس.

4 - الحكومة.. مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية وهو الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة، ويتبعها بدون استثناء جميع الادارات والاجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة.
وتختص الحكومة على قاعدة اللامركزية الادارية والمالية بالشؤون الخارجية والقوات المسلحة والامن العام والعملة والموارد السيادية، ورسم السياسة المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتراح مشاريع القوانين والاشراف على تنفيذها.
- الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة وجماعية امام مجلس النواب.

5 - السلطة القضائية.. وتتكون من المحكمة العليا للجمهورية .

2 - 2 الحكم المحلي:
ان نظام الحكم المحلي المراد اقامته يعتمد على قاعدة اللامركزية الادارية والمالية في ظل الدولة الواحدة وعلى مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في الحكم ومبدأ النهج الديمقراطي المعزز للوحدة الوطنية حيث يمارس مواطنو الجمهورية بكل هيئاتها الادارية حقوقهم وواجباتهم الدستورية بطريقة تمكنهم من التنافس الايجابي لبناء صرح الدولة اليمنية الواحدة من خلال ازدهار وحداتهم الادارية اقتصاديا واجتماعيا واقامة ميزان العدالة وسيادة الامن والاستقرار والرخاء.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

2 - 2 - 1 التقسيم الاداري:

يقوم الحكم المحلي على قاعدة تقسيم اداري جديد للجمهورية اليمنية تتجاوز التكوينات والوحدات الادارية القائمة ويعاد فيها دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، وتؤكد على الوحدة اليمنية والوطنية واليمن الجديد.

ويرتكز هذا التقسيم على اسس علمية تراعي الأسس السكانية والجغرافية ومجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للسكان مشكلاً في ذلك قاعدة أساسية للتنمية المتوازنة انطلاقا من ذلك تقسم الجمهورية من 4 - 7 وحدات ادارية تسمى: مقاطعات او مخاليف.

وتشكل كل من صنعاء العاصمة السياسية وعدن العاصمة الاقتصادية والتجارية، وحدات ادارية (امانات عامة) مستقلة، وذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري ولها مجالسها المنتخبة وفق اسس وضوابط يحددها القانون، وعلى أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة.

2 - 2 - 2 صلاحيات الحكم المحلي:

يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة والحرة والمتساوية لهيئاته ويتم انتخاب مجالس الحكم فيها. ويتمتع بصلاحيات ادارية ومالية كاملة تمكنه من ادارة شؤون الوحدة الادارية والتنموية والخدمية على قاعدة التنافس الايجابي في اطار الوحدة على ان تنعكس مهمة بناء الدولة في انتقال مركز الثقل في عدد من قضايا ادارة شؤون الادارة المركزية الى اجهزة الحكم المحلي ويتلخص في التالي:

أولاً - الشؤون المالية والادارية والاقتصادية والاجتماعية:

1 - الشؤون الادارية

يدير الحكم المحلي في الوحدات الادارية شؤون المواطنين والعاملين فيه على مستوى الوحدات الادارية ويعتبر مسؤولا مسؤولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنشاطات والفعاليات الثقافية الأخرى داخل الوحدة الادارية وفقاً للسياسة العامة للدولة. كما يتولى شق الطرقات وتخطيط المدن والبناء وغير ذلك من الأعمال التي لا تدخل ضمن نطاق الوظائف السيادية للدولة، وتنظيم العلاقة مع الجهات المركزية في ما يخص هذه الانشطة على اساس:

أ) التخطيط العام والاشراف الرقابي مهمة الادارة المركزية.

ب) التخطيط على مستوى الوحدة الادارية وكذا المشاركة في التخطيط العام ومسؤولية كاملة في التنفيذ مهمة الحكم المحلي.

2 - الشؤون المالية

ان نظام اللامركزية في الجانب المالي يعد من اسس الحكم المحلي ينبغي ان يتمخض عنه كفاءة عالية في تعبئة الموارد المالية وكفاءة اعلى في الاستخدام.

ولمزيد من الوضوح لا بد من التمييز في هذا الباب بين الموارد التي تقع ضمن اختصاص الحكم المحلي وتلك التي تقع ضمن نطاق موارد السيادة وتتمثل في:

أ) الموارد السيادية

- عوائد الجمارك.
- ضرائب الدخل على ارباح الشركات العاملة على مستوى الجمهورية.
- حصة الدولة من الأرباح السنوية للمؤسسات العامة العاملة على مستوى الجمهورية.
- موارد النفط والغاز والثروات المعدنية والسمكية.
- اية موارد اخرى ذات طبيعة سيادية يحددها القانون.
- موارد المياه: تعتبر موارد المياه من الموارد السيادية وعليه فان تنميتها والاستفادة العقلانية منها ضرورة من ضرورات الحياة، وفق أسس وضوابط يحددها القانون ويتضمن تحديد وتوضيح حدود المسؤولية المركزية والمحلية تجاهها واختصاصات الحكم المحلي في الوحدات الادارية حتى تحدد طبيعة التعامل معها وطريقة الاستفادة منها.

ب) الموارد المحلية

3 - الشؤون الاقتصادية

تتنافس الوحدات الادارية في اطار «سياسة الحرية الاقتصادية» بتكوين قاعدتها الاقتصادية بمكوناتها المعروفة: الانتاج، التوزيع، فرص العمل والتشغيل، فرص الاستثمار وتحسين الخدمات الاجتماعية والرعاية للمواطنين في الوحدة الادارية. 4 - الشرطة والأمن

يكون الأمن من مهام الحكم المحلي المباشرة في الوحدات الادارية المختلفة، وتتولى الوحدات الادارية ادارة قوة الشرطة والأمن الخاصة بها في اطار الخطة الأمنية العامة للدولة، وتمارس مهامها وفقاً للضوابط والأسس التي تضعها وزارة الداخلية. وتأتمر تلك الوحدات بامر السلطات المحلية ويتم تسليحها بشكل موحد وتحدد وظائفها وحقوقها وفقاً للقانون. اما قوامها فيعتمد على حاجة كل وحدة ادارية وتولي السلطة المحلية المسؤولية المباشرة للامن في نطاق الوحدة الادارية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٤

وتتسق خطة الامن العام الذي تشرف عليه وزارة الداخلية النشاط الأمني فيما بين الوحدات الادارية وتراقب النشاط الأمني في كل الوحدات الادارية.

5. التعليم .
يتم وضع سياسة تعليمية واحدة للجمهورية اليمنية .

6. الصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى

7. نظام الخدمة المدنية في اطار الوظيفة العامة ونظام العمل:

ثانيا: التكوينات الادارية في الوحدات وهيئات الحكم:

1. تدير الحكم المحلي مجالس منتخبة من الشعب تمتلك سلطة القرار الاداري والاشراف والمحاسبة والرقابة على اداء اجهزة الحكم المحلي في الوحدات الادارية التابعة له وتنظم بقانون.
2. يشكل في المقاطعة مكتب تنفيذي ينتخبه مجلس الحكم المحلي في المقاطعة من بين اعضائه او من خارجه، يرأسه رئيس منتخب من قبل مجلس الحكم المحلي ويصدر به قرار جمهوري ويحدد القانون تسمية الهيكل التنظيمي للمكتب وفقا لما تقتضيه طبيعة المهام المناطة به.
3. قرارات مجلس الحكم المحلي ملزمة داخل نطاق الوحدة الادارية له. ولا يجوز ان يتخذ قرارات تتعدى نطاق حدوده الادارية.
4. قرارات الحكومة ملزمة لهذه المجالس شريطة ان لا تتعارض مع الصلاحيات القانونية المناطة بالحكم المحلي ويبين القانون طريقة الرقابة وحدودها وصلاحياتها.
5. القوانين التي يتخذها ويقرها مجلس النواب وتصدرها رئاسة الدولة ملزمة للعمل بها في جميع مجالس الحكم المحلي في الجمهورية.
6. يتمتع جميع المواطنين اليمنيين بحقوق متساوية وكاملة في جميع الوحدات الادارية بما ذلك حق الانتخاب والترشيح لهيئات مجالس الوحدات الادارية حيث يؤخذ معيار المولد او الاقامة للمواطن كاساس في ممارسة هذا الحق، وفقا للقانون.
7. تتكون كل مقاطعة من وحدات الحكم المحلي من عدد من الوحدات الفرعية الادارية. وتنظم صلاحيات هيئاتها المنتخبة بما يتفق ومضمون الحكم المحلي وتسمى: الوية ـ مديرية ـ ناحية ـ بحسب التسلسل وتحدد لهذه الهيئات مهام وصلاحيات تنفيذية في برامج وخطط المقاطعة ومهام بلدية خاصة بكل وحدة ادارية فرعية.
8. تنتخب مجالس الوحدات الادارية الادنى رؤساء واعضاء مكاتبها التنفيذية ويصدر برؤساء المكاتب قرار من رئيس الوزراء.

2. 3 اعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة:

ان اعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية، وتتبع القوات المسلحة مباشرة الحكومة، ولا يجوز انشاء اي قوة عسكرية او شبه عسكرية تتبع اي جهة اخرى. ويتم اعداد الخطة العامة لاصلاح ودمج واعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة وفق المبادئ والاسس التالية:
1. القوات المسلحة اليمنية، قوات دفاعية مسؤولة عن حماية الحدود البرية والبحرية والجوية للجمهورية اليمنية، والدفاع عن السيادة الوطنية.
2. ضرورة ضبط ميزانية وزارة الدفاع بما يمكنها من اداء دورها وفقا لمقتضيات الدفاع عن الجمهورية اليمنية.
3. يحدد حجم القوات المسلحة، موزعة على انواع الفروع الثلاثة: البرية/البحرية/الجوية ولا يسمح ببقاء قوة او اية وحدة خلافا لذلك وخارجا عن الفروع الثلاثة السابقة.
4. تحديد التشكيلات المطلوبة للقوات المسلحة والملائمة لمسرح العمليات وفقا لما تقره جهات الاختصاص ضمن الشروط ومتطلبات الدفاع عن السيادة واستقلال الجمهورية اليمنية.
5. استكمال المؤسسة المادية والبشرية للتشكيلات المقترحة (4) بعد تحديدها من خلال اعادة تركيب وتنظيم التشكيلات الحالية.
6. يتم وضع القوات المسلحة بعد تحديد حجمها، وتحديد تشكيلاتها واستكمال مؤسساتها المادية والبشرية بحسب الاولويات التالية:
ا) تموضع الوحدات في المناطق الحدودية.
ب) تامين مواقع النشاط الاقتصادي للشركات العاملة.
ج) اعادة تنظيم وتموضع ما تبقى من وحدات في مناطق العمق بحسب حاجة وكاحتياطي.
انسجاماً مع مبدا تقليص حجم القوات المسلحة الحالي وصولاً الى الحجم معتمد الاسس التالية:

٠٤٠٠٨٨



1. الاحالة للمعاش حسب قانون شروط الخدمة وقانون المكافات والمعاشات.
2. فتح باب الاستقالة، والمعاش الاختياري المبكر.
3. اخالة العسكريين العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية من قوام القوات المسلحة وتثبيتهم في المؤسسات المدنية التي يعملون بها.
7. تنفيذ قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية بمنع العمل الحزبي في القوات المسلحة والامن.
8. تقسيم الجمهورية الى مناطق عسكرية.
9. يعاد صياغة قانون شروط الخدمة في القوات المسلحة والامن ليؤكد على:
1. العمل في القوات المسلحة حق وواجب وطني على كل ابناء اليمن، ولا بد ان يتمثل هذا المبدا في تركيب القوات المسلحة، دون أي تمييز او تفضيل.
2. تحدد الفترة الزمنية التي يقضيها كبار قادة القوات المسلحة والامن في الوظائف القيادية بخمس سنوات.
3. ان تكون القوات المسلحة نموذجا للوحدة الوطنية وتحدد ملاكاتها على اساس الكفاءة والخبرة بحيث تصبح مثالاً للوحدة الوطنية، بعيداً عن كل المؤثرات الحزبية والسياسية والانتماءات الاسرية والقروية والمناطقية والسلالية والمذهبية ويعاد تنظيمها وفقاً لهذه الاسس حتى لا توجد وحدة عسكرية خاضعة للمؤثرات المشخصة اعلاه.

2 - 4 الاعلام الرسمي:

تشكل هيئة وطنية من العناصر الوطنية الاعلامية الكفوءة للاشراف عليه والتخطيط للاجهزة الاعلامية الرسمية، تحل محل الوزارة ضماناً لخدمتها لصالح المجتمع بعيداً عن التمييز لاي طرف سياسي وبما يمكنها من اداء دورها الاعلامي والتثقيفي وخدمة رسالتها.

2 - 5 التربية والتعليم:

التاكيد على توحيد المناهج الدراسية في كافة المدارس والكليات والمعاهد وازالة كل ما لحق بالمناهج من تشوبهات والسعي الحثيث لتحديث المناهج العلمية لتواكب العصر والعمل على اعداد جيل يمني موحد العقيدة والرؤى الوطنية والقومية.

2 - 6 المجلس الاعلى للأمن القومي:

1. يشكل مجلس اعلى للامن القومي بالجمهورية اليمنية تحدد مهامه في اجراء الابحاث والدراسات واعداد التوصيات لرئاسة الدولة والحكومة بهدف حماية السيادة الوطنية وتوطيد علاقة بلادنا بالوطن العربي والعالم على ضوء الوضع العالمي الجديد والمتغيرات فيه ويدرس ويبحث بعناية لتجنب بلادنا من التعرض للكوارث والازمات والاهتزازات الزاحفة على معظم بلدان العالم الثالث.
2. توضع للمجلس مهام ولوائح لضبط نشاطه وتنشئ بقانون.
3. يتكون من مختصين من الشؤون السياسية والعسكرية والامنية والاقتصادية والاجتماعية.

2 - 7 جهاز الرقابة والمحاسبة:

2 - 8 الاصلاح في مجال الوظيفة العامة:

ثالثا: الاقتصاد والتنظيم المالي:

ان عدم استكمال بناء الدولة اثر تاثيراً مباشراً على الوضع الاقتصادي والمالي وكان من ابرز عوامل غياب الوحدة المؤسسية للدولة بقاء البلاد بدون سياسة اقتصادية ومالية محددة وواضحة تنظم هذا الميدان الحيوي والهام وكان لغياب السياسة الاقتصادية الواضحة منذ اليوم الاول لولادة تجربتنا الوحدوية الديمقراطية بالرغم من ان السياسة المعلنة كان (الحرية الاقتصادية) فإن تلك السياسة لم تستكمل حلقاتها لتمكن الاقتصاد من النمو في اطارها فكان الاضطراب والقلق وحالة الفوضى بحل التنظيم واصبح الانفاق العام في ظل غياب وحدة الادارة السياسية والقرار الحاسم احد مصادر تقوية الفوضى التي تؤثر على العملة الوطنية وأدت الى تدهور قوة الريال الشرائية وتعثر الانشطة الاقتصادية الانتاجية كالزراعة والصناعة وطفت موجة الغلاء وتراجعت القيمة الحقيقية للاجور ومداخيل السكان امام تحول الاسعار التي حكمها تدهور قيمة العملة الوطنية بالاضافة الى هذا وذاك طغيان العجز في الميزانية العامة. من هنا تاتي عملية اصلاح الاوضاع الاقتصادية في اطار سياسة الحرية الاقتصادية ومن خلال عدد من الاجراءات العاجلة بوقف التدهور امراً في غاية الاهمية.. وانطلاقاً من ذلك كله وحرصاً في الخروج بسياسة متكاملة تتداخل وتتكامل مع عملية اصلاح بنية الحكم كلها



رابعا: تعديل الدستور:

نظراً لاهمية الدستور كوثيقة بالغة الاهمية في حياة شعبنا في حاضره ومستقبله يتم ما يلي:

1- الالتزام بالدستور الحالي حتى يتم تعديله.

2- لتنفيذ ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق وما يتطلبه من تعديلات دستورية يتم العمل الجاد لاجراء التعديلات الدستورية خلال فترة ثلاثة اشهر ولا تتجاوز خمسة اشهر، وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء واطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين في جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية لوضع مشروع للتعديلات الدستورية اخذة في الاعتبار مسودة مشروع التعديلات بما لا يتعارض مع المبادئ والأسس العامة والمهام والصلاحيات المحددة للهيئات وطريقة تكوينها في وثيقة عهد واتفاق اطراف حوار القوى السياسية، وتتفرغ اللجنة لهذه المهمة تفرغاً كاملاً حتى تتمكن من انجاز عملها في الفترة الزمنية المحددة.

3- اعادة النظر في النظام الانتخابي البرلماني والمحلي بصورة شاملة وعلى وجه الخصوص الانتخاب بالقائمة النسبية على ضوء دراسة علمية تراعي التجربة اليمنية والتجارب الانسانية الاخرى، ويعاد النظر في قانون الانتخابات على ضوء نتائج هذه الدراسة.

خامسا: الية التنفيذ:

لضمان تنفيذ ما جاء بهذه الوثيقة الوطنية التي تستهدف تصحيح مسار الوحدة وبناء الدولة اليمنية والحديثة دولة النظام والقانون. فلا بد من حشد كل الطاقات الوطنية الرسمية والشعبية لذلك. وعليه يمكن اعتماد الالية التالية:

1. اعطاء الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في اعمالها ربما يمكنها من تنفيذ المهام المناطة بها.

2. تضع الحكومة جداول زمنية لانجاز المهام المحددة خلال شهر.

3. كل الذي ورد بهذه الوثيقة ويتطلب تعديلاً دستورياً يعمل به فور اقرار التعديلات الدستورية على ان يتم التحضير المتوازي لبعض المهام مع اعداد مشروع التعديلات الدستورية اما القضايا التي لا تتطلب تعديلاً دستورياً فتنفذ فوراً.

4. علنية الاجراءات التي تتخذها الحكومة في ما يخص تنفيذ هذه الوثيقة وبيان الحكومة.

5. عقد مؤتمر صحافي كل شهر يحدد التقدم في تنفيذ المهام ويعين ناطق رسمي باسم الحكومة.

سادساً: الية المتابعة:

1. تتولى لجنة حوار القوى السياسية مهام المتابعة والاشراف على تنفيذ القرارات التي نصت عليها وثيقة «عهد واتفاق بين اطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة».

2. تصدر قرارات تنفيذية بمنح اللجنة ما يلي:

ا) حق الحصول على المعلومات من اي جهة كانت وبشكل خاص في ما يساعد اللجنة على تنفيذ مهامها.

ب) حق استخدام وسائل الاعلام لنشر بياناتها التي تتعلق بتوضيح سير تنفيذ الوثيقة والعوائق التي تقف امامها والمتسببين في تعطيلها سواء كانوا اشخاصا او هيئات.

ج) توفر الحكومة للجنة متطلباتها المكتبية والادارية التي تساعدها على اداء دورها.



المصدر : المسرق الاسبوعي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

سابعا: الترتيبات والظروف الامنية المطلوب توافرها للتوقيع على الاتفاقية وبدء تنفيذها:

تشكل لجنة من اطراف الحوار وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاق وضمانات مباشرة التنفيذ بالتنسيق مع الرئيس والنائب. ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها.

خاتمة:

ان انجاز هذه الوثيقة بالاتفاق على ما ورد فيها يشكل اساساً قوياً لاصلاح اوضاع بلادنا السياسية والاقتصادية ويخرجها من كافة ازماتها المتلاحقة التي عرفتها وعطلت امكانياتها واخضاعها للقلق والاضطرابات.

نعم.. ان انجاز عمل كهذا يتطلب ارادة سياسية قوية موحدة القول والفعل بالعمل والحركة والوفاء بالوعد والصدق والالتزام ولا تاخذها في الحق لومة لائم طالما هدفنا هو صيانة الوحدة وحماية الجمهورية والحفاظ على مسيرتنا وخيارنا الديمقراطي وتاكيد رغبة شعبنا في تحقيق اهدافه في امن الانسان واستقراره ورخائه.

ومن الله نرجو التوفيق وهو من وراء القصد

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم



المصدر : الأهرام
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤

اتفاق لإنهاء الأزمة فى اليمن

نفى أنباء عن هجوم جوى على قاعدة شمالية

صنعاء ـ عدن ـ وكالات الانباء ـ اكدت لجنة حوار القوى السياسية فى اليمن انها توصلت الى إصدار وثيقة اتفاق ملزمة لكافة القوى السياسية لاحتواء الازمة هناك.

واذاعت اللجنة انها التزمت بالاجراءات الخاصة بمقاومة الارهاب، وطالبت بازالة نقاط التفتيش محل الخلافات، ودعت الى ضرورة عقد صلح عام بين القبائل ومنع توزيع الاسلحة على المواطنين، واكدت ضرورة تحديد مهام مجلس الرئاسة.

جاء ذلك فى الوقت الذى اذاعت فيه وكالة «رويتر» ان حزب المؤتمر الشعبى العام الذى يتزعمه الرئيس اليمنى على عبد الله صالح أعلن أن طائرة عسكرية من الشطر الجنوبى لليمن قد هاجمت وحدة عسكرية تقع فى منطقة الحدود التى كانت تفصل شطرى اليمن، جاء ذلك فى بيان أصدره الحزب، ونفى متحدث فى عدن صحة هذه الأنباء وقال أن الطائرات العسكرية التابعة للجنوب تجرى تدريبات ومناورات بالقرب من منطقة الحدود السابقة.

٠٤٠٠٩٣



المصدر : الخليج الإمارات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٤/١/١٩

بعد ساعات على تصعيد عسكري

واعلامي وضع البلاد على حافة الحرب

اليمن: توقيع اتفاق تسوية الأزمة

صنعاء، عدن - «الخليج» والوكالات:

أعلن في عدن وصنعاء ان احزاب الائتلاف الحاكم وقعت بالاحرف الاولى اتفاقا لتسوية الازمة. كما ذكرت مصادر عدن ان الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض ومندوبين عن الدول التي توسطت في النزاع سيحضرون حفل التوقيع الرسمي.

وسبق الاعلان عن التوقيع انباء متضاربة حول وقوع اشتباكات حيث قال حزب المؤتمر الشعبي ان طائرة حربية تابعة للقوات المتمركزة في جنوب اليمن قصفت لواء للقوات المتمركزة في الشمال، وهو ما نفاه الحزب الاشتراكي، وتحدثت تقارير عن تحرك عسكري جنوبي للسيطرة على حقل شبوة النفطي في الجنوب.

فقد اعلنت اذاعة عدن عصر امس انه تم التوصل الى اتفاق لتسوية الازمة السياسية التي تعصف باليمن منذ خمسة اشهر وان القوى السياسية الرئيسية في البلاد وبينها احزاب الائتلاف الحكومي الثلاثة (حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع من اجل الاصلاح) وقعت بالاحرف الاولى على الاتفاق.

وقد اكدت وكالة الانباء اليمنية الرسمية في صنعاء نبا التوقيع.

وقالت الاذاعة التابعة للحزب الاشتراكي الذي كان يحكم اليمن الجنوبي سابقا ان رؤساء الوفود المشاركة في الحوار الوطني وقعوا نص هذا الاتفاق في احتفال رسمي مشيرة الى ان ذلك يعني وضع حد لاعمال لجنة الحوار.

وقالت الاذاعة ان رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس وقع الوثيقة عن الحزب الاشتراكي، فيما وقعها عن المؤتمر وزير التخطيط والتنمية عبدالكريم الارياني (ولم تشر الاذاعة الى انباء استقالته امس الاول). ووقع عن حزب التجمع اليمني للاصلاح نائب رئيس الوزراء عبدالوهاب الانسي. كما وقع الوثيقة ممثلون عن الاحزاب الرئيسية للمعارضة السياسية.

وقالت مصادر مطلعة في عدن ان «لجنة الحوار» شكلت من بين اعضائها لجنة كلفتها التحضير لاحتفال توقيع الاتفاق بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض وذلك بالتنسيق بين فريقي النزاع.

واضافت المصادر نفسها ان حفل توقيع الوثيقة التي سميت «وثيقة العهد والاتفاق»

٠٤٤٠٩٣

سيجري في حضور ممثلين عن جميع القوى السياسية في اليمن. كذلك سيدعى الى الحفل مندوبون عن الدول التي قامت بوساطة من اجل تسوية الازمة السياسية.

وسيرسخ الاتفاق المصالحة بين الطرفين المختلفين اللذين هدد استمرار خلافهما وحدة اليمن في وقت من الاوقات. وقد تم التوصل الى الاتفاق في ختام سلسلة من المحادثات الصعبة التي اجرتها «لجنة الحوار» منذ تاسيسها في ايلول/سبتمبر الماضي، ولدى خروجه من حفل توقيع الوثيقة بالاحرف الاولى قال رئيس الوزراء لاذاعة عدن «انه حدث عظيم لانها تضمنت اسسا حقيقية للوحدة لم تتضمنها اتفاقية الوحدة نفسها».

وقالت المصادر المطلعة ان الوثيقة تلبي في جزء منها مطالب الجنوبيين ولا سيما منها المتعلقة باللامركزية الادارية وانشاء مجلس استشاري ووضع ترتيبات تتعلق بالقوات المسلحة التي لم يتم دمجها بشكل تام بعد، مشيرة الى ان الوثيقة تنص على انسحاب القوات التي انتشرت على الحدود السابقة بين الشطرين وعلى دمج القوات المسلحة.

وقد اكد البيض امس ان حزبه الاشتراكي سيواصل طريق الوحدة والديمقراطية والنهوض الحضاري للشعب اليمني.

وقال البيض في كلمة خلال اجتماع لسكرتيري منظمات الحزب ان الحفاظ على الوحدة هو المهمة الرئيسية امام جميع وكالة القوى الوطنية وجماهير الشعب اليمني.

ووصف في كلمته التي اذاعتها وكالة الانباء اليمنية امس الذين يراهنون على التشطير والتجزئة بانهم يسبحون ضد تيار التاريخ.. ودعا منظمات الحزب الاشتراكي الى اليقظة والمسؤولية ازاء مصير الشعب والوطن.

ومن جهتها اكدت لجنة علماء اليمن انها ستستمر في جهودها لانهاء الازمة السياسية في البلاد على الرغم من عدم استقبال علي سالم البيض نائب الرئيس لوفدها.

وقال الناطق الرسمي باسم اللجنة في تصريح له الليلة قبل الماضية ان اللجنة التقت خلال الاسبوع الماضي اربعة من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي في عدن وشرحت لهم مهمتها واكدت انها غير منحازة لاي من اطراف الازمة.

واكد الناطق ان لقاء الرئيس اليمني صالح ونائبه البيض هو السبيل الاوحد لايقاف تداعيات الازمة وتخفيف حدة «الصراع على السلطة» والمنطلق الصحيح في اتجاه اصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والادارية والامنية والعسكرية وازالة آثار التشطير وايقاف العبث السياسي والمالي والاداري وحماية الحقوق والحريات.

واستقبل الرئيس صالح في صنعاء امس السفير الامريكي آرثر هيوز وذلك للمرة الثانية خلال يناير الحالي كما تلقى رسالتين من الرئيس العراقي صدام حسين والرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد احمد الطايع.

وقالت الانباء ان السفير الامريكي الذي عرض على صالح موقف بلاده من الازمة اليمنية اكد حرص بلاده على تجاوز اليمن للازمة السياسية من خلال الحوار السلمي وعدم اللجوء للعنف وبما يرسخ مسيرة الوحدة والديمقراطية في اليمن.

من جانب اخر، وقبل ساعات قلائل من الاعلان عن اتفاق الحل السياسي، قال المؤتمر الشعبي ان طائرة تابعة للجيش في الشطر الجنوبي سابقا قصفت معسكر «لواء العمالقة» الشمالي في محافظة «ابين» في «تصعيد خطر واستفزازي من شانه ان يؤدي الى كارثة». لكن الحزب الاشتراكي سارع على الفور الى نفي حدوث القصف متهما حزب المؤتمر باختلاق الحادثة لتبرير انتشار قوات «العمالقة» في مناطق جنوبية بدون اتفاق مسبق.

وكان متحدث باسم حزب المؤتمر الشعبي العام اعلن ان طائرة حربية من طراز «ميج» تابعة للجيش في جنوب اليمن انطلقت من قاعدة «بدر» الجوية قرب عدن وقصفت «لواء العمالقة» الشمالي المرابط في محافظة «ابين» الجنوبية وان الهجوم اسفر عن اضرار مادية فادحة في مناطق قريبة بمعسكر اللواء.

وقال المتحدث ان هذا الحادث يشكل «تصعيدا خطيرا والتفافا على الحوار ومحاولة لنسفه من قبل الاشتراكي وهو تصعيد استفزازي من شانه ان يؤدي الى كارثة».

واضاف ان اللجنة العسكرية المكلفة بالاشراف على انسحاب قوات اليمنين الجنوبي والشمالي السابقين من الحدود توجهت الى المكان لاجراء تحقيق.

ونددت اللجنة العسكرية بهذا الحادث.

وفي رد فوري سارع الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن الى نفي نبا الهجوم وقال عبر متحدث باسم قيادة قاعدة بدر الجنوبية، ردا على سؤال لوكالة فرانس برس: اننا ننفي نفيا قاطعا ان تكون احدى طائراتنا قصفت لواء العمالقة. لكنه قال ان طائرة «كانت تقوم بمهمة تدريبية روتينية قرب الحدود، ولم تقم باي مهمة قصف» مشيرا الى ان القيادة العسكرية المشتركة وافقت على هذا التدريب.

واوضح ان «عملا كهذا لو حدث يرمي الى بداية حرب اهلية او كارثة حقيقية».

واضاف «نحن في القاعدة الجوية نشعر بمسؤوليتنا تجاه الوطن ومهمتنا هي الدفاع عن تراب الوطن وليس الانجرار وراء خلافات الساسة واهوائهم الذاتية ونتعهد بعدم الانجرار الى اعمال الاستفزاز الهادفة الى جر البلاد الى حرب اهلية طاحنة».

وانتقد المتحدث بيان حزب المؤتمر وقال انه ربما يكون صدر لتبرير انتشار قوات معسكر العمالقة في الآونة الاخيرة في اربع مناطق في تحد لاتفاقات سابقة بين الجانبين.

واضاف ان القوات الشمالية اقامت متاريس غير مصرح بها ومراكز اعتقال قريبة من منطقة الحدود السابقة بين شطري اليمن.

وكان حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي تبادلا خلال الايام الاخيرة التهم بحشد القوات على طول الحدود السابقة التي كان يفترض ان تلغيها وحدة اليمن المعلنة منذ مايو ١٩٩٠، مع العلم ان الجيشين لم يوحدا رغم مرور ثلاثة اعوام ونصف على الوحدة.

ووزع المركز الاعلامي للحزب الاشتراكي امس نبا نشرته صحيفة تصدر في عدن جاء فيه ان معلومات وصلتها (الاثنين) افادت بوجود تحركات عسكرية وعمليات نقل للأسلحة في مناطق كانت تعرف سابقا بمناطق الاطراف.

وانه تم خلال اليومين الماضيين نشر ١٢ دبابة في منطقة «حيفان» بمحافظة تعز كما اعيدت كل النقاط الشطرية السابقة المحاذية لمنطقة «طور الباحة» بمحافظة لحج، وبالذات في منطقة «المقاليس» بالاضافة الى اعادة المواقع العسكرية في منطقتي «زهقان» و«الردنة» في شرعب، كما تم تحريك كتيبتين من منطقة «المفرق» الى «الوازعية».

واضاف النبا ان ١٢ شاحنة مليئة بالذخائر و٢٨ منصة اطلاق صواريخ وصلت مساء ١٥ يناير الحالي الى «المفرق» وظلت هناك لمدة ثلاث ساعات وتحركت بعد ذلك الى مكان غير معروف، كما وصلت يوم ١٤ يناير الى معسكر المجد في «باجل» بمحافظة الحديدة خمس سيارات نقل حربية ترافقها سرية عسكرية بكامل اسلحتها وقام افرادها باخراج اسلحة آلية من مخازن المعسكر تمهيدا لتوزيعها على اعضاء في المؤتمر الشعبي العام.

وقال نبا الصحيفة العدنية ان المعلومات الواردة من محافظة ابين افادت بان افراد لواء العمالقة المرابط في المحافظة لايزالون يقومون بتحركات وانتشار استفزازي في بعض مناطق المحافظة وبحوزتهم اسلحتهم الشخصية ومدافع



«أر. بي. جي» وذلك في لودر وضواحيها وشقرة بالاضافة الى قيام اللواء باستحداث نقاط في «حصن الحماطي» و«ثرة» و«امعين» وقد عرزت تلك النقاط بالاطقم المسلحة.

ونقلت وكالة «رويتر» في تقرير بثته امس عن مسافرين من اليمن الى عمان قولهم ان حزب الاغلبية الاشتراكي باليمن الجنوبي السابق المشتبك في نزاع مع حزب المؤتمر الشعبي في الشمال يقوم بارسال قوات ودبابات الى حقل نفطي حيوى خشية ان تستولي عليه القوات الموالية لصالح.

واضافوا ان من المفارقات ان بعض الدبابات والعربات المدرعة التي يجري ارسالها الى حقل شبوة الواقع داخل حدود اليمن الجنوبي سابقا يتولى نقلها الشيخ احمد فريد العولقي وهو رجل اعمال يتخذ من سلطنة عمان مقرا له وكانت اسرته تحكم حضرموت التي كانت جزءا من اليمن الجنوبي حتى عام ١٩٦٧، وهو خبير في نقل المعدات الثقيلة.

وشاهد المسافرون الذين زاروا حضرموت هذا الاسبوع فرقا تتبع العولقي وهي تنقل دبابات ومعدات مدرعة اخرى نحو بلدة صيون كبرى بلدات شبوة.

وقالوا ان المعدات التي تبدو من أصل روسي كانت نتمركز فيما مضى على امتداد الحدود مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية وكانت تدعم أربع وحدات بالجيش الجنوبي يجري دفعها الى صيون.

وتعرف خبراء عسكريون على الدبابات من صور التقطها المسافرون ورجحو ان تكون من طرازي تي - ٦٢ وتي - ٥٥.

ورغم ان حقل شبوة الذي تتولى تشغيله شركة «نمر» النفطية السعودية لم يبدأ انتاجه بشكل جاد الا في العام الماضي بمعدل مبدئي قدره ٥٠٠٠ برميل يوميا فانه يحتوي على جزء كبير من احتياطيات اليمن النفطية التي تقدر باربعة مليارات برميل.

وقالت مصادر بصناعة النفط ان النفط المستخرج من حقل شبوة الواقع بمنطقة نائية بالقرب من الحدود السابقة مع الشمال يصعب ابعاده عن متناول يد عدن التي تبعد عنه بنحو ٢٠٠ كيلومتر. ومن شانه ان يوفر موردا حيويا لعدن اذا قدر لها ان تستعيد استقلالها عن الحكومة المركزية في صنعاء.



المصدر : الحياة / لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

المؤتمر الشعبي يؤكد والاشتراكي ينفي قصف معسكر في محافظة أبين

اليمن: لجنة الحوار توقّع وثيقة لحل الأزمة السياسية

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:
□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ وقع اعضاء لجنة الحوار، ظهر امس في عدن بالاحرف الاولى على وثيقة «العهد والاتفاق» في شان اسس بناء الدولة الحديثة.

وبعد مراسم التوقيع أعلن المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي رئيس جانب الحزب في الحوار رسمياً انتهاء اجتماعات لجنة الحوار امس في الموعد المحدد لها، مشيراً الى ان «عملية التنفيذ لما تضمنته الوثيقة هي المخرج الحقيقي للازمة التي اوصلت البلاد الى منعطف خطير وشلت كل الفعاليات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في المجتمع».

وجاء توقيع الوثيقة بعدما اتهم المؤتمر الشعبي شريكه الحزب الاشتراكي اليمني بتصعيد الأزمة عسكرياً، واكد ان طائرة حربية قصفت بالصواريخ والقنابل معسكر «العمالقة» (الشمالي) المتمركز في محافظة ابين (الجنوبية) بعد ظهر اول من امس.

وادلى مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام بتصريح الى وكالة الانباء اليمنية (سبا) جاء فيه: «في الساعة الرابعة والنصف عصر الاثنين قامت طائرة ميغ ٢١ من قاعدتها الجوية في عدن (بدر) بالتحليق ثلاث مرات على ارتفاع منخفض فوق معسكر العمالقة المتمركز في لودر في محافظة ابين، بصورة استفزازية وصلت الى حد اختراق حاجز الصوت ولم تتوقف الطائرة عند هذا الحد بل تعدته بعد قليل الى توجيه نيرانها التي اصابت المناطق المجاورة للمعسكر باضرار، واحدثت الرعب في نفوس الاهالي الساكنين في القرى المجاورة للمعسكر. ان ما حدث في سماء معسكر العمالقة يمثل بداية لاسلوب جديد في التصعيد العسكري، وتصرفاً غير مسؤول لا يحسب حساباً للنتائج الوخيمة التي يجرها على وحدة البلاد واستقرارها وامنها». واتهم المصدر قوات اللواء العشرين في مكيراس بتنفيذ عملية «انتشار وتمترس في مواقع التشطير السابقة. وتوجهت صباح اليوم (امس)

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٩ [illegible] ١٩٩٤ ....

اليمن: لجنة الحوار توقع

تتمة الصفحة الاولى

اللجنة العسكرية والامنية المختصة بوقف تداعيات الأزمة العسكرية الى المنطقة لاجراء تحقيق في هذا التصرف المشين».

واعتبر ان «هذه المستجدات الخطيرة تفضح نيات من يطلقون شعارات الوحدة والديموقراطية للمزايدة، بينما يمارسون في الواقع تشطيراً عملياً. واننا على ثقة من وحدة الموقف في الصف العسكري، ومن فشل كل مخططات المتطرفين والمتعصبين والمتشددين من اعداء الوحدة والديموقراطية ودعاة الانفصال، ما يستوجب ان نتحد جميعاً وان نتسلح باليقظة والحذر».

لكن قيادة القاعدة الجوية والدفاع الجوي في عدن نفت في بيان لها ما اعلنه مسؤول للمؤتمر الشعبي العام عن قصف قوات لواء «العمالقة».

واكد البيان ان الطائرة «كانت في مهمة تدريبية روتينية وفقاً لخطة التدريب المصادق عليها من قيادة القوى الجوية والدفاع الجوي، المرسلة من صنعاء مع الزام عسكري بتنفيذها». واضاف: «لو كانت قوات العمالقة المتمركزة في ابين تعرضت للقصف الجوي من طائرة او طائرات القاعدة الجوية في عدن فان ذلك هو الحرب وليس شيئاً آخر»، مؤكداً ان «قيادة القوى الجوية في عدن تشعر بمسؤوليتها تجاه الشعب والوطن وتدرك جيداً ان مهمتها هي الدفاع عن سيادة الوطن فقط».

وتابع البيان ان «قيادة القوى الجوية في عدن لا تدري ان كان الاخوة المسؤولون في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح يريدون بتصريحاتهم الافترائية تبرير عملية الانتشار التي قامت بها قوات العمالقة في مناطق «لودر» و«العين» و«العرقوب» و«شقرة» في محافظة ابين، واقامت نقاطاً جديدة للحجز والتفتيش خلافاً لكل القرارات الصادرة عن لجنة الحوار للقوى السياسية والتعليمات الصادرة عن وزارة الدفاع ورئاسة الاركان العامة، لان الامر يعني التستر على تمرد غير شرعي واستفزاز غير مقبول لسكان ابرياء لا دخل لهم في الازمة السياسية».

الى ذلك قال الشيخ سنان ابو لحوم رئيس اتحاد القوى الوطنية عضو لجنة الحوار الوطني الموسع انه يأسف للانباء «الملفقة» التي نشرتها صحف عربية وبثتها وكالات اجنبية عن انضمامه الى عضوية المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. واكد في تصريح الى «الحياة» ان «مثل هذه الانباء الكاذبة يهدف الى التقليل من النتائج التي توصلت اليها لجنة الحوار، والذين هم وراء هذه الانباء يشعرون بان مصالحهم تضررت لمصلحة الشعب، وهذا عمل يهدف الى اتهام العناصر النشطة في لجنة الحوار بالانحياز الى هذا الطرف او ذاك، خصوصاً (اتهام) اتحاد القوى الوطنية الذي لعب دوراً نشطاً وفاعلاً في اللجنة».

المعارضة

وفاجات احزاب التكتل الوطني للمعارضة اليمنية المشاركة في الحواز لجنة الحوار أمس وهي توقع بالاحرف الاولى على وثيقة «العهد والاتفاق» باصدار بيان وجه الى اعضاء اللجنة، اشار الى ان «كل طرف في الحوار يعرف مدى الجهد الذي بذل من اجل الوصول الى وثيقة تجمع الجميع، وطريقة وآلية لتنفيذها بكل برنامجها الزمني مع تاكيد ان التعقيد خارج الحوار من قبل تيار ائتلاف السلطة (المؤتمر الشعبي والاشتراكي وتجمع الاصلاح) لا يمهد للحوار ويعكس نفسه عليه الى حد تعطيله وارهاق البلاد (...) ورغم تحذيرنا المتواصل المعبر عنه احياناً بالبيانات او الرسائل التي الغينا جزءاً منها كي لا نظهر الغضب المشروع اولاً باول، عدنا الى الحوار القاسي رغبة في عدم الاعلان عن خيبة الامل في عملكم».

واعربت احزاب التكتل عن «مخاوفها من التوتر المقصود في البلاد»، محملة الائتلاف الحكومي مسؤولية «استمرار التوتر وتسيب الحالة والمضي في الانفصال غير المعلن، والاستعداد لصدام مسلح وارغام الجميع على الاعتراف بالامر الواقع بطرق مؤسفة، اهمها الاعتراف بشرعية الانفصال بين الشطرين سابقاً، والموافقة على وصاية دولية تبقي الوحدة بضمانات يجهلها الجميع الا تيار الائتلاف». واوضح البيان ان تكتل المعارضة يرى ان وثيقة «العهد والاتفاق لا تخرج عن هذا الاطار المؤسف».

الى ذلك شهدت اسواق ومتاجر عدن امس ارتفاعاً مفاجئاً في اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية رافقه انخفاض نسبي في سعر صرف العملات في الاسواق الخاصة ما اثار غضب المواطنين.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن إذاعة عدن ان وزير التخطيط والتنمية السيد

عبدالكريم الارياني وقع الوثيقة عن المؤتمر الشعبي العام. وكان متوقعاً ان تعلن تفاصيل الاتفاق ليل امس استناداً الى مصادر قريبة من الموقعين.

ونقلت الوكالة ايضاً عن مصادر مطلعة في عدن ان لجنة الحوار شكلت من بين اعضائها لجنة كلفتها التحضير لاحتفال توقيع الاتفاق بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض. واضافت المصادر ان الاحتفال بتوقيع «وثيقة العهد والاتفاق» سيجري في حضور ممثلين عن كل القوى السياسية في اليمن، وسيدعى مندوبون عن الدول التي قامت بوساطة من اجل تسوية الازمة. وصرح العطاس الى الاذاعة بان توقيع الوثيقة امس بالاحرف الاولى «حدث عظيم لانها تضمنت اسساً حقيقية للوحدة لم يتضمنها اتفاق الوحدة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

القاهرية

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٤

اليمن

تفاؤل حذر بالتوقيع على اتفاق مصالحة

وسط انباء عن امكانية توقيع الاطراف اليمنية المتنازعة على وثيقة لحل الازمة السياسية خلال ايام ، تم تحديد عمل لجنة الحوار الوطنى لعملها بغية إنجاز صياغة وثيقة نهائية حول الجوانب الاعلامية والسياسية والامنية ، فضلا عن الجوانب المتعلقة ببناء الدولة والعلاقة بين السلطة المركزية والمحافظات على أساس الحكم المحلى واللامركزية .

واعلن على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة فى اليمن إستعداده للاستقالة اذا كان ذلك سيسهم فى حل الأزمة التى اعتبر انها وصلت الى مرحلة الاقتتال .

وعقد ٥٠٠ من العلماء اجتماعا فى عدن ، ردا على اجتماعات العلماء فى الجامع الكبير فى محافظة تعز والذى عقد الأسبوع الماضى . وقالت مصادر ان اجتماعات عدن لعلماء اليمن المؤيدين للنقاط الـ ١٨ التى طرحها الحزب الاشتراكى للخروج من الازمة السياسية تشكل ردا قويا على نتائج وقرارات اجتماعات الجامع الكبير .

ودعا العلماء الذين اجتمعوا فى عدن الى : وقف نهب المال العام ، خروج القوات المسلحة من المدن ، بناء الدولة اللامركزية المرتكزة على حكم مجلس واسع الصلاحيات ، الإسراع فى تقديم المتهمين بالاغتيالات وحوادث الخطف واعمال قطع الطرق الى المحاكمة ضمانا حلامن والاستقرار فى البلاد .



المصدر : القبس الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ١٩٩٤/١/١٩

بيـان عدن «وثيقة العهد والاتفاق»

صنعاء: طائرة جنوبية قصفت لواء «العمالقة»

اتهم حزب المؤتمر الشعبي الحاكم في اليمن القوات العسكرية في الشطر الجنوبي بقصف لواء «العمالقة» الشمالي المرابط في مقاطعة «ابين» الجنوبية بواسطة طائرة عسكرية في الوقت الذي اعلنت عدن من توقيع اتفاق بين الاطراف السياسية المتنازعة سمي بـ «وثيقة العهد والاتفاق».

وسارع متحدث باسم الحزب الاشتراكي الحاكم سابقا في اليمن الجنوبي الى نفي واقعة الغارة الجوية على الشمال.

وقال ضابط بقاعدة جوية في عدن لرويتر ان المقاتلات المتمركزة هناك لم تنفذ اي مهام قصف ضد الوحدات الشمالية وقال ان القيام بمثل هذا العمل سيرقى الى كونه حربا اهلية ولا شيء دون ذلك.

واكد ان مقاتلات في جنوب البلاد لم تقم سوى بتدريبات روتينية وفقا لبرنامج وافقت عليه القيادة العسكرية المشتركة وامرت به صنعاء.

الا ان الضابط انتقد بيان حزب المؤتمر الشعبي العام وقال انه ربما يكون صدر لتبرير انتشار قوات معسكر العمالقة في الآونة الاخيرة في اربع مناطق في تحد لاتفاقات سابقة بين الجانبين.

وقال ان القوات الشمالية اقامت متاريس غير مصرح بها ومراكز اعتقال قريبة من منطقة الحدود السابقة بين شطري اليمن.

وقال بيان حزب المؤتمر انه في مساء الاثنين اقلعت مقاتلات من قواعدها في عدن وحلقت على ارتفاع منخفض فوق معسكر العمالقة وفتحت النار واسقطت قنابل.

وقال البيان ان هذه هي المرة الاولى منذ توحيد شطري البلدين الشمالي والجنوبي في مايو عام ١٩٩٠ التي تستخدم فيها وحدة يمنية القوة ضد وحدة اخرى. ولم يشر التقرير الى وقوع قتلى واكتفى بالقول ان مناطق قريبة من المعسكر لحقت بها اضرار.

واضاف المتحدث باسم قيادة قاعدة بدر الجنوبية «نحن في القاعدة الجوية نشعر بمسؤوليتنا تجاه الوطن ومهمتنا هي الدفاع عن تراب الوطن وليس الانجرار وراء خلافات الساسة واهوائهم الذاتية ونتعهد بعدم الانجرار الى اعمال الاستفزاز الهادفة الى جر البلاد الى حرب اهلية طاحنة».

من جهة ثانية قال مسافرون الى مسقط امس ان حزب الاغلبية باليمن الجنوبي يقوم بارسال قوات ودبابات الى حقل نفطي حيوي قد تستولى عليه القوات الموالية للرئيس صالح.

وقالوا انه من المفارقات ان بعض الدبابات والعربات المدرعة التي يجري



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤/١/١٩

ارسالها الى حقل «شبوة» الواقع داخل حدود اليمن الجنوبي سابقا يتولى نقلها الشيخ احمد فريد الحولقي وهو رجل اعمال يتخذ من سلطنة عمان مقرا له وكانت اسرته تحكم جزءا من اليمن الجنوبي حتى عام ١٩٦٧. وهو خبير في نقل المعدات الثقيلة.

ورغم ان حقل شبوة الذي تتولى تشغيله شركة «نمرود» النفطية السعودية لم يبدا انتاجه بشكل جاد الا في العام الماضي بمعدل مبدئي قدره ٥,٠٠٠ برميل يوميا فانه يحتوي على جزء كبير من احتياطيات اليمن النفطية التي تقدر باربعة مليارات برميل.

وقالت مصادر بصناعة النفط ان النفط المستخرج من حقل شبوة الواقع بمنطقة نائية بالقرب من الحدود السابقة مع الشمال بصعب ابعاده عن متناول يد عدن التي تبعد عنه بنحو ٢٠٠ كيلومتر. ومن شانه ان يوفر موردا حيويا لعدن اذا قدر لها ان تستعيد استقلالها عن الحكومة المركزية في صنعاء

من جهة ثانية اعلن في عدن عاصمة اليمن الجنوبي ان الاطراف السياسية المتناحرة وقعت اتفاقا امس من اجل القيام باصلاحات سياسية واقتصادية.

واعربت هذه الاطراف عن املها بان يضع الاتفاق حدا للازمة السياسية التي تفجرت منذ ستة اشهر وهددت بانهيار الوحدة بين شطري اليمن.

وقالت اذاعة عدن ان القوى السياسية الرئيسية في البلاد ومن بينها احزاب الائتلاف الحكومي الثلاثة وقعت امس بالاحرف الاولى على الاتفاق الذي لم تحدد مضمونه.

واضافت ان رؤساء الوفود المشاركة في الحوار وقعوا في احتفال رسمي على النص الذي «يضع حدا لاعمال لجنة الحوار».

واوضحت ان حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء وقع الوثيقة عن الحزب الاشتراكي اليمني الذي يراسه نائب الرئيس علي سالم البيض ووقع وزير التخطيط والتنمية عبدالكريم الارياني عن المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح.

وقالت مصادر مطلعة في عدن ان «لجنة الحوار» شكلت من بين اعضائها لجنة كلفتها التحضير لاحتفال توقيع الاتفاق بين الرئيس صالح ونائبه البيض وذلك بالتنسيق بين فريقي النزاع.

واضافت المصادر نفسها ان حفل توقيع الوثيقة التي سميت «وثيقة العهد والاتفاق» سيجري في حضور ممثلين عن جميع القوى السياسية في اليمن كذلك سيدعى الى الحفل مندوبون عن الدول التي قامت بوساطة من اجل تسوية الازمة السياسية.

ولدى خروجه من حفل توقيع الوثيقة بالاحرف الاولى قال رئيس الوزراء لاذاعة عدن «انه حدث عظيم لانها تضمنت اسسا حقيقية للوحدة لم تتضمنها اتفاقية الوحدة نفسها».

وقالت المصادر المطلعة ان الوثيقة تلبي في جزء منها مطالب الجنوبيين ولاسيما منها المتعلقة باللامركزية الادارية وانشاء مجلس استشاري ووضع ترتيبات تتعلق بالقوات المسلحة التي لم يتم دمجها بشكل تام بعد.



المصدر : العربي القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١١/١٩٩٤

لقـــاء العلمـــــاء في الجند.. وموقف البيض

بمناطق الاطراف ونقلها من أعماق البلاد من صنعاء والحديدة وباجل باتجاه محاور تعز ومارب وإب والبيضاء مع استمرار ارسال التعزيزات إلى هذه المناطق والتمركز في مواقع التشطير السابقة والعمل بصورة مستمرة على ادخال السلاح بصورة سرية وعبر منافذ مختلفة الى المحافظات الجنوبية والشرقية باتجاه أبين وحضرموت وشبوة، وتوزيع السلاح على نطاق واسع وكذا الرتب العسكرية وتجنيد الآلاف من مناطق مختلفة وترقبهم خارج نظام القوات المسلحة.

○ تجميع عدد من العلماء منهم المنتسبين إلى أجهزة السلطة و إلى أحزاب سياسية في الحكم وتحريضهم لاصدار البيانات بما يتعارض مع دورهم كدعاة رشد وهداية والاصرار على اقحامهم في الحملة.

وقال البيان أنه وبدلا من أن ينحاز البعض منهم إلى الكلمة السوية التي كان ينتظر لها ان تقوم الاعوجاج في حياة البلاد فقد غلب على الكلمة الالتزام للسلطة التي يمثلها هؤلاء وللأحزاب التي ينتمون إليها. إن من أقصى الأمور وأشدها بؤسا أن يطغى الموقف السياسي على الأمانة العملية والدينية ليقول بيان العلماء أن النائب قد رفض استقبال العلماء، ولا باس أن نوضح الحقيقة للناس في مثل هذا الأمر الذي أريد له ان يتخلق خارج الأمانة العلمية ويتدثر با لموقف السياسي المنحاز.

○ لقد وافق النائب على حضور لقاء الجند الذي كان مقررا أن يتم في مسجد الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما التقى بوفد العلماء برئاسة العلامة ناصر الشيباني، ولكنه قال لوفد العلماء انذاك إن القضية ليست بيني وبين الرئيس علي عبدالله صالح حتى يكون لقاؤنا هو الهدف..

○ كان واضحا أن هناك من يريد اللقاء أن يكون شكليا لتمرير الاعتقاد بأن الازمة التي تعيشها البلاد هي مجرد خلاف بين الرئيس والنائب وهو ما نرفضه جملة وتفصيلا.

○ أثناء تواجد الجمع في الجند أبلغنا بأن هناك وفدا منهم سيصل للقاء بالنائب مكون من سبعة علماء برئاسة العلامة ناصر الشيباني لكن هذا الوفد لم يصل، فبأي معنى يمكن فهم إشارة بيان العلماء إلى رفض اللقاء بهم، أليس ذلك إنحيازا خارج الكلمة الحقة التي تحتاجها البلاد في هذا الظرف العصيب؟!

○ استمرار الاغتيالات لأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء وفي وضح النهار مع استمرار التغطية لهذه الأعمال الاجرامية حيث نصب قادة الطرف الأخر من أنفسهم قضاة لاصدار الأحكام في هذه الأعمال الجديدة والقديمة بهدف تمييعها وحماية مرتكبيها.. فبأي منطق يمكننا فهم تبرير هذه الأعمال الارهابية وأعمال العنف وسفك الدماء.

٠٣٠١٠٣



المصدر : الحرية

التاريخ : ١٩٩٤/١/١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وحوار التلويح باستخدام القوة والنصفية في البيان انه كما ورد في خطابات الطرف الآخر في الحكم خلال الايام الماضية، فان التلويح بمشروع القوة في وجه الحوار سواء بالكلمة او بالفعل من شانه أن يضع البلاد على عتبات مرحلة خطيرة من تصعيد الازمة الراهنة.. كما أن التهديد في سياق ذلك بالقيام بمسيرة إلى عدن إنما يعكس العقلية التي تستبدل صيغة الاجماع الوطني في معالجة أوضاع البلاد بالصيغة الاحادية الفردية التي تقوم على اعتبار كل رأي مخالف إنما هو تمرد لابد من تاديبه وسحقه. ولكن هيهات لمثل هذه العقلية أن نجد من عدن ٩٤ مدينة مباحة لشذاذ الآفاق كما جعل الامام من صنعاء ٤٨ مدينة منهوبة لهؤلاء. ان مثل هذا التفكير المدمر هو خلاصة الموقف لأصحابه من الحوار الوطني للقوى السياسية، وإذا كان لابد من مسيرة شعبية فلا بد أن تتجه نحو المراكز التي تصنع فيها قرارات الانفصال والتشطير. أما عدن فلن تكون لذلك.. لقد كانت عدن وستظل صوت الوحدة القوي والمكان الذي تصنع فيه قرارات اصلاح مسيرة الوحدة الظافرة.. وستصون عدن الوحدة بحدقات أعينها وستحميها من كل مكروه. إن عسكرة المدن الذي يجرى على قدم وساق تحت مبررات وهمية مثل الانتفاضات الشعبية وخلافه مع ما يرافق ذلك من ارهاب للمواطنين في المحافظات الشمالية من الوطن إنما يضعنا أمام احتمالات نأمل أن يراجع الآخرون حساباتهم بشانها ويستمعوا إلى صوت العقل ومصلحة الوطن. ونهيب بهم عدم الاندفاع نحو ما يبيت له من مشاريع خطيرة، إن الاحتكام إلى حوار القوى السياسية هو صوت العقل الذي يزن مصلحة الوطن بمعيار آخر غير ذلك المعيار الذي نمارس وراءه المصالح الانانية الضيقة.. ولا داعي في مثل هذا الظرف لتبادل الاتهامات فالذي بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة، وعلينا أن نتجه صوب انجاح الحوار الوطني في هذه اللحظات التي يتوقف عليها الامساك بمستقبل اليمن في دولة ديمقراطية موحدة تحقق العدل والرخاء للشعب «ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر».



علي سالم البيض

ماذا قال المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني عن تفاعلات الأزمة؟

ستظل عدن صوت الوحدة القوي والمكان الذي تصنع فيه قرارات الاصلاح

٠٤٠١٠٤



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 1994/1/19

□ عدن ـ «العرب»

وقف المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني في اجتماعه المنعقد يوم الجمعة ١٤ يناير ١٩٩٤م برئاسة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الأمين العام للجنة المركزية للحزب امام عدد من الموضوعات اهمها الأوضاع السياسية التي تمر بها اليمن وفي مقدمتها نتائج حوار لجنة القوى السياسية وعبر المكتب السياسي في بيان له عن تقديره لجهود لجنة الحوار وأشاد بالدور الذي قامت به خلال الفترة المنصرمة من عملها الوطني الكبير في بلورة اتفاق وطني حول عدد من القضايا الهامة التي سيشكل الاتفاق النهائي عليها وتنفيذها الجاد تصحيحا لمسيرة الوحدة والديمقراطية وإصلاحا لما لحق بها من تشوهات واختلالات خطيرة أعاقت بناء دولة الوحدة واقامة مؤسساتها واستكمال قوانينها وتشييدها على أسس دستورية وقانونية راسخة.

وقال البيان إن المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وهو يعبر عن ارتياحه لهذه الجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلتها لجنة الحوار كان ولا يزال يرى في الحوار الوطني للقوى السياسية طريقا للوصول إلى اتفاق شامل يستهدف اصلاح أوضاع البلاد وترسيخ الوحدة باقامة دولتها وتامين الخيار الديمقراطي القائم على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وصيانة حقوق الانسان بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة، وضمان الحريات العامة للمواطنين وسيادة القانون وتأكيد المشاركة الشعبية الواسعة عبر نظام «لا مركزي» للحكم يتولى الحكم المحلي فيه حقوقه الكاملة على قاعدة الانتخابات الحرة والمباشرة والمتساوية لهيئات الحكم... كل ذلك إلى جانب اتخاذ اجراءات وخطوات عملية تكفل اعادة بناء المؤسسات الامنية والعسكرية على أسس وطنية ووظائف تكون جذرها القوى حماية السيادة الوطنية لليمن وتامين حياة الناس وأموالهم وأعراضهم وخلق الاستقرار في كل انحاء البلاد ليتفرغ الناس للتنمية والبناء الاقتصادي بعيدا عن مآسي الثأر ونزعات الصراع التي خلفتها قرون من التشطير والتجزئة والمواجهة والحروب. لقد تمسك الحزب الاشتراكي بالحوار الوطني الموسع باعتباره استجابة موضوعية للحاجة الفعلية التي نشأت مع ما شهدته البلاد من اضطرابات وأزمات خلال الفترة الماضية. فبسبب اصرار اطراف الحكم الاخرى على تطبيق سياسات الالحاق فقد تخلت عن مسؤولياتها في بناء مقومات صلبة لدولة الوحدة واستعاضت عن ذلك بالمناورة عبر حوارات استغرقت اكثر من عامين دون ان تجد الاتفاقات التي تم الوصول إليها طريقا الى التنفيذ الفعلي ولو بحدها الادنى. ولذلك فقد كان الحوار السياسي الذي ضم كل القوى السياسية في البلاد ضرورة استلزمتها وقائع التجارب التي مر بها الحزب مع اطراف الحكم الاخرى، ناهيك على أن الوطن وقد

٠٣٠١٠٥



المصدر : الصحوة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١/٩٤

غدا على شفا جرف تنوء به الأزمات كل جانب بسبب تلك المناورات.

نداء الواجب

واضاف لقد تداعت القوى السياسية وبمسؤولية مستجيبة لنداء الواجب الوطني والمسؤولية التاريخية في هذا الظرف العصيب وتحملت عبء الحوار المضني، ولانجاح الحوار وجد الحزب الاشتراكي اليمني نفسه مسؤولا ودعا الأطراف الاخرى إلى تحمل نفس المسؤولية عن الوصول إلى صيغة اجماع وطني بعيدا عن التمسك بالمواقف المسبقة والرؤى الجامدة والمشاريع الاحادية أيا كانت درجة واقعية او صحة تلك المشاريع والرؤى، فلقد برهن واقع الحال ان صيغة الاجماع الوطني متى ما قامت على قناعة كاملة بتحمل المسؤولية واستعداد فعلي للتنفيذ فانها ستكون أكثر الصيغ واقعية باعتبارها الصيغة التي تحقق الانسجام بين الضرورة والامكانية علاوة على انها تعبير عن ارادة جماعية، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، والاجماع بحده هذا لا شك انه سيكون أكثر صوابا من موقف أو صيغة ينفرد بها طرف او طرفان، ومن اجل ذلك فان الحزب الاشتراكي لم يتمسك بمفردات نقاطه التي تقدم بها كمشروع تمثل وجهة نظره إلى مائدة الحوار بصورة جامدة، فلقد تفاعل مع منطق الحوار وحجج الاخرين بصورة اكدت حرصه على صيغة الاجماع الوطني التي من شأنها أن تلم الشمل وتصحح مسيرة الوحدة بالحد الذي يرتضيه الجميع ويتجندون انفسهم لتنفيذه في الواقع تنفيذا كاملا غير منقوص.

الاجماع والعراقيل

وهكذا فانه في الوقت الذي بدت فيه تباشير الوصول إلى صيغة الاجماع الوطني من قبل لجنة الحوار السياسي تلوح في الافق وبدات البلاد تتهيأ للخروج من مأزق الازمة يملؤها الأمل باصلاح يبعث فيها الحياة ويطرد منها أشباح الخوف والاضطرابات والأزمات بدا في نفس الوقت اقتحام الحوار بممارسات عبرت عن رغبة حقيقية في تعطيله وايصاله الى طريق مسدود ومحاصرته في نفس المأزق الذي حوصرت فيه الحوارات السابقة. لقد عمد الطرف الآخر في الحكم ممثلا في بعض قيادات المؤتمر الشعبي العام ـ خاصة القيادات المتنفذة فيه ـ على نسف نتائج الحوار المعلنة في الجانب الاعلامي والامني والقوات المسلحة واعاقة الوصول إلى اتفاق فيما يخص الجانب الاخر الخاص ببناء الدولة الذي كان الحوار الوطني يواصل جهوده فيه. إنه لعمل مؤسف حقا ذاك الاسلوب الذي لجأت إليه هذه القوى.

فعلى الصعيد الاعلامي عاودت مجددا الهجوم على الحزب على لسان الرئيس العام للمؤتمر الشعبي العام في مناسبات مختلفة، وبصورة غير مسؤولة كررت وسائل الاعلام الرسمي والحزبي للمؤتمر والممولة من قبل ذلك الهجوم وسمحوا لأنفسهم أن ينقلوه إلى بيوت الله كما حدث في مسجد «معاذ بن جبل» في الجند وأمام حشد من العلماء المجتهدين والعلماء السياسيين وغير العلماء.. وفي هذا

٠٤٠١٠٦



الهجوم الاعلامي التصعيدي الخطير جرى تدشين مرحلة جديدة من المهاترات التي كان يراد لها أن تجر الحوار بعيدا عن مراميه الوطنية وأهدافه النبيلة، ونحن في الحزب الاشتراكي نربأ بانفسنا أن ننساق إلى ذلك في هذه اللحظة التاريخية العصيبة التي يمر بها الوطن، إن أهم ما يحتاج إليه الوطن في هذه اللحظة هو التحلي بالموضوعية والامساك بالقضايا الأساسية التي ياتي في مقدمتها الأمن و إخراج القوات المسلحة من المدن ومواقع ما كان يسمى بالأطراف و إعادة بنائها على أسس وطنية بعيدا عن الأسرية والحزبية والانتماءات الضيقة وبناء الدولة على قاعدة اللامركزية في الحكم .

مظاهر للازمة

وقال البيان لقد رافقت الحملة الاعلامية الجديدة عدد من الممارسات والمظاهر التي استهدفت افشال الحوار الوطني منها على سبيل المثال:

○ تصعيد التحركات العسكرية باتجاه ما كان يسمى



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات • التاريخ : ٢/١/٤/١٩٩٦

قطر ترحب بالاتفاق اليمني

«الاشتراكي» و «المؤتمر» ملتزمان بوثيقة عدن

البيض بانتظار توفير الظروف الأمنية للتوقيع

عواصم — ق.ن.ا — وكالات — صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية بان دولة قطر تتابع تطور الأحداث بجمهورية اليمن الشقيق وترحب بوثيقة العهد والاتفاق التي اقرتها لجنة حوار القوى السياسية بموافقة جميع الأطراف كاساس لتسوية الازمة الراهنة في البلد الشقيق.. واضاف بان ذلك يعكس حرص جمهورية اليمن الشقيق قيادة وشعبا على وحدة البلاد واستقرارها.

وأعرب المصدر في تصريح ادلى به أمس لوكالة الأنباء القطرية عن امله في دعم وثيقة الاتفاق هذه ووضعها موضع التنفيذ ليخرج اليمن الشقيق من هذه الازمة التي تهدد امن البلاد ومسيرة الوحدة فيها.

في غضون ذلك اكد نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض امس الأربعاء انه يريد أن يعرف الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الأمنية للتوقيع على الاتفاقية المخصصة لتسوية النزاع



قبل انه يقول إذا كان سيوقع عليها.

واعلن المؤتمر الشعبي العام التزامه بالاتفاق مؤكدا التزامه بكامل ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق، التي تنص خاصة على الترتيبات الأمنية واللامركزية الادارية وهي نقطة الخلاف الرئيسية بين الشماليين والجنوبيين.

ومن جانبه رحب الحزب الاشتراكي اليمني برئاسة علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة بوثيقة الاتفاق التي توصلت اليها لجنة حوار القوى السياسية في اليمن امس الاول.

وقال السيد علي سالم البيض في كلمة له لدى استقباله لممثلي ملتقى أبناء محافظة البيضاء اليمنية امس ان الوثيقة التي توصلت اليها اللجنة في ما يمكن الجميع من الوقوف على ارضية مشتركة.

واكد ان الحزب الاشتراكي اليمني سيقف مع كل ما ينص الاتفاق عليه وسيعمل على تنفيذه.

وكانت لجنة حوار القوى السياسية قد أعلنت في عدن أمس الأول عن التوصل الى اتفاق حول تسوية الازمة السياسية الراهنة في اليمن.. وتشكيل جهاز لمتابعة انجاز وتحديد الضمانات لتنفيذ الوثيقة بالتنسيق مع الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض.

ومن ناحية أخرى عقد مجلس النواب اليمني أمس جلسة مغلقة خصصها لبحث الازمة السياسية الراهنة في البلاد.

وذكرت الوكالة ان المجلس سيواصل بحث هذا الموضوع في جلسة اخرى تعقد يوم السبت القادم.

وقال البيض ان المادة السابعة من الاتفاقية تنص على انه «تشكل لجنة من اطراف الحوار وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية وضمانات مباشرة التنفيذ بالتنسيق مع الرئيس ونائب الرئيس ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها».

وصرح البيض لوكالة فرانس برس ان «على اللجنة أن تقدم البرنامج المطلوب لتنفيذ البند السابع وحينها سنطرح رأينا».

ويشكل تصريح البيض توضيحا لتصريح ممثل حزب الاصلاح حمود عاشد الذارحي عضو لجنة الحوار الذي أكد أمس لوكالة فرانس برس ان البيض «مستعد للقبول بالمكان والتاريخ اللذين تقترحهما اللجنة من أجل التوقيع على الاتفاق».

واعرب المؤتمر الشعبي العام عن امله في ان تكون هذه الخطوة المجمع عليها نقطة انطلاق نحو ترجمة وتحقيق كل طموحات جماهير شعبنا في صون وحدة الوطن وتعزيز التجربة الديموقراطية التعددية وبناء الدولة اليمنية الحديثة دولة النظام والقانون

ووقعت القوى السياسية اليمنية الرئيسية بالاحرف الاولى على الاتفاق الذي اطلق عليه اسم (العهد والاتفاق) بعد شهرين من المفاوضات الصعبة قادتها «لجنة الحوار الوطني» المكلفة تسوية الازمة. يشار الى ان الازمة نشبت نتيجة خلافات عميقة بشان ادارة الشؤون العامة في البلاد بين الرئيس صالح ونائبه علي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي)

وكان رئيس الوزراء اليمني حيدر العطاس وهوعضو في الحزب الاشتراكي اليمني وصف مساء امس الاول ابرام الاتفاق بـ «الحدث التاريخي» الذي «يرسي الاسس الحقيقية للوحدة».

وجاء في البيان «ان المؤتمر الشعبي العام لن يتواني عن بذل كل جهد وعن وضع يده في ايدي كل المخلصين الحريصين على يمن الوحدة والديموقراطية..

ومن المقرر ان يصدق على الاتفاق رئيس الدولة ونائبه خلال لقاء مصالحة ستنظمه لجنة مؤلفة من الموقعين على الاتفاق عبر اجراء اتصالات مع الطرفين».

وينص اتفاق «العهد والميثاق» على انسحاب القوات المنتشرة على الحدود السابقة في مهلة اسبوع لتوحيد القوات المسلحة خلال اربعة اشهر كما نص على ازالة القوات المنتشرة في المدن وعن المحاور الرئيسية في البلاد والتي كان انتشارها سببا لعديد من الاعمال الاستفزازية خلال الاشهر الاخيرة بين الشماليين والجنوبيين.

واعلن النص اتخاذ تدابير لاعتقال ومحاكمة منفذي الاعتداءات السياسية الطابع التي شهدتها البلاد والتي ادت الى مقتل اكثر من ١٥٠ من كوادر الحزب الاشتراكي اليمني، وفق مصادر الحزب .

كما نص على تقسيم اليمن الى «مخاليف» (جمع مخلاف وهي التسمية اليمنية التاريخية لمقاطعات اليمن في صدر الاسلام وما بعده) تمنح صلاحيات واسعة في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية وعلى تشكيل مجلس شورى بما يحقق المطالب الرئيسية للجنوبيين.

من جهة اخرى نفى الشيخ صباح الاحمد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي مجددا صحة ماتردد على لسان بعض المسئولين اليمنيين حول تدخل الكويت في الازمة السياسية الحالية في اليمن.. معربا عن الاسف لزج بلاده في هذا الطريق وقال «انه لم يسبق لنا ان سلكنا مثل هذا الطريق ولن نستخدمه لا مع اليمن ولاغيرها من الدول».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

القاهرة

التاريخ : ٢٥ يناير [redacted]

□ سفير مصر في صنعاء «للأهرام» :

اتصالات لتحديد موعد اجتماع بين الرئيس اليمنى ونائبه

الاتفاق على سحب القوات من المدن ومنع توزيع الاسلحة وتعديل الدستور

صرح السفير عطاء محمد هارون سفير مصر فى صنعاء بان مناخ الوفاق والمصالحة بدأ يسود اليمن، بعد توقيع لجنة الحوار على وثيقة اسس بناء الدولة الحديثة فى اليمن. وقال السفير عطاء هارون، فى اتصال هاتفى « الأهرام » الاتصالات جارية الآن لتحديد موعد عقد الاجتماع بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض.

وقال : ان الوضع فى اليمن الآن شبه هادئ، بعد ان جرى تخطى المرحلة الصعبة وكانت لجنة الحوار الوطنى قد توصلت فى التاسعة من مساء أمس الاول الى مشروع وثيقة عهد واتفاق لبناء الدولة اليمنية الحديثة، بعد ان وقعت عليه كافة اطراف الازمة ووضعت الوثيقة ادوات حل مشكلة القوات المسلحة، وفقا لما طالب به الحزب الاشتراكى ضمن مطالبه الـ ١٨ وقررت اللجنة سحب القوات من المدن والاطراف وفقا لخطة توضع خلال اسبوع.

ونصت الوثيقة على عدم تسيير اى دوريات عسكرية فى المدن أو على الطرقات، وتتولى ذلك الشرطة طبقا لمقتضيات الامن.

كما قررت منع توزيع الاسلحة على المواطنين تحت اى مسمى ، واعتبار ذلك جريمة مخلة بالامن.

وتقرر الابقاء على الدستور الحالى الى ان يتم تعديله خلال فترة ٣ اشهر ولاتتجاوز ٥ اشهر، وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء والمختصين فى جامعتى عدن وصنعاء، وممثلين عن القوى السياسية فى اليمن.



المصدر : الحياة / لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/١/١٢

الأزمة «تخرس» مذيعي التلفزيون اليمني

تحليل إخباري

عدن - رويتر - قبل ساعات قليلة من التوقيع امس الاول على وثيقة الاصلاحات في اليمن التي تهدف الى انهاء الازمة السياسية ذاق مشاهدوا التلفزيون في اليمن طعم ما يمكن ان تؤول اليه الامور فيما لو استمر الوضع على ماهو عليه

واثناء بث نشرة الاخبار الرئيسية في عدن يوم الاثنين ظهر المذيعون على الشاشة كمن اصابهم خرس يحركون شفاها لاتصدر عنها اصوات

وصمت المذيعين كان دلالة على الازمة السياسية بين زعيمي الشطرين السابقين لليمن وعلى مدى التباعد بينهما على الرغم من وحدة مضى عليها مايزيد على ثلاث سنوات.

وبالتحول الى قناة بث العاصمة صنعاء ،عاصمة الشطر الشمالي السابق، اكتشف المشاهدون ان المذيعين عينهم يتلون انباء تنتقد نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض وحزبه الاشتراكي.

وقال مراقبون ان ظاهرة نشرة الانباء الجديدة التي لم يصدر تفسير رسمي لها بدات يوم الاحد الماضي.

وتلتقي قناة البث التلفزيوني في عدن مع قناة البث في صنعاء خلال بث نشرات الاخبار الرئيسية من صنعاء . ولكن الرقابة على البث التلفزيوني يبدو انها لم تقتصر على الجنوب فقد قالت صحيفة [عدن] اليومية التي تصدر في عدن امس الاول الثلاثاء ان تعتيما قد فرض على قناة عدن على مدى ثلاثة ايام متتالية على كافة نشاطات واجتماعات علي سالم البيض. وقد شمل هذا التعتيم الانتقادات الموجهة من الرئيس علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي الذي يتراسه

وجاء الرقابة التلفزيونية قبل التوقيع امس الاول على وثيقة اعدتها لجنة منبثقة عن جميع الاحزاب اليمنية حول اصلاحات سياسية واقتصادية وادارية تهدف الى انهاء الازمة

وقالت مصادر في اللجنة ان وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي سيكون مؤشرا على الجدية في تطبيق هذه الاصلاحات..

وعلى الرغم من اتفاقية الوحدة التي جمعت شطري اليمن في مايو ايار عام ١٩٩٠ فان مؤسسات كثيرة في الشطرين من ضمنها الاذاعة والتلفزيون لم تندمج بشكل كامل

وقالت مصادر سياسية ان مدير قناة تلفزيون عدن فضل مطلق المثنا بعث بمذكرة لرئيس الحكومة حيد ابوبكر العطاس وهو من الحزب الاشتراكي طلب فيها تصرحا ببث نشرات اخبارية مستقلة باللغتين العربية والانجليزية من عدن بدلا من الارتباط بنشرات اخبار صنعاء.

وقالت المصادر ان المذكرة اشارت الى التعتيم الاعلامي او الالغاء الكامل لوجهات نظر ونشاطات الحزب الاشتراكي اليمني من جانب قناة صنعاء التي يسيطر عليها حزب المؤتمر الشعبي.

ولايزال اليمن يتعامل بعملتين هما الدينار في الجنوب والريال في الشمال ويسير شركتي طيران وطنيتين هما اليمنية اليمدا كما ان القوات المسلحة وقوات الامن لاتزال بانتظار عملية الدمج.

وعلق مصدر معارض بسخرية قائلا ،مظاهر الوحدة الوحيدة في اليمن هي العلم والنشيد الوطني، .



المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إعلان وثيقة الاتفاق ينعكس إيجاباً على الريال اليمني

البيض: تحركنا العسكري لحماية النفط

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من عبد الله حموده
ولطفي شطارة

رحب مجلس الوزراء اليمني امس بالوثيقة التي اصدرتها لجنة الحوار الوطني في اليمن لحل الازمة، في حين تجاهل مجلس النواب الوثيقة - الاتفاقية ولم يشر اليها لا سلبا ولا ايجاباً. وارتفعت امس نبرة الترحيب من معظم الاوساط الحزبية والسياسية والدبلوماسية بالاتفاقية، فشارك في الترحيب حزب المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ورئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس، واحزاب المعارضة التي دعت لتوسيع الترحيب بالاتفاقية كي لا تتراجع عنها اطراف الازمة. واعلن علي سالم البيض امس انه يتريث قبل ان يقول ما اذا كان سيوقع على الاتفاق.

وقام وفد السفراء الاوروبيين في صنعاء بابلاغ الرئيس اليمني بترحيبهم، وسيبلغون هذا الترحيب ايضا لنائبه علي سالم البيض اليوم في عدن. وقد انعكس الترحيب بالاتفاقية على الريال اليمني الذي ارتفعت قيمته تجاه الدولار الذي انخفضت قيمته الى 63 ريالا بدلا من 71 او 80 ريالا. ورأى مراقبون سياسيون ان عوامل كبيرة بينها داخلي وخارجي جعل لجنة الحوار تاخذ بمعظم مطالب الحزب الاشتراكي برئاسة البيض لحل الازمة، خاصة لجهة انشاء مجلس شورى، وقيام حكم محلي وزيادة صلاحيات الحكومة وتشكيل مجلس الرئاسة.. وعلى صعيد الازمة اعترف البيض اخيرا انه امر بالفعل بتحريك قوات عسكرية في كل من «شبوة» و«حضرموت» وبرر ذلك بتامين الحماية لحقول النفط والشركات.

وقد عم التفاؤل معظم الاوساط الشعبية والسياسية والحزبية اليمنية عقب اعلان «وثيقة العهد والاتفاق»، وخفت حدة التوترات السياسية والنفسية والاقتصادية بشكل كبير وتراجع سعر صرف الدولار الاميركي في صنعاء امس من 71 ريالا الى 63 ريالا وسط توقعات ان يصل الى 60 ريالا بعد ان صعد في ظل الازمة اخيرا الى 80 ريالا، وهدد بحدوث انفجار شعبي غاضب ضد السلطات الرسمية.

وكان «الشعبي» قد رحب بالاتفاق في بيان اصدره مكتبه السياسي مساء اول من امس. كما رحب رئيس الوزراء خلال جلسة عقدها امس برئاسة الدكتور حسن محمد مكي نائب رئيس الوزراء بالاتفاق وباركه. وكان رئيس الحكومة العطاس قد سبق الى اعلان الترحيب مساء اول من امس. اما مجلس النواب، الذي عقد جلسته امس برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر رئيس المجلس، ورئيس حزب الاصلاح، فقد تجاهل الاتفاق تماما ولم يشر اليه سلبا او ايجابا.

ويرى المراقبون في موقف البرلمان هذا محاولة لتهميش دور البرلمان، او نزع صلاحياته. واشار بعض المقربين الى ان لدى الشيخ الاحمر بعض التحفظات على ما تضمنته الوثيقة، خاصة اذا كانت تهدف الى التأثير على الشرعية الدستورية، او على عمل مجلس النواب.

وفي عدن اكد البيض امس الذي كان بدأت الأزمة باعتكافه في عدن انه يريد ان يعرف «الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية للتوقيع» على الاتفاقية المخصصة لتسوية النزاع قبل ان يقول ما اذا كان سيوقع عليها.

التتمة .... ص 4

البيض

وقال البيض ان المادة السابعة من الاتفاقية تنص على انه «تشكل لجنة من اطراف الحوار وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية وضمانات مباشرة التنفيذ بالتنسيق مع الرئيس ونائب الرئيس ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها».

وصرح البيض ان «على اللجنة ان تقدم البرنامج المطلوب لتنفيذ البند السابع وحينها سنطرح راينا».

ويشكل تصريح البيض توضيحا لتصريح ممثل حزب الاصلاح حمود هاشم الذارحي عضو لجنة الحوار الذي اكد ان البيض «مستعد للقبول بالمكان والتاريخ اللذين تقترحهما اللجنة من اجل التوقيع على الاتفاق».

ولاحظ مصدر دبلوماسي اوروبي التقى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح امس في تعز ان الارتياح كان باديا عليه، بعد اعلان «وثيقة العهد».

وفسر مصدر سياسي محايد الارتياح الذي بدا على الرئيس اليمني بانه حالة من التقاط الانفاس بين معركة واخرى، فقد نجحت لجنة الحوار في تجنيب اليمن مخاطر التشطير، التي كان سيتحمل جزءا من مسؤوليته على الاقل، ولكن بقي عليه ان يواجه «مراكز القوى» داخل المؤسسة العسكرية، التي يتعين اقناعها بقبول «وثيقة العهد»، والامتناع عن اتخاذ اي اجراءات تعوق تنفيذها.

وتوقعت المصادر ان تكون هناك مشكلة في نقل معسكرات القوات لخارج صنعاء، لان الاسراع في ذلك يثير مشكلة امام بعض القيادات التي تعتبر ارض المعسكرات ملكية خاصة بها، وترغب في بيعها للمواطنين لحسابها. وتقدر قيمة بعض هذه المعسكرات بمليارات الريالات اليمنية.

وقال احد المصادر ان اسراع المؤتمر الشعبي بالترحيب بـ «وثيقة العهد» يعبر عن رغبة في تفادي الاشارة الى تضرره من قبولها على اساس المسودة الاساسية التي وضعها الحزب الاشتراكي، كما ان ذلك كان محاولة لتطويق اي معارضة من جانب بعض اولئك الذين يستظلون بمظلة الرئيس والمؤتمر ويعملون طبقا لحسابات اخرى خاصة.

من ناحية ثانية عبر عبد السلام العنسي رئيس الدائرة العامة في «الشعبي» عن ارتياحه للاتفاق، واعتبره انتصارا لقوى الوحدة والديمقراطية على قوى الردة والانفصال.

وفي ما يتعلق بمرحلة التنفيذ والياتها، قال العنسي «إن مهمة التنفيذ قد اوكلت الى الحكومة، وبالتالي فهي ملزمة امام احزابها بتنفيذ هذه الاتفاقات، واذا لم تستطع، يمكن ان تاتي حكومة جديدة، اقدر منها، وطالما ان «الشعبي» هو حزب الأغلبية، والحكومة قد أعطيت كامل الصلاحيات التنفيذية، فمن باب اولى ان يتحمل «الشعبي» هذه المسؤوليات كحزب الاغلبية».

وعن الصعوبات التي يحتمل ان تعترض عملية تطبيق بنود وثيقة العهد والاتفاق قال العنسي «انا لا اتوقع ان يكون الطريق مفروشا بالورود، لكنه طالما انحلت المسألة وتم حلها على المستوى النظري، فإن مرحلة التنفيذ، مهما شابها من صعوبات، فإنني متفائل بتجاوزها بسلام». واضاف ان ذلك يعتمد ايضا على حسن النوايا ووجود الارادة القوية!

وعلى الصعيد نفسه بارك الشيخ محمد علي ابو لحوم الأمين العام لمجلس قبائل بكيل الموحد الاتفاق وأعلن في تصريح خاص ادلى به لـ«الشرق الأوسط» مساندة مجلس بكيل لهذه الاتفاقات، ووقوفه الكامل الى جانب الاطراف التي تلتزم بها وتحرص على تنفيذها، لما يحقق المصلحة العامة، والتصدي لكل من يحاول الخروج عليها. واضاف أن مجلس بكيل سيقف الى جانب تطبيق الوثيقة دون اي اتفاق عليها، وسيكون ضد اي طرف يحاول التملص منها.

وتوقعت المصادر ان يتم التوقيع الرسمي على الاتفاقية قبل بداية شهر رمضان المبارك لتتمكن جميع الاجهزة من البدء الفوري بتنفيذ مضامين الاتفاق.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٤

الجامعة العربية تعتزم طرح مبادرة لاحتواء الأزمة اليمنية

« العالم اليوم » تحصل على مسودة وثيقة لجنة الحوار الوطنى

الوثيقة تطالب بنقل النقاط العسكرية إلى خارج المدن وانشاء جهاز مخابرات ودمج الجيش

سياسة تعليمية موحدة.. التشريع والسياسة الخارجية والعملة من اختصاص الحكومة المركزية

□ صنعاء - محمد على الديلمى :

وصلت المواجهة بين طرفى الأزمة السياسية فى اليمن (المؤتمر والاشتراكى» إلى درجة كبيرة من التصعيد وأصبحت البيانات التى تصدر تباعا بشكل يومى بين قطبى الأزمة أمراً غير جديد على الساحة اليمنية فعلى أثر التصريحات التى اطلقها الرئيس اليمنى فى وقت سابق نفى مصدر مسئول فى الحزب الاشتراكى اليمنى ان يكون الحزب يسعى للانفصال بتمويل من احدى الدول العربية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ يونيه ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأكد حرص الحزب على مواصلة نهجه الثابت لاقامة علاقات طيبة بين اليمن وجيرانها. وفى ظل تبادل الهجوم الاعلامى وتحميل كل طرف تبعات الأزمة للطرف الاخر تبادل طرفا الأزمة الاتهامات حول التصعيد العسكرى وبات من المؤكد ان حشودا عسكرية واعادة انتشار للقوات المسلحة فيما كان يعرف بالمواقع الحدودية بين ماكان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قد جرت واتخذت الاستعدادات تحسبا لأى انفجار قد يقوم به احد الاطراف الا انه من المؤكد حسب قول احد المسئولين فى وزارة الدفاع اليمنية لـ «العالم اليوم» إن الانفجار العسكرى مستبعد تماما لان أيا من طرفى الأزمة لايمكنه الاقدام على خطوة حمقاء قد تلقى باليمن فى اتون حرب طاحنة لاتبقى ولا تذر مع وجود السلاح لدى الشعب اليمنى باكمله.

وقال إن الوعى الوطنى اصبح كفيلا بردع أى من تلك الحماقات لو فكر احد اطراف الأزمة القيام بها.

وفسر المسئول التصعيد العسكرى بسعى كل من طرفى الأزمة الى كسب اكبر قدر من المكاسب السياسية اثناء انعقاد اعمال لجنة الحوار الوطنى وان التصعيد العسكرى بمثابة ورقة ضغط لتحقيق اكبر المكاسب السياسية. ورغم ان مصادر رسمية مطلعة قد اكدت لـ «العالم اليوم» استقالة الدكتور عبد الكريم الاريانى «شمالى» وزير التخطيط والتنمية احتجاجا على الاجراء الذى اتخذه رئيس الوزراء المهندس حيدر العطاس بوقف عملية التعداد السكانى نظرا للظروف الراهنة إلا ان تلك المصادر اعتبرت استقالة الاريانى بمثابة ورقة ضغط اخرى من قبل المؤتمر الشعبى العام لعدم تحقيقه المكاسب التى كان يأمل الخروج بها من لجنة الحوار وخاصة ان الاريانى هو ممثل المؤتمر الشعبى العام داخل اللجنة.

من جانبه اتهم المؤتمر الشعبى العام الحزب الاشتراكى بانه وراء استمرار التحركات العسكرية فى المحافظات الجنوبية والشرقية.

وقال انه تمت عملية نقل ثلاثة الوية عسكرية باتجاه محافظة مأرب «شمالية» وتلك الألوية هى لواء باوزير - لواء عبود - لواء التيسير. اضافة الى نقل اللواء العشرين باتجاه مكيراس البيضاء فى الشمال وكذلك نقل اللواء الثلاثين من منطقة «حات» بمحافظة المهرة الى محافظة شبوه فى حين تم نقل لواء لبوزة الى منطقة الضالع فى الجنوب.

ودعا الرئيس اليمنى على صالح الى تنظيم مسيرة سلمية الى مدينة عدن قوامها ثلاثة ملايين مواطن تنطلق من جامع الجند بمحافظة تعز صوب مدينة عدن بهدف انهاء الازمة السياسية الراهنة بطرق سلمية ودعا المنظمات العربية والعالمية لحقوق الانسان والصحافة العربية والاجنبية ووكالات الانباء لمصاحبة تلك المسيرة. إلا ان تلك الدعوة قوبلت برد فعل شديد من الاشتراكى الذى رد على تلك الدعوة فى بيان شديد اللهجة بقوله «اذا كان لابد من مسيرة شعبية فلابد ان تتجه نحو المراكز التى تصنع فيها قرارات الانفصال والتشطير ومدينة عدن كانت وستظل صوت الوحدة القوى والمكان الذى تصنع فيه قرارات اصلاح مسيرة الوحدة الظافرة وستصون عدن الوحدة بحدقات أعينها وستحميها من كل مكروه. واضاف البيان ان عسكرة المدن التى تجرى على قدم وساق تحت مبررات وهمية مثل الانتفاضات الشعبية وخلافه مع مايرافق ذلك من ارهاب للمواطنين فى المحافظات الشمالية فى الوطن انما يضعنا امام احتمالات نأمل ان يراجع الاخرون حساباتهم بشأنها.

وعلى نفس صعيد الاتهامات، ذكرت صحيفة الميثاق لسان حال المؤتمر الشعبى العام امس الاول ان شحنات اسلحة من احدى دول

٠٣٣١١٥

المنظومة الاشتراكية تصل بشكل يومي الى المحافظات الجنوبية والشرقية بمعدل رحلتين يوميا وتقوم بافراغ حمولتها في كل من مطار عدن ومطار الريان بمحافظة حضرموت.

وفي ظل تداعيات الازمة في اليمن، وجه مجلس النواب تحذيرا لحكومة العطاس بأنها لم تلتزم بالبيان الذى قدمته للمجلس ونالت بموجبه الثقة وجاء التحذير بلغة التهديد لسحب الثقة وجاء على لسان الشيخ عبد الله حسين الاحمر رئيس المجلس قوله للحكومة «ومما يؤسف له ان نوايا البعض تغيرت واصبح الكلام يتناقض مع الممارسة الامر الذى جعل المجلس يواجه بعض الصعوبات في ممارسة مهامه الدستورية ومع هذا فقد لعب المجلس دوره الوطني في الحفاظ على مصلحة الامة ومكتسباتها المتمثلة في الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية وبذل قصارى الجهد لدعم حكومة الائتلاف لكى تمارس مهامها التنفيذية بعد حصولها على الثقة من مجلس النواب بموجب البيان الذى تقدمت به.

وجاء انذار الحكومة من قبل مجلس النواب في الوقت الذى تواصل فيه لجنة الحوار الوطني اعمالها ويعتبر العطاس احد اطراف الحوار ويعول الكثير على وثيقة العهد والميثاق بين اطراف الحوار والتى حصلت «العالم اليوم» على مسودة أولية لها تبين ان الوثيقة تلزم اطراف الحوار بتنفيذها وتطالب مسودة الوثيقة باتخاذ اجراءات حازمة للقبض على المتهمين الفارين ومحاكمتهم وإبعاد العناصر غير اليمنية «المتطرفين الاصوليين» التى تروج للإرهاب ومنع استقدام او توظيف أو إيواء تلك العناصر في مدة لا تتجاوز ٣ شهور.

إزالة جميع النقاط العسكرية داخل المدن وخارجها وإنشاء جهاز استخبارات وتحديد صلاحياته ومهامه.. منع توزيع السلاح على المواطنين تحت اى مسمى.. يتم إخلاء المدن من القوات المسلحة في مدة اقصاها شهران ودمجها خلال أربعة أشهر.

منع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة في الميزانية وتحديد صلاحيات الصرف لكبار المسئولين.. إصدار قانون لتحديد مرتبات ومخصصات رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس وأعضاء المجلس ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بموجب الدستور واعتماد النظام البرلماني واللامركزية والإدارية والمالية في الحكم.. تكوين مجلس شورى بجانب البرلمان يمثلان الهيئة التشريعية.. تتكون رئاسة الدولة من رئيس ونائب للرئيس يتم انتخابهما من قبل الشعب.

الشئون الخارجية والقوات المسلحة والعملة والموارد السيادية والتشريع من اختصاصات الحكومة المركزية التى تضع السياسة المالية والنقدية والاقتصادية والاجتماعية وتشرف على تنفيذها.

قيام حكم محلي على أساس اللامركزية الإدارية والمالية بانتخابات حرة ومباشرة وفي ظل الدولة اليمنية الواحدة ويقوم على تقسيم إدارى جديد يعاد فيه دمج اليمن دمجا كاملا.

ينشيء البنك المركزى له فروعا في مختلف الوحدات الإدارية، ويتم وضع سياسة تعليمية واحدة للجمهورية اليمنية.

تنفيذ قانون الأحزاب ومنع العمل الحزبي في صفوف القوات المسلحة.. تشكل هيئة وطنية كفوة للإشراف على الإعلام.

يشكل مجلس أعلى للأمن القومي بهدف حماية السيادة الوطنية وتوطيد علاقة اليمن بالوطن العربي والعالم.. إضافة إلى عدد من البنود الأخرى التى تضمنتها وثيقة العهد.

وعن الوساطات العربية تجاه حل أزمة اليمن علمت «العالم اليوم» أن الأمانة العامة لجامعة الدول



المصدر : الرأي العام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤

العربية تعتزم طرح مبادرة للمساهمة باحتواء الأزمة اليمنية والحفاظ على الوحدة اليمنية وتجاوز بعض الخلافات وتتضمن المبادرة قيام الدكتور عصمت عبد المجيد ومعه عدد من وزراء خارجية كل من الاردن وسلطنة عمان وفلسطين بالتوجه إلى العاصمتين اليمنيتين صنعاء وعدن لبذل الجهود لحل المشكلة اليمنية وسيعقد وفد الجامعة العربية اجتماعات مع الرئيس على صالح ونائبه على سالم البيض.

وشهدت العاصمتان اليمنيتان هذا الاسبوع لقاءات مهمة لحل الأزمة من قبل سفراء الاتحاد الأوروبى الذين أكدوا على اهمية إنهاء الأزمة بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى العنف والاقتتال.

فيما قام السفير الأمريكى ارثر هيوز بلقاء الرئيس اليمنى فى مدينة تعز المدينة الحدودية مع عدن حيث نبه الرئيس اليمنى إلى خطورة التصعيد العسكرى وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على دعم الوحدة اليمنية.

ويبقى أن نشير إلى ان الازمة اليمنية قد تم تدويلها فمساعى السفير الامريكي واضحة فى هذا الخصوص.. والأمين العام لجامعة الدول العربية أبدى استعداد الجامعة للتدخل.. والعاهل الاردنى يرسل رسله ابتداء من خالد الكركى مستشار الملك وانتهاء بالشريف زيد بن شاكر رئيس الديوان الملكى، فهل ستشهد الساحة اليمنية خروجا من هذه الأزمة بالتوقيع على وثيقة العهد بين أطراف الحوار والتى من المتوقع ان يحضر مراسيم توقيعها تلك الاطراف الدولية التى سعت إلى تضييق الهوة بين طرفى الصراع الأساسيين للمؤتمر الاشتراكى أم أن جهودهم ستذهب ادراج الرياح.. ليصبح الخيار العسكرى هو الحل الأخير؟!



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢ - ١ - ١٩٩٤

اليمن: صالح والبيض فوضا لجنة الحوار

تحديد ترتيبات توقيع «وثيقة العهد والاتفاق»

وافق الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض امس على «وثيقة العهد والاتفاق» التي اقرتها لجنة الحوار امس الاول لانهاء الازمة السياسية في اليمن.

اعلن ذلك احمد جابر عفيف مقرر اللجنة الذي قال ان صالح والبيض فوضا اللجنة تحديد المكان الذي سيوقعان فيه نهائيا على الوثيقة واعداد الترتيبات وتهيئة الظروف الامنية للتوقيع.

وقبل تصريح عفيف، استقبل كل من صالح والبيض على حدة اعضاء اللجنة. ومن المقرر ان تجتمع اللجنة اليوم لصياغة برنامج تنفيذ الوثيقة لعرضه على الرئيس ونائبه.

وجاء هذا التطور الذي يمهد لتسوية الازمة عقب مؤشرات تلقي بظلال من الشكوك على تنفيذ الوثيقة. فبينما اصدر حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح بيانا اكد فيه «التزامه بكل ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق»، فان البيض صرح بانه يريد ان يعرف «الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية للتوقيع» على الوثيقة قبل ان يقول ما اذا كان سيوقع عليها.

وقال البيض ان المادة السابعة من الاتفاقية تنص على انه «تشكل لجنة من اطراف الحوار وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية وضمانات مباشرة التنفيذ بالتنسيق مع الرئيس ونائب الرئيس ويحدد الموعد على ضوء الترتيبات التي يتفق عليها».

وصرح البيض لوكالة «فرانس برس» بان «على اللجنة (لجنة الحوار) ان تقدم البرنامج المطلوب لتنفيذ البند السابع وحينها سنطرح رأينا».

ويشكل تصريح البيض توضيحا لتصريح ممثل حزب الاصلاح حمود هاشم الذارحي عضو لجنة الحوار الذي اكد امس لوكالة «فرانس برس» ان البيض «مستعد للقبول بالمكان والتاريخ اللذين تقترحهما اللجنة من اجل التوقيع على الاتفاق».

ولم يصدر اي اعلان من الحزب الاشتراكي ولكن صحيفة «١٤ اكتوبر» الناطقة بلسان الحزب وصفت الاتفاقية بانها وثيقة تاريخية وانها نقطة بداية مهمة لتصحيح مسار الوحدة والديمقراطية.

من جهة ثانية، شكك ممثلو المعارضة في قدرة واستعداد احزاب الائتلاف الحاكم لتنفيذ الاتفاق على الرغم من انهم طرف في التوقيع عليها.

وقال عبدالرحمن الجفري زعيم حزب رابطة الشعب انه لا يعتقد ان احزاب الائتلاف سوف تنفذ الاتفاق لانها تفتقر الى الآلية السليمة لتنفيذه.

واضاف قوله ان هذه الاحزاب لا تثق ببعضها البعض وهذا يجعل من الصعب عليها تنفيذ الاتفاقية.

وقد استعرض مجلس الوزراء اليمني خلال اجتماعه في صنعاء امس برئاسة الدكتور حسن محمد مكي النائب الاول لرئيس الوزراء وثيقة العهد والاتفاق، وعبر المجلس عن ارتياحه لما تم التوصل اليه كما عبر عن تبانيه ومباركته للوثيقة.

كما عقد مجلس النواب اليمني امس جلسة مغلقة خصصها لبحث الازمة السياسية الراهنة في البلاد. وذكرت وكالة الانباء اليمنية ان المجلس سيواصل بحث هذا الموضوع في جلسة اخرى تعقد يوم السبت القادم.

من جانب آخر، صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية القطرية امس بان دولة قطر تتابع تطور الاحداث بجمهورية اليمن الشقيق وترحب بوثيقة العهد والاتفاق التي اقرتها لجنة حوار القوى السياسية بموافقة جميع الاطراف كاساس لتسوية الازمة الراهنة في البلد الشقيق.. واضاف ان ذلك يعكس حرص جمهورية اليمن الشقيق قيادة وشعبا على وحدة البلاد واستقرارها.

٠٤٠١١٨



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢-١-١٩٩٤

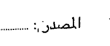
واعرب المصدر في تصريح ادلى به «وكالة الانباء القطرية» عن امله في دعم وتنفيذ الاتفاق هذه ووضعها موضع التنفيذ لتخرج اليمن الشقيق من هذه الازمة التي تهدد امن البلاد ومسيرة الوحدة فيها.

وفي الكويت، نفى وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد مجددا صحة ما تردد على لسان بعض المسؤولين اليمنيين حول تدخل الكويت في الازمة السياسية الحالية في اليمن.. معربا عن الاسف لزج بلادد في هذا الطريق.

وقال في تصريح لصحيفة «الانباء» الكويتية انه لم يسبق لنا ان سلكنا مثل هذا الطريق ولن نستخدمه لا مع اليمن ولا غيرها من الدول.

٠٤٣١١٩



المصدر: 
الشرق الأوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٠ يناير ١٩٩٤

ردود فعل واسعة لإعلان الاتفاق

تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ الوثيقة اليمنية وترحيب من «الشعبي» والعطاس والمجموعة الأوروبية

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

شكلت لجنة الحوار الوطني في اليمن امس لجنة لمتابعة تنفيذها «وثيقة العهد والاتفاق» التي جرى اعلانها مساء أول من امس، في وقت لقيت فيه مضامين الوثيقة ترحيباً من معظم الأطراف المعنية بالازمة السياسية اليمنية، اضافة الى قيام سفراء «الترويكا» لدول الوحدة الأوروبية في صنعاء بابلاغ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في تعز بترحيبهم بالاتفاق ومباركتهم له. وسينقلون أيضاً ترحيبهم الى نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض في عدن اليوم.

فعلى صعيد لجنة المتابعة تم تشكيلها من الدكتور عبد الكريم الارياني من حزب المؤتمر الشعبي العام، وجار الله عمر من الحزب الاشتراكي، وعبد الوهاب الانسي من حزب التجمع اليمني للاصلاح، ومجاهد ابو شوارب (مستقل)، والشيخ سنان ابو لحوم (مستقل). وستقوم اللجنة بوضع الترتيبات الامنية للمكان الذي سيجري فيه التوقيع الرسمي على الاتفاق بين زعماء الأحزاب اليمنية.

وتضاربت ردود افعال الشارع اليمني حول الاتفاق بين متفائلة بانقشاع سحابة الصيف التي خيمت طويلاً، ومتشائمة في أن تكون بمثابة اتفاق هدنة لترتيب أوضاع الطرفين المتصارعين. في حين قال المراقبون السياسيون في عدن إن الحزب الاشتراكي نجح في تحقيق تنازلات من شريكيه في الحكم «الشعبي» و«الإصلاح»، والخروج بوثيقة عبرت في كثير من جوانبها عن المقترحات التي قدمها الاشتراكي، وعرفت بالنقاط الـ 18، التي تقدم بها كمخرج للازمة السياسية.

● ورغم ان «الشعبي» و«الاصلاح» ظلا خلال اجتماعات لجنة الحوار، التي انهت يوم اول من أمس اعمالها بالتوصل الى اتفاق سياسي شامل، يبحثان في عموميات القضايا وخلافهما حول بعض التسميات والمصطلحات، فقد تمكن الاشتراكي من تثبيت مضامين الاتفاق مع توجهاته المطروحة نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة، وتحويل هذا الاتفاق من حل لازمة سياسية حزبية، الى اتفاقية جديدة للوحدة اليمنية، وبناء الدولة اليمنية.

لكن «الشعبي» اكد امس في بيان صادر عن مكتبه السياسي «التزامه بكل ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق، التي تنص خاصة على الترتيبات الأمنية واللامركزية الادارية، وهي نقطة الخلاف الرئيسية مع «الاشتراكي».

وأعرب المؤتمر الشعبي العام عن امله في «ان تكون هذه الخطوة المجمع عليها نقطة انطلاق نحو ترجمة وتحقيق كل طموحات جماهير شعبنا في صون وحدة الوطن وتعزيز التجربة الديمقراطية التعددية وبناء الدول اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون».

ووصف رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس، عضو الحزب الاشتراكي، ابرام الاتفاق بـ«الحدث التاريخي» الذي «يرسي اسساً حقيقية للوحدة لم يتضمنها اتفاق الوحدة نفسه».

واعتبرت مصادر يمنية سياسية معارضة وثيقة الاتفاق بانها تاريخية، واصبحت ملكاً للشعب اليمني، مستبعدة بذلك اية محاولة من اطراف السلطة لاستخدام الاتفاق لكسب مزيد من الوقت نحو تصعيد اخر للازمة.

واكدت المصادر ان المنظمات المهنية والاتحادات والنقابات ستعلن في مؤتمرات قريباً تاييدها الكامل وتمسكها بنص الاتفاق، وستدعو أطراف السلطة الى تنفيذها واخراجها الى الواقع، لإنهاء ملف الأزمات المتلاحقة في اليمن.

واستقبل الرئيس اليمني في تعز امس وفد سفراء «الترويكا» لدول الوحدة الأوروبية المعتمدين لدى صنعاء برئاسة مرسيل لوجيل سفير فرنسا، وذلك بعد الاعلان عن الاتفاق. وحضر اللقاء وزير الخارجية الدكتور عبد الكريم الارياني.

وعبر السفراء عن ترحيبهم بالاتفاق ومباركتهم له واعتبروه خطوة ايجابية لحل الأزمة سلمياً. وذكر ان السفراء سلموا الرئيس اليمني رسالة من حكومات بلدانهم اكدت فيها مجدداً دعمها للوحدة اليمنية، واستمرار الديمقراطية، واتباع الحوار السلمي اسلوباً لحل الأزمة، وتحقيق الامن والاستقرار.

ونبه الوفد من مغبة اللجوء الى العنف والعمل العسكري لحل الازمة اليمنية لما يمثله ذلك من خطر يهدد وحدة البلاد واستقرارها.

كما اكد حرص بلدان السوق الاوروبية المشتركة على تنمية علاقات التعاون بينها وبين اليمن، ودعم



مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن.

وقال مواطنون لـ«الشرق الأوسط» ان الاتفاق هو لبناء اليمن وإبعاد التشطير القائم على الهيمنة الحزبية والفردية عن السلطة والتحكم في مصير الشعب في يد مجموعة.

وقال مواطن آخر ان «من يحترم نفسه سواء كان مواطناً او مسؤولاً او زعيماً سوف يحترم هذا الاتفاق الذي يضمن قيام دولة جديدة في اليمن مبنية على احترام حقوق الانسان والتداول السلمي للسلطة وتثبيت الأمن والاستقرار».

وترى مصادر سياسية ان قبول «الإصلاح» و«الشعبي» بتاسيس مجلس الشورى - الذي خول صلاحيات واسعة ومن اهمها إبداء الراي في المعاهدات وقضايا الحدود قبل عرضها على البرلمان، وتحال اليه من الحكومة الى جانب تطبيق نظام الحكم المحلي - جاء بعد ضغوط خارجية من بينها ضغوط اميركية واوروبية لتوسيع المشاركة الشعبية في ادارة شؤون الحكم في البلاد، وهي اهم نقطة كانت قد اوردتها الادارة الاميركية في سياق بيانها حول الأزمة اليمنية، ووجهتها الى الرئيس اليمني ونائبه.

كما ان لسفراء المجموعة الاوروبية دوراً في الوصول الى هذا الاتفاق، عندما التقوا بالرئيس اليمني في تعز ونائبه في عدن وبجميع احزاب المعارضة المشاركين في الحوار، الذين انسحبوا الاسبوع الماضي عندما تيقنوا بأن هناك محاولة من جانب احزاب السلطة لتعطيل الحوار.



المصدر : الحياة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ٧ ١٩٩٤

اجواء تفاؤل وعلي ناصر يشدد على اهمية التنفيذ

علي صالح والبيض سيلتقيان للتوقيع على وثيقة الوفاق

□ صنعاء – من فيصل مكرم وعبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ سادت اجواء انفراج وتفاؤل في اليمن امس بعد اعلان توقيع لجنة الحوار بالاحرف الاولى على وثيقة «العهد والاتفاق» لحل الازمة السياسية في البلاد وانهاء تداعياتها. واعتبر مراقبون البنود الـ ١٣ للوثيقة بمثابة «انقلاب» لبدء مرحلة بناء الدولة الحديثة على اساس نظام لامركزي.

وباشرت لجنة خاصة اتصالات مع قادة احزاب الائتلاف الحاكم واحزاب المعارضة، لتحديد مكان التوقيع على الوثيقة وموعده، في حين اشارت معلومات الى امكان اختيار محافظة حضرموت مكاناً للتوقيع.

ورحب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الفريق علي عبدالله صالح بما توصلت اليه لجنة الحوار، واكد مصدر مسؤول استعداد علي صالح لتوقيع الوثيقة في اي مكان. واعلن نائب الرئيس الامين العام للحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض أن الوثيقة تتضمن «ما يمكّن الجميع من الوقوف على أرضية مشتركة». لكنه ابدى نوعاً من التريث مشيراً الى رغبته في معرفة «الترتيبات اللازمة لتامين الظروف الامنية لتوقيع» الوثيقة. ولفت الى ان البند السابع من الوثيقة ينص على تامين تلك الظروف، وصرح الى وكالة «فرانس برس» بان على اللجنة الخاصة «ان تقدم البرنامج المطلوب لتنفيذ البند السابع وحينها سنطرح رأينا».

وفي وقت لاحق صرح السيد احمد جابر عفيف مقرر اللجنة المكلفة من قبل لجنة الحوار متابعة انجاز ما تضمنه البند السابع بان الفريق علي صالح ونائبه البيض باركا الوثيقة واعطيا اللجنة كامل الصلاحية لتحديد مكان التوقيع النهائي وموعده.

وبينما شدد الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد على اهمية التنفيذ، عبرت باريس («الحياة») عن سرورها بتوصل اعضاء لجنة الحوار الى اتفاق وصفته بانه «خطوة مهمة على طريق الحل السياسي الداخلي الكامل».

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية ريتشارد دوكيه امس ان «فرنسا ساندت دائماً جهود الوحدة اليمنية وترحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه».

وعلمت «الحياة» من مصادر سياسية في عدن ان لجنة كلفت وضع ترتيبات توقيع زعماء احزاب الائتلاف، الرئيس علي صالح (المؤتمر الشعبي) ونائبه السيد علي سالم البيض (الحزب الاشتراكي) والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (التجمع اليمني للاصلاح)، وقادة احزاب المعارضة على وثيقة «العهد والاتفاق». واكدت المصادر ان اللجنة تجري اتصالات لتحديد مكان التوقيع وموعده في حين اشارت معلومات الى ان التوقيع سيتم في محافظة حضرموت.

واعلن البيض مساء امس موافقته على ما جاء في وثيقة «العهد والاتفاق» واستعداده للتوقيع عليها. وقال لدى استقباله وفداً من محافظة البيضاء الشمالية: «ليس المهم ان نوقع بل الصدق في التنفيذ خاصة اننا امام تاسيس دولة يمنية حديثة».

وكان زعيم الحزب الاشتراكي أكد مساء اول من امس خلال لقائه قيادات الحزب أن «الحفاظ على الوحدة والديموقراطية هو المهمة الرئيسية امام الاشتراكي وكل

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح والبيض سيلتقيان

تتمة الصفحة الاولى

القوى الوطنية وجماهير الشعب» مشيراً الى «مواصلة الحزب الطريق نفسه الذي كان مبادراً سباقاً اليه، وهو طريق الوحدة والديموقراطية والنهوض الحضاري». وتابع: «ليس امامنا اي طريق اخر غير هذا الطريق، والذين يراهنون على التشطير والتجزئة يسبحون ضد تيار التاريخ». ودعا قادة حزبه واعضاءه الى «ابداء اكبر قدر من اليقظة والمسؤولية ازاء مصير الشعب والبلاد» مشدداً على «ضرورة تعزيز صلات الحزب الاشتراكي بالاحزاب والتنظيمات السياسية والفعاليات الاجتماعية وجماهير الشعب».

واكد مصدر مسؤول أن الفريق علي صالح الموجود في محافظة تعز (٢٠٠ كيلومتر شمال عدن) رحب بتوقيع لجنة الحوار الوثيقة التي اعتبرها «خطوة طيبة يتطلع الجميع الى ان تكون نقطة انطلاق نحو ترجمة تطلعات الشعب في صون وحدة اليمن وتعزيز تجربة الديموقراطية». واوضح المصدر في تصريح الى «الحياة» ان الرئيس علي صالح «مستعد لتوقيع الوثيقة والتزام تنفيذ كل ما ورد فيها، والذهاب الى اي مدينة يمنية» من اجل التوقيع. ولفت الى ان «مهمة بناء الدولة الحديثة هي مسؤولية الجميع وعليهم تحملها بمسؤولية وطنية وتاريخية تجسيداً لحلم الجماهير في بناء دولة يمنية ترتكز الى العدالة والديموقراطية واحترام حقوق الانسان، وتطبيق اللامركزية الادارية والمالية في الحكم المحلي».

والتقى سفراء الدول الاوروبية الرئيس علي صالح في مدينة تعز، واكدوا ترحيب بلدانهم بالاتفاق على الوثيقة كخطوة «ايجابية لانهاء الازمة سلمياً ولتحقيق الاستقرار في اليمن». وجددوا دعم بلدانهم الوحدة والديموقراطية وعدم القبول باللجوء الى العنف والعمل العسكري. واعربوا عن املهم بان تجد الوثيقة طريقها للتنفيذ بصورة فاعلة.

وعاد رئيس مجلس الرئاسة الى صنعاء بعد ظهر امس بعد زيارة تفقدية لمحافظتي تعز وإب حيث اجتمع بالعلماء والشخصيات الاجتماعية وقيادات فروع الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية. واكد لهم ضرورة «توحيد جهود وطاقات الجميع من اجل النهوض بالواجبات والمسؤوليات بما يكفل لليمن التغلب على كل الصعاب والتحديات والانطلاق الى افاق واسعة من النماء والازدهار»، وضرورة العمل من اجل «تعزيز الوفاق الوطني».

علي ناصر

الى ذلك اكد الرئيس اليمني السابق السيد علي ناصر محمد مباركته الاتفاق الذي تم لتسوية النزاع السياسي في اليمن. وقال في تصريح لـ «الحياة» من مكتبه في دمشق: «ابارك اتفاق الاخوة في اليمن واعتبره خطوة مهمة على طريق الانفراج». لكنه أوضح ان «ليس مهماً التوقيع على الاتفاق بقدر ما هو مهم تنفيذه» مشيراً الى «اهم عامل يضمن تنفيذ الاتفاق وهو تحلي القيادة السياسية بالصدقية المطلوبة لحل الازمة».

٠٤٠١٢٣



واوضح علي ناصر انه وجّه رسائل تهنئة الى كل من الرئيس علي صالح ونائبه علي سالم البيض ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر «اتمنى لهم فيها التوفيق والنجاح في تحقيق الامن والاستقرار وفي تنفيذ بنود الاتفاق والتطبيع الكامل للاوضاع في البلاد»، مطالباً «بضمانات قوية لعدم تكرار ازمات كالتي شهدتها البلاد، اذ يكفي الشعب اليمني ما عاناه من مشاكل وان له ان يرى معالجات حقيقية للاوضاع الاقتصادية المتردية وبدء تنفيذ الخطوات التنموية المطلوبة لتقدم اليمن واحتلاله مركزاً مرموقاً على كل الصعد».

وتعتبر وثيقة «العهد والاتفاق» في حال اقرارها دستورياً بمثابة «انقلاب» على النظام السياسي في اليمن، وتتطلب اجراء تعديلات دستورية خلال فترة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على خمسة شهور.

ومن ابرز البنود الـ ١٣ التي تضمنتها الوثيقة إعادة توزيع اختصاصات الرئيس ونائبه واعضاء مجلس الرئاسة، وتولي المهام الجماعية للدولة في اطار «سلطة المجلس السيادية». وقضت بالا تزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة عن دورتين انتخابيتين، والا يمارس الاعضاء اي عمل حزبي خلال شغلهم هذا المنصب (لا تنطبق هذه الاحكام على أعضاء المجلس الحالي للدورة الانتخابية الحالية). ونصت الوثيقة على ان مجلس الوزراء هو الهيئة التنفيذية العليا للدولة، وقضت باقامة نظام حكم محلي يعتمد على قاعدة اللامركزية الادارية والمالية في ظل الدولة اليمنية الواحدة، وعلى مبدا المشاركة الشعبية وتجسيد الديموقراطية. ويقوم نظام الحكم المحلي على تقسيم اداري جديد للبلاد، بتقسيمها الى وحدات إدارية تسمى مقاطعة او «مخلاف»، وحددت صلاحيات الحكم المحلي في كل النواحي، وحددت الوثيقة امانة للعاصمة صنعاء واخرى لمدينة عدن. وتضمنت اقامة مجلس للشورى باعداد متساوية من اعضاء يمثلون المقاطعات، على ان يظل مجلس النواب قائماً كهيئة تشريعية. واكدت الوثيقة اهمية دمج القوات المسلحة وإعادة تشكيلها والغاء اية مسميات خارج اطار فروعها (البرية والبحرية والجوية)، وإعادة تحديد اختصاصات الأجهزة الامنية بما فيها جهاز الاستخبارات،



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٠ ٢ يناير ١٩٩٤

فرصة اليمن

● وثيقة لجنة الحوار الوطني في اليمن ربما تكون فرصة أخيرة

لا شك ان وثيقة الاتفاق التي اعلنتها لجنة الحوار الوطني في اليمن، قد أزاحت كابوساً من فوق صدر اليمنيين، يهلل له الآن جميع الشرفاء في اليمن وخارجه، الذين حبسوا انفاسهم خوفاً من تدهور الامور نحو الانفصال او نحو انفجار الحرب الأهلية.

والامل، كل الأمل، الآن أن تتمكن وثيقة الحوار، هي ومن وراءها من الرجال الخيرين، ومن معها من الحريصين على اليمن ومستقبله، من فرض نفسها في مجال التطبيق، بحيث يكون المنتصر هو اليمن، وليس اي حزب من الاحزاب، او اي طرف من الأطراف.

وإذا كانت تجربة الوحدة اليمنية، وما تلاها من ازمة هددت الوحدة اليمنية، تجربة مليئة بالعبر والدروس، فإن اسلوب حل الازمة، عبر لجنة الحوار، وما رافق عمل لجنة الحوار من لقاءات ومؤتمرات، هو ايضاً تجربة مليئة بالعبر والدروس.

لقد اظهرت تجربة الوحدة، مثلاً، ان تأجيل التفاوض حول المشاكل وحلها (توحيد الجيش) امر لا يفيد، وكان لا بد من تفاوض مطول حول هذا الموضوع وغيره من المواضيع المكلفة قبل إنجاز الوحدة.

ولقد أظهرت تجربة حل الأزمة، عبر لجنة الحوار، ان اليمن لا يمكن قيادته من خلال تحالف ثلاثة أحزاب فقط حتى لو كانت هذه الاحزاب تملك 90 في المائة من مقاعد البرلمان. فقد اثبتت لجنة الحوار مثلاً انها طرف رابع في الحكم. بل هي الطرف الذي استطاع ان ينقذ البلد من محنته، وان يدفعه باتجاه الطريق الصحي والطبيعي، فهل يمكن بعد هذه التجربة، المضي في حكم اليمن، دون إيجاد صيغة ديمقراطية تجد مكاناً طبيعياً للجنة الحوار في صنع القرار السياسي اليمني؟

ولقد ترافقت تجربة حل الازمة مع مؤتمرات ومؤتمرات مضادة، ومع علماء وعلماء معارضين، فهل يمكن الاستمرار في حكم اليمن، دون الالتفات إلى هذه القوى، وإشعارها بان لها دوراً في العمل والبناء والتحديث والتطوير، وإقناعها بان لها رأياً في صنع ما يتعلق بمستقبلها وبمستقبل البلد كله؟

وإذا كانت الجهود لا بد ان تنصب الآن على تنفيذ سريع ودقيق للاتفاق وبنوده، كي لا يؤدي اي تأجيل إلى توتير مقصود، او غير مقصود، فإن الخطوة التالية بعد ذلك يجب أن تكون في استخلاص الدروس التي رافقت حل الأزمة، وإيجاد صيغة سياسية للحكم تستفيد من هذه الدروس إلى اقصى حد.

إن صيغة الأغلبية والاكثرية ليست هي بالضرورة الصيغة الوحيدة للديمقراطية وربما تفرض تجربة اليمن ان لأحزاب المعارضة دوراً في السلطة، إلى جانب الاحزاب الثلاثة، رغم انها لا تملك اصواتاً موازية لهم. وربما تفرض تجربة اليمن أن لبكيل دوراً في السلطة حتى لو لم يكن لها حزب يمثلها وله مقاعده الخمسون أو الستون في البرلمان. وربما تفرض تجربة اليمن أن النقابات والقضاة والعلماء وخريجي الجامعات، يجب ان يكون لهم دورهم في السلطة للاستفادة من وزنهم الاجتماعي ومن كفاءاتهم العلمية.

كيف يمكن ان يتم ذلك؟ هذا هو السؤال الصعب، والجواب عليه يمني بحت، ولا يستطيعه غير اليمنيين، إنما يجب التسليم مسبقاً، في اليمن كما في غير اليمن من دول العالم الثالث، أن الاغلبية والاقلية ليست هي الشكل الوحيد للديمقراطية. فأضعف الأحزاب في اليمن هي التي ناضلت وقاتلت لإنقاذ البلد من الحرب الأهلية. فتحية لها. ولكن لا بد بعد التحية من أن تحتل موقعها في صدر «المقيل».

بلال الحسن

* * *



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٤

كلمة

الحكمة اليمنية

جاء الاعلان في عدن وصنعاء عن التوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية اليمنية ليشيع الارتياح في الأوساط اليمنية والعربية التي أصابتها الأزمة التي حدثت في اليمن بالكثير من الألم والحزن لأسباب كثيرة في مقدمتها مكانة اليمن واليمنيين في الأسرة العربية ودورهم التاريخي في صناعة الأمجاد منذ فجر الاسلام وحتى يوم اعلان الوحدة اليمنية وقيام الدولة الديمقراطية انتصارا لارادة الشعب اليمني الذي نجحت قيادته (علي صالح وعلي البيض) في صناعة فجر الوحدة وتحقيق أحلام الشعب اليمني في الوحدة.

ان الاتفاق الذي توصلت اليه لجنة الحوار في عدن وأذيع نصه في عاصمة الوحدة صنعاء والعاصمة الاقتصادية عدن يعبر عن ارادة يمنية صلبة وعزيمة على تجاوز كافة المشكلات والصعاب حفاظا على مكاسب الشعب اليمني التي يحرص عليها كل العرب ، كما تهتم أيضا الكثير من الدوائر العالمية باستقرار اليمن ووحدته انطلاقا من أهمية الموقع واستراتيجيته والمصالح الكثيرة في بلد غني بانسانه قبل أن يكون غنيا بموارده الطبيعية.

إننا نحيي القيادات [illegible]ـة التي مارست ضبط النفس ومدت حبال الصبر ونخص الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض وكل القيادات السياسية في المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب الاصلاح شريك الائتلاف الحكومي ، وندعوها مجددا إلى استكمال ما تم الاتفاق عليه بعقد لقاء بين الرئيس صالح ونائبه البيض في وقت قريب ليتم التوقيع الرسمي على ماتم الاتفاق عليه في عدن وليسدل الستار على الأزمة ولتفتح صفحة انجاز جديدة.

وفي هذا الاطار نرى أن الاتفاق الذي تم الاتفاق عليه بين القوى السياسية اليمنية الحاكمة وغير الحاكمة يعبر عن رؤى ناضجة وحرص على تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن وبناء الدولة الحديثة وتجاوز رواسب الماضي التي أعاقت عمليات النهضة والنمو.

وإذا كنا نشيد بكل خطوة يمنية على طريق اعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية فاننا نحيي بحرارة مواقف قطر الايجابية وحرصها على استقرار ووحدة اليمن ، فهذا يعبر تعبيرا صادقا وعمليا عن نبض أصيل وسياسة حكيمة يقودها حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى ويدعمها سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد ووزير الدفاع ، ولهذا لاغرابة أن تكون الدوحة محط أنظار الأشقاء والأصدقاء وهي تتفاعل مع قضايا العرب والمسلمين وقضايا التحرر في العالم بروح أخوية تحب الخير للجميع.

٠٤٠١٢٦



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

علي ناصر لـ الشرق الأوسط

أحذر من تعطيل الاتفاقية اليمنية والحكم المحلي يريح المواطنين من المعاناة

صنعاء: من حمود منصر

حذر الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد من اي محاولة لتعطيل «وثيقة العمل والاتفاق» لحل الازمة في اليمن والتراجع عنها. وقال «إن اي محاولة من هذا النوع ستدخل البلاد في دوامة من الصراع، والانقسامات التي لا تحمد».

وقال في تصريح لـ«الشرق الأوسط» هاتفياً من مقر اقامته في العاصمة السورية دمشق ان من المهم جداً ان ينتقل هذا الاتفاق الى التطبيق العملي بعد التوقيع عليه مباشرة من قبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، ورئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. وعبر عن امله في ان يتم تحديد مكان وزمان التوقيع في اقرب وقت ممكن. وكشف النقاب عن ان صالح والبيض والاحمر ابلغوه ان اللجنة المختصة بدات فعلا الاعداد لاختيار الزمان والمكان اللازمين للتوقيع.

وقال علي ناصر «ما يهمنا في الأسس التي تم التوصل اليها هو ان تجد طريقها الى التنفيذ في ظل اجواء الثقة بين اطراف القيادة السياسية اولاً، بحيث لا يشعر طرف انه انتصر، وطرف آخر انه هزم، بل ان يسود الشعور لدى الجميع بان المنتصر هو اليمن، والشعب اليمني، ووحدته واستقراره». واكد على اهمية تطبيق الاتفاق واعتبره اهم من التوقيع. وقال: نحن جربنا كثيراً في اليمن، ووقعنا على الكثير من الوثائق والاتفاقات لكنها لم تنفذ بما في ذلك وثيقة دستور الوحدة.

واشار الرئيس اليمني السابق بهذا الصدد الى «انه جرى الالتفاف على الكثير من بنود الدستور اثناء تحقيق الوحدة، وبما انه كان من اجل هدف عظيم فقدتم والناس راضون، لكن الاتفاق الآن يضعنا امام مرحلة جديدة تحتم علينا ان ننتقل من الكلام الى العمل، والعمل يتطلب في الأساس الثقة الكاملة من قبل القيادة، والقوى السياسية الرئيسية ممثلة في احزاب المؤتمر الشعبي العام، والاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح».

وكشف علي ناصر انه تلقى تاكيدات عبر اتصالات هاتفية اجراها اول من امس مع كل من الرئيس صالح، ونائبه البيض، والشيخ الأحمر، أن اللجنة المكلفة من لجنة الحوار الاعداد لعقد لقاء التوقيع على الاتفاق، بدات عملها واتخاذ الترتيبات اللازمة لاختيار المكان وتحديد الزمان المطلوب لذلك.

وحول عوامل توفير الثقة بين القيادة قال الرئيس اليمني السابق «النواحي الاجرائية والتنفيذية هي اهم عوامل توفير الثقة، ويكفي هذه القيادة ان اسماءهم اقترنت بتحقيق الوحدة، وهو الشيء الذي لم يتكرر كثيراً في تاريخ اليمن. واحثهم على ان يترفعوا عن الامور الصغيرة، وان يكونوا عند مستوى الادراك بأن اليمن يستحق منهم التضحية، لانهم اقترنوا بوحدته، وعليهم ان يحافظوا على هذا المنجز العظيم، وبالحوار وتحكيم العقل والمنطق، والضمير يستطيعون ان يجنبوا البلاد الحروب والصراعات، ويمنعوا تكرار الازمات».

واكد في ختام تصريحه الهاتفي لـ«الشرق الأوسط» ان نظام الحكم المحلي الذي اكدت عليه وثيقة العهد والاتفاق يمثل مخرجاً مهماً للكثير من الأزمات التي مر بها النظام السياسي في اليمن، سواء قبل الوحدة، أو



بعدها، وايضاً حلاً امثل لمعاناة الناس، سواء كان الحكم المحلي للمحافظات او ما يسمى بنظام «المخاليف»، والالوية، والمراكز فهو يخفف كثيراً من اعباء الناس ومعاناتهم، ويساعد القيادة في التفكير في القضايا الاستراتيجية والقضايا الأساسية والوطنية الكبرى.

وكان الرئيس اليمني السابق قد هنا لجنة حوار القوى السياسية في اليمن على وثيقة العهد والاتفاق التي توصلت اليها لبناء الدولة اليمنية ونزع فتيل الازمة التي هددت وحدة البلاد وامنها.

من ناحية اخرى اعتبر حزب رابطة ابناء اليمن ان ما جاء في وثيقة الاتفاق يضع اساساً متيناً لبناء الدولة اليمنية الموحدة، واعلن في بيان وزعه امس، عن تاييده الكامل لما جاء في الوثيقة. وناشد حزب الرابطة كل فئات الشعب اليمني الوقوف مع مضامين الوثيقة ودعم تنفيذها.

واكد ان اي تهاون او تباطؤ في التنفيذ سيقود اليمن الى ازمة اكبر، وقد لا يجد الوسطاء وقتاً للوساطة، ولا المتحاورون وقتاً للحوار.



المصدر : الخليج الخرطوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

اكتشاف النفط هل هو سبب الأزمة اليمنية؟

الرياض ـ من سعيد الزهراني:
صنعاء ـ من حسام حمدان:

☐ اكد عدد من الشخصيات اليمنية التى تعيش خارج اليمن ان الأزمة الحالية تهدد وحدة البلاد بالخطر وان الانفصال بات أمراً لا ريب فيه. فقد اكد وزير الخارجية السابق عبدالله الاصنج لـ«المسلمون» ان اساس الأزمة باختصار هو صراع على السلطة بين اطرافها الحزبية والقبلية والعسكرية ودعا الى تشكيل لجنة حكماء يمنية لإجراء المراجعة العامة للأداء والإعداد للقاء مجلس الرئاسة بكامل أعضائه إلى جانب الاشراف على تنقية الاصلاحات.

وقال على محمد السقاف، إن حل الأزمة الحالية يأتى بقبول الطرفين بإعادة صياغة دولة الوحدة من جديد وعلى أسس جديدة وإلا فإن الانفصال ات لا ريب فيه.

ودعا عبدالله باوزير، الوزير العدنى السابق إلى إقامة نظام حكم محلى واسع الصلاحيات .

وقال شيخان الحبشى ـ امين عام رابطة الجنوب العربى ـ إن المخرج من هذه الأزمة ليس سهلاً كما ان المطالب التى طرحت تجاوزت الخمسين نقطة مما يتطلب دهراً لتنفيذها وتحقيقها. والحل الذى يفرض نفسه الآن هو عودة كل طرف إلى موقعه وخندقه: الشماليون فى صنعاء والجنوبيون فى عدن. وعلى صعيد آخر أعلن الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ـ ولأول مرة ـ أن السبب الرئيسى للأزمة هو اكتشاف النفط فى اليمن. وقد جاء هذا الإعلان ليؤكد الكثير من التفسيرات غير الرسمية للأزمة والتى ذهبت إلى أن «الثروة» هى أحد أوجه الأزمة، وقالت مصادر «المسلمون» أن اكتشاف النفط بعد الوحدة هو الذى أثار رغبة المتشددين فى الحزب الاشتراكى إلى الانفصال رغبة فى الإستئثار بالثروة ويقول الشماليون إن ما يذكره الاشتراكى من اصلاحات سياحية ما هى إلا ذرائع■

(مستقبل الوحدة ـ الصفحة ٤)



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢١/١/١٩٩٤

صالح يحث البيض وأعضاء الحكومة على العودة إلى صنعاء لممارسة مهامهم

الاشتراكي يدعو إلى الاسراع بتوقيع وثيقة العهد والاتفاق كأساس لتصحيح مسار الوحدة وبناء الدولة الحديثة

عدن ـ صنعاء ـ ق.ن.ا ـ دعا المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني إلى الاسراع في التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق بين اطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة التي توصلت اليها ووقعتها لجنة الحوار الوطني يوم الثلاثاء.

وحث الحزب على اتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك بمشاركة كافة القوى بما فيها تلك التي اظهرت تعاطفا وديا مع اليمن.

واشاد المكتب خلال اجتماع استثنائي عقده أمس برئاسة علي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي ونائب الرئيس اليمني بالجهود التي بذلتها لجنة الحوار وما توصلت اليه من اتفاق تمثل في هذه الوثيقة.

ونوه الحزب الاشتراكي اليمني بان وثيقة العهد اشتملت على الاسس الموضوعية للخروج من الازمة الراهنة في البلاد ورسمت الاطار العام لملامح النظام الديمقراطي لدولة الوحدة في شكل صيغة للاجماع الوطني.

كما أكد ان التنفيذ الفعلي والجاد لهذه الوثيقة هو الذي يكسبها تلك القيمة التي تعول عليها جماهير الشعب كاساس لتصحيح مسار الوحدة ببناء دولتها الوطنية الحديثة القائمة على اللامركزية في الحكم وبناء مجتمع مدني على قاعدة الخيار الديمقراطي وتحقيق مهام التنمية والتحديث والعدالة الاجتماعية.

من جانب آخر دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قادة الحزب الاشتراكي وفي طليعتهم علي سالم البيض زعيم الحزب ونائب الرئيس واعضاء الحكومة الى العودة الى صنعاء عاصمة دولة الوحدة لممارسة مهامهم التنفيذية والدستورية حتى تنتهي الازمة الحالية في البلاد إلى غير رجعة.

واشار الرئيس اليمني في كلمة له خلال لقاء جماهيري عقده بكلية ضباط الشرطة بصنعاء الى ان قيادة المؤتمر الشعبي العام «الذي يتولى زعامته» قد عبرت عن ترحيبها وتاييدها للوثيقة التي توصلت اليها لجنة الحوار الوطني وباركت كل ماجاء فيها ولم يبق سوى الانتقال بالوثيقة إلى حيز التنفيذ الفعلي.

على صعيد آخر اجتمع علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني بعدن أمس مع سفراء بلدان الاتحاد الاوروبي المعتمدين لدى الجمهورية اليمنية.

وجرى خلال الاجتماع استعراض لتطورات الاحداث على الساحة اليمنية والنتائج التي توصلت اليها لجنة حوار القوى السياسية والتي تمثلت بتوقيع وثيقة اطلق عليها اسم وثيقة العهد والبناء.

من ناحية ثانية اعرب الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد عن أمله في ان تترجم وثيقة العهد والاتفاق لحل الازمة السياسية الراهنة في البلاد لخطوات عملية على ارض الواقع.

وقال في تصريح لصحيفة «الوطن» الكويتية نشرته أمس ان الترتيبات تجرى حاليا في اليمن لاختيار زمان ومكان التوقيع على الاتفاق وتمهيدا للقاء الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض.

واشارت الصحيفة إلى ان الاتفاق الذي يقع في تسع عشرة صفحة ينص على سلسلة اجراءات لاعادة تنظيم المجلس الرئاسي.. وانسحاب القوات



من على الحدود بين شطري اليمن ومن المدن الرئيسية.. وعلى دمج القوات المسلحة خلال اربعه اشهر.. واعتقال اشخاص يشتبه في قيامهم باغتيالات سياسية.



المصدر : المسلمون السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

أبناء اليمن فى الخارج

يتحدثون لـ«المسلمون»:

الانفصال يهدد دولة اليمن

الرياض ـ من سعيد الزهرانى ـ عمان ـ مكتب «المسلمون»:

□ تتصاعد حدة الازمة فى اليمن وتهدد بوقوع التشطير بعد سنوات قليلة من الوحدة. وتعتبر القضية اليمنية ومحاولات الانفصال من قبل بعض الاطراف وما يصحب ذلك من اغتيالات واختطافات قضية شائكة،وكل يوم يزداد الامر تعقيدا، وصار حلم الوحدة كابوسا مزعجا لليمنيين.

«المسلمون» استطلعت آراء بعض الشخصيات اليمنية المغتربة التى تعيش بعيدا بجسدها عن الازمة، الا انها تضع يديها على قلبها من احتمالات الحرب والفتنة التى صارت قاب قوسين او ادنى.

والسؤال هو: كيف يرى اليمنيون فى الخارج الازمة الحالية، وما السبيل الى الخروج منها؟

قال محمد على السقاف، رئيس تحرير مجلة الوحدة الصادرة من القاهرة: منذ استقلال اليمن الجنوبى عن بريطانيا عام ١٩٦٧م، وهو يعيش ازمة سياسية وعسكرية مع اليمن الشمالى، فالازمة اذاً ليست وليدة الساعة او نتيجة لظروف الوحدة بينهما.

ففى الشمال نظام عسكرى قبلى تقليدى حافظ على الحكم ضمن اطار الجيش والعناصر القبلية ذات القرابة والصلة، بينما انتهج الجنوب بعد استقلاله خطا سياسيا مغايرا، بعيدا عن معتقدات الشعب الاسلامية فى الجنوب، بل فى الجزيرة العربية كلها، فكان حكما شموليا ماركسيا. وفجاة تخلت عدن وصنعاء عن صراعهما السياسى والعسكرى والعقائدى، وفى خلال ساعات اعلنا عن قيام دولة اندماجية بينهما، لم يكن على الاطلاق للشعب اليمنى فى الجنوب او الشمال خيار فى قيامها او حرية اختيار قادتها، فولدت الوحدة ممسوخة وغير مدعومة جماهيريا.

بالاضافة الى انه لا توجد اى قواسم مشتركة بين النظامين.كل واحد ضد الآخر ويضمر الشر لشريكه ويريد الخلاص منه، والرئيس اليمنى على عبدالله صالح ـ بكل اسف ـ اندفع نحو الوحدة بحثا عن «مجد شخصى»، وهناك ايضا دافع اقوى واكبر من سابقه: لقد كان الخطوة الاولى فى «سيناريو» احتلال العراق للكويت بدوافع عراقية وخاصة ان لعدن علاقات متميزة مع الكويت منذ استقلالها. والحزب الاشتراكى اندفع نحو الوحدة هروبا من واقع مؤلم كان يخشاه بعد سقوط الاتحاد السوفييتى والمنظومة الاشتراكية، وكان الحدث المخيف بالنسبة له سقوط «شاوشيسكو» الديكتاتور الشيوعى القوى فى «رومانيا». إذاً.. ماذا يمكن ان تفرز هذه الوحدة أو تحقق من اهداف، وهى التى قامت بدون اى اساسات او دعامات تستند اليها؟

عبدالله عمر باوزير:

تفاعلات الأزمة هى الطريق نحو تصحيح الأوضاع الشاذة

من الممكن جدا ان تنهار الدولة اليمنية الموحدة فى اية لحظة وكل العوامل مساعدة لذلك، بل مهيأة بكل ابعادها السياسية والأمنية والاقتصادية وايضا الشعبية.

صراع على السلطة

وتحدث عبدالله الاصنج ،وزير الخارجية اليمنى السابق، فقال: لقد بلغت الازمة السياسية فى اليمن ذروتها، واساسها باختصار صراع على السلطة بين اطرافها الحزبية والقبلية والعسكرية حيث يقف المؤتمر الشعبى العام والتجمع اليمنى للاصلاح فى خندق واحد فى مواجهة الحزب الاشتراكى اليمنى. فالفساد المالى والادارى والانهيار الامنى والاقتصادى وتفشى حالات قطع السبيل وتسلط حفنة من المنتفعين بدائرة القرار السياسى فى اليمن جميعها ادت الى صنع المأساة فى اليمن، وقد



علي محمد السقاف:

الأزمة الحالية ليست وليدة ظروف الوحدة

فالني ان يندفع بعض علماء الدين في اليمن الى تبني مبادرات سياسية تسيء الى حقوق الشعب اليمني العربي المسلم، علما ان شروط الولاية شرعا لا تتوفر - مع الاسف الشديد - في اطراف وعناصر ورموز القيادة السياسية في اليمن.

وفي اعتقادي هناك عدة مطالب سياسية عادلة وعاجلة يأتي في مقدمتها تسريح الحرس الجمهوري الذي يتجاوز عدده العشرين الف رجل وتتوفر لديهم مختلف الاسلحة الثقيلة والصاروخية والمدرعات باعتبار ان اليمن لا يتسع لهذا الجيش الجرار لحراسة واحد من حكامه. فالنمط العراقي في حماية الحاكم من الامة مرفوض جملة وتفصيلا، كما ان البدء في تنفيذ انشاء المجالس المحلية واحلال نظام اللامركزية ووقف الانفاق العشوائي للمال العام واعلان حجم موارد النفط والجمارك والمؤسسات العامة ومحاسبة الجميع وكل من في عهدته المال العام ومحاكمة المتهمين بالقتل واشراك الامة في فهم همومها يمكن ان يضع الازمة الراهنة على الطريق الصحيح المؤدي الى حل سلمي عاجل. وبصراحة اقول ان مجرد الأعلان من جانب واحد في السلطة القائمة أو من الاطراف الثلاثة بقبولها الوساطة والمساعي الحميدة من داخل اليمن وخارجه أو بالتلويح بالاستعداد للاستقالة، لن تغير في التدهور المضطرد للازمة، بل ستزيد من فرص المزايدات ويتسع نطاق شقة الخلاف مع كل يوم يمر.

وشرح عبدالله عمر باوزير، عضو الهيئة التنفيذية لحزب رابطة الجنوب العربي، رايه قائلا: ان الازمة السياسية الراهنة التي يعيشها اليمن اعقد بكثير مما يبدو على السطح وما تتناقله وسائل الاعلام بعد عودة على سالم البيض الى عدن في ١٩ اغسطس ١٩٩٣م، وهي ازمة نتجت عن تناقضات المجتمع اليمني وامراضه التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهي اعمق بكثير مما يظهر من خلافات شركاء الحكم وصانعي الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

تمت الوحدة في لحظة تاريخية اتسمت بالعاطفية بين نظامين مختلفين في كل شيء..لا يجمعهما الا الشمولية في الحكم واساليب الحفاظ على السلطة والازمات المستفحلة. تمت الوحدة وتحددت فترة انتقالية هي ثلاثين شهرا لاستكمال التماثل في الانظمة والقوانين، واعتمد دستور اعد خلال فترة زمنية امتدت من عام ١٩٧٢م الى ١٩٨٩م، وهي فترة صراع النظامين ونتيجة خلافاتهما الايديولوجية والسياسية، ولم يكن هذا الدستور نتيجة عمل هيئة تشريعية منتخبة، وبرغم انه تم الاستفتاء عليه في تلك الفورة العاطفية، الا انه شكل احد مصادر الخلاف بين شركاء الحكم قبل وبعد الانتخابات التشريعية في ٢٧ ابريل وكان كل من الطرفين يحاول تعديله بما يضمن له السيطرة والحكم..في وقت كانت فيه التناقضات في داخل المجتمع تتفاعل. وجاءت ازمة الخليج الثانية وموقف النظام اليمني منها وعودة الاف اليمنيين من اماكن اقامتهم في دول الخليج والجزيرة العربية لتأجيج الازمة الاقتصادية، واعطاء بعد آخر للازمة السياسية لم يكن في حسبان المتسببين في ذلك.

ويضيف جار الله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وزير الثقافة: جزء من الوطن ينتج مثل حضرموت، وعدن، تعز، واخر يتسلح ويريد ان يحكم..لم تستطع القيادات الارتكاز على المساواة وإلغاء العصبية في عصر يرفض هذا النوع من العصبية. هل يمكن ان يكون واحد من المهرة او تهامة رئيسا للجمهورية؟ اذا لم نجب عن هذا السؤال فالوطن في خطر. ففي رايي ان الازمة السياسية وتفاعلها سياسيا هو الطريق نحو تصحيح الاوضاع الشاذة في حياة الدولة والمجتمع اليمني، على الا تتم تسوية الخلافات بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي على طريقة ما فات مات، أو «نحن عيال اليوم»، وكما نسمع في تصريحات البعض: من اجل الوحدة اليمنية يجب تجاوز هذه الخلافات..اكان ذلك البعض في الحكم ام المعارضة، لا بل من اجل الوحدة اليمنية يجب بحث كل التناقضات وعلاج كل الامراض واقامة نظام جديد، لا يقوم فقط على اسس التعددية السياسية، وانما على اسس الاخذ بالخصوصيات الاجتماعية والتمايز الاقليمي والمساواة في المواطنة والحقوق السياسية والاقتصادية بين ابناء الوطن.

شكوك حول استمرار الوحدة

وتحدث شيخان الحبشي امين عام رابطة الجنوب العربي عن ازمة بلاده فقال: ان الجالية اليمنية في السعودية كانت قبل الوحدة. تنتمي الى دولتين وكيانين وهي بالتالي تنقسم الى قسمين: مواطنون في الجمهورية العربية اليمنية «اليمن الشمالي» ومواطنون في جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية «اليمن الجنوبي»، ومن هنا تختلف رؤيتهما ومشاعرهما وردود فعلهما سواء تجاه الوحدة. التي تمت بغتة وفجاة، أو تجاه الازمة التي خلفتها هذه الوحدة. وغمرت الوحدة الكثرة الغالبة من بسطاء الناس بمشاعر جارفة من الغبطة والابتهاج، وتفجرت تلك المشاعر تمني نفسها بخير وفير غزير تتفجر به الارض لبنا وعسلا كما وعدوا! ولكن الخبراء والراسخين في العلم تشككوا في صلاحية هذه الوحدة للبقاء وفي قدرتها على صنع التقدم والنماء لانها جاءت وفقا لعواطف جياشة وطبقا لنوايا متبادلة بين طرفي الوحدة في الالغاء والاحتواء..كل منهما يرفض الاندماج مع الآخر والاختفاء فيه بل كل منهما يريد دمج الآخر والغاءه وانهاءه، وشهدت البلاد وحدة كاذبة أو انها كانت براسين وجسدين وقلبين يتصارعان ويتنازعان.

ويهت الجميع اليوم لما يشهدونه من ان هذه الوحدة فجرت مشاكل اكثر مما حلتها وابرزت خلافات اكثر مما كان في السابق، وفي الواقع انها كانت محاولة متسرعة لوحدة بين نقيضين مختلفين اشد الاختلاف، فأحدهما في



عبدالله الأصنج:

لانهيار الأمنى والاقتصادى صنعا مأساة اليمن

أقصى اليمن المتخلف والآخر فى اليسار المتطرف، وظروف حرب الخليج ساقتهما سوقا الى التعانق والتوافق تأييدا لفريق وكيدا لآخر.

وسألنا الحبشى عن المخرج فقال: ليس هناك مخرج سهل لان الذين صنعوا الوحدة وافتتنوا بها يرددون ان المخرج هو تكريس هذه الوحدة. والمخارج التى طرحت وتبنتها شتى الفئات والجماعات وتشعبت الى اكثر من خمسين نقطة، هذه المخارج تتطلب دهرا لتنفيذها وتحقيقها، فهى تفترض امكان تغيير فورى للطبائع والتقاليد والعادات وتغيير الثوابت والمؤسسات وهذا ضد طبيعة الاشياء، فطبيعة نظام الحكم فى الشمال وعاداته ومؤسساته - وهى تختلف اختلافا كبيرا جدا عنه فى الجنوب - لا يمكن الغاؤه بقانون او مرسوم أو قرار. الطرفان اختارا فض الاشتباك، بديلا عن الاحتكاك والاشتباك، وكفى الله المؤمنين القتال، ولينقطع كل طرف باصلاح الفساد الكبير الذى تأصل فى نظام حكمه ولعل هذه الرؤية هى الرؤية التى ستتبناها افراد الجالية اليمنية فى هذه البلاد بعد ان ارقها القلق والجزع والاشفاق على مصير بلادها وقتلتها الحيرة بحثا عن حلول وهى بين ايديهم.

واعتبر صالح اليمانى، من محافظة إب فى الشطر الشمالى ويقطن مدينة المفرق الاردنية، الازمة الحالية فى اليمن حسب المعلومات التى تصله من وسائل الاعلام المختلفة هى ازمة بين الحزبين الحاكمين: الحزب الاشتراكى الذى يتزعمه على سالم البيض والمؤتمر الشعبى الذى يتزعمه على عبدالله صالح، وان الحزبين يشكلان نسبة ثلثى الحكم وهما الاغلبية.

واكد ان الحل بالنسبة للازمة الحالية فى اليمن هى بيد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض. معتبرا ان الازمة شخصية بين زعيمى الحزبين مشيرا الى ان علماء اليمن قاموا بمساع طيبة لترتيب لقاء بين على سالم البيض والرئيس على عبدالله صالح، لكن بعد الحادث الذى تعرض له على سالم البيض رفض بعدها الالتقاء بالرئيس على عبدالله صالح، فالازمة هى ازمة شخصية بين الحكام وليس بين الشعب اليمنى.

وقال ان الشعب اليمنى يؤيد الوحدة منذ عهد الامام يحيى بشطريه وليس هناك اختلاف بين اليمنين عليها موضحا رأى الجالية اليمنية فى المنفى بانها تؤازر الشعب اليمنى فى وحدته وتتطلع الى حل الازمة.

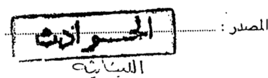
ودعا علماء اليمن الذين يمثلون الشعب اليمنى لمواصلة مساعيهم لحل الازمة السياسية فى اليمن وعقد لقاء مصالحة بين الرئيس على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض.

اما المواطن اليمنى حيدر الضالعى، الذى يعمل فى التجارة فقال: ليس لدينا معلومات عن حقيقة الازمة فى اليمن الا ما يصلنا بواسطة وسائل الاعلام المختلفة، ونتطلع الى ان تحل هذه الازمة بين الاخوة فى اليمن.

واضاف: اننا نتابع باهتمام تطورات الازمة فى اليمن وندعو العلماء الى التدخل لحل الازمة معربين عن تاييدهم للمبادرات العربية لحل الازمة بين الرئيسين على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض. وقال محمد عقل - كاتب وشاعر يمنى - مقيم فى الاردن: بصراحة وبالرغم من شوقنا جميعا الى الوحدة بين شطرى اليمن، الا اننى وضعت يدى على قلبى جزعا منذ اليوم الاول الذى اعلنت فيه الوحدة، ذلك لأن ائتلاف القائمين على الحكم فى البلدين امر لا يمكن ان يتم دون تقديم تضحيات أو تنازلات رئيسية فى الافكار والمبادئ. لا اعتقد ان الصراع الحالى مجرد صراع شخصى على مراكز الحكم، وانما هو صراع بقاء احد الطرفين وسيستمر هذا الامر الى ان يحسم بطريقة أو باخرى عن طريق تغلب طرف على الطرف الآخر، وهو امر ندعو الله ان يتم بهدوء ودون تعرض اليمن للاقتتال الداخلى الذى برزت فيه ملامحه مؤخرا وبخاصة نتيجة توقف الاعمال والمشاريع وسوء الوضع الاقتصادى وكل هذه عوامل تساهم فى تعجيل الانفجار. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

مخاطر الخلاف بين علي صنعاء وعلي عدن تهدد الوحدة بالانفراط

اليمنيون يبحثون عن القوة السياسية الثالثة!

هل يؤدي الصراع على السلطة بين «العليين» الى انقسام يجر الى نزاع على الحكم بين صنعاء وعدن، وينشا في دولة الوحدة اليمنية الفتية وضع شبيه بالوضع اللبناني الذي قام بعد انتهاء عهد الرئيس اللبناني السابق امين الجميّل وترتب عنه وجود «حكومتين» و «دولتين» و «سلطتين»؟

هل ينزلق اليمنيون الى «الحرب الاهلية» ويعودون من جديد الى الاعراف القبلية وحالة التشطير التي كانت قائمة قبل اعلان الوحدة، وبما تحمله هذه الحالة من مخاطر «الاغتيالات» المتبادلة ومعارك التصفيات وسفك الدماء على مذبح الشهوات السلطوية والنزوات الفردية؟

هل تنجح الوساطات المحلية والعربية والاميركية الساعية الى تسوية الخلاف بين الرئيس ونائبه فتنتهي الحرب السياسية الراهنة ويتجاوز اليمن قطوع الانقسام من جديد؟

أم ان الوحدة ستنفرط ويعود اليمن يمنين او... اكثر؟

هذه الاسئلة الاساسية والمخاوف المشروعة هي التي تشكل الهاجس اليومي لليمنيين وسواهم من المهتمين بعد حوالي ثلاث سنوات من اعلان الوحدة، وبعد اكثر من نصف سنة على نجاح تجربة الانتخابات النيابية التي اعطت اليمنيين اول مجلس تمثيلي عن طريق الاقتراع الشعبي في تاريخهم والتي نالت اعجاب العالم الخارجي بالرغم مما رافقها من تجاوزات وملابسات واشكالات اعتبرت امراً طبيعياً في بلد كاليمن لم يتعود المواطن فيه على هذا النوع من الممارسة الديمقراطية.

وقد ارتفعت حرارة هذه المخاوف والاسئلة نتيجة عدم حصول لقاء تعز وفشل المساعي لجمع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مع نائبه علي سالم البيض تحت سقف غرفة واحدة بهدف التفاهم والمصالحة، فضلاً عن اصطدام الحوار القائم بين قيادات الاحزاب الثلاثة المؤتلفة على مستوى الحكم والحكومة بما تسميه احزاب المعارضة «النفق المسدود»، وذلك بسبب الخلاف على نظام الحكم المحلي وطريقة الانتخابات وتاسيس مجلس الشورى وسوى ذلك من البنود الاساسية التي ستضمنها الدستور الدائم المفترض ان يرث الدستور الانتقالي ويقيم دولة الوحدة على اسس دائمة، بعدما انتهت المرحلة الانتقالية التي جرى تمديد العمل بدستورها حتى يتم التوصل الى صيغة نهائية للدستور الجديد.

وأدى التراشق الكلامي بين الرئيس ونائبه بما حمله من اتهامات متبادلة وتحميل مسؤوليات عن الوضع السياسي المتفجر، الى احتدام «ازمة الحكم» اليمنية والى وضع البلاد على شفير ما يسمّيه الشيخ عبد الله الاحمر، الشريك الثالث في الحكم، ورئيس البرلمان اليمني الجديد «نقطة النهاية ليس للوحدة اليمنية وحدها بل للتجربة الديمقراطية والحياة النيابية التي افرزتها».

غير ان المخاوف في اليمن وعليه تذهب ابعد من ذلك. وقد ظهرت اصوات كثيرة تحذر ليس من مخاطر العودة الى اليمنين والشطرين فقط، بل من احتمالات التقسيم داخل التشطير، مما قد يجر الى «حرب اهلية» ذات ابعاد سياسية ومذهبية معاً، خصوصاً في ظل الاصوات والنشاطات التي بدأت تدعو الى اعتماد تقسيم اداري للبلاد على اساس فرزها الى «اقاليم» وليس الى محافظات كما هو قائم حالياً، وفي ظل لا مركزية سياسية واسعة تعطي كل اقليم حكماً محلياً واسع الاطار يشبه الحكم الذاتي.

ويمكن سماع هذه النغمة في طول البلاد وعرضها، في شمالها وجنوبها معاً من حضرموت الى تعز، ومن صنعاء الى عدن وصولاً الى محافظة ذمار التي عقدت قبائلها مؤتمراً موسعاً لبحث الازمة السياسية الراهنة. وكان الشيخ محمد ابو لحوم زعيم قبائل بكيل على راس العاملين لانجاحه، ويمكن تشبيهه بالمؤتمر الذي عقدته فعاليات حضرموت وتوصل الى «قرارات» شعبية تصب في المنحى «الاستقلالي» عن السلطة المركزية وتدعو الى تسيير ذاتي لشؤون حضرموت التي تتركز فيها معظم حقول النفط اليمني.

ويضاف الى هذه المظاهر «الاستقلالية» التي تصدر من المحافظات اليمنية ما يجري تحت ضوضاء الخلاف



المصدر : الحوادث

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناشب بين «علي صنعاء» و«علي عدن» من عملية استقطاب حادة بين الطرفين داخل مؤسسات الدولية، ولا سيما في القوات المسلحة وقوات الامن. وتتم هذه العملية على اساس شطري، فيعمد كل طرف الى تعبئة القوى المناصرة له مما ينذر باحتمال زجّها في مواجهة دموية اذا ما تطورت الازمة الى حافة الحسم... بالقوة!

وترى القوى السياسية والحزبية المنضوية تحت لواء المعارضة ان مخاطر الانفجار والاقتتال ونذر الحرب الاهلية هي مخاطر جدية، واحتمالات تحوّل الحرب الكلامية بين الرئيس اليمني ونائبه الى معارك عسكرية هي احتمالات ممكنة الحدوث في اي لحظة، وخصوصاً في ظل فشل الوساطات العربية (الاردنية) حتى الآن في الوصول الى قواسم مشتركة بين علي صالح والبيض يمكن ان يجتمعا على اساسها ويعقدا «المصالحة» المرغوبة التي قد لا تحلّ الازمة فوراً، ولكنها تفتح الطريق امام حلها وتزيل عن الازمة الطابع الشخصي الذي يتحكم بمجرياتها، وعدم وضوح «الوساطة» الاميركية التي ظهرت ملامحها بعد الزيارة التي قام بها السفير الاميركي في اليمن ارثر هيوز الى عدن واجتماعه فيها بنائب الرئيس علي سالم البيض.

وقد حملت هذه المخاطر «العلي» الثالث، علي ناصر محمد، على ان يوجه من دمشق، حيث يقيم منذ اعلان الوحدة، بياناً الى الشعب والجيش يدعوهما فيه الى توحيد الجهود لانهاء الازمة السياسية والاقتصادية، ويحذر من تردي الاوضاع الى كارثة لا يستطيع احد تقدير ابعادها، ويناشد القيادة السياسية الاحتكام الى العقل والمواصلة الجديه للحوار الذي لا خيار غيره. كذلك حفزت هذه المخاطر الجامعة العربية بشخص امينها العام الدكتور عصمت عبد المجيد الى عرض القيام بمساعيها الحميدة لتسوية الخلاف الناشب بين «العليين» والوصول الى انهاء الازمة السياسية على اسس تلبي مطالب الطرفين وتستجيب لتطلعاتهما.

غير ان حظ البيان الذي وجهه علي ناصر محمد في التاثير على مجريات الاحداث يشبه حظ التجاوب مع استعداد الجامعة العربية وكلاهما ضئيل. فدخول علي ناصر محمد على خط الازمة بين صديقيه «اللدودين» يوقظ ذكريات يمنية اليمة نائمة، بدلاً من ان يداوي الجراح القائمة، والتجربة مع مساعي جامعة الدول العربية في البحث عن حلول للازمات السياسية الداخلية في الدول العربية هي تجربة فاشلة بدءاً من لبنان وصولاً الى الصومال، فكيف الحال مع الازمة اليمنية الحالية التي تتجاوز اساسها نزاع الرئيس ونائبه على السلطة وتجد لها جذوراً في الصراع الخارجي على النفوذ في هذه البلاد التي يبدو ان مخزون نفطها المعلن وغير المعلن حمل اليها النعمة والنقمة معاً، وان رياح الوحدة والاتجاه الديمقراطي فيها البت عليها عواصف الصحارى والبحار المحيطة، فضلاً عن زوابع التضاريس القاسية التي تتحكم بنسيج المجتمع اليمني نفسه.

والخلاف بين الرئيس ونائبه هو صنيعة هذه العواصف والزوابع بقدر ما هو نتيجة الانجراف وراء المطامح والمطامع الشخصية، لذلك لا يرى اهل الرأي اليمني وسيلة للخروج بالوحدة وبالديمقراطية سالمتين من الازمة السياسية المتفجرة، الا ببروز قوة يمنية ثالثة تخترق النفق المسدود الذي وصل اليه الحوار بين «العليين» وحزبيهما، فتعيد التوازن الى التطبيق العملي لاعلان الوحدة وتنشر الاطمئنان في الصحارى والبحار المحيطة، وهي المعادلة التي لا بد من توافرها للقضاء على المخاطر المحدقة بكل ما حققه اليمنيون منذ ثلاث سنوات حتى اليوم. والحنكة اليمنية قادرة على افراز مثل هذه القوة.

اما من هي هذه «القوة الثالثة» فسؤال يحتاج جوابه العودة مجدداً الى الموضوع اليمني سواء استمرت حرب الكلام بين «العليين» ام استجاب الاثنان لنداءات الحوار ومساعي الوساطة والمصالحة!

سامي الحاج



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١/١٩٩٤

المعارضة تتحدث عن بنود سرية

ترجيح توقيع الاتفاق اليمني في عدن بحضور أميركي ـ أوروبي

عدن: من لطفي شطارة

توقعت مصادر سياسية مطلعة في عدن امس ان يتم توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» اليمنية خلال الاسبوع المقبل في عدن او صنعاء بعد استبعاد التوقيع في سلطنة عمان. ويحضر مراسم التوقيع وفد اميركي واخر اوروبي. وشككت احزاب المعارضة امس باخفاء شيء ما وراء الاتفاق قالت إنه سيتكشف إذا ما اختلفت احزاب الائتلاف على التنفيذ.

وبينما دعا الرئيس اليمني علي عبد الله صالح نائبه علي سالم البيض ووزراء الحزب الاشتراكي للمجيء إلى صنعاء لممارسة مهماتهم التنفيذية والدستورية، اعلن «الاشتراكي» انه سيعقد اجتماعاً للجنته المركزية في دورة استثنائية للاطلاع على الوثيقة. ومن جانبه اوضح حزب «التجمع اليمني للإصلاح» انه وقع الوثيقة. واشترط ضم مذكرة بملاحظاته إليها.

وحذر الرئيس اليمني السابق علي ناصر محمد في حديث لـ«الشرق الاوسط» بالهاتف من دمشق من اي تعطيل او التفاف على الوثيقة داعياً للاسراع في التوقيع والتنفيذ.

فعلى صعيد توقيع الوثيقة اكدت مصادر سياسية لـ«الشرق الاوسط» ان التوقيع سيتم خلال الاسبوع الحالي، بعد أن ابدت اطراف الائتلاف «الاشتراكي» و«الشعبي» و«الإصلاح» تحمساً لسرعة التوقيع. إلاّ ان لجنة المتابعة التي شكلتها لجنة الحوار لم تعلن بعد مكان وموعد التوقيع. واوضحت المصادر أن اقتراحاً تجري مناقشته، بعد ان تاكدت رغبة احد طرفي الازمة فيه ويقضي بان يتم التوقيع في سلطنة عمان التي لعبت من جانبها دور وساطة بين الرئيس اليمني ونائبه. ولكن جميع الاحتمالات تشير إلى ان التوقيع سيتم في مدينة عدن بعد أن اكد صالح والبيض استعدادهما للتوقيع على الاتفاق في اي مكان تقرره لجنة المتابعة.

ويتوقع ان يشارك في مراسم التوقيع على الاتفاق ممثلون للولايات المتحدة التي لعبت الدور الكبير في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة إلى جانب وفود من دول المجموعة الأوروبية.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن مارجريت بين مسؤولة الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الأميركية ستكون على راس وفد الجانب الأميركي

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

ترجيح لتوقيع

خلال الاحتفال بالتوقيع، في الوقت الذي يطالب فيه أحد أطراف الأزمة أن تكون المشاركة الاميركية على مستوى أرفع، إلى جانب المشاركة الاوروبية في الاحتفال بالتوقيع، وذلك لتشكيل ضمانة للاتفاق.

وكان سفراء المجموعة الاوروبية قد التقوا في عدن بالبيض أمس للمرة الثانية في غضون أسبوع، وهو ما اعتبره المراقبون مؤشراً للدور الذي لعبته وتلعبه المجموعة الاوروبية إلى جانب الولايات المتحدة بين الرئيس ونائبه لحثهما على تجاوز المرحلة الخطرة التي تمر بها البلاد، خاصة بعد ان كان الطرفان علي بعد خطوة من المواجهة العسكرية.

ويرى المراقبون ان المعارضة التي خرجت من الحوار دون أن تحقق مكاسب سياسية لأحزابها، عندما كان بعضها يطمح إلى الحصول على مقاعد في حكومة «وحدة وطنية» اقترحتها المعارضة لتكون مسؤولة عن تنفيذ الاتفاق، ما تزال تعلن مخاوفها من وجود «شيء غامض» لا تعرفه، جعل أطراف الائتلاف الحاكم الذين ظلوا على مدي شهرين من بدء أعمال لجنة الحوار يرفضون ويناورون على المقترحات، ولكنهم قبلوا بكل شيء في اللحظات الأخيرة.

وربطت مصادر المعارضة هذه السرعة في قبول الاتفاق مع الزيارات المتكررة التي قام بها الاسبوع الماضي السفير الاميركي في صنعاء ارثر هيوز إلى تعز حيث التقى الرئيس صالح، ومن ثم في عدن حيث التقى نائبه البيض. وتوحي المعارضة بأن هناك شيئاً ما يزال يختفي وراء «مشروع الاتفاق». وأكدت ان الأيام ستكشف عن ذلك عندما «يختلفون في التنفيذ».

على الصعيد نفسه خاطب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ممثلين عن الملتقيات الشعبية التي عقدت في البيضاء، وأمانة العاصمة صنعاء وذمار ومأرب، وقال «علينا ان نترفع عن الصغائر وأن نكبر بكبر الوطن».

ودعا صالح البيض وأعضاء حزبه الممثلين في الحكومة للعودة إلى صنعاء لممارسة مهامهم التنفيذية والدستورية، وحتى تنتهي الأزمة إلى غير رجعة، استجابة لتطلعات الشعب ولما فيه مصلحة الوطن.

وحث صالح القوى السياسية على الترفع عن الصغائر والتسامح والتسامي من أجل اليمن الموحد. وطالب الرئيس اليمني السلطة التنفيذية والمحافظين في المحافظات والمؤسسات والمصالح الحكومية بنبذ السلبية والتواني والعمل لتفعيل عملهم ونشاطاتهم وأن لا يظلوا متواكلين على الأزمة السياسية.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

خيار الحوار من اليمن إلى الجزائر

● الحوار هو الخيار الصائب، لكن النجاح يتطلب الصبر ونبذ طريق المواجهة

من الجزائر الى اليمن تبدو الانظار والآمال معلقة على نتائج الحوار بين القوى السياسية المختلفة للخروج من ازمات تهدد وجود البلدين وتعصف باستقرارهما. ومع الفارق في ظروف الازمتين وملابساتهما، فإن المخرج في الحالتين واحد، وهو طريق الحوار، لان الابتعاد عن هذا الطريق يعني الدخول او الاستمرار في متاهات العنف والحروب مع كل ما يعنيه ذلك من مآس انسانية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

لقد كان اليمن - وما يزال - يقف على حافة حرب اهلية مدمرة لا يمكن تفاديها الا اذا ترجمت نتائج واتفاقات الحوار الى واقع ملموس. فإعلان الوثائق والتوقيع عليها لن يكونا كافيين لتجنب مزالق المواجهة والاقتتال، اذا لم توضع النوايا موضع التنفيذ والاختبار وتجد الاتفاقات طريقها للتنفيذ.

والحل للأزمة القائمة لن يتحقق ما بين ليلة وضحاها خصوصا مع تراجع الثقة بين اطراف النزاع، وعمليات التعبئة النفسية السلبية التي حدثت خلال الحرب الاعلامية والتحركات العسكرية بين «الشعبي» و«الاشتراكي».

ومثلما احتاج الحوار الى الكثير من الصبر، فإن وضعه موضع التنفيذ سيحتاج الى المزيد من الصبر والمثابرة والمتابعة لكي تعود الأمور تدريجيا الى ما كانت عليه قبل اندلاع الخلاف، ولكي تتاح الفرصة لبناء جسور الثقة المفقودة الآن.

اما في الجزائر فإن الحوار ما تزال تعترضه الكثير من الصعاب، وان سادت القناعة بان هذا هو الطريق الامثل نحو الحل. وقد لا تكون جولة الاسبوع المقبل كافية، بل قد لا تكون ناجحة بسبب المقاطعات والتوجس، لكن ذلك يجب الا يكون مدعاة لوقف عملية ما تزال في بداياتها. فالمطلوب هو ان تتحمل مختلف الاطراف مسؤولياتها بقدر كبير من الشجاعة وبروح عالية من تقبل التضحية، اذا كان للجزائر ان تجتاز هذا المنعطف الخطير وتتفادى الانزلاق نحو حرب شاملة خصوصا في ظل تصعيد اعمال العنف والعنف المضاد.

ان قرار الحكومة اطلاق المعتقلين في معسكرات الصحراء ورفع الاقامة الجبرية عن من شملهم هذا الاجراء في السابق يعتبر خطوة مهمة نحو تهيئة الاجواء للحوار، وهي خطوة يجب ان تتبعها خطوات اخرى ليس من جانب الحكم وحده، بل ايضا من جانب الاطراف الاخرى، خصوصا من تلك التي تحمل السلاح او تملك سلطة على من يحملون السلاح. فالحوار لا يمكن ان ينجح في ظل الاعتقالات او في ظل الاغتيالات.

عثمان ميرغني

٩٣١١٠٠٣٤٠٠



رئيس اليمن ونائبه يوافقان على توقيع اتفاقية المصالحة

عدن - وكالات الانباء - وافق رئيس اليمن على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض على التوقيع على اتفاقية المصالحة في اى وقت واى مكان تحدده لجنة الوفاق الوطني وذلك حفاظا منهما على وحدة البلاد. وتنص الاتفاقية على انسحاب القوات المسلحة من معسكراتها بالمدن الرئيسية ومن منطقة الحدود التي كانت تفصل بين شطرى اليمن ووضع قيود مشددة على حيازة الاسلحة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢١ / ١ / ١٩٩٤



«بابا عبدالرحمن مطهر» صاحب أشهر برنامج إذاعي يمني لـ «العرب»

سنتين تقريباً أسبوعياً

للطفل في [illegible] في اليمن



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ١ / ١٩٩٤

مازلت أبحث عن جائزة حصلت عليها في ميونيخ عام ٧٩!

بابا عبد الرحمن مطهر

صنعاء — من مراسل **«العرب»** عبدالرحمن بجاش

مثلما يستقبل سكان الأرياف شمس كل صباح بفرحة لا حدود لها ويبداون التغني بها استقبالا ليوم جديد، بنفس الشوق يتلهف الجميع لسماع اشهر برنامج إذاعي تقدمه إذاعة البرنامج العام من صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية والبرنامج سماه معده ومقدمه «مسعد ومسعدة» ويقدم باللهجة الصنعانية المرحة ويعالج يوميا مشكلة جديدة تهم المجتمع اليمني. وصاحب البرنامج الشهير يسميه اطفال البلاد «بابا عبدالرحمن مطهر» وقد اشتهر بالأسم منذ العام ١٩٦٣م عندما قدم أول برنامج للاطفال أسمه «روضة الأطفال» بابا عبدالرحمن يشغل الآن منصب المستشار الثقافي لأمانة العاصمة صنعاء وقد التقته **«العرب»** في مكتبه وكان هذا اللقاء:

○ متى التحقتم للعمل باذاعة صنعاء؟

— في العام ١٩٦٢ عند قيام ثورة ٢٦ سبتمبر.

○ متى بدأت العمل في إعداد برامج الأطفال؟

— في عام ١٩٦٣م وكان أول برنامج أسمه «روضة الأطفال» يذاع في الأسبوع مرة واستمر البرنامج سنوات حتى تم تعييني مستشارا ثقافيا لأمانة العاصمة.

○ ما هي البرامج الناجحة التي قدمتها؟

— روضة الأطفال واحلى حكاية البرنامج اليومي الموجه للطفل إضافة الى البرنامج اليومي الشعبي «مسعد ومسعدة».

○ المسابقات التي اشتركت فيها والجوائز؟

— اشتركت في المسابقة العالمية لأغنية الطفل والتي نظمت في مدينة «ميونيخ» بالمانيا عام ١٩٧٩ وقد حظيت اغنيتي «انا طفل بطل شاطر» بالفوز والذي اعلن في حينه باسم الجمهورية اليمنية، ومن المفارقات انني لازلت ابحث عن الجائزة حتى اللحظة.

○ ما هي الامكانيات المتاحة لإنتاج برامج للأطفال؟

— لا توجد إمكانيات مخصصة لهذا النوع من البرامج وللاسف لا يفكر احد في العناية ببرامج الأطفال.

٠٣٠١٤٢



○ برنامج «مسعد ومسعدة» يلاقي نجاحا منقطع النظير.. لماذا؟

— ربما لأن هذا البرنامج خلاصة تجربة ثلاثين عاما من ممارسة العمل الاذاعي. ولان هذا البرنامج اعتمد الأسلوب الموضوعي والأداء المشوق وبتناوله للمشاكل بطريقة علمية ومنهجية صحيحة كما وصفه نائب وزير التنمية والذي اقترح مؤخرا منحى وسام الدولة تقديرا للبرنامج الذي يحظى بمتابعة جمهور عريض وواسع على مستوى المدينة والريف.

○ هناك اسبوع قادم للطفولة والسلام ما هي اهم فعالياته والهدف منه.. وهل سيتحول إلى تقليد سنوي؟

— أسبوع الطفولة والسلام القادم يستهدف أولا وضع حد للذين يحاولون إستغلال وضع الطفل تحت شعارات مختلفة، والأسبوع تشرف عليه أمانة العاصمة وفعالياته مختلفة ومتعددة أهمها معرض للطفولة يحتوي على الملابس والأغذية والكتب والألعاب باسعار رمزية، وعائده سيوزع على دور الرعاية الإجتماعية والأطفال المعوقين والمكفوفين ومن يحتاج إلى مثل هذه الرعاية، ونحن نعمل على ان يكون الأسبوع سنويا ويتحول إلى تقليد سنوي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

القوات العسكرية عادت الى مواقعها والدولار يتابع هبوطه

علي صالح يدعو قادة الاشتراكي الى العودة الى صنعاء

□ تونس - من رشيد خشانة:
□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ شهدت الاسواق الخاصة بالعملات الصعبة في عدن امس اضطراباً شديداً واغلقت بعض المحلات ابوابها نتيجة الانخفاض الجديد لسعر العملات الصعبة خصوصاً الدولار في مقابل العملة الوطنية. وبلغ سعر الدولار امس ٥٠ ريالاً أي انه هبط ٢٠ ريالاً بالمقارنة مع اسعار اول من امس.

ودعا الرئيس علي عبدالله صالح قادة الحزب الاشتراكي في طليعتهم السيد علي سالم البيض وأعضاء الحكومة الى «العودة الى صنعاء عاصمة دولة الوحدة لممارسة مهماتهم التنفيذية والدستورية حتى تنتهي الازمة الحالية في البلاد الى غير رجعة».

واشار في كلمة لقاء عقده في كلية ضباط الشرطة في صنعاء ان قيادة المؤتمر الشعبي العام اعربت عن «ترحيبها وتاييدها للوثيقة التي توصلت اليها لجنة الحوار الوطني وباركت كل ما جاء فيها ولم يبق سوى الانتقال بالوثيقة الى حيز التنفيذ الفعلي».

وطالب «القوى السياسية وكل ابناء الوطن الى الترفع عن الصغائر والتسامح والتسامي من اجل يمن الوحدة ومساعدة لجنة الحوار في تنفيذ مهماتها».

وطالب الحزب الاشتراكي اليمني في بيان صدر امس بعد اجتماع عقده مكتبه السياسي امس برئاسة السيد البيض بالاسراع في توقيع «وثيقة العهد والاتفاق».

واشار الحزب الاشتراكي الى ان وثيقة العهد اشتملت على الأسس الموضوعية للخروج من الازمة الراهنة في البلاد ورسمت الاطار العام لملامح النظام الديموقراطي لدولة الوحدة في شكل صيغة للاجماع الوطني.

واكد ان «التنفيذ الفعلي والجدي لهذه الوثيقة هو الذي يكسبها تلك القيمة التي تعول عليها جماهير الشعب كاساس لتصحيح مسار الوحدة ببناء دولتها الوطنية الحديثة القائمة على اللامركزية في الحكم وبناء مجتمع مدني على قاعدة الخيار الديموقراطي وتحقيق مهمات التنمية والتحديث والعدالة الاجتماعية».

ودعا اعضاء الحزب وانصاره وكل القوى السياسية والمؤسسات والجماهير اليمنية «الى التفاعل الحيوي مع هذه الوثيقة الوطنية في ميدان الفعل والتنفيذ باعتبارها صيغة الاجماع لحوار القوى السياسية للحفاظ على الوطن ومكاسبه بما في ذلك الوحدة والديموقراطية».

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس الوزراء اليمني يرد على رسالة مجلس الرئاسة ويؤكد عدم مسؤولية الحكومة

الاشتراكي يقر الاتفاق وسالم صالح يعتبره «عقداً جديداً»

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ تعقد اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني اليوم اجتماعاً طارئاً في عدن برئاسة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب لاقرار وثيقة «العهد والاتفاق» التي توصلت اليها لجنة الحوار بين الاحزاب اليمنية الثلثاء الماضي.

وأعلن ذلك لـ «الحياة» السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للاشتراكي الذي اكد ان «وثيقة العهد والاتفاق» تعتبر عقداً جديداً لوضع جديد من شانه أن يحدث تطورات على صعيد بناء الدولة اليمنية الجديدة وفي مجالات التنمية والتحديث».

وأشار الى أن «تحقيق ذلك مرتبط بالتنفيذ الجدي للقضايا التي اتفق عليها باجماع وطني وعلى أساس الأولويات المطروحة واهميتها للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد». وقال سالم صالح ان «الحفاظ على الوطن ومكاسبه بما في ذلك الوحدة والديموقراطية وتحقيق اهداف الثورة اليمنية مهمة الجميع ولا تنفرد بذلك قوة او حزب دون الآخرين لا سيما في هذا الظرف الصعب الذي يستوجب مشاركة شعبية واسعة لارساء دعائم الخيار الديموقراطي وتامين نجاحه».

وكشف في سياق حديثه عن «وجود اطراف عربية واوروبية ستكون شاهدة على توقيع الوثيقة» من قبل الرئيس علي عبدالله والسيد البيض.

وستوقع الوثيقة في المكان والزمان اللذين تحددهما لجنة الحوار المكونة من الشيخ سنان ابو لحوم والعميد مجاهد ابو شوارب والسيد عبدالوهاب الانسي والدكتور عبدالكريم الارياني والسيد جارالله عمر والسيد احمد جابر عفيف مقرر اللجنة.

واشار سالم صالح الى الاجتماع الاستثنائي الذي عقده المكتب السياسي للاشتراكي مساء اول من امس برئاسة السيد البيض في عدن مؤكداً ان «الاجتماع كرس للوقوف امام وثيقة «العهد والاتفاق» التي اشتملت على الأسس الموضوعية للخروج من الازمة الراهنة ورسمت الاطار العام لملامح النظام الديموقراطي لدولة الوحدة في شكل صيغة للاجماع الوطني».

و علمت «الحياة» من مصادر قريبة من اللجنة المشكلة لوضع الترتيبات النهائية لتوقيع الوثيقة بان «اعضاء اللجنة عرضوا في اجتماعهم امس مواقف قادة احزاب الائتلاف بشان الوثيقة بهدف تحديد الموعد النهائي لتوقيعها والمدينة التي ستشهد مثل هذا الحدث التاريخي. وتحدث عن «احتمال انتقال لجنة المتابعة الى صنعاء في اليومين المقبلين».

على صعيد آخر وجه المهندس

٠٢٠١٤٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

القوات العسكرية عادت الى مواقعها

تتمة الصفحة الاولى

الى ذلك ذكرت مصادر عسكرية مسؤولة في عدن امس ان «الوضع العسكري الذي تازم في مناطق الاطراف الحدودية (سابقاً) بفعل تداعيات الازمة السياسية شهد امس انفراجاً بعد عودة القوات الى معسكراتها ومواقعها السابقة قبل بداية الازمة في ١٩ آب (اغسطس) العام الماضي».واشارت الى ان «لجنة عسكرية عليا مرسلة من وزارة الدفاع في صنعاء تفقدت المواقع العسكرية التي شهدت تحركات واستعدادات هددت بتفجير الوضع عسكرياً وتمكنت من اقناع القوات بالعودة الى المعسكرات المحددة لها من الوزارة».

واكدت ان «الجنود ابدوا ارتياحهم» الى ما تضمنته وثيقة «العهد والاتفاق» التي خلصت اليها اجتماعات لجنة الحوار في عدن الثلثاء الماضي مشيرين الى «استعدادهم الكامل لالتزامها حفاظاً على الوحدة والديموقراطية ولبناء دولة يمنية حديثة يسودها النظام والقانون».

الى ذلك، رحب سفراء دول المجموعة الاوروبية في اليمن بـ «وثيقة العهد والاتفاق» مؤكدين في لقاء عقد في عدن امس مع السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي انها «المخرج الواقعي والصحيح من الازمة السياسية الخطيرة التي تشهدها اليمن».

ونقل السفراء استعداد بلدانهم لمساعدة القيادة اليمنية. وعلمت «الحياة» ان «قيادات الحزب الاشتراكي في المحافظات الشمالية والجنوبية والشرقية سلمت امس لجنة الحوار في عدن رسالة اكدت فيها التزام كل ما جاء في وثيقة العهد والاتفاق» مطالبة «بتنفيذها حرفاً حرفاً من قبل الجميع».

على صعيد آخر لوحظ امس «ازدحام شديد امام المحلات الخاصة ببيع وشراء العملات الاجنبية في اسواق عدن وذلك اثر الانخفاض الكبير الذي طرا على سعر الدولار وامتنع بعض المحلات عن بيع الدولار او شرائه خوفاً من انخفاض آخر للعملة الاميركية يتسبب في حدوث خسائر مادية كبيرة لهم.

وفي تونس اكد وزير الصحة اليمني الدكتور نجيب غانم (المؤتمر) ان «بعض الاطراف التي لها علاقة بحوادث الاغتيال بدات تتكشف للاجهزة الامنية». واوضح في تصريحات ادلى بها امس في تونس التي يقوم بزيارة رسمية لها ان «الاجهزة الامنية المختصة ستنشر كل الحقائق في اثناء المحاكمات».

وتوقع ان يوقع الرئيس علي عبدالله صالح والسيد البيض ورئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر قريباً وثيقة العهد الى جانب ممثلي جميع القوى السياسية.

٠٤٠١٤٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة / للدراسة

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي رسالة الى مجلس الرئاسة رداً على رسالة الأخير التي وجهها الى العطاس في ٦ كانون الثاني (يناير) الجاري «محملاً اياه مسؤولية ما تشهده البلاد من تدهور اقتصادي وامني».

وقالت رسالة العطاس التي تسلمت «الحياة» امس نسخة منها ان «من واجبي ان ارد على رسالتكم التي وجهتموها الينا بعد اذاعتها على الناس عبر وسائل الاعلام لكنني قبل الخوض في موضوع تلك الرسالة بصفتي رئيساً لمجلس الوزراء ومعنياً بها في هذه الظروف الخطيرة التي تمر بها البلاد اود الاشارة الى ان بقائي على راس الحكومة امر فرضته هذه الظروف وواجب وطني قبلت به للحفاظ على وحدة مجلس الوزراء التي لا يمكن فصلها عن الوحدة الوطنية عموماً».

واضاف العطاس «انتم تعلمون قبل غيركم كم هي المتاعب والمصاعب التي اتحملها في سبيل ذلك الهدف بكل صبر واحتمال والتي تهون امام المهمة الوطنية النبيلة، مهمة الحفاظ على وحدة اليمن وتصحيح مسارها وبناء دولتها دولة النظام والقانون. وتعرفون جيداً كم هي المعوقات التي تعترض طريق هذه المهمة ومن هم الذين يدفعون بها ويقفون خلفها».

وتضمنت الرسالة التي اعتبر المراقبون السياسيون ان الاحداث تجاوزتها بعد الانفراج الذي تشهده البلاد منذ الثلثاء الماضي عند توقيع لجنة الحوار بين القوى السياسية وثيقة «العهد والاتفاق» لحل الازمة السياسية الراهنة ١١ نقطة يؤكد فيها رئيس الوزراء «انها الحقائق المؤلمة التي ترتبط بتدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد» وجاء في هذه النقاط:

١- في عام ٩١ حققت الحكومة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

الاشتراكي يقر اليوم وثيقة الاتفاق

تتمة الصفحة الاولى

نجاحاً في السيطرة على الموازنة العامة وخفض عجز الموازنة من ١٥ بليون ريال الى ٦ بلايين ريال.

٢- في تشرين الثاني (نوفمبر) ٩١ تقدمت الحكومة في الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء بعدد من المقترحات لمعالجة الوضع الاقتصادي كخطوة أولى نحو الاصلاحات الاقتصادية والمالية، واستقرار الاوضاع التموينية، وللاسف لم تستوعب مقترحات الحكومة ولم يقر اهمها.

٣- اعدت الموازنة العامة لعام ٩٢ بروح التفاؤل في ضوء النجاحات التي تحققت في ٩١ وبعد اقرار برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري في ١٥ تشرين الثاني ٩١ من قبل مجلس النواب السابق.

٤- ورثت حكومة الوحدة وضعاً اقتصادياً متردياً وعجزاً متراكماً كبيراً ومبالغ محدودة من النقد الأجنبي (وضعاً دولياً صعباً للبنك المركزي اليمني سحب نفسه على البنك اليمني للانشاء والتعمير الذي لا زال يعاني المصاعب من جراء الاعباء التي حمله اياها البنك المركزي ويتنصل منها ولم نسمح بمد يد العبث نفسها الى البنك الاهلي اليمني في الجنوب والذي يحظى بسمعة دولية جيدة. وبالجهود التي بذلتها الحكومة ورغم انقطاع المساعدات النقدية التي كانت تحصل اليمن عليها من الاشقاء بسبب الموقف من اجتياح العراق للكويت، حققت الحكومة فائضاً من النقد الاجنبي مقداره ٣٠٠ مليون دولار تقريباً.

٥- ما ان بدات الحكومة عام ٩٢ في تنفيذ برنامج البناء الوطني والاصلاح والموازنة العامة كاول موازنة لاصلاح الاوضاع الاقتصادية وبالذات في جانب الانفاق العام والبرنامج الاستثماري والخطة الامنية، حتى شنت الحرب الاقتصادية الداخلية على الموازنة في جانبيها الانفاقي والايرادي. وترافقت معها التهديدات والاغتيالات وأعمال العنف والارهاب ضد رموز وطنية في الحكومة بدءاً بمحاولة اغتيال عبدالواسع سلام وزير العدل السابق (...)

٦ - وكان الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء في كانون الاول (ديسمبر) عام ٩٢ محطة اخرى حاولت الحكومة فيها الدفع نحو تحقيق وحدة الارادة السياسية لمواجهة الاوضاع المتردية، وكان كما اثبتت الايام انه مطلب صعب طالبت به الحكومة التي ترى امامها الوطن ومعاناة الجماهير من صعوبات ومشاق في الحياة المعيشية والامنية، وذكرنا هذا الوضع بقوله تعالى في سورة قريش «وأطعمهم من جوع وامنهم من خوف». وهكذا كان عام ٩٢ عام الأزمة السياسية الأمنية الاولى والتي انعكست على الاوضاع الاقتصادية والمالية وتعرفون كيف حركت عناصر لاثارة الشغب رغبة في اعلان حالة الطوارئ الامر الذي دفعني من موقع المسؤولية الوطنية الكتابة الى مجلس الرئاسة وتحدثت بكل الصراحة في مجلس النواب عن عدم قدرة الحكومة على السيطرة على الوضع الامني والانفاق العام لاسباب خارجة عن ارادتها وتعرفونها جيداً.



المصدر : [redacted] الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

٧ - اقر مجلس الوزراء عام ٩٢ ان تعد موازنة عام ٩٣ على اساس المحافظات، ولم ينفذ القرار وكان ذلك، مع تردي الاوضاع السياسية والامنية المتوترة وفقدان السيطرة على الانفاق، سبباً لعدم اقرار موازنة عام ٩٣ وتم العمل بموازنة ٩٢.

٨ - ان تكون الموازنة العامة مفتوحة لاتفاق رئاسة الدولة ووزارة الدفاع والداخلية هو عمل مخل بالاقتصاد وقواعد الموازنة وخرق للقانون، وعدم اعطاء المعلومات الفعلية لحجم هذا الانفاق رغم طلبي المتكرر من المالية استناداً الى قرارات الاجتماع المشترك لمجلسي الرئاسة والوزراء في كانون الاول ٩٢. وزاد ذلك في تعقيد الوضع الاقتصادي وزيادة التضخم وانخفاض سعر العملة بسبب زيادة الضخ من الاوراق النقدية. وهكذا حققت موازنة ٩٢ عجزاً يصل الى حوالي ضعفي المخطط وشكل ذلك نكسة كبيرة لما تحقق في العام السابق.

٩ - لقد وجهت بناء على قرارات مجلس الوزراء باعداد موازنة عام ٩٤ الجاري على اساس المحافظات تطبيقاً واختباراً للنيات للانتقال الى اللامركزية والحكم المحلي. ولكن برغم تكرار التوجيهات اعدت الموازنة على عكس ذلك، وهذا سبب تاخير بتها وليس السبب في ذلك الاخ وزير المال.

١٠ - التهريب هو احد مسببات كوارث الاقتصاد في اليمن، وتعرفون تماماً رجاله وقواه... هل من موقف حازم؟

١١ - العملات المزيفة وظاهرة عقلان الراشدي التي تستر عليها وزير الداخلية السابق رئيس الامن السياسي حالياً لاكثر من سنة -

واكدت رسالة العطاس في ختامها ان «الحكومة تستطيع ان تقوم بواجباتها في تنفيذ برامجها وقراراتها اذا توقف التدخل في اعمالها واوقف النافذون عند حدهم مهما كانت مواقعهم السياسية والعسكرية والاجتماعية. ودون ذلك، ستظل اليمن اسيرة هذه الاوضاع الخطيرة ربما لفترة اخرى قادمة وسيكون التخلص منها بعد ذلك باهظ التكاليف».

١٤٩ ٠٠٠



«العرب» تنفرد بنشر تفاصيل وثيقة عدن «ص٧»

المصالحة بين علي صالح والبيض في حضرموت بحضور حسين أواخر يناير

عدن — «العرب»

حصلت «العرب» على النص الكامل لتفاصيل وثيقة «العهد والاتفاق» بين اطراف حوار القوى السياسية التي تم التوصل اليها يوم الثلاثاء الماضي والتي اشتملت على اسس الخروج من الازمة الراهنة في اليمن ورسمت الاطار العام لملامح النظام الديمقراطي لدولة الوحدة في شكل صيغة للاجماع الوطني.

وعلى صعيد آخر ذكرت انباء صحفية شارقية امس ان الايام الخمسة الاخيرة من شهر يناير الحالي ستشهد عقد لقاء مصالحة يمنية بحضور العاهل الاردني الملك حسين.

وقالت صحيفة «شارقية» نقلا عن مصادر يمنية ان اللقاء الذي سيتم خلاله التوقيع النهائي على وثيقة العهد والاتفاق سيعقد بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض في محافظة حضرموت خلال الفترة من ٢٥ و٣٠ يناير الحالي.

واشارت المصادر إلى انه سيحضر اللقاء كذلك عدد من المسئولين العرب.

واضافت المصادر اليمنية انه سيشارك في احتفال التوقيع مبعوث للسلطان قابوس سلطان عمان وممثلون عن الجامعة العربية.. وقد يحضره الامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد.

واوضحت المصادر اليمنية لصحيفة «الشارقة» ان من العوامل التي ساهمت في تاخر موعد لقاء الرئيس علي صالح وسالم البيض.. الحاجة إلى الاتفاق على ترتيبات مراسم حفل التوقيع والاتفاق كذلك على جدول زمني لتنفيذ بنود الاتفاق.

وقالت انه من المفترض ان يتم الاتفاق على ذلك في غضون ايام قليلة.

واضافت المصادر نفسها انه من غير الممكن لاسباب تتعلق بالحساسيات التي تراكمت خلال اشهر الازمة اليمنية توقيع الاتفاق في صنعاء أو عدن كما ان توقيعه في تعز لم يعد وارداً بعد فشل مبادرة علماء الدين التي استجاب لها الرئيس علي صالح حيث توجه إلى تعز وانتظر مجيء البيض لكنه امتنع عن الحضور.

« البقية ص ١٨ »



هذا ورحب الأردن الذي لعب دورا رئيسا في الوساطة بين الرئيس علي صالح ونائبه علي البيض امس بتوصلهما الى اتفاق المصالحة.

وقال معن ابو نوار رئيس الوزراء الاردني بالوكالة لرويتر «ان الوثيقة تنم بكل صدق عن مقدرة القائدين الكبيرين على تجاوز المشاكل مهما كانت في سبيل وحدة الشعب اليمني

... كما سيدي فرح العرب ... بتحقيقها».

واضاف «ونتمنى لليمن دوام المنعه والقوة وللشعب اليمني الشقيق الرخاء والازدهار والسعادة».

ورحبت الصحف الاردنية ايضا بالاتفاق وارسل الامير الحسن نائب الملك برقية تهنئة إلى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

ونقلت وكالة انباء سبأ والراديو والتليفزيون عن احمد جابر عفيف مقرر اللجنة اليمنية المكلفة بالترتيب لعقد اجتماع بين صالح ونائبه علي سالم البيض لتوقيع الاتفاق قوله ان الزعيمين «باركا الوثيقة ووافقا عليها».

ولم يتقابل صالح والبيض منذ اغسطس عندما انتقل البيض إلى عدن معقل الحزب الاشتراكي ورفض اداء اليمين الدستورية لمنصب نائب الرئيس مما اشعل فتيل الازمة التي ادخلت اليمن دوامة سياسية.

وقد وقع على وثيقة الاتفاق يوم الثلاثاء ممثلون للاحزاب المختلفة وتنص على ازالة مظاهر التوتر العسكري بالاضافة الى الاصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة.

وقال عفيف ان صالح والبيض «اعطيا اللجنة كامل الصلاحية في تحديد الزمان والمكان للتوقيع النهائي على الوثيقة».

وقال دبلوماسيون ان الملك حسين الذي ألغى بعثة لمحاولة رأب الصدع بين الزعيمين قد يحضر مراسم التوقيع المتوقع ان تجري في وقت لاحق من هذا الشهر بعد عودة العاهل الاردني من واشنطن.

والاردن من العرب المقربين لليمن ويتمتع الملك حسين بعلاقات شخصية حميمة مع كل من صالح والبيض.

وقد اوفد الملك حسين رئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر ثلاث مرات الى اليمن في اقل من شهرين للقاء صالح والبيض للعمل على التقريب بينهما.

ووافق الملك على طلب من اليمن للمساعدة على اعادة تنظيم الجيش الذي لم يندمج بالكامل منذ الوحدة ومن المتوقع ان يرسل ضباط من الجيش الاردني لذلك.

وفي عدن حث حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض امس الاحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم على عدم السماح للنفوذ الأجنبي بالتسلل إلى البلاد تحت ذريعة ضمان الاتفاق الذي يهدف الى انهاء الازمة السياسية التي يشهدها اليمن.

وحزب التجمع الوحدوي عضو باللجنة التي توصلت إلى الاتفاق ووجه دعوته في بيان اتيح لرويتر الاطلاع عليه.

وقالت مصادر سياسية ان الاشارة الى النفوذ الأجنبي موجهة إلى وسطاء اشتركوا في محاولة حل ازمة بين حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض.

وقالت المصادر ان بين الوسطاء الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والأردن وسلطنة عمان واريتريا ومنظمة التحرير الفلسطينية

وقالت مصادر بالمعارضة ان الرجلين لا يزالان يفتقران الى الثقة المتبادلة وان كلا منهما سيحاول تحقيق مكاسب من الاتفاق.

وعهد إلى لجنة خاصة بمهمة تحديد موعد ومكان التوقيع على الاتفاق. ومن المقرر ان يوقع على الاتفاق كل من صالح والبيض والشيخ عبدالله الأحمر زعيم حزب الاصلاح الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم في اليمن.

ومن بيان مهام اللجنة ضمان ترتيبات امنية للاجتماع والسعي إلى ضمانات لتنفيذ الاتفاق

واصر الحزب الاشتراكي على ان اي اتفاق يجب ان يوقع عليه ايضا وسطاء اجانب كشهود لضمان جدية التنفيذ.

وجدد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي هذا الطلب في بيان له امس الأول بالدعوة إلى الاسراع بالتوقيع على الوثيقة باشتراك جميع الأحزاب والقوى بما في ذلك اولئك الذين اظهروا «تعاطفا اخويا ووديا» مع اليمن

ولكن حزب التجمع الوحدوي قال ان احزاب وشعب اليمن قادرون على تنفيذ الاتفاق بانفسهم

هذا وذكرت انباء امس ان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تقومان بجهود نشطة تستهدف تجنب المواجهة العسكرية بين الفصائل المتناحرة في اليمن

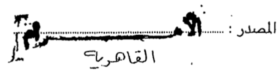
ويقول دبلوماسيون في منطقة القرن الافريقي الاستراتيجية ان الولايات المتحدة تقوم بالوساطة لدى الرئيس علي عبدالله صالح في الوقت الذي يبدي فيه سفراء دول «الاتحاد الأوروبي» في عدن مساعي حميدة لدى نائب الرئيس علي سالم البيض

وقد تورط الجانبان اللذان كانا قد وقعا في سنة ١٩٩٠ على اتفاقية للوحدة في صراع متصاعد على المشاركة في السلطة منذ شهر اغسطس الماضي

واكدت مصادر عسكرية في عدن ان القوات التي كانت قد تمت تعبئتها على طول الحدود السابقة بين شطري اليمن تم سحبها إلى ثكناتها لافساح الوقت امام وثيقة اتفاق.



المصدر : ....



التاريخ : .... ٢٣ يناير ١٩٩٤

■ اليمــــن:

مابعد «وثيقة العهد»

فيما يجرى البحث فى تحديد المكان والزمان الذى ستتم فيه مراسم التوقيع الرسمية على«وثيقة العهد والاتفاق»التى توصلت اليها لجنة الحوار الوطنى، تتوالى ردود الأفعال المرحبة اجمالا بالوثيقة، والتى لم تقتصر على اطراف الداخل وحسب، ولكنها امتدت الى الأطراف الخارجية وبدت فى مقدمتها عمان والاردن والولايات المتحدة ودول الجماعة الأوروبية، وهى الأطراف التى لعبت دورا حاسما فى الفترة السابقة مباشرة على التوصل الى تلك الوثيقة وماتضمنته من بنود ١٢ - ولقد تضمن هذا الدور الخارجى اكثر من مجرد تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية اليمنية ولاسيما طرفى الأزمة المباشرين - المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى - بل ذهب الى حد ممارسة ضغوط يمكن وصفها بـ«الايجابية» حيث استهدفت محاصرة مظاهر التوتر العسكرى التى شكلت مقدمة لانفجار محتمل دام وشامل، وكان من اكثر تلك الضغوط فاعلية التهديد بانسحاب الشركات الأمريكية والاوروبية العاملة فى قطاع النفط اليمنى، اذا ماتدهورت الأوضاع وتم اللجوء الى الحسم العسكرى.

ويبدو من قراءة الوثيقة انها عكست روح النقاط الـ ١٨ التى كان قد تقدم بها الحزب الاشتراكى للخروج من الأزمة ولاعادة بناء اليمن وفق اسس حديثة وعصرية. الا ان هذه الملاحظة لاتعنى بالضرورة ان الوثيقة لاتحمل هموم ومطالب القوى السياسية الأخرى، ولاسيما الاحزاب خارج السلطة والتى شارك ممثلون عنها بفاعلية فى لجنة الحوار الوطنى التى صاغت الوثيقة. ومن الملاحظات الهامة ايضا:

١ - ان الوثيقة عكست اولوية روح الحوار وضرورته كمخرج وحيد لاية ازمة سياسية، وهى فى اجمالها تعد اتفاقا وحدويا تماما بين كل الأطراف اليمنية سواء داخل السلطة او خارجها بعبارة اخرى ان مسئولية تطبيق الاتفاق هى مسئولية الجميع دون استثناء.

٢ - ان بنود الاتفاقية تتطلب اجراء انقلاب شامل فى الحياة السياسية اليمنية، وتتطلب تعديلات دستورية جوهرية على الدستور الحالى، وتبرز هنا مسألة تحديد اختصاصات اعضاء مجلس الرئاسة، واستحداث مجلس الشورى الذى له صلاحية ابداء الآراء فى العديد من القضايا الجوهرية، وخطوات تنفيذ نظام للحكم المحلى الواسع نسبيا، واعادة تقسيم البلاد وفق اسس ادارية جديدة، واجراء صلح عام فى البلاد، واعادة هيكلة القوات المسلحة بحيث لاتتعدى فروعها التقليدية المعروفة البرية والبحرية والجوية.

٣ - ان اسلوب التوصل الى الوثيقة يعكس توازنات سياسية - اجتماعية جديدة فى الحياة اليمنية فى ظل الوحدة، والتى ابرز مافيها بلورة خريطة اجتماعية - اقتصادية لم تكن موجودة من قبل، قامت على عنصر تداخل المصالح بين الفئات الاجتماعية والمناطق المختلفة، وبحيث اصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن العودة الى صيغة تشطير ثنائية كما كان الوضع فى السابق، وصار البديل المطروح لعدم حل الأزمة هو تشرذم اليمن وتفتته.

٤ - انه نظرا لشمول الوثيقة لكافة جوانب بناء دولة حديثة، فمن المرجح ان تواجه عملية التطبيق الكثير من العوائق، والأكثر ترجيحا هو ان القوى النافذة التى تستفيد من ضياع هيبة القانون وفساد المؤسسات وترهل العمل الحكومى، ستعمل بكل قوة من اجل تعطيل التنفيذ او على الأقل افراغه من مضمونه التحديثى، ويبرز هنا بعض قادة الوحدات العسكرية الشمالية سابقا، والذين يرون ان ارض الدولة التى تقام عليها معسكراتهم هى ملك شخصى لهم، ويطالبون بالتصرف فيها لحسابهم الخاص، وذلك على عكس كل الأعراف المطبقة فى بلدان العالم الحديثة □

حسن أبو طالب



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٢٢ / ١ / ١٩٩٤

اليمن: «التجمع» يحذر من تسلل النفوذ الاجنبي بحجة ضمان الاتفاق

عدن - رويتر - حث حزب التجمع الوحدوي اليمني المعارض أمس الاحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم على عدم السماح للنفوذ الاجنبي بالتسلل الى البلاد تحت ذريعة ضمان اتفاق يهدف الى انهاء الازمة السياسية التي يشهدها اليمن.

وحزب التجمع الوحدوي عضو باللجنة التي توصلت الى الاتفاق. ووجه دعوته في بيان اتيح لرويتر الاطلاع عليه.

وقالت مصادر سياسية ان الاشارة الى النفوذ الاجنبي موجهة الى وسطاء اشتركوا في محاولة حل ازمة بين حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض.

وقالت المصادر ان بين الوسطاء الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والاردن وسلطنة عمان وارتيريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تسبب النزاع القائم منذ ستة اشهر بين صالح والبيض الى انزلاق اليمن الى اسوا ازمة سياسية واقتصادية وامنية منذ توحيد شطري اليمن في مايو ايار عام ١٩٩٠.

واعلن حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي موافقتهما ومباركتهما للاتفاق الذي يطلق عليه وثيقة «العهد والاتفاق» والذي ينص على ازالة التوتر العسكري واجراء اصلاحات سياسية ومزيد من اللامركزية واعادة الامن.

وقالت مصادر بالمعارضة ان الرجلين لايزالان يفتقران الى الثقة المتبادلة وان كلا منهما سيحاول تحقيق مكاسب من الاتفاق.

وعهد الى لجنة خاصة بمهمة تحديد موعد ومكان التوقيع على الاتفاق.

ومن المقرر ان يوقع على الاتفاق كل من صالح والبيض والشيخ عبدالله الاحمر زعيم حزب الاصلاح الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم في اليمن.

ومن بيان مهام اللجنة ضمان ترتيبات امنية للاجتماع والسعي الى ضمانات لتنفيذ الاتفاق.

ونقلت وكالة انباء سبا والراديو والتلفزيون عن احمد جابر عفيف مقرر اللجنة اليمنية المكلفة بالترتيب لعقد اجتماع بين الرئيس صالح ونائبه علي سالم البيض لتوقيع الاتفاق قوله ان الزعيمين «باركا الوثيقة ووافقا عليها».

ولم يتقابل صالح والبيض منذ اغسطس اب عندما انتقل البيض الى عدن معقل الحزب الاشتراكي ورفض اداء اليمين القانونية لمنصب نائب الرئيس مما اشعل فتيل الازمة التي ادخلت اليمن دوامة سياسية.

وقد وقع على وثيقة الاتفاق يوم الثلاثاء ممثلون للاحزاب المختلفة وتنص على ازالة مظاهر التوتر العسكري بالاضافة الى الاصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة.

وقال عفيف ان صالح والبيض «اعطيا اللجنة كامل الصلاحية في تحديد الزمان والمكان للتوقيع النهائي على الوثيقة».

● في عمان رحب الاردن امس بالتوصل الى اتفاق مصالحة لانهاء ازمة سياسية حادة كادت تؤدي الى انقسام اليمن.

وقال معن ابو نوار رئيس الوزراء الاردني بالوكالة لرويتر «ان الوثيقة تنم بكل صدق عن مقدرة القائدين الكبيرين على تجاوز المشاكل مهما كانت في سبيل وحدة الشعب اليمني الشقيق الذي فرح العرب جميعا بتحقيقها».

اليمن: سباق بين التفجير والتوفيق

الوحدات العسكرية اليمنية تنفذ الاوامر الشطرية وتشابك حشود القوات يهدد بانفجار الموقف

مصادر تؤكد وعدن تنفي

وصول شحنات من الاسلحة والذخائر الى عدن

الاشتراكي يعتبر ان المؤتمر يدفعه الى اعلان البيان الاول من عدن ويؤكد ان ذلك لن يحدث



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

عندما غادر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح العاصمة صنعاء الى تعز يوم السبت يناير (كانون الثاني) الجاري، لعقد لقاء مصالحة مع نائبه علي سالم البيض، الامين العام للحزب الاشتراكي، لم يكن لديه اي تأكيد بأن اللقاء سيتم في اليوم التالي، الذي كان يوافق ذكرى الاسراء والمعراج (٢٧ رجب)، على النحو الذي طالبت به جمعية علماء اليمن، التي يترأسها القاضي اسماعيل الحجي - رئيس المحكمة العليا - ويحمل عضويتها الشيخ عبد المجيد الزنداني، عضو مجلس الرئاسة عن التجمع اليمني للاصلاح.

لكن الرئيس صالح كان يشعر انه في موقف حرج، بعد ان اصاب انقسام القيادة اليمنية اجهزة الدولة بالشلل، واراد ان يضرب عصفورين بحجر واحد. فقد عبر تحركه - من ناحية - عن رغبته في اضفاء مظهر رجل الدولة المسؤول على نفسه، على اساس انه يثبت - مجددا - استعداده للتحرك الى اي مكان لحل الازمة السياسية التي تعصف باليمن منذ ٥ اشهر، ويذهب الى مسجد معاذ بن جبل في الجند، في المنطقة التي طالب البيض مرارا بنقل العاصمة اليمنية اليها بدلا من صنعاء.

اما الهدف الآخر الذي اراد الرئيس اليمني اصابته، فهو الاستفادة من مكانة علماء اليمن - وهم كبار القضاة والدعاة الاسلاميين باعتبارهم احدى القواعد الاساسية لترويج شرعية القيادة اليمنية في شمال اليمن، والمحافظة على كسب تأييدهم. وعلى الرغم من ان كثيرين من ابناء اليمن يرون ان هؤلاء العلماء يفتقرون الى المصداقية، ويطلقون عليهم اسم «علماء الحكومة» لأنهم يتلقون رواتب شهرية كموظفين الا ان احدا لا ينكر اثر نفوذهم الواسع في اوساط الاغلبية الساحقة من البسطاء.

واضافة الى الهدفين السابقين، فان الاستجابة لدعوة علماء اليمن - من جانب الرئيس، وهو في الوقت نفسه الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، الشريك الاكبر في الائتلاف الحاكم، يعتبر نوعا من تأكيد التحالف مع التجمع اليمني للاصلاح، الذي تحقق عضوية الزنداني اعلى تمثيل ممكن له في الجمعية، اضافة الى حشد تأييد التيار الأصولي اليمني داخل جمعية العلماء وتجمع الاصلاح وخارجهما، ضد الحزب الاشتراكي، الذي رفض احد اعضاء مكتبه السياسي أن يكون داخل جمعية العلماء وتجمع الاصلاح وخارجهما، ضد الحزب الاشتراكي لقاء الرئيس ونائبه في الجند استجابة لدعوة العلماء، وانما بناء على توصل لجنة الحوار - التي كانت تواصل اجتماعاتها في عدن - الى اتفاق محدد بشأن عملية بناء الدولة اليمنية الحديثة، تضعه في وثيقة سياسية، يوقع عليها الرئيس ونائبه في الجند.

قرار عدن

ويشير عدم ذهاب البيض الى الجند في الموعد الذي حددته جمعية العلماء، الى ان قرار عدن في هذا الشأن يبدو وكأنه «قرار سيادي»، لا يرتبط بذهاب الرئيس الى هناك، ويعبر عن حقيقة مفادها ان مناقشات لجنة الحوار ليست عملية اجرائية للتوصل الى قرار بشأن قضية محددة في اطار نظام حكم



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٤

موحد، وانما استمرار للمفاوضات بين نظامين لم يتحدا بعد ٣ سنوات ونصف السنة من تحقيقهما الوحدة بين شطري اليمن، وما زال كل منهما يحتفظ بأوراقه، «للمحافظة على مكاسبه في الدولة الجديدة الموحدة».

القوات المسلحة

وتعتبر القوات المسلحة لكل طرف من اهم الاوراق التي يحتفظ بها لتعزيز موقعه. ففي مواجهة احتجاج وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر - الجنوبي الاصل - ان القيادات والوحدات العسكرية الشمالية لا تنفذ اوامره، مما اضطره الى ترك العاصمة صنعاء والعودة الى عدن مع معظم القيادات السياسية والعسكرية الجنوبية الاخرى، قال مصدر في المؤتمر الشعبي العام انه «حتى الرئيس نفسه لا ينفذ قادة الالوية الجنوبية اوامره». ثم تساءل المصدر قائلا: «من الذي اعطى الاوامر بخروج الطائرات للتحليق فوق التجمعات الشعبية اثناء الاحتفالات بذكرى ثورة ١٤ اكتوبر (تشرين الاول) الماضية في الضالع والمكلا؟ ومن الذي نظم المناورات العسكرية الاخيرة في عدن واشرف عليها؟».

وواصلت لجنة الحوار الوطني الموسع في عدن محاولاتها للتوصل الى اتفاق بشأن القضيتين الامنية وتوحيد الجيش، باعتبارهما اساس اعادة الثقة بين قيادتي الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، واعداد وثيقة المصالحة، التي يرى كثيرون انها استكمال للنقص الذي لم تتطرق اليه اتفاقات الوحدة العلنية والسرية - تمهيدا للاتفاق على «عملية بناء الدولة الحديثة»، التي ستستغرق وقتا طويلا.

وبينما ظل طرف المؤتمر الشعبي في لجنة الحوار يضغط لانجاز الاتفاق بسرعة، ويتهم الحزب الاشتراكي باتباع تكتيكات التأخير، حتى يتمكن من تحسين موقفه العسكري، واستكمال استحكامات اللواء ٣٠ ولواء تيسير ولواء عباس في محافظة شبوة قرب خطوط التشطير السابقة. يقول مسؤول في الحزب الاشتراكي ان سبب التأخير يرجع الى الحاجة لتحديد آليات تنفيذ اي اتفاق، وهو ضعف ادى الى عدم تنفيذ جميع الاتفاقات السابقة بين الطرفين اللذين حققا الوحدة اليمنية.

وفي الوقت الذي ينتظر اليمن انجاز الاتفاق، يسود الحذر من انفجار الموقف العسكري بين الشطرين السابقين بسبب تشابك حشود القوات في مناطق التماس السابقة بينهما، خاصة اذا ما وقعت احداث قتل متبادلة لضباط شماليين وجنوبيين من الوحدات المتمركزة في مواقع متداخلة، على النحو الذي حدث قرب معسكر باصهيب، وفي مديرية روفان بمحافظة لحج، وراح ضحيته ٤ ضباط (مقدم ورائدان وملازم)، وضابط صف برتبة مساعد اول من الجانبين.

خطوط التماس

وقال مصدر في المؤتمر الشعبي ان استمرار التحركات العسكرية للقوات الجنوبية الى «خطوط التماس» يمثل «تصعيدا خطيرا» في الموقف، ويهدد بنسف احتمالات الاتفاق في الوقت الذي كررت فيه مصادر اخرى من المؤتمر استمرار وصول شحنات من الاسلحة والذخائر الى عدن عن طريق الجو والبحر، وهو ما اصرت مصادر الحزب الاشتراكي على نفيه، بينما كانت قيادة المؤتمر ترتب لجولة في المناطق القريبة من حدود التشطير السابقة للملحقين العسكريين الامريكي والفرنسي، لاطلاع ممثلي الدول الاجنبية على «حقيقة التحركات العسكرية الجنوبية».

وعلمت «المجلة» ان الحزب الاشتراكي كان قد اقترح عقد لقاء الرئيس ونائبه اما في محافظة تعز او في محافظة حضرموت، شريطة اخلاء المنطقة من القوات العسكرية للطرفين، وتأمين اللقاء تحت اشراف مجموعة



من الضباط العسكريين الاردنيين. وذلك يدل على عدم توفر ثقة قيادة الاشتراكي في ضمانات امن علي سالم البيض. وقالت مصادر المؤتمر الشعبي ان ذلك كان يستهدف تحقيق ميزة عسكرية جديدة لصالح الاشتراكي، لان اخلاء محافظة تعز يعني ابعدا قوات شمالية ضخمة من منطقة «التماس»، بينما تعتبر محافظة حضرموت - البعيدة عن المواجهة - خالية حالية من القوات الجنوبية.

وفي مواجهة اتهامات المؤتمر الشعبي للحزب الاشتراكي، يرد الحزب ان قيادة المؤتمر تلعب ورقة الشرعية لارغام الحكومة - التي يترأسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس - على الاستقالة، لحرمان الاشتراكي من رئاسة حكومة جديدة او التمتع بتمثيل وزاري فيها، انطلاقا من حجم تمثيله البرلماني، او بناء على قاعدة اقتسام السلطة، كما جاء في اتفاقيات الوحدة.

ونقلت مصادر سياسية عن جار الله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، قوله «ان اتجاه النائب الاصلاحي الدكتور عبد الله المقالح الى جمع توقيعات من اعضاء البرلمان لسحب الثقة من الحكومة جاء متفقا مع رسالة مجلس الرئاسة (بحضور الاعضاء الثلاثة الشماليين) الى الحكومة بضرورة تحمل مسؤوليتها في ادارة شؤون البلاد، واتخاذ اجراءات لحل الازمة الاقتصادية. ولكن الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا لتجمع الاصلاح قال انه «لن يسمح بسحب الثقة من الحكومة في ظروف ازمة سياسية»، واكد «ان المجلس قد يدعو الحكومة الى التشاور وابداء الرأي».

ويحتج المؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح بان غياب محمد حيدرة مسدوس نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة اضافة الى وزراء النفط والدفاع والاسكان والنقل عن عمل الحكومة ادى الى اصابتها بالشلل، بينما يرد الاشتراكي بان غياب الوزراء في عدن وحضرموت سببه عدم قدرتهم على انجاز عملهم الناتج عن عدم تجاوب آلية الجهاز التنفيذي «للجمهورية العربية اليمنية». وجاء في البيان الصحافي الذي اصدره البيض وسالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، بصفتهما عضوين في مجلس الرئاسة ادانة استخدام ورقة الشرعية ضد الحكومة واتهاما لرسالة مجلس الرئاسة بانها «ملفقة».

البيان الاول

وقالت مصادر الاشتراكي ان محاولة المؤتمر الشعبي ابقاء الامور على ما هي عليه، والضغط على الحزب الاشتراكي بقبول الواقع الحالي، وحرمانه من مواقعه الوزارية، هي بمثابة دفع الاشتراكي الى «اصدار البيان الاول من عدن» بالانفصال عن دولة الوحدة، واكدت ان ذلك لن يحدث، في حين فسر متفائلون النقد المتبادل في رسالة مجلس الرئاسة من جانب، وبيان البيض وسالم صالح من جانب آخر، بأنه «نوع من الغزل المتبادل بين الطرفين»، في الوقت الذي تواصل لجنة الحوار فيه عملها تمهيدا للقاء.

ويبدو ان التجمع اليمني للاصلاح يعمل - من خلال مشاركته في الحوار - على تفادي ان تكون تسوية الازمة بين الاشتراكي والمؤتمر على حسابه، على النحو الذي يستهدفه الاشتراكي، بعد ان اثار شكوكا حول «مصداقية التيار الاسلامي» داخل الاصلاح، وقال انه «يعمل لحسابه الخاص، ويستغل ظروف الخلاف لمصلحته الخاصة».

وقالت مصادر من المؤتمر الشعبي ان «العلاقة بين المؤتمر والاصلاح لم تعد كما كانت قبل الانتخابات في ٢٧ ابريل (نيسان) الماضي لان الاصلاح خاصة التيار الاسلامي كسب مقاعد برلمانية على حساب



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

المؤتمر، ولم ينسق معه.

وفي الوقت نفسه فان الاصلاح - كما افادت المصادر - «مستعد بقبول التضحية اذا كان الاخرون سيضحون»، لحل الازمة السياسية في اليمن، ولكنها اشارت الى ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر «يشعر بالندم على رئاسته مجلس النواب خلال المرحلة الحالية، لانها تفرض عليه اتخاذ مواقف وطنية عامة، وتحرمه من دعم موقف تجمع الاصلاح الذي يترأسه».

وفي ظل الظروف الغامضة بشأن المستقبل - التي تسود اليمن حاليا - يشعر المواطنون بالخوف من عودة الشمولية مع التشطير، وقد لاحظت «المجلة» حذراً لدى بعض المواطنين في الجنوب في الاتصال او الحديث مع الصحافيين غير اليمنيين، وكذلك الحال بالنسبة الى بعض القطاعات في العاصمة صنعاء وبعض المناطق الحضرية الاخرى. وذكر البعض انهم يراجعون حساباتهم الان، ويعيدون فتح الخطوط التي قطعوها اثناء تمتعهم بمساحة اكبر للحركة خلال الفترة السابقة منذ الوحدة ترقبا لما قد تتمخض عنه الايام المقبلة ■

اليمن.عبد الله حموده



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢-١-١٩٩٤

اليمن: الازمة والحل

عبد المولى مرشد

ليست الازمة السياسية التى تعيشها اليمن منذ اغسطس عام ١٩٩٣ تعبيراً عن ازمة خلاف او صراع على السلطة وانما هى صراع وخلاف على تنظيم ادارة السلطة، بدليل ان اطراف الازمة متفقون على استمرار الائتلاف السياسى الثلاثى الحاكم ومتفقون على الثوابت الوطنية المقدسة المتمثلة بالوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية. وحل الازمة بالحوار الوطنى الموسع. بعبارة اخرى الازمة السياسية هي تعبير عن الحاجة الملحة الموضوعية لصياغة واقرار عقد اجتماعى وسياسى ملزم لكل الاطراف السياسية المعنية بتطوير وتحديث اليمن.

ورب سائل يسأل: طالما هناك احترام والتزام بالثوابت الوطنية السامية، فلماذا حدثت الازمة وبصورة ساخنة وصاخبة بل واستمرارها اكثر مما يجب؛ اليس شأن اليمن شأن بقية دول العالم الثالث او المتخلف التى تعانى من صعوبات وتعقيدات وجبال من الهموم والمعاناة والتي كان يفترض ان نحل بالقنوات والاطر السياسية والدستورية والرسمية ووفق مبادىء الاولوية والاهم فالمهم فالاقل اهمية وهكذا دواليك..

الاجابة على هذه التساؤلات تستوجب العودة الى معرفة دقائق وتفاصيل الخصوصية اليمنية والى الخلفية التاريخية لنضالات اطراف الحركة الوطنية لتحقيق اهداف الوطن والشعب المرحلية والاستراتيجية في الوحدة والديمقراطية والتحديث والمحددة في برامجها ووثائقها وادبياتها السياسية المعلنة. ففي اربعينيات قرننا هذا اعلنت حركة الاحرار الدستوريين «الميثاق الوطني المقدس» من طرف واحد، فاخفقت في نضالها وجهادها في تحقيق المبادىء والاهداف المنصوصة في الميثاق. وقام عدد من الضباط الاحرار باعلان مبادىء واهداف ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ السنة ولم يتحقق من هذه المبادىء في الواقع العملي سوى شكل النظام الجمهوري فقط عام ١٩٦٨ على اثر مصالحة بين الجمهوريين والملكيين ومن جانبها اعلنت الجبهة القومية ميثاقها الوطني عام ١٩٦٣ وحققت الاستقلال السياسي وتوحيد الاجزاء الجنوبية للوطن على طريق اعادة تحقيق الوحدة اليمنية لكن الجبهة القومية لم تستطع متابعة تحقيق اهداف الميثاق الوطني بمفردها بل تمزقت داخليا. ومن ثم اتجه كل شطر الى اتجاه مناقض ومعاكس للشطر الآخر سياسيا واقتصاديا الامر الذي افقد المجتمع اليمني كل فرص اعادة صياغته على اسس ومبادىء واهداف الثورة اليمنية بشقيها السبتمبري والاكتوبري، في هذه المرحلة برز تجمع «المؤتمر الشعبى العام» واعلن ميثاقه الوطنى عام ١٩٨٢، المستند على مبادىء واهداف ثورة سبتمبر وانحصر نشاطه السياسي في ادارة السلطة في الشمال في حين ورث الحزب الاشتراكى اليمنى عام ١٩٧٩ اجنحة من الجبهة القومية وضم اليها تسعة فصائل يسارية على مستوى اليمن كله وكان الحزب يهتدي بالثورة الفيتنامية من الناحية التنظيمية السياسية والحزبية: دولة في الجنوب وجبهة وطنية ديمقراطية في الشمال، كما كان كل نظام يحاول اسقاط النظام الآخر وتعميم مشروعه السياسى وبالتالي تقوم الوحدة على اساسه.

ولكن عندما سيطرت القوى الوحدوية والديمقراطية في «المؤتمر والاشتراكي» مدعومة بالزخم الجماهيري والشعبي على زمام الموقف توفرت الامكانية لتحقيق الوحدة الاندماجية او المركزية او الدولة اليمنية البسيطة التي تجاوزت المشروع الكونفدرالي والمشروع الفدرالي او الدولة اليمنية المركبة..

وفي هذا السبيل تم الاتفاق على مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة في ١٩٨٩/١١/٣٠ بعدن (والذي ظل حبيس الادراج منذ ١٩٨١/١٢/٣٠) وذلك حينما تم التوقيع عليه من قبل الفريق علي عبدالله صالح عن المؤتمر الشعبي وعلي سالم البيض عن الاشتراكي وتبع ذلك توقيعهما على اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية بتاريخ ١٩٩٠/٤/٢٢ بصنعاء، وبانتهاء الفترة الانتقالية باتمام الانتخابات العامة النيابية في ١٩٩٣/٤/٢٧ دخلت اليمن مرحلة الشرعية الدستورية وافرزت واقعا سياسيا جديدا، فبرز التجمع اليمني للاصلاح كقوة ثالثة وبرزت المعارضة كقوة رابعة بعد ان اعادت تنظيم صفوفها، هنا بادر الوحدويون والديمقراطيون في المؤتمر والاشتراكى لمسك زمام الامور وتوجيه المرحلة الجديدة من خلال صياغة وثيقة التحالف السياسى بين المؤتمر والاشتراكي الموقعة بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٠ ولكن الواقع السياسى والدستوري الجديد لم يعد يسمح للطرفين بقيادة وتوجيه المرحلة الجديدة بدون اشراك بقية القوى السياسية الفاعلة في المجتمع من ناحية، ولان الزخم الجماهيرى المؤيد للوحدويين الديمقراطيين قد فتر كثيرا خاصة بعد تردي الاوضاع المعيشية والامنية فكانت الفرصة متاحة لجناح الاشتراكى الداعى للكونفدرالية والفيدرالية وجناح المؤتمر



المتشدد في مركزية الدولة لاجهاض وثيقة التحالف السياسي بين المؤتمر والاشتراكي خاصة وهي تحمل مضامين تنهي الامتيازات غير المشروعة.

اضافة الى ذلك فوثيقة التحالف هذه تلزم الحزبين على: «البدء الفوري في تنفيذ المهام العاجلة وفي مقدمتها تحسين معيشة المواطنين وضمان الامن والاستقرار ومحاربة الفساد والاستغلال وتطوير الخدمات الصحية وبرامج التعليم والحرص على صيانة حقوق المواطنين وحمايتهم من اي تعسف يمس حريته وكرامته وماله وتحقيق الاستثمار الامثل لموارد البلاد الطبيعية والعمل على تحقيق تنمية متوازنة في جميع انحاء الوطن واستكمال التقسيم الاداري والتحضير لانتخابات المجالس المحلية ».

وكان يمكن حينها مناقشة الحجة القائلة بان وثيقة التحالف السياسي هذه هي التفاف على الديمقراطية الجديدة بحجة اقوى منها مفادها ان اللعبة الديمقراطية تتطلب التحالفات الآنية او المرحلية والاستراتيجية من ناحية وان الباب مفتوح لكل الاحزاب و المجتمع من ناحية اخرى.

لكن الامور جرت سريعة نحو الازمة السياسية فكان اعتكاف «نائب الرئيس» بصورة مدروسة لا انفعالية هذه المرة لانها اقترنت ببرنامج المكتب السياسي للاشتراكي المعروض بالنقاط الـ ١٨ ورغم الاضرار البالغة التي لحقت بسمعة اليمن الدولية وباقتصادها الوطني وبالمزيد من تدهور قيمة العملة الوطنية والارتفاعات الجنونية للاسعار الا ان «برنامج الاصلاح هذا» حقق هدفين في ان واحد

اولهما: انه احرق جماعات الكونفدرالية او الفدرالية واللامركزية المتشددة.

ثانيهما: اقناع بقية القوى السياسية على الاشتراك في لجنة الحوار الوطني الموسع والخروج بحل جذري ملزم للازمة فقط وانما بوضع البلد على طريق التقدم والتطور والتحديث والعدالة

ولا شك ان نجاح برنامج الاصلاح هذا يعود ايضاً لتفاعل الرئيس الايجابي وموافقته على نقاط الاشتراكي والمعززة ببيان الامانة العامة للمؤتمر بتاريخ ٢١/١٢/١٩٩٣ وتعبيرها عن تطلعها بان «تمثل مبادرة الرئيس مخرجا مناسبا وبداية حقيقية وجادة لحل الازمة، وبسرعة وضع آليات التنفيذ وجدول زمني للانتقال بتلك النقاط الى واقع التطبيق الفعلي».

العقد الاجتماعي اليمني:

ان التكييف التاريخي السياسي والقانوني لتشكل لجنة الحوار للاحزاب المدنية وما اسفرت عنه من عهد او ميثاق او عقد وفاق سياسي ملزم نجد تفسيره في مضمون نظرية «العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو وغيره من الفلاسفة المحدثين. وهي النظرية التي ترى ان اعادة تنظيم المجتمع البشري بصورة سياسية منظمة وبناء الدولة الحديثة، نتيجة عقد او اتفاق ورضا بين المتعاقدين.

ان مقارنة سريعة لما يحتمل ويجري ويدور في المجتمع اليمني حاليا تتفق مع المضمون العام لهذه النظرية، وهذا ما ذهب اليه العديد من الدراسات بصورة او باخرى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام
القاهرة

التاريخ : [illegible] يونيه ١٩٩٤

من قريب

اليمن والفرصة الأخيرة

لايكاد يمر يوم الآن دون أن تطالعنا أنباء متضاربة من اليمن.. تشير كلها إلى ان الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب تمر بازمة حادة، يخشى أن تؤدى إلى انهيار الوحدة وعودة التشطير، بل ويخشى ان تؤدى إلى ماهو اكثر من ذلك.. إلى صراع دموى بين القبائل اليمنية!

وحين تحققت الوحدة قبل نحو اربع سنوات بين جمهورية اليمن الشمالية برياسة على عبدالله صالح وبين جمهورية اليمن الجنوبية بزعامة على سالم البيض، ساد العالم العربى شعور عام بالارتياح.. اذ يصل الرشد السياسى بابناء امة واحدة ظلت كذلك على مر التاريخ، إلى التغلب على اسباب الانقسام السياسى الذى باعد لفترة بين شطرى دولة واحدة، فى وقت سادت العالم العربى نزعة إلى التشرذم والتباعد والانقسام. وقيل يومها إن عودة الوحدة اليمنية هى علامة صحة فى الجسم العربى المريض، وان مولد الديمقراطية مع الوحدة يحمل بشائر نضج سياسى، ووعى بمغزى المتغيرات التى يمر بها العالم!

وعلى الرغم من المشاكل التى واجهت اليمن بعد حرب الخليج او بسببها، فقد نجح النظام الوحدوى الجديد، فى اجراء انتخابات ديمقراطية.. ولكن يبدو أن كل الإجراءات التى اتخذت لاعادة بناء اليمن الواحدة واعادة تشكيل أجهزة الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية على اساس الوحدة، لم تستطع ان تقضى على جذور الانقسام القديمة. وبقيت عملية الاستقطاب السياسى المتمثلة فى سيطرة حزب المؤتمر الشعبى برياسة على عبدالله صالح على الشمال، والحزب الاشتراكى برياسة على سالم البيض على الجنوب تنخر فى بناء الوحدة من قمة السلطة إلى ادنى مستوياتها وضاعف منها بقاء القوات المسلحة اليمنية منقسمة بين الشطرين طبقا للوضع السابق على الوحدة.

وخلال الشهور الأخيرة زادت مظاهر الاستقطاب والتشطير الفعلية، وتعددت حوادث الاغتيال! وانتهاك القانون، وعجزت كل محاولات الوساطة التى بذلت من داخل اليمن وخارجها عن اعادة المياه الى مجاريها بين على صالح والبيض، وبين الشعبى والاشتراكى.. وترددت انباء عن حشود عسكرية، ومناورات على الحدود القديمة بين الدولتين، وانقسام فى صفوف العلماء ورجال الدين الذين حاولوا التوفيق.. وعقدت جلسات حوار ومصالحة باءت بالفشل حتى الآن. وكانت اخر محاولة تلك التى قامت بها «لجنة للحوار» اسفرت عن توقيع وثيقة بين الطرفين لبناء أسس الدولة اليمنية الحديثة..

وتتعلق الآمال الآن بما تم الاتفاق عليه فى هذه الوثيقة.. التى تعد «الفرصة الأخيرة» لتجنب اندلاع نيران حرب أهلية فى اليمن، كان من الممكن تجنب احتمالاتها لو ان الوحدة اليمنية بنيت على اساس واقعى متين، يقوم على التدرج والانتقال الطبيعى السليم!

سلامة أحمد سلامة

كلمة **العرب**

إنجاز وطني وقومي في اليمن

الارتياح الكبير على الساحة العربية الذي قوبل به اتفاق ابناء اليمن على انهاء الازمة من خلال وثيقة العهد التي تمثل مرحلة مهمة وحاسمة في العلاقات الوحدوية بين أبناء اليمن الواحد الموحد.. هذا الارتياح لا يعكس فقط مدى الحرص على انجاح التجربة الوحدوية اليمنية في زمن الصراعات والخلافات العربية. وفي زمن الردّة القومية التي أوجدت الاوضاع السيئة والصعبة في التوجهات العربية المشتركة، وانما يعكس الارتياح مدى عمق مشاعر الأخوة والمحبة مع أبناء اليمن.

واذا كانت الغيوم التي تلبدت بها سماء اليمن قد انقشعت فان هذه التطورات اكدت على حقيقة مهمة وهي أن الحوار والمصالحة ووضع المصلحة الوطنية والقومية فوق كل الاعتبارات يعني السير على الطريق السليم، وبهذا فاننا بكل اعتزازنا بانجازات ابناء اليمن نعتبر ان ما حققوه يمثل انجازاً قومياً.

هناك من راهنوا على تدمير الوحدة اليمنية ولكن رهاناتهم سقطت، وهناك من انتظروا تصعيد الاختلاف إلى خلافات ثم إلى صراعات ولكنهم أيضا خسروا الرهان، وهناك من وقفوا منذ اللحظة الاولى مع وحدة أبناء اليمن وتحركوا أو ناشدوا قادة اليمن الواحد انهاء الازمة وهؤلاء بكل غيرتهم على ذلك الجزء العزيز من الوطن العربي يرتكزون في توجههم القومي على اسس قوية عمادها المصلحة القومية العليا، وهذا ما حرصت عليه قطر بفضل قيادتها وسياستها الحكيمة من خلال تأكيد الحرص على حاضر ومستقبل اليمن الموحد.

وبقدر ما افرح هذا الانجاز الوحدوي اليمني كل الحريصين على وحدة اليمن فانه اسقط في يد البعض واغضب البعض ووسط كل ذلك يبقى وثيقة الوحدة تاريخية وهامة ولها انعكاساتها القومية الكبيرة لحظة التلاحم الوحدوي

«العرب»



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

ندوة الثلاثاء المقبل لبحث المعوقات والطموحات

تراجع الاستثمارات الأجنبية في اليمن بسبب الأزمة السياسية

☐ صنعاء - محمد على الديلمى:

بعدما أثرت الأزمة السياسية فى اليمن على المناخ العام فى البلاد وتراجعت رؤوس الأموال المستثمرة، تعقد فى نهاية يناير الحالى ندوة موسعة لتطوير القطاع الصناعى وآفاق الاستثمار فى اليمن، يفتتحها المهندس أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء.

وفى تصريحات خاصة لـ «العالم اليوم»:

قال الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة ورئيس الهيئة العامة للاستثمار إن الأزمة السياسية فى اليمن والتى طال أمدها ودخلت شهرها السادس قد أثرت بشكل كبير على رأس المال الأجنبى فى العملية الاستثمارية باليمن وإن الهيئة العامة للاستثمار قد أعطت تراخيص استثمارية خلال العامين الماضيين بقيمة إجمالية تصل إلى ٣٨ مليار ريال يمنى بالسعر الرسمى حوالى (٣,١٧ مليار دولار) فى عدد من المجالات الصناعية والسياحية وأضاف العطار — الذى تحدث فى لقاء للتعريف بندوة تطوير القطاع الصناعى وآفاق الاستثمار فى الجمهورية اليمنية والمقرر انعقادها فى العاصمة اليمنية صنعاء خلال الفترة من ٢٥-٢٧ يناير الجارى إلى أن الأزمة السياسية قد تسببت فى تأجيل أعمال الندوة أكثر من مرة.

وأوضح نائب رئيس البوزراء بأن إقامة تلك الندوة تأتى فى إطار شرح الصعوبات التى تواجه الاقتصاد اليمنى وتقديم قراءة تقييمه للوضع الحالى للصناعة والاستثمار وأهمية تلك الصناعة للناتج المحلى الإجمالى والعمالة والتجارة الخارجية وتطور الأهمية النسبية لمختلف فروع الإنتاج الصناعى والإطار الصناعى المؤسسى ونشاطه إضافة إلى تقييم المناخ الاستثمارى فى اليمن.

وقال الدكتور العطار بأن الندوة ستغطى ثلاثة محاور تتركز فى تقييم الوضع الراهن للقطاع الصناعى وآفاق تطويره فى اليمن والمحور الثانى حول المناخ الاستثمارى فى الجمهورية اليمنية والثالث الاستراتيجيات والسياسيات الصناعية اليمنية كما أن عددا من الأوراق الأساسية التى ستقدمها الجهات المشاركة فى الندوة كوزارة الصناعة التى ستقدم ورقة عمل تحت عنوان الوضع الراهن للقطاع الصناعى وآفاق تطوره وورقة العمل المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (ESCWA) عن القطاع الصناعى فى اليمن إضافة إلى ورقة العمل المقدمة من اتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية التى تشرح دور القطاع الخاص فى التنمية الصناعية.

وكذلك سيقدم برنامج الامم المتحدة الإنمائى ورقة عمل بعنوان التحليل للقطاع الصناعى فى اليمن أما الهيئة العامة للاستثمار فهى الأخرى ستتقدم بورقة تحت عنوان آفاق الاستثمار فى اليمن ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ستقدم هى أيضا ورقة بعنوان سياسة ونشاطات اليونيدو فى مجال الاستثمار الصناعى. أما عن مشاركة الوزارات والمؤسسات اليمنية فى أوراق العمل والمدخلات فقد تقدمت العديد من تلك الجهات بأوراق عمل عديدة وصلت إلى ١٧ ورقة تحمل العناوين التالية: دور التعليم الفنى والتدريب المهنى ودورهما فى تطوير القطاع الصناعى والبنك الصناعى اليمنى واحتياجات التنمية، الطموحات والمعوقات، تطوير القطاع الصناعى ودوره فى حماية البيئة، السياسة النقدية وأثرها على

تطوير القطاع الصناعي، برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وانعكاساتها على قضايا العمل وخاصة المفاوضة الجماعية وعقود العمل المشترك.

نحو استراتيجية واضحة للتنمية الصناعية، دور التخطيط الحضري في تطوير القطاع الصناعي، قطاع صناعة الإنشاءات في اليمن، الخامات المعدنية في الصناعة، الصناعات التصديرية، الاستثمارات الزراعية الصناعية، الاستثمارات في مجال معلبات الاسماك، القطاع العام واتجاه الخصخصة خبرة التحويل إلى القطاع الخاص في بعض البلدان النامية، وضعية المؤسسة اليمنية للصناعات النسيجية ـ عدن. وضعية شركة شماخ للدباغة والصناعات الجلدية، وضعية المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت ونوه المسئول اليمني إلى أن الهيئة العامة للاستثمار تسعى جاهدة إلى جذب الراسمال العربي والاجنبي رغم الصعوبات التي تعترض سير أعمال الهيئة جراء الازمة السياسية التي تعيشها اليمن منذ شهر اغسطس من العام الماضي والتي اثرت إلى حد كبير من تخوف رؤوس الاموال الاجنبية مما ادى إلى هجرتها..

وقال أن في ظل المنافسة الشديدة للعملية الاستثمارية ليس في الوطن العربي وحسب بل في العالم فإن الاستقرار السياسي هو المناخ الوحيد لجذب رؤوس الاموال سواء كانت محلية أو عربية أو اجنبية.

وحيا في ختام لقائه تجاوب صحيفة «العالم اليوم» كاول صحيفة اقتصادية يومية تعنى بشئون تغطية أعمال الندوة التي ستبدأ أعمالها يوم الثلاثاء القادم الموافق ٢٥ يناير.

ومن المتوقع أن يشارك في أعمال ندوة (تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار) عدد من الضيوف من الدول العربية يأتي في مقدمتهم وزير الصناعة بسلطنة عمان ولوتسرتو المدير العام التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو ومحمد كربيفي أمين عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وعوني العاني الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومهدي الحافظ مدير دائرة اليمن ـ اليونيدو. والملحقان الثقافيان والاقتصاديان المعتمدان لدى اليمن.

وستعقد الندوة خلال أعمالها عشر جلسات في القاعة الكبرى بفندق شيراتون وسيفتتح أعمال الندوة رئيس الوزراء اليمني المهندس حيدر أبو بكر العطاس.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٩/١/١٩٩٤

شهرين.

ثانيا : أسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها

ان المهمة الرئيسية تكمن في بناء واصلاح ماعلق بها من تشوهات خلال الفترة المنصرمة .. حيث أثبتت تجربة السنوات الماضية منذ اعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م أن طريقة ادارة شئون الحكم شكلت عائقا أمام اندماج النظامين السابقين وبناء دولة الوحدة.

ولذلك فقد توخى حوار القوى السياسية في عمله هذا الخروج من جو الأزمة إلى جو العمل الديمقراطي الجاد الذي يحقق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة ويرسخ الوحدة الوطنية وانطلاقا من ذلك ركزت الوثيقة إلى جانب الأسس والمبادىء العامة على تحديد هيئات السلطات المركزية والمحلية للدولة وتحدد صلاحياتها ومهامها حتى يمنع التداخل والتدخل الذي يسبب الارباك والاحتكام إلى الأزمات.



المصدر : الشرق الأوسط السعودية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ فبراير ١٩٩٤

المكلا وتعز مرشحتان للقاء الرئيس اليمني ونائبه

حضرموت تطالب بنسبة من عائدات النفط

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

صدر امس اول رد فعل على «وثيقة العهد والاتفاق» في اليمن قد يتسبب في عرقلة توقيعها بالسرعة الممكنة، عندما اعلن العميد خالد باراس باسم محافظة حضرموت ان هذه المحافظة تطالب بحصة من ثرواتها وخاصة النفط. وقال العميد باراس بصفته رئيس اللجنة الوطنية المنبثقة عن اللقاء الوطني لحضرموت في تصريح لـ«الشرق الأوسط» ان كل محافظة يجب ان تكون لها حصة في ثرواتها الموجودة فيها. في وقت تعقد لجنة المتابعة اول اجتماع لها اليوم في صنعاء لتحديد موعد الاحتفال بمراسم توقيع الوثيقة ومكانه، وستناقش اللجنة البدائل والاختيارات التي ستقدم من اعضاء اللجنة، وذلك بعد ان حصلت على تفويض كامل من الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بذلك.

وكشف مصدر مسؤول ان الحزب الاشتراكي يحرص على ان يحضر ممثله جار الله عمر اجتماعات اللجنة وان لديه جملة من البدائل والخيارات الموضوعية والجادة لتحديد مكان وزمان التوقيع على الوثيقة من الامناء العامين للاحزاب والقوى السياسية التي شاركت في الحوار. واشار المصدر الى ان العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء، ورئيس لجنة الترتيب لعقد اللقاء اجرى اتصالات مع عدن لحث ممثلي الاشتراكي على سرعة المجيء الى صنعاء حتى تتمكن اللجنة من مباشرة مهمة التحضير لعقد اللقاء الذي يرى المراقبون انه «سيكون ايضا بمثابة لقاء المصالحة بين الرئيس ونائبه».

لكن تزامن انعقاد اجتماعات المكتب السياسي للاشتراكي حتى مساء امس، مع اجتماع دورة اللجنة المركزية المقرر اليوم حال دون حضور جار الله عمر الى صنعاء.

ويبدي قادة الاشتراكي حذرا في التعامل مع ردود الفعل التي ظهرت عقب الاعلان عن الوثيقة ويخشون من تصعيد التفاؤل لدى العامة قبل ان تتمكن القوى السياسية المعنية بتنفيذها من وضع اقدامها في بداية طريق التنفيذ.

واعربت دوائر الاشتراكي عن عدم الاستعداد لمجاراة اي طرف يريد ان يجعل من مجرد انجاز الوثيقة او التوقيع عليها عملية احتفالية لا تتجاوز حدود وسائل الاعلام، وتؤكد في الوقت نفسه ضرورة بدء التنفيذ، بعد ان يوقعها مباشرة الرئيس ونائبه، ورئيس البرلمان وباقي رؤساء الاحزاب.

وتشير بعض الاوساط الى ان مدينة المكلا في حضرموت، ومدينة تعز ابرز الاماكن المرشحة حتى الان لعقد لقاء التوقيع المنتظر غير انه من المبكر التكهن بتاريخ عقد اللقاء، رغم ان كل القوى السياسية تحث على سرعة تحديد الموعد في القريب العاجل.

٠٤٠١٦٦



رئيس الحكومة اليمنية يتهم على صالح بتبديد المال العام

رئيس الحكومة اليمنية يتهم على صالح بتبديد المال العام

عدن - ر - وسط بوادر انفراج الازمة السياسية فى اليمن اتهم حيدر ابوبكر العطاس رئيس وزراء اليمن الرئيس على عبدالله صالح بتبديد المال العام. جاء ذلك فى رسالة بعث بها العطاس الى على صالح ردا على اتهامه للحكومة بانها مسئولة عن تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية فى اليمن.

وقال العطاس فى رسالته التى نشرتها صحيفة «صوت الامة» اليمنية امس ان الرئيس على صالح انفق نحو مليار ريال يمنى «الدولار يساوى ٦٥ ريالا» فى الفترة مابين نهاية نوفمبر وديسمبر الماضيين فى الوقت الذى تسعى فيه الحكومة الى الحد من الانفاق والتضخم.

من ناحية اخرى بدات فى عدن امس اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى اليمنى برئاسة على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الذى اكد ضرورة تاييد وثيقة العهد والاتفاق «التى وقعتها القوى السياسية اليمنية مؤخرا».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـرام
القاهرية
التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٤

وزير الثقافة اليمنى:

سلامة القيادات شرط للتوقيع على وثيقة الاتفاق

صنعاء - من كمال جاب الله:

أكد جارالله عمر وزير الثقافة وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى أن لجنة الحوار الفرعية المنبثقة عن لجنة حوار القوى السياسية اليمنية تواجه العديد من «البدائل» التى لم يتم الاتفاق بشأنها حتى الآن لتحديد موعد ومكان التوقيع على وثيقة «العهد والاتفاق» بين القادة اليمنيين.

وقال جارالله عمر - «للاهرام» أن اللجنة الفرعية عازمة على الاسراع بالانتهاء من اعمالها طالما توافرت كافة «الشروط» المناسبة لتامين سلامة القيادات الموقعة على الوثيقة وضمان التنفيذ الكامل لكل ماجاء فيها من بنود.

وأشار الى امكانية اتفاق اللجنة على الموضوعات العديدة المطروحة امامها للنقاش فى غضون الساعات القليلة القادمة اليوم «الاربعاء» بأقصى حد تمهيدا للاعلان رسميا عن مكان وزمان التوقيع على الوثيقة.

وأوضح جار الله عمر أن المفاوضين فى اللجنة الفرعية المكلفة بالاعداد لزمان ومكان التوقيع من الجانب الاشتراكى تقدموا بقائمة تضم عددا من الدول لحضور مراسم التوقيع من بينها مصر وبعض الدول التى اظهرت اهتماما وتضامنا مع الشعب اليمنى فى أزمته.

وقال أن الحزب الاشتراكى ليس لديه مطالب ذاتية ولكنه ينظر الى صالح الشعب اليمنى بشكل عام فى بناء دولة الوحدة التى لم تقم حتى اليوم.

وفى حين تواصل اللجنة المكلفة بتحديد زمان ومكان توقيع الوثيقة تتزايد المخاوف فى صنعاء من العواقب الوخيمة التي قد تحدث بسبب امكانية فشلها نظرا لان القرار النهائى لذلك لن يتم الا بموافقة الرئيس صالح ونائبه البيض.

وتتردد معلومات فى صنعاء حول امكانية قيام مبعوث جديد للملك حسين هو الفريق زيد بن شاكر بزيارة عدن وصنعاء فى محاولة من جانبه للتقريب فى وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بضمانات تنفيذ الوثيقة بعد التوقيع عليها من جانب رؤساء الأحزاب الرئيسية الكبرى فى اليمن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

القاهرة

التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

صالح والبيض يوقعان اتفاق المصالحة خلال ايام

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ ذكرت مصادر يمنية امس انه تقرر عقد لقاء مصالحة بين الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض فى الفترة من ٢٥ الى ٣٠ يناير فى محافظة حضرموت التى ينتمى لها البيض ورئيس الوزراء حيدر العطاس .

وقالت المصادر انه سيجرى خلال اللقاء التوقيع النهائى على وثيقة العهد والاتفاق بحضور الملك حسين ملك الاردن ومندوب عن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.

٠٤٠١٦٩



المصدر : المجلة

التاريخ : ٢٣ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صفقة للقسمة تمرر في حوارات سرية بين الاشتراكي والشعبي

عبد الرحمن الجفري لـ «المجلة»:

علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض لن يحكما اليمن اذا وقع الانفصال

نرفض العودة الى الاوضاع السائدة قبل الازمة والشعب اليمني تعب من الكذب والجوع

الوضع الذي يمر به اليمن اليوم بفعل الصراع السياسي بين الحزبين الكبيرين الحاكمين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، ما يزال مفتوحاً امام جميع الاحتمالات.

ورغم التنازلات التي قدمها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح لنائبه علي سالم البيض للحفاظ على الوحدة التي بات يهددها شبح الانفصال، الا ان الاشتراكي رفض قبول اية تسويات وسطية لحل الازمة وتمسكه باجراء تغييرات جذرية لتركيبة الدولة.

هذا الموقف اعتبره المؤتمر الشعبي تصلبا من جانب الحزب الاشتراكي وتعجيزاً امام شروط يصعب تنفيذها في المجتمع اليمني. اعتبر الرئيس علي عبد الله صالح ان جدولة القضايا التي بسببها تفجرت الأزمة تعد حلا واقعيا لإنهاء الوضع الاستثنائي الذي تعيشه اليمن.

ولكن بعد الاضطرابات التي حصلت في الاسبوع الماضي والتدهور السريع لسعر الريال اليمني والضيق الذي يعيشه اليمنيون بات من الصعب الاكتفاء بجدولة قضايا الصراع دون ايجاد حل سريع وفعال لها.

«المجلة» التقت برئيس حزب رابطة ابناء اليمن عبد الرحمن الجفري، وهو اقدم حزب سياسي يمني ويمثل احد أبرز احزاب التكتل الوطني للمعارضة المشاركة في اجتماعات لجنة الحوار السياسي لاخراج البلاد من ازمتها القائمة. وحول الازمة والحلول دار الحوار التالي:

● **ما هي الفرص المتاحة للتوصل الى حل لأزمة اليمن؟**

- فرص حل الأزمة تعتمد على النوايا الحقيقية لاطراف السلطة، لان الشعب في بلادنا استهلك في السنوات الماضية قبل الوحدة وبعدها سواء في الشمال او الجنوب، واصبح في حالة من الخوف والقلق والجوع. لذا نقول انه اذا كانت هناك نوايا حسنة للوصول الى حل فالحلول جاهزة وموجودة، اما اذا كانت هناك نوايا لاغراض اخرى فلا حل.

● **ما هي العراقيل التي تقف امام الخروج من الازمة القائمة؟**

- العراقيل تكمن اساسا في التركيبة التي قامت عليها دولة الوحدة. تلك الاسس ليست لبناء دولة وانما هي اسس قسمة بين نظامين شموليين وبنفس العقلية، وكنا كرابطة طرحنا قبل الوحدة اسسا لبناء تلك الدولة ولكن للاسف لم يستعموا البناء، فأقاموا دولة الوحدة دون ان يوجدوا المؤسسات.

● **كيف تنظرون الى ما يطرحه طرفا الازمة في لجنة الحوار؟**

- لم يقدم احد منهما مشروعا متكاملا للحل وان كنا نعتقد ان لديهما مشاريع للحل. احزاب المعارضة والقوى السياسية الاخرى هي التي قدمت مشروعا متكاملا منذ بدء الحوار.

● **على ماذا يقوم مشروعكم؟**

- على بناء دولة، لأننا اكتشفنا عدم وجود الدولة التي غابت مع وجود الازمة. مشروعنا يقوم على بناء دولة بكل مؤسساتها.

موقف المعارضة

● **ما هو موقف المعارضة من تدهور ازمة الثقة بين المسؤولين في الاشتراكي والشعبي؟**

- ازمة الثقة موجودة بين اطراف الائتلاف الحاكم، بدليل انهم في كل تعاملاتهم لا يصدق احد منهم الآخر، وهذه كارثة.

● **الأزمة اكدت انه لا يوجد دور فعلي للمعارضة؟**

- بالعكس، هذه الازمة اكدت ان الدور الفعال هو لأحزاب المعارضة، فنحن الذين دعوناهم الى الحوار. وعندما عطل الحوار قبل اسبوعين اصدرنا البيان المعروف الذي حددنا فيه يوما وساعة معينة لاستئناف الحوار، والكل استجاب، فاذا لم يكن للمعارضة دور وفاعلية فلماذا استجيب لها؟

● **قد يكون ذلك لاظهار حسن نوايا الطرفين امام الرأي العام؟**

- اذن هما بحاجة الى الحوار، لذا

استجابا لرأي المعارضة وقبلا الحوار معها.

● **لكن المعارضة اليمنية ليست بالقوة التي تجعلها بديلا سياسيا من الحكم الحالي؟**

- من اجل أن تكون هناك معارضة تتحرك بقوة لا بد من وجود دولة، والدولة غائبة. في جميع بلاد الدنيا المعارضة تكون قوية بقوة الدولة وتكون متحركة بحركة الدولة، في بلادنا هناك غياب للدولة وبالتالي نحن لا نتعامل مع احزاب السلطة كمعارضة لان هذه الاحزاب ليست دولة. فالشعب اليمني في حالة من الظلم والجوع والخوف واي شيء ممكن ان يحركه.

التعب والانفجار

● **اذا كانت المعارضة تدرك معاناة الشارع، وتدرك ان هناك ازمة ثقة بين احزاب السلطة وان الحوارات قد تقود الى طريق مسدود فلماذا لا تنضم المعارضة الى الشعب؟**

- عندما يصل الشارع الى هذا المستوى من التعب فإن انفجاره يحطم كل شيء. ونحن لا نريد ان نصل الى هذه المرحلة. لو نظرنا الى المسألة من زاوية حزبية ضيقة فمن مصلحتنا كأحزاب ان نحرك الشارع. ولكن لو نظرنا من زاوية وطنية مسؤولة نرى ان هذا خطأ ما دام عندنا امل في الحوار، عندما نيأس من الحوار سيكون لكل حادث حديث

● **كيف تنظر المعارضة الى موقف الحزب الاشتراكي في رفضه عودة الامور الى ما قبل الازمة؟**

- نحن نرفض العودة الى ذلك الواقع وكنا نطالب بذلك حتى قبل ان يطالب به الحزب الاشتراكي. ولكن صوت الحزب اقوى لأنه يملك اعلاما كبيرا، وكلنا نرفض العودة الى نفس طريقة الحكم وأسلوبه وتسيبه والتفكك في اجهزته. واذا سلم اليمن من التمزق فان الأزمة ستتحول الى نعمة وليس نقمة.

● **هل تستطيع المعارضة منع الانفصال اذا حدث؟**

- الشعب هو الذي يستطيع ان يمنع ذلك والمعارضة هي جزء من هذا الشعب. والمفروض عليها قيادة هذا الشعب في مثل هذه الازمات. التذمر ليس من الوحدة بل من الامور التي سارت عليها الوحدة، خاصة المركزية الشديدة. الوحدة تحملت ذنب الحكام الذين حولوها الى فتنة بين الناس.

● **يتردد ان ازمة عدم الثقة بين الاشتراكي والشعبي، وراءها نوازع الى عدم الاستمرار في الوحدة؟**

- لا نستطيع ان نتهم اي طرف حتى وان بدأت بعض الظواهر تثبت ذلك. ازمة الثقة ليست بين حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي ولكنها في الائتلاف بينهما، وبين الائتلاف والمعارضة، وبين الاحزاب جميعها وبين الشعب، وعدم الثقة نتج من كثرة الكذب على الناس.

حل الازمة

● **هل تثقون كمعارضة في حل للأزمة من قبل احزاب الائتلاف الحاكم؟**

- احزاب الائتلاف أثبتت عجزها، فهي لا تستطيع ان تصل الى حل بمفردها واضطرت لقبول الحوار مع الآخرين، ولكنهم بدأوا باتصالات مباشرة من ورائنا ونحن نعلم هذا. نحن لا نمانع وان كنا نعلم الحقائق ونعلم ان حواراتهم في الخفاء سببها صعوبة طرح موضوع «كم لي وكم لك»، و«كم نصيبي وكم نصيبك» والضمانات للاستمرارية في السلطة. الا انهما لن يستطيعا ابرام اي اتفاق بينهما الا عن طريق الحوار الموسع.

● **ما هي العقبات التي تقف امام لجنة الحوار للاسراع في انجاز مهامها؟**

- كل طرف لديه اوراق يلعب بها ضد الطرف الآخر ولديه اوراق ضغط على الطرف الآخر وحماية له. الثابت انه لا يوجد جيش نستطيع ان نقول انه يدافع عن مصالح اليمن، فما يزال هناك جيش يتبع المؤتمر الشعبي وجيش يتبع الحزب الاشتراكي. وهناك ايضا امن لكل منهما بالاضافة الى



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

الاستخبارات التي تعمل تحت مظلة الامن السياسي ولكنها في حقيقة الامر منقسمة بين «امن الدولة» للاشتراكي و«الامن الوطني» للشعبي.

● **ما هي النقاط العسكرية المختلف عليها؟**

- نحن جميعا لا نريد جيشا في المدن، والاشتراكي يطالب بذلك، ونحن جميعا لا نريد وحدات مقاتلة متواجهة في محاور الصراع التي كانت قبل الوحدة، والمؤتمر الشعبي لا يريد هذا.

النقطة الثانية ان الاشتراكي يريد دمج القوات المسلحة والامن ولكن ليس قبل التأكد من دمج الكل، اي الحرس الجمهوري والامن المركزي.

● **اذن ما هو تقييمكم للوضع بشكل عام؟**

- الوضع خطير جدا وكل الاحتمالات مفتوحة. لقد قلت للرئيس: لا تعتقد انك ستحكم صنعاء او ان البيض سيحكم عدن، اذا حدث الانفصال، فالشعب لن يقبلهما في ظل الانفصال والناس تعبت.

كما ان الامر لن يقف عند حد انفصال الجنوب عن الشمال بل سيحدث تمزق في الجنوب والشمال.

عودة التشطير

● **بمعنى ان اليمن سيتجزأ الى عدة اشطار؟**

- ليس قبل حرب مع الاسف. الا اذا كانت هناك ترتيبات دولية وضمانات دولية كبرى لشيء من هذا القبيل، وهذا مستبعد.

● **المعارضة متهمة بانها خرجت من بين جناحي احزاب السلطة؟**

- ليس صحيحا ان جميع الاحزاب خارج السلطة بهذا الشكل، بدليل اننا في حزب الرابطة نعتبر انفسنا ابا للاحزاب جميعا، ولم نخرج من جناح احد بل معظم زعامات المناطق الجنوبية خرجت من بين جناح الرابطة. فكيف يكون الاب مولودا للابن؟

● **كيف تقيمون التجربة الديموقراطية في اليمن؟**

- نحن لم نبدأها بعد. بدأنا التمهيد لها بحرية الكلام والكتابة ■

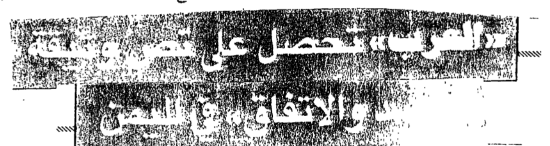
عدن.لطفي شطارة

٠٤٠١٧٢



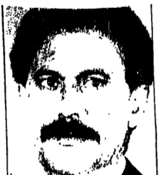
المصدر : العرب القطرية

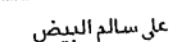
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٤



ماذا قالت الوثيقة عن الجوانب الأمنية؟

مؤتمر وطني لاعلان صلح عام وإنهاء قضايا الثأر


علي عبد الله صالح



علي سالم البيض

٠٤٠١٧٤



المصدر: العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٢/١/١٩٩٤

صنعاء — عدن — «العرب»

حصلت «العرب» على نص وثيقة «العهد والاتفاق» التي تم التوصل اليها بين القوى السياسية في اليمن والتي تشكل تطوراً ايجابياً يجيء على طريق انهاء الازمة السياسية وفيما يلي ننشر الجزء الاول من الوثيقة:—

بسم الله الرحمن الرحيم

() الحمد لله القائل

﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾

صدق الله العظيم

في الفترة من ١ جمادي الآخر إلى ٧ شعبان ١٤١٤هـ الموافق ٢٢/١١/١٩٩٣م إلى ١٨/١/١٩٩٤م - عقدت لجنة حوار القوى السياسية اعمالها المتواصلة الدؤوبة في كل من صنعاء وعدن في مسعى وطني صادق لاحتواء الازمة السياسية التي يعيشها الوطن وللوصول إلى المخارج الحقيقية للدفع بمسيرة الوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م في طريق المسيرة من اجل تعزيز الوحدة والديمقراطية واستقرار وترسيخ بناء دولة النظام والقانون والمؤسسات..

وجاءت جهود لجنة حوار القوى السياسية بعد ان بلغت الازمة السياسية وتداعياتها حدا لا يمكن لأحد القبول به.. واستجابة للحاجة الماسة لتكاتف جميع ابناء الوطن اليمني من اجل الاسراع في وضع نهاية حاسمة لتلك الازمة واثارها السلبية والضارة التي كادت ان تعصف بالوطن والشعب وتؤدي بوحدتهما وتماسكهما وتطيح بكل مكتسبات الشعب الوطنية بعد معاناته ونضاله الطويلين الذي زكته دماء قوافل الشهداء من الاباء والاجداد.

لقد بدا اليمن أمام العالم اجمع وكانه على وشك السقوط في هاوية محققة جراء تلك الازمة الناجمة في الاساس من التجاوزات والاخطاء المتراكمة والتجاوزات الخطيرة والتداخلات في المهام والصلاحيات وعدم الالتزام بالدستور والقوانين والنظم النافذة.. وهو ما ادى الى تفاقم تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية والاضرار بقوت الشعب على النحو المحزن الذي آلت اليه الامور..

وبعد جهود صادقة مضنية من اجل وضع الخطوات والقواعد النهائية لاعادة الاستقرار والامن في الوطن اليمني الغالي — ولتفادي تكرار ما حدث حماية للوحدة وتوسيعا للمشاركة الشعبية في صنع القرار وانجازه — وتاسيسا لديمقراطية حقة تبدأ من القرية إلى قمة الدولة بغية وضع اللبنات المتينة لدولة يمنية قوية تحمى ولا تهدد.. تصون ولا تبدد.. بعد تلك الجهود اثمرت اعمال لجنة حوار القوى السياسية بالوصول إلى هذه الوثيقة التي تشكل البداية السليمة والمدخل الصحيح لبناء اليمن الجديد، يمن الوحدة والحرية، وتؤكد حكمة اليمانيين في تغليب العقل والمنطق فوق كل الاعتبارات..

وباعلان هذه الوثيقة على الشعب اليمني — تلتزم كافة القوى السياسية بعد ان وقعت عليها كافة الاطراف بالتقيد بها وبمواصلة كافة الجهود لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ على النحو الوارد فيها..

تحتوي هذه الوثيقة الوطنية على القضايا الهامة التي شملها حوار القوى السياسية كما يلي:—

١ — المتهمون في قضايا الاخلال بالأمن

١ — اتخاذ الاجراءات الحازمة لالقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات والتقطع وغيرها من الحوادث المخلة بالامن والبدء الفوري في محاكمة المقبوض عليهم في الاعمال التخريبية محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها اجراءات العدالة للمتهمين وتنفيذ للعقوبات دون تباطؤ..

٢ — تؤكد لجنة الحوار ما تضمنه بيان الحكومة بالنسبة للاجراءات الخاصة بمناهضة الارهاب وضرورة الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للارهاب المحلي والخارجي.. وابعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لاعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها او تروج او تحرض على مثل هذه الاعمال وابعاد من تثبت ادانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها اجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الاجهزة المختصة.. ومنع استقدام او دخول او توظيف او ايواء العناصر المتهمة بالارهاب.

٣ — تعلن لجنة الحوار للقوى السياسية وقوفها ضد اي تهاون او تلكؤ عن اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة من قبل الاجهزة المعنية ضد المتورطين بالاعمال الارهابية والتخريبية.

٤ — يعتبر كل من ياوي متهما او التستر عليه تعلن الاجهزة الرسمية



اسمه او هاربا من السجن مخالفا للقانون وتتخذ ضده الاجراءات القانونية.

٥ — وضع خطة لالقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الانتربول او عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين او الفارين إلى الخارج من اليمنيين او اجراء محاكمتهم غيابيا..

٦ — تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الارهاب والتخريب بعد اجراء التحريات وجمع المعلومات وفي اطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون واكفاء تتوفر فيهم الحيدة وعلى ان تحال القضايا إلى النيابة اولا باول.

٧ — تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة اصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها والنظر في القانون الحالي لجعله اكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والاتجار به..

٨ — يتم التحري والتأكد من وجود معسكرات او مقرات للاعداد والتدريب على اعمال العنف واتخاذ الاجراءات المناسبة حيالها..

٩ — لاتتجاوز خطة التنفيذ واجراءاته مدة ثلاثة اشهر..

١٠ — كل الاجراءات المذكورة في البنود السابقة تتم وفقا للقوانين النافذة وقواعد العدالة..

التنفيذ

١ — تضع وزارة الداخلية خطة لالقاء القبض على المتهمين الفارين او الهاربين من السجن .. او الذين يقفون وراء المتهمين وباسناد عسكري من قبل وزارة الدفاع عند الحاجة.. تحت قيادة وزير الداخلية وتقدم الخطة لمجلس الوزراء خلال اسبوع للمصادقة عليها.

٢ — يقدم وزيرا الداخلية والعدل كشفا باسماء المحققين المختارين للتحقيق في هذه القضايا لمصادقة رئيس الوزراء.

٣ — تجري المحاكمات في مواقع حدوث الجريمة وتنسق النيابة العامة مرافعاتها للربط بين القضايا في حالة ان للمتهمين في قضية شركاء ايضا في قضايا حدثت في مواقع اخرى.. وتقدم النيابة العامة وممثلوها في المحافظات القضايا للقضاء اولا باول.

٤ — يقدم وزيرا الداخلية والعدل تقريرا نصف شهري لمجلس الوزراء عن سير القضايا والوقوف بحزم امام اي تلكؤ او تباطؤ من اي جهة..

٢ — الجانب الامني والعسكري

١ — ازالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواء كانت تابعة لوزارة الداخلية او لوزارة الدفاع او مشتركة.

٢ — تتولى وزارة الداخلية تحديد الاماكن التي تقتضي المصلحة الامنية اقامة نقاط فيها على ان تتعاون مع وزارة الدفاع لتحديد النقاط العسكرية والامنية المشتركة وتشكل لذلك الغرض لجنة بقرار من مجلس الوزراء خلال اسبوعين وتقدم هذه اللجنة مقترحا بالنقاط المقترح اقامتها ويصدر مجلس الوزراء قرارا في ضوء ذلك يحدد الاتي:

أ — النقاط التي تقع تحت مسئولية وزارة الداخلية.

ب — النقاط التي تقع تحت مسئولية وزارة الدفاع

ج — النقاط التي تقع تحت المسئولية المشتركة.. ويبدأ التنفيذ فور اصدار هذا القرار..

٣ — يعقد صلح عام بين القبائل الغرض منه حقن دماء اليمنيين ويتم بموجبه انهاء الثار واعتبار كل من يمارس الاخذ بالثار خارجا عن



المصـــدر ..... الحريـ .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٢ / ١ / ١٩٩٤

القـانـون . وتتـولى اجهـزة الـدولـة المـ... الاجـراءات القانـونيه الصارمـه ... و معـالجـه قضايـا الثار الذى حدثت قبـل تاريخ اصدار الاعـلان وتتحمل الحكـومة أي نفقـات تستلزمهـا ذلك ويتم عقد هـذا الصلح مـع الاخــذ بعين الاعتبـــار المسائل الاساسية التالية:

أ — تعلن الدولة صلحا عاما عبر مـؤتمر وطني عـام يشـــارك فيـه كل القـــوى السيـاسيــة والاجتماعيـة والعلماء تدعـو له ويتم التـوقيع على الاعلان من الجميع..

ب — يشكل المؤتمر لجنـة لحصر ومعالجة قضايا الثار التى حدثت قبل الاعلان..

ج — يتم اعـلان الصلـح خـلال شهـر.. ويعمل بـه مـن يـوم الاعـلان ويصـدر قانـون يعـزز هذا الاعـلان ويعتبر كل من ياخـذ بـالثار مخالفـا للقانون وتتخذ ضـده العقوبات التى يجب ان يحددها القانون..

٤ — حفـاظا على مكـانة القـوات المسلحـــة في نفـــوس ابنـــاء الشعب وصـونا لـرصيـدها النضـالي العظيم المخلـــد في وجــدان الشعب وذاكــرة التاريخ.. يتم نقل الـوحدات فيما كان يسمى بـالاطــراف في بعض منـاطق محافظـات تعـــز ولحج ولب ولبن وشبـــود والبيضـاء ومارب واعـــادة تمركزها في مناطق يتفق عليها من قبل لجنـة فنية مـن القوات المسلحـة بما



المصـــدر ....العرب..................

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ٢٢/١/١٩٩٤...........

يؤمن متطلبات الاستراتيجية الدفاعية للدولة وحماية الاهداف الحيوية وتتخذ وزارة الدفاع الاجراءات المنفذه لذلك.

ويصدر بذلك قرار خلال اسبوع ويبدأ التنفيذ فورا:

٥ — عدم تسيير أي دوريات عسكرية في المدن أو على الطرقات وتتولى ذلك الشرطة طبقا لمقتضيات الأمن..

٦ — انشاء جهاز استخبارات طبقا للقانون يحدد كيفية تشكيله ومهماه وصلاحياته في حماية السيادة الوطنية وتشكل لجنة من الحكومة [illegible] مجلس الوزراء خلال فترة اقصاها شهر من تاريخه.

٧ — البحث عن وسائل لانهاء الوجود المسلح غير الرسمي .. ومنع توزيع الأسلحة على المواطنين تحت أي مسمى واعتبار ذلك جريمة مخلة بالأمن.

٨ — اعادة تنظيم وزارة الداخلية بحيث تدمج وحدات الأمن المختلفة بها بما في ذلك الأمن المركزي وتكون لها السيطرة عليها .. وتحصر أي نفقات أمنية من خلال وزارة الداخلية .. ويشكل مجلس الوزراء لجنة لتقديم مقترح بهذا الشأن في مدة أقصاها اسبوعان.

٩ — يتم اخلاء المدن من القوات المسلحة واعادة تموضعها خلال فترة زمنية أقصاها شهران .. ضمن خطة مركزية واحدة لتموضعها تمهيدا لدمجها وتنظيمها — وتصحيح أوضاعها - تقدم من قيادة وزارة الدفاع وتقر من رئاسة مجلس الوزراء .. ويصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة - على أن لاتتجاوز عملية دمجها الاربعة الأشهر بعد تنفيذ عملية الاخلاء وإعادة التمركز في سياق بناء جيش وطني حديث يعبر عن الوحدة الوطنية ويواكب النهج الديمقراطي .. متحررا من كافة التاثيرات المناطقية والأسرية والقبلية والعرقية .. مستوعبة كافة الوحدات العسكرية دون تمييز أو استثناء ويبدأ التنفيذ بعد اقرار الوثيقة والتوقيع عليها من قبل أطراف الوفاق الوطني.

١٠ — الالتزام بعدم تحريك أي وحدات عسكرية أو تعزيزات بشرية أو مادية وتجميد تنفيذ المشروعات التدريبية حتى تستقر الأوضاع ويصدر باستثنائها قرار من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس الرئاسة وتبلغ وزارة الدفاع بهذا القرار وتتولى اللجنة العسكرية متابعة التنفيذ.

١١ — يقتصر دور الشرطة العسكرية على أمن وانضباط الوحدات العسكرية ومنع [illegible] اختصاصات الامن العام.

١٢ — يحظر ممارسة أي مظهر أو اجراء أو تصرف من شانه أن يوحي بالتمايز أو التفاضل في التعامل بين أفراد القوات المسلحة.

١٣ — يمنع ضباط وجنود القوات المسلحة من التدخل في قضايا المواطنين وشئون السلطات المحلية أو مزاولة أي نشاط في مواقع عملهم يتداخل مع وظائف السلطات القضائية والتنفيذية.

١٤ — يوقف التجنيد والتسليح والتعبئة للوحدات والميليشيات وحرس الحدود والحرس الشعبي وما شابهها والغاء ماتم استحداثه.

١٥ — على وزارتي الدفاع والداخلية القيام بالامداد والتموين للقوات المسلحة والأمن من خلال أجهزتهما المختصة.

١٦ — تلغى جميع الترقيات غير القانونية التى تمت منذ بداية عام ١٩٩٣.

التنفيذ

تشكل لجنة من مجلس الوزراء وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية للاشراف على تنفيذ هذا القسم وتضع اللجنة جدول عمل زمني لاعمالها يقر من قبل مجلس الوزراء.



المصدر .... العرب [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/١/١٩٩٤

تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات

أ — تجسيد الدستور والقوانين واللوائح في ممارسة وتحديد مهام وصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه في ممارسة المهام الدستورية ويعاد النظر في مهام واختصاصات مكتب مجلس الرئاسة وفقا لذلك.

ب — يمنع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة في الميزانية العامة بشقيها الجاري والتنموي المقرة من قبل مجلس النواب والمحددة في قانون الميزانيه العامه مع ضرورة التقيد بالصلاحيات المخصصة للصرف وتحدد صلاحيات الصرف لكبار مسئولي الدولة.

ج — لايجوز الامتناع أو التباطؤ عن صرف أية اعتمادات مقررة في الميزانية أو التصرف بها من قبل أي جهة غير مختصة وفقاً لقانون الميزانية.

د — عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية والامتناع عن اصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق ارباكاً وتميز بين المواطنين وتفقد المستحقين فرصهم في التعيين والترقية.

هـ — اصدار قانون لتحديد مرتبات ومخصصات رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس وأعضاء المجلس ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم بموجب الدستور.

التنفيذ

التزام فوري من الجميع بالتوقف عن الصرف وعدم التدخل في اعمال الهيئات.

يشكل مجلس الوزراء لجنة لاعداد القوانين واللوائح خلال..



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

توتر في اليمن بعد اتهام العطاس لعلي صالح بتبديد مليار ريال

«الاشتراكي» يطلب ضمانات خارجية وقبائل تحتجز طائرة أميركية

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

دعا الحزب الاشتراكي اليمني للاسراع في توقيع وثيقة العهد والاتفاق والاسراع بتنفيذها، مشترطا التوقيع بحضور خارجي عربي وعالمي كثيف ومميز لكي يكون ذلك ضمانا للتنفيذ والالتزام في وقت ظهر خلاف حاد حول من يجب أن يوقع الوثيقة: احزاب الائتلاف فقط ام الاحزاب اليمنية كلها، ويتزايد التوتر بين الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح بعد نشر رسالة رئيس الحكومة حيدر ابو بكر العطاس الذي يتهم صالح بتبديد اموال خارج الميزانية العامة، وعدم تامين الحكومة وحمايتها. وكذلك احتجزت قبائل خولان مجددا طائرة اميركية نفطية واعلنت عن مطالب اجتماعية واقتصادية. في حين قد تتسبب سرقة سيارة لحزب رابطة ابناء اليمن بفتنة قبلية حسب كلام رئيس الرابطة عبد الرحمن الجفري.

ففي عدن علمت «الشرق الاوسط» من مصادر موثوقة ان الحزب الاشتراكي يرى ضرورة توسيع المشاركة الخارجية في الاحتفال بمراسم التوقيع على الاتفاق، وعلى وجه الخصوص حضور الاردن وسلطنة عمان ومصر الى جانب عدد من دول الجوار واريتريا وجامعة الدول العربية بالاضافة للولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية وكذلك الصين وروسيا. وذلك لتحقيق ضمانة خارجية لتنفيذ الاتفاق.

واتهمت المصادر نفسها اطرافا ساهمت في الازمة القائمة، ولم تسمها، بانها وزعت وثيقة الاتفاق على السفارات في الخارج، محذوفا منها بعض البنود.

وبينما تشير بعض التحليلات الى ان حزبي «الشعبي» و«التجمع اليمني للاصلاح» الذي يتزعمه الشيخ عبد الله الاحمر رئيس مجلس النواب، يحرصان على ان يوقع على الوثيقة قادة احزاب الائتلاف باعتبارهم معنيين بالتنفيذ عبر حكومة الائتلاف، وبالتالي اعادة اخضاع كل شيء للشرعية الدستورية، ومؤسساتها القائمة ممثلة في البرلمان والحكومة، يرى الحزب الاشتراكي ان يوقع على الوثيقة جميع رؤساء الاحزاب القوى السياسية التي شاركت في الحوار كي تحظى باجماع وطني يتناسب وردود الفعل الشعبية الواسعة التي قوبلت بها الوثيقة.ويرى المراقبون ان هذا الجدل ربما يتسبب في تأخير موعد عقد لقاء التوقيع على الوثيقة، ان لم يؤد الى تعطيل الوثيقة وتأزم الموقف من جديد.

واعلن الدكتور ياسين سعيد نعمان امين سر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تأييد حزبه الكامل للوثيقة وطالب في تصريح لـ«الشرق الاوسط» بتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا بحيث تتحمل كافة الأطراف المعنية هذه المسؤولية. وشدد على اهمية الاسراع في التوقيع على الوثيقة وطرحها للتنفيذ مباشرة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٤

الاشتراكي ايد رسمياً وثيقة الاتفاق اليمني والاصلاح دعا الى الاسراع في التوقيع

البيض: دولة الوحدة لم تقم بعد

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ ايّدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تاييداً كاملاً امس كل ما احتوته وثيقة «العهد والاتفاق» التي وقّعتها بالاحرف الاولى لجنة الحوار للقوى السياسية في ١٨ كانون الثاني (يناير) الجاري.

واصدرت الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح بياناً بعد اجتماع عقدته برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب شددت فيه على «ضرورة الاسراع في توقيع وثيقة العهد والاتفاق». قال البيان: «ترى الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح ضرورة الاسراع في التوقيع على الوثيقة والتئام المؤسسات الدستورية لتتمكن من القيام بمهماتها وصلاحياتها لتنفيذ ما تضمنه برنامج الحكومة الائتلافية ووثيقة العهد والاتفاق وإعادة بناء جسور الثقة لتتجه كل الجهود لخدمة الشعب وتحقيق طموحاته وتطلعاته».

ودعا السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب ونائب رئيس مجلس الرئاسة الى «وضع حد لادارة البلاد بالازمات او تعليق مستقبل البلد بيد شخص او اشخاص او حزب او فئة». واكد ان «الثورة البيضاء بدأت في اليمن وعلى الجميع خوض غمارها».

واعتبر ان «الدفاع عن الوحدة اليمنية يجب ان يكون من خلال بناء دولتها». واشار الى «ان دولة الوحدة لم تقم حتى الآن» وقال: «اذا كنا حريصين على الوحدة ونريد حمايتها علينا ان نتقدم الآن بخطوات ملموسة لبناء دولة الوحدة التي لم تقم حتى اليوم».

ودعا لجنة الحوار واللجنة المنبثقة عنها الى «ضرورة الاسراع في اتخاذ الترتيبات من اجل المضي في توقيع هذه الوثيقة ووضع الضمانات لتنفيذها».

وطالب زعيم الاشتراكي «اعضاء حزبه وانصاره واصدقائه وكل الطيبين في اليمن» بان «يقفوا يداً واحدة للعمل من اجل نقل ما تضمنته الوثيقة من رؤى وتصورات وافكار الى الواقع العملي الملموس» مشيراً الى ان «الوثيقة تضمنت بعض ما تقدم به الحزب من نقاط لتجاوز الازمة».

واكد البيض ان «القوى الطيبة التي اشتركت في الحوار تقف اليوم أمام محك حقيقي لنقل ما جاء في الوثيقة الى واقع التنفيذ» داعياً لجنة الحوار واللجنة المنبثقة عنها الى «ضرورة الاسراع لاتخاذ كل الترتيبات من اجل توقيعها ووضع الضمانات لتنفيذها وان تتسم الاعمال والجهود بالصدق والصبر».

واشار بيان صدر بعد اجتماع عقدته اللجنة المركزية امس في عدن برئاسة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الى ان «وثيقة العهد والاتفاق كانت محور النقاش ونقطة البحث الوحيدة من قبل الاعضاء القياديين في الحزب»، مؤكداً ان «نقاشاً واسعاً جرى في الاجتماع حول الوثيقة التي تضمنت في جوهرها بعض ما جاء في نقاط الحزب الاشتراكي الـ ١٨ التي تقدم بها من اجل تجاوز الاوضاع الراهنة».

التتمة في الصفحة (٤)

البيض: الثورة البيضاء بدأت

تتمة الصفحة الاولى

واكد البيان أن «الوثيقة هي القاسم المشترك بين جميع الاطراف المشاركة في الحوار الذي شهدته عدن للخروج من الازمة السياسية الراهنة التي تعيشها البلاد».

واضاف ان «اعضاء اللجنة المركزية شاطروا المكتب السياسي (اعلى هيئة للحزب) الراي في الدعوة الى التعجيل في توقيع وثيقة العهد والاتفاق استناداً الى البند السابع فيها».

على الصعيد نفسه قال بيان للأمانة العامة (مكتب سياسي) لحزب التجمع الوحدوي اليمني صدر امس في عدن انه «رغم وجود بعض التناقض في وثيقة العهد والاتفاق الا انها تشكل الحدَ الادنى للحلول في ظل الأزمة التي هددت وتهدد الوطن».



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

اعتبرها وصلت إلى الخطوط الحمراء

الرئيس اليمني يستنكر رسالة العطاس خطف سيارة حزبية يهدد بفتنة قبلية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

احتجز رجال القبائل في منطقة «خولان» في اليمن طائرة مروحية تابعة لشركة «هنت» الاميركية العاملة في حقول «صافر» النفطية في مارب، وكان على متنها خبير هندي بينما يقودها بريطاني، في وقت اثارت فيه رسالة رئيس الحكومة اليمنية حيدر ابو بكر العطاس ردود فعل غاضبة في صنعاء خاصة انها موجهة الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وقال مصدر يمني ان الرئيس صالح وصفها بانها رسالة تجاوز العطاس فيها الحدود في مخاطبته للرئيس، الا ان العطاس اتهم صالح بتبديد اموال خارج الموازنة تصل مليار ريال يمني. جاءت هذه التوترات عشية الاعلان عن قرب توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» لانهاء الازمة السياسية في اليمن، ومطالبة الحزب الاشتراكي بالاسراع في التوقيع مشترطا ضمانات خارجية لذلك.

ففي صنعاء اوضحت مصادر قبلية وثيقة الاطلاع في تصريحات لـ«الشرق الاوسط» ان قبيلة بني جبر، احدى قبائل خولان، قامت اول امس باحتجاز الطائرة وقائدها البريطاني والخبير الهندي بعد هبوطها في منطقة بني جبر (خولان) لتفقد مركز الاتصالات الذي يربط بين منطقة «صافر» وصنعاء.

وقالت المصادر ان دوافع خطف الطائرة الجديدة ومن عليها، لا تختلف عن الدوافع السابقة لعملية خطف الدبلوماسي الاميركي هانز ماهوني اواخر شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي من قبل العقيد علي مبارك الزائدي الذي ينتمي الى قبيلة بني جبر نفسها، كما انها لا تختلف عن دوافع احتجاز الخبراء الستة مع طائرتهم المروحية والتابعين لشركة «هنت» ايضا مطلع الشهر الجاري من قبل قبيلة شريف «خولان».

واضافت المصادر ان دوافع الخطف الجديد تتمثل في تنفيذ الوعود التي كانت قطعتها السلطات الرسمية بصنعاء على نفسها للقبائل، والمتعلقة بتوفير المشاريع والخدمات التي طالبوا بها منذ عدة سنين وتتمثل في بناء مستوصف صحي لابناء القبيلة، وبناء مدرسة، بالاضافة الى تجنيد 60 شخصا من ابناء القبيلة في الجيش، حيث كانت السلطات الرسمية قد وعدتهم في وقت سابق بتحقيق ذلك.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان الشيخ محمد بن ناجي الغادر سارع بالتوجه الى قبيلة بني جبر للتفاوض معها بشان الافراج عن الرهينتين والطائرة على امل بحث مطالب القبيلة مع السلطات الرسمية واخذ وعد بتنفيذها.

من جهة ثانية استولى اثنان من حرس مقر حزب «رابطة ابناء اليمن» (راي) في صنعاء ومعهم ثلاثة آخرون على سيارة تابعة لرئيس الحزب عبد الرحمن الجفري كانت تستخدم لاغراض عائلية. واوضح عبد العزيز الجفري نجل رئيس الحزب ان العملية تمت مساء الثلاثاء الماضي، وتزامنت مع التوقيع على الوثيقة في عدن من قبل ممثلي القوى السياسية في لجنة الحوار، والذين من بينهم والده.

واضاف ان الحرس اتصلوا هاتفيا بسائق السيارة الى المنزل، وطلبوا منه ان ياتي الى مقر الحزب القريب من مبنى الحكومة لان هناك بعض اقاربه يريدون زيارته، وعندما وصل قام الحارسان، وهما من بني شداد احدى قبائل خولان، باحتجازه في احدى الغرف. ثم طلبوا منه تحت تهديد السلاح ان يطلب من الجفري او نجله الحضور لنجدته، غير انه لم يستجب لهم فقاموا بقطع اسلاك الهاتف والكهرباء عن مبنى مقر الرابطة بعد ان شدوا وثاقه، ثم اخذوا السيارة ولاذوا بالفرار. وتمكن السائق بعد مرور نحو 4 ساعات من الخروج من الحجرة واتجه الى منزل الجفري لابلاغ نجله بما جرى.

واضاف نجل الجفري في تصريح لـ«الشرق الاوسط» انه قام بابلاغ سلطات الامن على الفور، ومشائخ قبائل خولان، والان تجري التحريات لمتابعة الجناة والقبض عليهم. واكد ان مشائخ قبائل خولان اتصلوا به، وبوالده في عدن، وقدموا عددا من البنادق كبادرة وفاء، في العرف القبلي وانهم ملتزمون باعادة السيارة واحضار الجناة ومعاقبتهم، وتولت قبائل «خولان» مطاردة خاطفي السيارة. ولم تستبعد قبائل خولان وجود جهة ثالثة دفعت بالحرس الى القيام بهذا العمل المشين.

من جانبه تساءل عبد الرحمن الجفري رئيس حزب الرابطة عن دوافع الحادث، لكنه لم يتهم جهة معينة سواء كانت سياسية او قبلية، واكتفى بالاشارة في تصريح لـ«الشرق الاوسط» الى انها ربما تكون رسالة على غرار الرسائل التي وجهت اليه خلال الانتخابات الماضية وتضمنت تهديدات له عبر الهاتف بالاغتيال، وقال «خاصة ان الجناة طلبوا من السائق ان ياتي مع عبد الرحمن الجفري، او مع ابنه، ولعلهم كانوا يريدون تنفيذ عملية اغتيال، او خطف»، ويبدو ان في الامر محاولة فتنة.

ومن جهة ثانية اثارت رسالة المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني التي وجهها للرئيس اليمني علي عبد الله صالح اخيرا ردود فعل غاضبة في صنعاء، حتى ان مصدرا يمنيا مقربا من الرئيس اليمني وصفها بانها «رسالة تجاوز فيها العطاس الحدود في مخاطبته لرئيس الدولة».

واعتبر هذا المصدر ان العطاس برسالته، التي نشرت نصها احدى صحف الحزب الاشتراكي الذي يتزعمه العطاس، «قد تجاوز ايضا الخطوط الحمراء».

وقال المصدر ان رئيس الحكومة اليمنية قد تطاول على رئيس الدولة الذي عيّنه، متجاهلا ان الرئيس يستطيع ايضا عزله وتجريده من جميع المناصب التي يشغلها بحكم وظيفته. واستنكر ان يلجأ رئيس الحكومة الى سرد الكثير من المعلومات غير الدقيقة لتبرير عجزه عن ممارسة مهامه.

واضاف: «ان العطاس اذا كان غير قادر على اداء مهامه فلماذا لم يقدم او يعلن على الملأ استقالته من منصبه، ويتيح الفرصة لآخرين يستطيعون القيام بما عجز عنه، ولماذا لم يبادر بالحديث عن وجود خلل ما او صعوبات، ان وجدت، في حينها بدلا من تاجيلها حتى هذه الايام؟» واعرب المصدر عن اعتقاده «بان رئيس الوزراء الذي تراس وفد الحزب الاشتراكي في اعمال لجنة حوار القوى الوطنية ووقع على «وثيقة العهد والاتفاق» لا تبدو عليه الجدية، وانه برسالته هذه انما اراد صب مزيد من الزيت على النار، وقطع الطريق امام تواصل الجهود لحل الازمة السياسية التي تنذر وتهدد بعواقب وخيمة اذا ما طال بها الامد.

وكان رئيس الوزراء اليمني في رسالته الموجهة للرئيس صالح، قد اعتبر ان رسالة الرئيس له، والتي كان قد وجهها باسم مجلس الرئاسة في السادس من يناير (كانون الثاني) الجاري وطالبه فيها بالعمل على حل المشاكل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٤

الاقتصادية في البلاد، سببا رئيسيا ومباشرا في استمرار الازمة وتعقدها.

وقال: «انني لست بحاجة للحديث عن المتسبب في هذه الازمة.. لان شعبنا بكل فئاته الاجتماعية وقواه السياسية يعرف جيدا جذور الازمة واسبابها».

واشار العطاس في رسالته الى انه في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة ببذل الجهود لتوفير المواد الغذائية، وتحقيق استقرار التموين والحد من التضخم وانخفاض سعر العملة الوطنية»، «لم اكن اتوقع انكم ـ مخاطبا الرئيس صالح ـ وجهتم بتمرير توجيهاتكم بصرف مبالغ كبيرة من المال، عن طريق اخر لا يمر عبر رئيس الوزراء».

واوضح انه «كانت المفاجاة في ان يتم صرف ما يقرب من مليار ريال يمني خارج الميزانية وربما اكثر خلال ثلاثة اسابيع فقط، بين اواخر شهر نوفمبر (تشرين الثاني) واوائل شهر ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩٣م. وتساءل العطاس: الم يكن لهذا الانفاق تاثير مباشر على التضخم وارتفاع سعر الدولار؟

واعتبر العطاس في رسالته تعليمات الرئيس اليمني، بان تكون الميزانية العامة مفتوحة لإنفاق رئاسة الدولة ووزارة الدفاع والداخلية، عملا مخلا بالاقتصاد وقواعد الموازنة وخرقا للقانون، وان عدم اعطاء المعلومات الفعلية لحجم هذا الانفاق امر زاد في تعقيد الوضع الاقتصادي وزاد التضخم، وتسبب في انخفاض سعر العملة بعد زيادة الضخ من الاوراق النقدية.

واشار رئيس الوزراء اليمني في رسالته للرئيس اليمني الى مشاكل التهريب والعملات المزيفة، والى انه كان متشائما «بل خائفا على اليمن من الموقف عندما طرحت هذه القضية في لقائنا معكم وقيادات الائتلاف الحاكم مساء يوم الاربعاء 93/12/29 في منزلكم». كما اشار الى عدد آخر من القضايا التي بدا بالنسبة لبعض المراقبين انه يحاول من خلالها تحميل الرئيس اليمني المسؤولية، خاصة انه اختتم رسالته بالقول: «انني اتمنى ان يكون دوركم كرئيس فاعلا في استتباب الامن وحماية الوطن والمواطن وتامين الحكومة برئيسها واعضائها حتى تساعد مع كل المخلصين بما يجب ان يفعله كل وطني شريف وغيور على مستقبل البلاد».

٠٤٠١٨٤



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ / ١ / ١٩٩٤

العطاس يتهم صالح بتبديد ٨٥ مليون دولار خلال اسبوعين

عدن - رويتر - اتهم رئيس الوزراء اليمنى حيدر ابوبكر العطاس الرئيس علي عبدالله صالح بتبديد اموال عامة في احدث موجة انتقادات في النزاع بين جنوب وشمال اليمن.

جاء هذا الاتهام بعد ايام فقط من توقيع رئيس الوزراء على اتفاق مصالحة يهدف الى انهاء الشقاق بين الحزب الاشتراكي اليمني ومقره عدن وحزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس صالح.

واتهم رئيس الوزراء الرئيس صالح بانفاق مبلغ مليار ريال يمني «٨٥ مليون دولار بالسعر الرسمي» لم يدخل في الميزانية على مدى ثلاثة اسابيع في نوفمبر وديسمبر الماضيين في وقت كانت الحكومة تحاول فيه ضغط النفقات وتقييد التضخم والدفاع عن العملة المحلية للبلاد.

ولم يذكر رئيس الوزراء المجال الذي انفقت فيه هذه الاموال. ويغيب رئيس الوزراء عن مكتبه بالعاصمة صنعاء منذ منتصف ديسمبر الماضي بعد ان أجبر موكبه على التوقف عند نقطة تفتيش تحرسها قوات موالية للرئيس.

ووجه العطاس هذا الاتهام في رسالة موجهة الى صالح ونشرت امس في صحيفة «صوت الامة» الاسبوعية لسان حال نقابات العمال الموالية للحزب الاشتراكي اليمني. وجاءت هذه الرسالة ردا على بيان اجتماع في وقت سابق من الشهر الحالي اتهم فيه العطاس وحكومته بالمسؤولية عن الازمة السياسية والاقتصادية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القبس

التاريخ : ٢٣/١/١٩٩٤

وتساءل العطاس في اشارة الى انخفاض وصل الى ٥٠ بالمائة في قيمة الريال على مدى الاشهر الستة الماضية عما اذا كان لهذا الانفاق تاثير مباشر على معدل التضخم وارتفاع سعر صرف الدولار الاميركي.

وقد انخفض سعر الريال الى نحو ٦٥ ريالا للدولار في السوق الحرة.

بينما يبلغ السعر الرسمي ١٢ ريالا مقابل الدولار.

واتهم العطاس في رسالته صالح بعدم اتخاذ اي اجراء بشان ادلة على تهريب وتزوير عملات اجنبية.

وقال للرئيس انه يعرف من الذي يحمل بضائع مهربة عبر المنافذ الرسمية وفي حماية الجيش.

وكان اتفاق المصالحة الذي توصلت اليه لجنة مؤلفة من كل الاحزاب يوم الثلاثاء الماضي برئاسة العطاس يهدف الى تخفيف التوتر بين حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يوجد مقره في صنعاء والحزب الاشتراكي اليمني وهو التوتر الذي تزايد منذ ان اعتكف نائب الرئيس علي سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكي في عدن في يوليو تموز الماضي.

وقالت مصادر سياسية في عدن ان هذه الرسالة تعد دليلا على المشاعر السيئة وانعدام الثقة بين الحزبين الرئيسين في اليمن رغم اتفاق المصالحة يوم الثلاثاء الماضي.

ولكن المصادر قالت انها لا تعني بالضرورة ان الاتفاق الذي ينتظر موافقة صالح عليه بصفة رسمية هو ونائبه مصيره الفشل.

وقال العطاس في رسالته انه يجب ان يعلم الناس انه يوجد العديد من الممارسات التي تضر بالعملة والاقتصاد وهو الامر الذي يدركه الرئيس جيدا.

وقال العطاس ان من بين هذه الممارسات النفقات المفتوحة للرئاسة ووزارتي الدفاع والداخلية وهي نفقات لاتقدم له معلومات تفصيلية عن حجمها.

وقال العطاس ان الحكومة ستصبح قادرة على القيام بواجباتها اذا توقف التدخل في عملها من قبل اشخاص ذوي نفوذ بغض النظر عن مراكزهم العسكرية والسياسية والاجتماعية.



٥٩٪ ارتفاعا في عجز الميزانية اليمنية في ١٩٩٣

□ عدن - رويتر:

أعلن الخبراء الاقتصاديون أن العجز فى ميزانية اليمن - التى تعانى من أزمة سيولة - ارتفع بأكثر من النصف فى عام ١٩٩٣.

وأضاف الاقتصاديون أن الخلاف السياسى فى البلاد يعوق قادتها عن الاتفاق على ميزانية [illegible]

واوضح الاقتصاديون ان إجمالي الانفاق الحكومى فى ١٩٩٣ بلغ ٧٤ مليار ريال (٦,١ مليار دولار) مقابل عوائد بلغت حوالى ٣٢ مليار ريال (٢,٦ مليار دولار) مما خلف وراءه عجزا قدره ٤٢ مليار ريال (٣,٥ مليار دولار) تبلغ نسبة زيادته ٥٩٪.



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ٢٤ / ٤ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقاء المصالحة قد يتم في الاردن
الاشتراكي اليمني يقر وثيقة «العهد»

اكدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني تأييدها الكامل لوثيقة العهد والاتفاق الصادرة عن لجنة حوار القوى السياسية يوم الثلاثاء الماضي لانهاء الأزمة الحالية في البلاد.

وقالت اللجنة في بيان أصدرته مساء أمس عن اعمال دورتها الثانية والثلاثين الاستثنائية التي عقدت في عدن ان هذه الوثيقة تعبر عن الروح المسؤولة التي انيط بها تحمل عبء تصحيح مسار الوحدة وصياغة الأسس الوطنية لبناء دولة النظام والقانون.

ودعت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي كافة القوى السياسية وجماهير الشعب والنقابات والمنظمات الى صيانة هذا الاتفاق ورعايته,والعمل على تنفيذه كاملا في مختلف الميادين التي اشتمل عليها لما يمثله من اهمية في صيانة الوحدة والديمقراطية وارساء أسس البناء لمستقبل يتحقق فيه استقرار اليمن وازدهاره.

وكان نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض حث حزبه الاشتراكي على مساندة وثيقة العهد والاتفاق الرامية الى انهاء الشقاق مع زعماء الشمال الذي اسقط اليمن في أزمة سياسية واقتصادية على مدى ستة اشهر.

وقالت مصادر سياسية انه رغم استمرار التوتر بين شطري اليمن اللذين اندمجا عام ١٩٩٠ وجه البيض دعوته هذه في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وهي اقوى ما قاله البيض لاسترضاء الرئيس علي عبدالله صالح منذ اشتعال الأزمة في يوليو - تموز.

وقال البيض ان الاتفاق لم يغط



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٢٤-١-١٩٩٤

كل النقاط لكنه يمثل الحد الادنى لقاسم مشترك مع الاحزاب الاخرى، وثورة غير دموية سيكون الحزب الاشتراكي في طليعة من يعملون على ترجمته الى افعال وتوفير ضمانات لتنفيذه.

وقالت المصادر ان الاتفاق الذي اعدته لجنة شكلت من كل الاحزاب الاسبوع الماضي ينص على اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وعسكرية وادارية. وهي استجابة لبضع نقاط ضمن ١٨ نقطة وضعها الحزب الاشتراكي كشروط لحل الازمة.

[illegible] صالح والبيض وشريكهما الثالث في الائتلاف الحكومي الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر من حزب التجمع اليمني للاصلاح.

ونقلت مصادر عسكرية جنوبية في وقت متاخر الليلة قبل الماضية تقارير شمالية بان عدن حركت ١٠٠ دبابة الى بلدة قريبة من حقل شبوة النفطي المهم. وقالت لرويتر ان مزاعم نشرتها صحيفة ٢٢ مايو المقربة من المؤتمر الشعبي يوم الاربعاء عارية عن الصحة وهي محاولة مكشوفة لتصعيد الموقف.

وكان مصدر يمني مسؤول قال ان لقاء المصالحة بين صالح وعلي سالم البيض سيعقد في العاصمة الاردنية عمان وذلك لاسباب امنية.

ونقلت صحيفة «الدستور» الاردنية عن المصدر قوله ان الدعوة لحضور لقاء المصالحة ستوجه بالتنسيق بين الحكومتين الاردنية واليمنية وان بين المدعوين السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اضافة الى ممثلين عن بعض الدول الاجنبية والجامعة العربية.

واوضح المصدر ان الرئيس اليمني رفض عقد لقاء المصالحة في حضرموت او عدن او منطقة تخضع لسيطرة القوات التابعة للحزب الاشتراكي اليمني.. كما ان علي سالم البيض رفض ان تكون صنعاء مكانا لتوقيع الوثيقة الخاصة بالمصالحة.

واشار الى ان فرنسا اعربت عن ترحيبها بان يتم لقاء المصالحة اليمنية على اراضيها لكن المسؤولين اليمنيين فضلوا عاصمة عربية اذا تعذر عقده في اليمن.

غير ان متحدثا باسم حزب المؤتمر الشعبي اتصلت به وكالة «فرانس برس» قال ان الرئيس صالح «يقبل اي موعد ومكان تحددهما اللجنة بما في ذلك عدن نفسها».

[illegible] بن سعيد اضافة الى ممثلين عن دول [illegible] لحل الازمة وبينها الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي سيشاركون في حفل التوقيع».

وقال مصدر في الجامعة العربية ان الامين العام للجامعة عصمت عبدالمجيد سيقوم الاسبوع المقبل بزيارة لليمن لحضور توقيع اتفاق المصالحة.

واشار المصدر ان الجامعة تجري حاليا اتصالاتها لبحث ترتيبات هذه الزيارة التي سيلتقي عبدالمجيد خلالها مع زعماء الاحزاب الرئيسية الثلاثة.

ومن جهته دعا التجمع اليمني للاصلاح الى «ضرورة الاسراع في التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق والى التئام المؤسسات الدستورية لتتمكن من القيام بمهامها» بعد الشلل الذي اصابها نتيجة مغادرة مسؤولي وكوادر الحزب الاشتراكي صنعاء.

وعلى صعيد آخر حقق سعر صرف الريال اليمني تحسنا كبيرا بعد ايام على توقيع اتفاق لتسوية الازمة السياسية في البلاد. وبلغ سعر الدولار، الذي يحتل مركزا مهما في الاقتصاد اليمني، حوالي ٥٥ ريالا امس في السوق الموازية بعدما كان تجاوز السبعين ريالا قبل ابرام الاتفاق الثلاثاء الماضي. ويبلغ سعر الصرف الرسمي للدولار ١٢ ريالا فقط.

٠٤٠١٨٩



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

التشاؤم يتجدد إزاء حل سريع للأزمة اليمنية

«الاشتراكي» يقترح التوقيع في الأردن و«الشعبي» يتحفظ

صنعاء: من حمود منصر

تواجه اجراءات الترتيب لعقد لقاء التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق من قبل زعماء احزاب الائتلاف اليمني الحاكم صعوبات عديدة ابرزها الاختلاف حول المكان الذي يعقد فيه اللقاء.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر سياسية رفيعة المستوى في الائتلاف الحكومي ان اللجنة المكلفة بالترتيب للقاء واصلت عقد اجتماعاتها مساء امس في صنعاء برئاسة العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء. وكانت قد عقدت أول اجتماع لها أول من امس غير انها لم تتوصل الى اتفاق نهائي بسبب التباين الكبير بين المقترحات المقدمة من الحزب الاشتراكي ومن المؤتمر الشعبي العام.

واكدت المصادر ان الحزب الاشتراكي دعا الى ان ينعقد لقاء التوقيع على الوثيقة الخاصة بحل الأزمة في العاصمة الاردنية عمان وتحت رعاية عربية ودولية كضمانة لتنفيذ هذه الاتفاقية باعتبارها تؤسس

التتمة .... ص 4

٠٤٠١٩٠



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

«الاشتراكي» يقترح

لبناء دولة الوحدة اليمنية. غير ان المؤتمر الشعبي رفض هذا الاقتراح في البداية واصر على ضرورة ان يتم التوقيع في اي مدينة يمنية.

وقال مصدر رفيع المستوى في المؤتمر الشعبي العام لـ«الشرق الاوسط» ان الرئيس علي عبد الله صالح ابدى استعداده للتوقيع على الوثيقة مع نائبه علي سالم البيض في صنعاء او عدن او في اي مدينة يمنية اخرى، لكنه لا يريد الذهاب الى خارج حدود البلاد حتى لا تأخذ القضية بعدا دوليا. الا ان مصادر سياسية مقربة من قيادة الائتلاف اشارت الى ان المؤتمر الشعبي قبل في وقت متاخر امس بان يعقد اللقاء في عمان شريطة ان يعود الرئيس ومعه نائبه علي سالم البيض الى عدن، ويعود الرئيس الى صنعاء.

وعن اسباب هذا الاصرار على بقاء البيض في عدن حتى بعد التوقيع على الاتفاقية قال مسؤولون اشتراكيون [illegible] الاتفاقية لا يلغي الاسباب التي ادت الى خروج قيادة الاشتراكي من صنعاء، وفي مقدمتها الاسباب الامنية، واكدوا ضرورة ان يكون التنفيذ لبنود الوثيقة اساس العودة.

وكان الرئيس اليمني دعا قيادة الاشتراكي للعودة الى صنعاء وعدم التسبب في تعطيل مؤسسات الدولة الامر الذي زاد من اصرار قيادة الاشتراكي على اشتراط بدء تنفيذ الاتفاقات الاخيرة كأساس للعودة.

وبالرغم من موجة التفاؤل التي ظهرت عقب الاعلان عن وثيقة «العهد والاتفاق» التي توصلت اليها لجنة حوار القوى السياسية اليمنية الاسبوع الماضي في عدن، فان الجدل حول مكان وموعد عقد اللقاء بالاضافة الى ان تجدد السجال الاعلامي بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بدأ يثير قدرا كبيرا من التشاؤم لدى عامة الناس والياس من امكانيات حل الازمة في القريب العاجل.

من جانب اخر تقرر امس بصورة نهائية تاجيل اجراء التعداد السكاني العام الذي كان مقررا غدا بعد ان تأجل يومين.

وقال رئيس الجهاز المركزي للاحصاء في صنعاء ان قرار التاجيل الجديد جاء بموجب التوجيهات السابقة التي اصدرها رئيس الوزراء، وحرصا على عدم اجراء التعداد العام في شطر من البلاد.

واتهمت دوائر المؤتمر الشعبي الحزب الاشتراكي بمنع توزيع بطاقة الهوية الموحدة على المواطنين في المحافظات الجنوبية والشرقية. وقالت ان ذلك ينم عن نوايا مبيتة [illegible] المحافظات الشمالية منذ اكثر من شهر، وارسلت الكميات المطلوبة منها الى المحافظات الجنوبية والشرقية الا انه لم يتم توزيعها حتى الان.

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

الاشتراكي يتهم الزنداني بالتحريض وجارالله عمر يحذر من «مفاجأة»

البيض يربط عودته الى صنعاء ببدء العمل لتنفيذ وثيقة الحل

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر قريبة من قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في عدن ان قادة الحزب يرفضون العودة الى العاصمة صنعاء لمباشرة مهماتهم التنفيذية والدستورية، استجابة لدعوة رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للمؤتمر الشعبي العام الفريق علي عبدالله صالح.

وقالت المصادر لـ «الحياة» ان قادة الاشتراكي وفي مقدمهم الامين العام للحزب نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض وعضو المجلس السيد سالم صالح محمد ورئيس الوزراء عضو المكتب السياسي للحزب المهندس حيدر ابو بكر العطاس «اكدوا رفضهم العودة الى العاصمة قبل بدء تنفيذ ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق» التي توصلت اليها لجنة الحوار في ١٨ كانون الثاني (يناير) الجاري لحل الازمة السياسية في اليمن.

وتجددت الحملات الاعلامية بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، ورأى مراقبون في عدن ان رفض قادة الاشتراكي العودة الى صنعاء قبل تنفيذ الوثيقة يؤكد انعدام الثقة بين احزاب الائتلاف الحكومي، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح. وابدى هؤلاء المراقبون مخاوف من المؤشرات الى ازمة جديدة، وذكروا بالكلمة التي القاها البيض امام اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اول من امس وقال فيها ان «الثورة البيضاء بدأت في اليمن»، واعتبر ان «دولة الوحدة لم تقم بعد».

وعلمت «الحياة» من مصادر موثوق بها في صنعاء ان لجنة المتابعة التي كلفت وضع الترتيبات واجراء الاتصالات لتحديد مكان التوقيع على الوثيقة وموعده لم تتوصل الى نتائج «على رغم وجود مؤشرات الى اختيار مدينة عدن مكاناً للتوقيع».

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن ناطق باسم المؤتمر الشعبي ان الرئيس علي صالح لا يمانع في توقيع الوثيقة في عدن وان «قادة عرباً خصوصاً الملك حسين والسلطان قابوس بن سعيد وممثلين عن دول توسطت لحل الازمة من بينها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي سيشاركون في احتفال التوقيع». لكن وزير الثقافة عضو المكتب السياسي للاشتراكي السيد جار الله عمر حذر من «مفاجأة امنية او عسكرية كبيرة لقطع الطريق على تنفيذ الاتفاق».

ونسبت الوكالة الى رئيس «رابطة ابناء اليمن» السيد عبدالرحمن الجفري ان «انعدام الثقة بين احزاب الائتلاف الحكومي سيجعل تطبيق الاتفاق صعباً».

الى ذلك دانت عناصر في الاشتراكي «لقاءات عضو مجلس الرئاسة الشيخ عبدالمجيد الزنداني (تجمع الاصلاح) مع وحدات القوات المسلحة في المعسكرات الشمالية»، مؤكدة ان «هذه اللقاءات التي تمت بعد صدور وثيقة العهد والاتفاق تبين رغبة الآخرين في عدم حل الازمة وفقاً لما جاء في الوثيقة». واستنكرت «قيام الزنداني بتحريض عناصر القوات المسلحة في تلك المعسكرات ضد الحزب الاشتراكي».

وما زالت الاسواق الخاصة بالعملات الصعبة في عدن

التتمة في الصفحة (٤)



البيض يشترط للعودة

تتمة الصفحة الاولى

تشهد تضاربا في عملية صرف الدولار الذي واصل هبوطه، وامتنع تجار صرف العملات عن بيعه في الوقت الذي تشهد اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية ارتفاعاً مستمراً منذ بداية الازمة في ١٩ اب (اغسطس) الماضي. ويتوقع مراقبون شللاً في بيع تلك المواد وشرائها إذا استمر الوضع الاقتصادي في التدهور.

ورحبت «حركة المقاومة الاسلامية» (حماس) بـ «اتفاق الاخوة في اليمن الشقيق على تجاوز الفتنة التي كادت تعصف بوحدة الشعب اليمني وامنه واستقراره». ودعت في بيان اصدرته امس، القوى السياسية اليمنية الى «ان تتجاوز مصالحها الذاتية لمصلحة وحدة اليمن وامنه».



المصدر : الخليج [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ـ ١ ـ ١٩٩٩

صحيفة ايرانية تدعو لتجميد انتاج اوبك يوما واحدا

اليمن خفض انتاجه مطلع يناير

قال وزير البترول اليمني صالح ابو بكر بن حسينون ان اليمن خفض انتاجه النفطي بنسبة خمسة في المائة للمساعدة في الموازنة بين العرض والطلب وفي استقرار الاسعار وقال في مقابلة مع رويتر ان الخفض بدأ سريانه من اول يناير (كانون الثاني) وان اليمن لم يشأ اثارة جلبة حول هذه المسالة.

وقال ان اعمال المسح والتنقيب والانتاج التي تقوم بها الشركات العاملة في اليمن لم تتأثر بحالة عدم الاستقرار السياسي والامني في البلاد بما في ذلك تعرض بعض العاملين في قطاع النفط للخطاف. الا انه قال انه تم تعزيز اجراءات الامن التي تهدف الى حماية شركات النفط والعاملين بها في كل من الجنوب والشمال.

واضاف ان اليمن مستعد للتعاون مع المنتجين الآخرين سواء من داخل اوبك او خارجها دفاعا عن الاسعار رغم قدرته المحدودة على الانتاج. واليمن ليس عضوا في اوبك. وقال ان انتاج اليمن الحالي يبلغ ٣٣٥ الف برميل يوميا يتم انتاج اكثر من نصفه من منطقة مارب جوف في الشمال اذ يستخرج ١٨٠ الف برميل من هذه المنطقة و١٤٥ الف برميل من حقول مسيلة في حضرموت في الجنوب و١٠ آلاف برميل من حقول شبوة.

ومضى قائلا ان اليمن يضم جهوده الى جهود الدول الاخرى التي تسعى الى خفض الانتاج للموازنة بين العرض والطلب. وقال ان خفض الانتاج سيساعد في خلق هذا التوازن وفي استقرار الاسعار. واضاف ان التلاعب في الاسعار خلال الاسابيع الاربعة او الخمسة الماضية الحق اضرارا جسيمة بالمنتجين والمستهلكين الكبار منهم والصغار على حد سواء.

وكانت سلطنة عمان قد خفضت انتاجها النفطي بنسبة خمسة في المائة اعتبارا من اول يناير (كانون الثاني) الحالي. وقبل ذلك كان انتاج النفط العماني يبلغ نحو ٨٠٠ الف برميل يوميا، وزار وزير النفط العماني احمد الشنفري دولا عربية واوروبية وآسيوية منتجة للنفط خارج اوبك.

من ناحيتها، حثت صحيفة ايرانية راديكالية دول اوبك على وقف انتاجها النفطي لمدة يوم واحد فقط لرفع اسعار النفط الى ٢١ دولارا للبرميل في اليوم. وقالت صحيفة الجمهورية الاسلامية ان اوبك يمكن ان ترفع اسعار النفط لما يصل الى ٢١ دولارا للبرميل من خلال التوقف عن الانتاج «طوعا لمدة يوم واحد».

وفي طهران اعلنت وزارة النفط الايرانية ان عمليات التنقيب عن النفط خلال الخطة الخمسية الاولى رفعت حجم احتياطي النفط الايراني بمقدار ثلاثة مليارات برميل وحجم احتياطي الغاز في ايران بمقدار اربعة تريليونات متر مكعب.

واوضح محمد رضا غلام اغا زادة وزير النفط انه تم مؤخرا اكتشاف مخازن للغاز في قاع الخليج جنوب محافظة بوشهر ليصل بذلك حجم احتياطي الغاز الايراني الى ستمائة مليار متر مكعب.

وقال في حديث نقله راديو طهران امس ان قيمة الاحتياطي النفطي الذي تم اكتشافه في الخطة الخمسية الاولى بلغ خمسة واربعين مليار دولار وقيمة الغاز الذي تم اكتشافه خلال نفس الفترة بلغ نحو خمسة وستين مليار دولار. (وكالات)



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١/١٩٩٤

اليمن.. والخروج من النفق المظلم

■ إما حسم ينهي حالة التحلل المتصاعد للوحدة.. وإما عودة الى التشطير

اثبتت التجارب الوحدوية التى شهدها العالم طوال تاريخه ان هناك قانونا تاريخيا غير متطور ولكنه ملموس يقول إنه حيث تتم الوحدة في البداية بالتراضي والتوافق فان الأمر يحتاج فيما بعد كما يقول د. جابر الانصاري الى حسم مركزي لابد منه.. لان الاتفاق المبدئي الطوعي على الوحدة لم يكن قد قطع دابر قوى الانفصال وتعددية التجزئة واجتثها من جذورها.

فالوحدة الاميركية تمت بالتراضي في البداية ولكنها شهدت حرب أهلية فيما بعد وانتهى الأمر بحسم مركزي لصالح الوحدة..

اما الوحدة المصرية السورية التي قامت في البداية بالتراضي، فقد شهدت بعد فترة قليلة تمردا انتهى سريعا بالانفصال، لأن قيادة الوحدة أبت الدخول في «حرب أهلية»يتقرر من خلالها مصير الوحدة.. لذلك انتهت الوحدة امام شبح الحرب الأهلية..

ولايبدو ان الوحدة اليمنية ستكون استثناء لهذا القانون التاريخي فالموقف يتسارع نحو ساعة الحقيقة، فإما حسم مركزى ينهى حالة التحلل المتصاعد لكيان الوحدة،واما عودة الى التشطير والتجزئة..

والخشية ان تكون «الحرب الأهلية» الحاسمة أو الطويلة، هي الوسيلة للوصول الى احدى النتيجتين على السواء...

غياب التوازن السياسي

لقد ولدت الوحدة اليمنية وهي تحمل شواهد موتها.. حيث اعلن عن إلغاء الدولتين الشطريتين واقامة دولة واحدة بدلا عنهما، وفي الحقيقة فإن الاعلان عن قيام دولة الوحدة كان عبارة عن اعلان سياسي فوقي متعجل اذ لم يكن قد استكمل بعد بناء تلك الدولة، فبقى الجيش جيشين والجهاز الادارى جهازين والتشريع تشريعين والعملة عملتين وقوى الامن قوتين.. وجرى الجمع بينهما جمعا تراكميا تلفيقيا صوريا من خلال نسيج رقيق وشفاف يتيح للعين العابرة رؤية حقيقة الوجود الواضح لدولتين متمايزتين طويتا في ثنايا ذلك النسيج الشفاف والرقيق. ولان الدولة الواحدة التى أعلن عن قيامها بالاتفاق الفوقي، فقد كان من الطبيعى والمتوقع ان تتسم العلاقة بين الحليفين أو الشريكين اللذين أسهما في اعلان قيام الوحدة (المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى)اللذين اقتسما الحكم مناصفة، تتسم بقدر كبير من التوتر والتأزم والاضطراب حيث لم تمض سوى فترة قصيرة بعد الوحدة حتى برزت الشكوك وتنامت ازمة الثقة وتعمقت بينهما، واسهمت حملة الاغتيالات والتصفيات والعنف المسلح التي استهدفت قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي داخل عاصمة الوحدة وخارجها في زيادة وتير وتأزيم اجواء العلاقة بين شريكى الحكم،وكان واضحا وسط تلك الاجواء الملبدة ان العقليات المؤسسة على السعى والعمل لالتهام والغاء الآخر وعدم قبول مبدأ التعايش مع الآخرين



المصدر : الرسالة الكويتية

التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٤

ونزعة التفرد والسيطرة الاحادية الشمولية لاتزال تفرض نفسها ومنهجها ومنطقها داخل الحكم وخارجه، فتحولت العلاقة بين شريكى الحكم من علاقة تقارب وتفاهم وتعاون كما هو المفروض الى علاقة صراع مرير وتامر مخيف.. ولعل مما ساعد على نشوء علاقة الصراع والتآمر تلك وتصاعد حدتها وتواصل تداعياتها غياب او عدم وجود قوة حزبية سياسية ثالثة محايدة تتوافر لها القدرة والتاهيل لخلق حالة توازن بين قوتى الحكم، ولو لم يدخل ،التجمع اليمنى للاصلاح، طرفا مباشرا في الصراع والمواجهة الحادة ضد الحزب الاشتراكى لكان هو تلك القوة الثالثة المحايدة المؤهلة لتحقيق

التوازن والاستقرار السياسي.

الديمقراطية اليمنية.. والازمة

إن الوضع السياسي اليمني رغم الواجهة الديمقراطية يتلخص في انه يمثل توازنا متوترا بين الكتل والقبائل اكثر من كونه توازنا بين القوى البرلمانية..ففكرة الأحزاب في المجتمعات النامية التي تغلب عليها الأمية تمثل اشكالية أمام الفكر السياسي حيث لاتزال هذه الفكرة اذا ما افترضنا طبيعية المهام والوظائف والأدوار التى يفترض ان يؤديها اى حزب وتمثل مبرر قيامه،لاتزال فكرة سابقة لأوانها ولم تتكامل بعد الشروط الموضوعية والبيئية الملائمة لقيامها وهي ا ن وجدت في المرحلة الراهنة فإن وجودها لن يعدو ان يكون بمثابة الارهاص المبشر بولادة احزاب حقيقية تحتمها طبيعة الشروط الموضوعية ومقتضيات الواقع.. فالواقع الاجتماعي اليمنى- الذى تهيمن فيه الاعتبارات والولاءات العشائرية والقبلية وتفرض الوجاهات الاجتماعية نفسها عليه بالاضافة الى الغياب شبه الكلى لمبدا المساواة وتكافؤ الفرص والتوازن بين جميع الاحزاب ولو في حدود الدنيا - مكن الاحزاب الحاكمة وبدرجة ثانية الاحزاب الصغيرة المرتبطة بها من امتلاك وتسخير كل شيء كحرية التصرف بالاموال العامة واستخدامها لشراء الولاءات عن طريق منح الامتيازات الوظيفية والمالية او حجبها ترغيبا وترهيبا، والسيطرة على سلطات الدولة واجهزتها المحلية المدنية والعسكرية، ورغم خطورة الأزمة الحالية ، التى تكاد تعصف بالبلاد، واحتمالاتها المروعة والمخيفة، ورغم مانتج عن استمرارها من إصابة الدولة بحالة شلل كامل تمثل في غياب شبه كلي لها، فإن احدا لم يرَ أويسمع بأن معالجة الازمة تمت أوستتم بالاحتكام الى مؤسسات الشرعية الدستورية وفي ذلك اعتراف واضح بأن مؤسسات تلك الشرعية لاتمثل الواقع بحقائقه وقواه الفاعلة، وتلك حقيقة تحظى بقدر كبير من التفهم والتأييد من قبل القوى الدولية التى ترى على وجه العموم، مع تباينات محدودة في التفاصيل، بأن حل الازمة ينبغي ان يتم في اطار سلمي بالحوار بين الأطراف المعنية...

الأزمة .. وأثرهاالاقتصادي

وفيما لايزال السياسيون منشغلين في البحث عن مخارج للأزمة التى قد تضع اليمن في مهب الريح، فان انفجارا شعبيا بات وشيكا على مستوى الوطن اليمني كله اذا ما استمرت الاحوال الاقتصادية تسير نحو مزيد من التدهور فالاحداث في مختلف المدن اليمنية تتلاحق بسرعة وبصورة مثيرة للقلق،ففي محافظة تعز وهى اقرب المحافظات الشمالية للمحافظات الجنوبية اندفع المواطنون الى الشوارع في مسيرات احتجاج سلمية على تدهور العملة وارتفاع الاسعار بصورة مخيفة تهدد اكثر من ٩٠٪ من اليمنيين الذين يعتمدون على دخلهم الشهري المحدود، والذي اصبح مع الوضع الاقتصادي المتدهور لايكفى اسرة متواضعة لمدة خمسة ايام.. وتنذر المسيرات السلمية الاحتجاجية باندلاع احداث عنف قد تكون اوسع من تلك الأحداث التى شهدتها اليمن في نهاية عام ١٩٩٢، والتى راح ضحيتها عدد من المواطنين الابرياء وأحرقت خلالها عدد من المحال التجارية والسيارات وواجهات المراكز التجارية وكذلك مبنى المؤسسة الاقتصادية العسكرية ومقر المؤتمر الشعبى العام.. يصبح انفجار الموقف بسبب الغلاء قد يعصف بالمراهنات التى تقوم عليها الأزمة وتصعيدها خاصة بين الطرفين الرئيسين، الاشتراكى والشعبى، فلن يكون بمقدورهما اتهام اطراف خارجية بانها تقف وراء المؤامرات ضد اليمن في ظل الاستمرار الواضح لتدهور العلاقة بينهما وغياب الدولة وتعطل عمل المؤسسات وتبادل الاتهامات حول تسيير شؤون البلاد. وتزداد المخاوف من يكون تدخل قوات الأمن في وجه هذه المسيرات المعبرة عن سخط الشارع على الأوضاع المتدهورة في البلاد مبررا لأي من طرفي الصراع لاستخدام القوة وتوسيع دائرة الصراع وتفجير الموقف بهدف خلط الأوراق والهروب من القضايا التي تقف وراء تصاعد الأزمة، فالمسيرات التي اندلعت فى العام قبل الماضي في



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٢٤/١/١٩٩٤

تعزوصنعاء كانت ذريعتها دعوة النقابات الى الاضراب الشامل احتجاجا على الارتفاع الجنوني للاسعار وتدهور العملة المحلية ورفض الحكومة مناقشة مطالب النقابات في رفع الأجور لمواجهة الغلاء، غير ان المسيرات الاحتجاجية الأخيرة قد تكون الفتيل الذي سيشعل اليمن كلها خاصة انها تأتي في ظل ظروف يغيب فيها دور الدولة، بل ان البعض قد بدا يتحدث ليس عن سلطة واحدة بل عن سلطات مستقلة وفقا لنظام الاقاليم، وبالتالي فان عدم استماع السلطة لصوت الشارع وانينه من وطأة الغلاء المستمر وتدهور قيمة العملة المحلية سيوفر لاحد طرفي الصراع عامل ضغط الطرف الآخر للقبول بحلول وسيطة للخروج من الازمة والا فإن مسيرات الاحتجاج ستتحول الى ثورة شعبية ضد النظام لتجاهله للاوضاع الاقتصادية، وبالتالي فان تطورات ذلك ستفتح باب الاحتمالات امام المصير الذي تنتظره اليمن..

لجنة الحوار.. ومحاولة الخروج من الأزمة

كانت اخر المحاولات لحل الأزمة اليمنية هي المحاولة التى قامت لجنة حوار القوى السياسية باعضائها الـ ٢٧ ، وبعد جهود مضنية وصعوبات واجهتها اعلنت عن نص وثيقة اسمتها «مشروع وثيقة عهد واتفاق بين أطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة»، بعد ان وقعته كافة اطراف الازمة اليمنية واكدت التزامها بمواصلة الجهود لتنفيذ ماورد فيه.. ويتناول «المشروع- الوثيقة» قضايا الخلاف التي تسببت في الأزمة بين الأحزاب الحاكمة، ويضع آليات لحل مشكلة القوات المسلحة كما طالب «الاشتراكي» بذلك في بنوده الـ ١٨ فتقرر سحب تلك القوات من المدن والغاء مراكزها وكذلك سحبها من الاطراف حسب خطة توضع لاحقا ثم يصار الى دمج تلك القوات وتصحيح أوضاعها على أن تتولى ذلك لجنة من الحكومة وبعض الشخصيات العسكرية والسياسية.. وتنص الوثيقة التي توصلت اليها لجنة الحوار على مكافحة الارهاب وابعاد الارهابيين والغاء مراكزهم وأشارت الى ضرورة اعلان صلح عام ينهي الصراع القبلي والثأر وذلك في [illegible]

[illegible] يتكون [illegible] ... اما رئاسة الدولة فتتكون من مجلس رئاسة يضم خمسة اعضاء ينتخبون من قبل مجلس النواب والشورى في اجتماع مشترك، ثم ينتخب مجلس الرئاسة رئيسا ونائبا للرئيس من بين اعضائه وهو مالم يكن من قبل، اما الحكومة فتقوم على قاعدة اللامركزية بحيث تكون مسؤولة امام مجلس النواب..

اما الحكم المحلي فيقوم على لامركزيه تقرر بناء عليها ضم بعض المحافظات بعضها الى البعض الآخر، بحيث يصبح اليمن مقسما الى مابين ٤-٧ مناطق، ونصت الوثيقة على تشكيل هيئة وطنية للاشراف على الاعلام الرسمي وتقرر الابقاء على الدستور الحالى الى ان يتم تعديله خلال فترة ثلاثة اشهر، واشترطت الوثيقة للتنفيذ ان تعطي الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في اعمالها ويطلب اليها وضع جداول زمنية لانجاز المهام المحددة لها خلال شهر..

ردود فعل داخلية.. متضاربة

وتم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ تلك الوثيقة.. وقد لقيت تلك الوثيقة ترحيبا دوليا كبيرا واعلنت الاحزاب الحاكمة الثلاثة ترحيبها كذلك في حين تضاربت ردود فعل الشارع اليمنى حولها بين متفائلة بانقشاع سحابة الصيف التي خيمت طويلا ومتشائمة في ان تكون اتفاق هدنة لترتيب اوضاع الطرفين المتصارعين، بينما قال المراقبون السياسيون ان الحزب الاشتراكى نجح في تحقيق تنازلات من شريكيه في الحكم «الشعبي» و«الاصلاح» والخروج بوثيقة عبرت في كثير من جوانبها عن المقترحات التى قدمها «الاشتراكي» وعرفت بالنقاط الـ١٨ التي تقدم بها مخرجا للأزمة السياسية..

ورغم ان حزبي «الشعبي» و«الاصلاح» ظلا خلال اجتماعات لجنة الحوار يبحثان في عموميات القضايا وخلافهما حول بعض التسميات والمصطلحات فقد تمكن «الاشتراكي» من تثبيت مضامين مع توجهاته المطروحة نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة وتحويل هذا الاتفاق من حل لأزمة سياسية حزبية الى اتفاقية جديدة للوحدة اليمنية ..

وكانت مصادر يمنية سياسية معارضة قد اعتبرت وثيقة الاتفاق خطوة تاريخية وانها اصبحت ملكا للشعب اليمني مستبعدة بذلك اي محاولة من اطراف السلطة لاستخدام الاتفاق لكسب مزيد من الوقت نحو تصعيد آخر للأزمة.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١/١٩٩٤

وترى مصادر سياسية ان قبول «الاصلاح» و«الشعبي» بتاسيس مجلس الشورى الذى اعطيت له صلاحيات واسعة ومن اهمها ابداء الرأي في المعاهدات وقضايا الحدود قبل عرضها على البرلمان وتحال اليه من الحكومة الى جانب تطبيق نظام الحكم المحلى جاء بعد ضغوط خارجية اميركية واوروبية لتوسيع المشاركة الشعبية في ادارة شؤون الحكم في البلاد وهي اهم نقطة كانت قد اوردتها الادارة الاميركية في سياق بيانها حول الازمة اليمنية.. وكذلك كان للسفراء الاوروبيين دور في الوصول الى هذا الاتفاق... فهل يمحو الاتفاق ماتراكم عبر الفترة الماضية من شكوك ومرارات في النفوس، وهل ستستطيع اليمن مواجهة الاعصار وتنتهي حالة التحلل المتصاعد لكيان الوحدة ام يشطرها الاعصار؟!.. هذا ماستبينه الأحداث والأيام المقبلة

ربيع الشرقاوي



تضارب حول مكان اجتماع المصالحة اليمنية

عمان - وكالات الانباء - تضاربت الأنباء حول مكان إجتماع المصالحة اليمنية. فقد أعلن مسئول يمنى فى عمان أنه بات فى حكم المؤكد أن يعقد اجتماع المصالحة بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح، ونائبه على سالم البيض فى العاصمة الأردنية عمان، لكن مصدرا يمنيا مطلعا بالقاهرة استبعد ذلك، فى تصريح للأهرام.

قال المسئول، الذى رفض ذكر إسمه فى تصريحات نشرت فى عمان أمس، أن الرئيس على صالح رفض عقد إجتماع المصالحة فى حضرموت أو عدن أو فى أى منطقة تخضع لسيطرة القوات التابعة للحزب الاشتراكى اليمنى.

وأضاف أن البيض رفض أيضا أن تكون صنعاء مكانا للتوقيع على وثيقة المصالحة.

وأشار المسئول الى أن الدعوة لحضور اجتماع المصالحة ستوجه بالتنسيق بين الحكومتين الأردنية واليمنية وأن من بين المدعويين السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، وممثلا عن جامعة الدول العربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المســـاء

القاهرية

التاريخ : ٢٤ يونيه ١٩٩٤

حقيقـــة

بدأت الاوضاع فى اليمن الشقيق تتخذ شكلا مؤسفا مع بداية حرب التصريحات المتبادلة بين طرفى الصراع هناك .

وكان اخر هذه التصريحات الخطاب الذى نشره رئيس الوزراء اليمنى المهندس حيدر أبو بكر العطاس فى جريدة صوت العمال التى تصدر فى عدن واتهم فيه الرئيس على عبد الله صالح بالاسراف وتبديد أموال الدولة .

اننا نحذر من جديد من مخاطر هذا الصراع والذى لن يدفع ثمنه فى النهاية سوى الشعب اليمنى الشقيق والامة العربية . ونخشى ان يتحول الامر إلى حرب أهلية فى النهاية كما [illegible] الاصوات .

وهذا الصراع المؤسف يشير إلى حقيقة مهمة تجاهلها كثيرون من قبل لكنها عادت لتطل برأسها من جديد .

إن الوحدة بين شطرى اليمن عام ١٩٩٠ تمت على عجل ودون اعداد كاف أو تمت لأغراض دعائية مظهرية .

فالاسباب التى أدت إلى نشوب الصراع الحالى كانت موجودة من قبل ولم يفطن أحد إلى ضرورة القيام باجراء حاسم لعلاجها . فكان من الطبيعى أن تتفاقم هذه الاسباب .

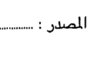
ولعل أبسط المشكلات ان احدى الدولتين كانت تتبع نظام الاقتصاد الحر بينما كانت الاخرى تتبع نظام اقتصاد الدولة والذى وصل إلى حرمان أى مواطن من امتلاك صالون حلاقة أو مركب صيد صغير أو حتى « عربة كارو » .

انه مجرد مثال وهى مجرد حقيقة يجب أن تكون لدينا الشجاعة للاعتراف بها .

عربى أصيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

الكفاح العربي

اللبنانية

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

اليمن

منزلان في بيت واحد

● خطوة أولى لانهاء الأزمة اليمنية جاءت بدل الطلقة الأولى التي كان ينتظرها المراقبون

■ قبل يوم الاربعاء الماضي كان المراقبون والمتابعون للأزمة السياسية الحادة في اليمن ينتظرون، وكانهم جازمون، بان تتحول الازمة السياسية الى عراك مسلح. ينتظرون من يطلق الطلقة الاولى، الحزب الاشتراكي ام حزب المؤتمر في حرب لو قدّر لها ان تندلع ما كانت لتقف عند «الحدود» السابقة على قرار اعادة توحيد شطري اليمن في أيار (مايو) ١٩٩٠، لكن بدلاً من الطلقة الاولى جاءت خطوة اولى سياسية باتجاه مغاير لما توقع المراقبون والسياسيون، كانت بداية لإنهاء الازمة.

كل شيء في اليمن، قبل الاربعاء الماضي، كان يوحي ان لا حلحلة في مواقف الحزبين المختلفين، حزب الرئيس علي عبد الله صالح (المؤتمر) وحزب نائبه علي سالم البيض (الاشتراكي) خصوصا انهما اتخذا خطوات تصعيدية عبرت عن نفسها بحشود عسكرية كثيفة على «الحدود» بين شمال اليمن وجنوبه كادت ان تصطدم ليس بطلقة واحدة، بل بغارة جوية قالت انباء من عدن ان «لواء العمالقة» الشمالي تعرض لها من قبل طائرات «جنوبية» ولم تؤكدها مصادر رسمية يمنية، وإن قال «شهود عيان» انهم شاهدوا طائرات من الجنوب تغير على اللواء الذي يعتبره الرئيس علي عبد الله صالح من اكثر الالوية ولاء له.

هذا النبأ غير المؤكد زاد من تكهنات المراقبين بأن العد العكسي لسقوط اليمن في ورطة التشطير مجددا قد بدأ بالفعل، الا ان المفاجاة جاءت من لجنة الحوار التي توصلت بعد طول معاناة الى وثيقة اطلق عليها «العهد والميثاق» تضمنت في تفاصيلها شروطا كان طالب بها البيض من اجل انهاء الازمة مع الرئيس صالح بعدما كان الرئيس ونائبه عرضا الاستقالة من منصبيهما «لأن الازمة بلغت مرحلة الاقتتال». فبعد ايام قليلة من اعلان البيض عزمه الاستقالة، رد الرئيس صالح واعلن رغبته بالتنحي عن الرئاسة اذا كان في ذلك انقاذ للوحدة ومنع الاقتتال العسكري - القبلي في اليمن.

لكن الاخطر في الازمة السياسية اليمنية هو المنحى الديني الذي اتخذته عندما بدأ خطباء المساجد بتناول الاتهامات. ففي جنوب اليمن وجّه الخطباء في المحافظات الشرقية والجنوبية الاتهامات للقادة في الشمال بـ«تصعيد الازمة والتخطيط لتقسيم البلاد» فيما اجتمع علماء الدين في المحافظات الشمالية وأصدروا بيانا حمّلوا فيه نائب الرئيس مسؤولية استمرار الازمة نتيجة عدم حضوره الى «الجند» في يوم ٩ الشهر الجاري لعقد لقاء صلح مع الرئيس.

سياسي يمني علق على تحرك رجال الدين بقوله ان اجتماعات رجال الدين، شمالا وجنوبا، بدت وكانها مؤشر الى دخول هذا الجانب في الازمة، لافتا الى «امتلاك طرفي الازمة قوة دينية برزت عند استخدام كل منهما هذه الورقة كقوة ضغط اخير قبل اللجوء الى الخيار العسكري».

في هذه الاجواء التي تحركت فيها القبائل والقوات العسكرية ورجال الدين، كاد المرقبون يجزمون بان اليمن سائر في واحد من اتجاهين: اما الانفصال وإما الحرب الاهلية، وان كان مسؤولون يمنيون قالوا ان الانفصال واقع بالفعل، وعملية اعادة توحيد اليمن اقتصرت على «العلم والنشيد الوطني»، فيما بقيت القوات المسلحة على حالها، ما للجنوب للجنوب وما للشمال للشمال، وهي كانت من ابرز الخلافات بين الشريكين الرئيسين في الائتلاف الحاكم في اليمن.

ومع ذلك يبقى السؤال التالي: بعد كل هذا التصعيد، والتهديد بالاقتتال الداخلي، كيف تمكنت لجنة الحوار، يوم الاربعاء الماضي، الى «اعلان مبادىء» على شكل «وثيقة العهد والميثاق» لانهاء الازمة؟

قبل اربعة ايام من الاعلان عن الوثيقة اجتمع علماء الدين في عدن واصدروا بيانا ضمّنوه ما وصف «بالثوابت» التي على اساسها يمكن الحفاظ على الوحدة، وإلغاء احتمالات الحرب الاهلية او اعادة التشطير. اما «الثوابت» فقد جاءت على النحو التالي: «وقف نهب المال العام، خروج القوات المسلحة من المدن، بناء الدولة اللامركزية المرتكزة على حكم محلي واسع الصلاحيات، الاسراع في تقديم المتهمين بالاغتيالات وحوادث الخطف وأعمال قطع الطرق، الى المحاكمة ضماناً للأمن والاستقرار في البلاد»، وهي «ثوابت» تكاد تكون متطابقة مع ما جاء بوثيقة «العهد والميثاق» التي توصلت اليها لجنة الحوار، وكأن الثوابت والوثيقة جاءتا لتقدما «ضمانات» للرئيس ونائبه كبديل عن استقالة الاثنين اللذين هددا بها قبل ايام قليلة من نجاح لجنة الحوار في مهمتها، وعودة «لواء العمالقة» الى ثكناته في الشمال.

وحسب بنود اعلان المبادىء، فإن الرئيس صالح ونائبه البيض سيصادقان على الاتفاق الذي كان ثمرة مفاوضات شاقة وشائكة قامت بها لجنة الحوار الوطني بين الجانبين المتنازعين، الا ان نائب الرئيس قال انه يفضل التريث في توقيع الاتفاق حتى يعرف «الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية». وأكد البيض ان المادة السابعة من الوثيقة تنص على انه «تشكل لجنة من اطراف الحوار، وذلك للقيام بوضع الترتيبات اللازمة لتوفير الظروف الامنية المطلوبة للتوقيع على الاتفاقية، وضمانات مباشرة للتنفيذ بالتنسيق مع الرئيس ونائبه، ويحدد الموعد في ضوء الترتيبات التي يتفق بشأنها».



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٤

[illegible]
مجددا من عدم امكانية انهاء الازمة السياسية، لتعود الى التصعيد السياسي والعسكري والقبلي والديني مجددا، غير ان تصريحات ادلى بها رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس (اشتراكي) وصف فيها الاتفاق بانه «حدث تاريخي» أثارت آمالا بأن أسس حل الازمة بدت راسخة، خصوصا ان صحيفة الحزب الاشتراكي «١٤ اكتوبر» اعتبرت «اعلان المبادىء» نقطة بداية «لتصحيح مسار الوحدة والديمقراطية».

وحسب مصادر يمنية فإن «العهد والميثاق» نص على انسحاب القوات المنتشرة على الحدود السابقة في مهلة إسبوع تمهيدا لتوحيد القوات المسلحة خلال اربعة اشهر، وإزالة القوات المنتشرة في المدن وعلى المحاور الرئيسية في البلاد والتي كان انتشارها سببا للعديد من الاعمال الاستفزازية، خلال الاشهر الاخيرة بين شمال اليمن وجنوبه.

ووفق مصادر حزبية فإن الوثيقة نصت على لامركزية للبلاد على طريقة المخاليف (جمع «مخالف» وهي التسمية اليمنية التاريخية لمقاطعات اليمن في صدر الاسلام وما بعده بما يشبه مصطلح المنزلين في بيت واحد) تمنح صلاحيات واسعة في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاقليمية، وعلى تشكيل مجلس شورى بما يحقق المطالب الرئيسية لنائب الرئيس وحزبه الاشتراكي.

ومع أن الطرفين «كسبا» من التسوية كما وردت في الوثيقة وبقيا على راس السلطة، فإن المتبقي هو تحديد الموعد والمكان من اجل التوقيع على الاتفاق الذي يحمي الوحدة ويجنب البلاد خطر الحرب الاهلية. ■■

٢٠٢ - -



المصدر : الأهرام
القاهرة
١٩ يناير ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

لجنة الحوار باليمن تصدر وثيقة اتفاق تلزم كافة القوى باحتواء الأزمة السياسية

عدن - ا.ش.ا - إكدت لجنة حوار القوى السياسية باليمن ضرورة البدء الفورى فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لالقاء القبض على المتهمين الفارين فى حوادث ومحاولات الاغتيال، ومحاكمتهم علنيا، وتنفيذ العقوبات ضدهم دون تباطؤ.

وكانت اللجنة قد اختتمت أمس فى عدن اجتماعاتها التى بدأتها فى ٢٢ من شهر نوفمبر الماضى باصدار وثيقة اتفاق ملزمة لكافة القوى السياسية، وذلك فى محاولة لاحتواء الازمة السياسية التى تمر بها البلاد.

وقد اكدت اللجنة التزامها بما ورد فى بيان الحكومة اليمنية حول الاجراءات الخاصة بمقاومة الارهاب، وابعاد العناصر غير اليمنية التى تثبت ادانتها فى اعمال ارهابية الى خارج البلاد.

وطالبت اللجنة فى وثيقتها كافة الاجهزة المعنية بالتحرى عن وجود معكسرات لتدريب الارهابيين، واتخاذ الاجراءات المناسبة فى حالة وجودها على الا تتجاوز المدة المطلوبة لذلك ثلاثة اشهر، وتعقب المتهمين والفارين بمساعدة وزارة الدفاع اذا لزم الامر.

وطالبت اللجنة بازالة جميع نقاط التفتيش التابعة لوزارة الداخلية، او وزارة الدفاع او النقاط المشتركة داخل المدن وخارجها مع تحديد الاماكن التى تقتضى المصلحة اقامة نقاط فيها، وذلك بالاتفاق بين الوزارتين.

واشارت اللجنة الى ضرورة عقد صلح عام بين جميع القبائل لانهاء الثار بينها حقنا للدماء مع التخفيف من الدوريات العسكرية وإنهاء الوجود المسلح غير الرسمى، ومنع توزيع الاسلحة على المواطنين تحت اى مسمى.

وأكدت اللجنة ضرورة تحديد مهام لاصلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه فى ممارسة المهام الدستورية ومنع التصرف فى المال العام خارج الاغراض المحددة له فى الميزانية.

وفى تطور اخر، ذكرت مصادر يمنية أن الحزب الاشتراكى المسيطر على الشطر الجنوبى من اليمن قد ارسل دبابات ومدرعات الى منطقة تضم بئرا بترولية كبيرة، يخشى ان تكون تحت سيطرة القوات المنتمية الى الشطر الشمالى من البلاد.

واشارت المصادر الى ان رجل اعمال - كانت اسرته تحكم جزءا من الجنوب اليمنى - هو الذى يقوم بنقل بعض تلك الدبابات والمدرعات الى حقل شبوة، ولم تؤكد مصادر موثوقة ذلك النبأ.

٠٠٠٢٠٣


Bibliotheca Alexandrina
0305137